

من يملك مصر؟!!

دراسة تحليلية للأصول الاجتماعية
لنخبة الانفتاح الاقتصادي في المجتمع المصري

١٩٧٤ - ٦٩٨٠

سامية سعيد إمام



دار المستقبل العربي

من يملك مصر!؟

من يملك مصر!؟

دراسة تحليلية للأصول الاجتماعية
لنخبة الانفتاح الاقتصادي في المجتمع المصري

١٩٨٠ - ١٩٧٤

سامية سعيد إمام



دار المستقبل العربي

تصميم الغلاف والإخراج الفني
للفنان : الحسن أبو السعود

حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى ١٩٨٦

دار المستقبل العربي

٤ شارع بيروت - مصر الجديدة
ت ٦٦٥٩٠٠ القاهرة

« لدار المستقبل العربى » .. كلمة ..

الأستاذة الباحثة سامية سعيد من أبرز الوجوه الراحدة الصاعدة فى فكرنا الاقتصادى العلمى المعاصر . وفى هذه الدراسة تقوم الأستاذة الفاضلة بكشف وتشرح البنية الداخلية لما يمكن أن نسميهم أصحاب القرار الاقتصادى — وبالتالى السياسى — فى إطار المرحلة « الانفتاحية » الراحنة ، أو بتعبير آخر ، السلطة الاقتصادية المهيمنة فى بلادنا اليوم . وهو كشف وتشرح يتعمق التفاصيل العينية.. ويتسلح بمستوى رفيع من الدقة والموضوعية والأمانة العقلية ، فضلا عن الرؤية الوطنية والتقدمية المستنيرة .

ولهذا سارعت « دار المستقبل العربى » إلى الإحتفاء بهذه الدراسة وحرصت على نشرها مساهمة منها فى تعميق الوعى العلمى فى مصر وفى الوطن العربى عامة .

على أن « دار المستقبل العربى » قد تختلف فى بعض ماجاء فى هذه الدراسة من استخلاصات وتعميمات ، وخاصة تلك المتعلقة بالبورجوازية البيروقراطية . فالدراسة تكاد تقلل من الدور الإيجابى لهذه الشريحة فى مرحلة الستينات وخاصة الفئة التكنوقراطية منها ، وتكاد تغلب الطابع السلبى على هذه الشريحة بشكل عام ، ولا تعرض عرضا كافيا لمعالم الصراع فى مرحلة الستينات ضد استئثار هذه الشريحة بالبورجوازية .

كما قد تختلف « دار المستقبل العربى » مع تشخيص الدراسة للواقع الاقتصادى الراحن تشخيصا يكاد يبرز الرافد الرأسمالى الثقليدى والرافد البيروقراطى بوجه خاص ، دون إعطاء الوزن الموضوعى الكافى للشريحة الطفيلية من الرأسمالية الكبيرة التى تكاد تكون الشريحة المهيمنة على مجمل الأنشطة الاقتصادية ، بل تشكل السمة الرئيسية لمجمل الوضع الاقتصادى الراحن ، فضلا عن أن الدراسة لا تبرز بشكل كافى ما يصيب الرأسمالية البيروقراطية — المدنية منها خاصة وما يصيب القطاع العام — بالتالى — فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى ، من تضال فى التأثير والفاعلية ، بل ومحاولة للاحتواء والتصفية لصالح الرأسمال الخاص المحلى والأجنبى .

وبرغم هذا الاختلاف فى الرأى ، بل نقول لعله كذلك بسبب هذا الاختلاف فى الرأى مع بعض ماجاء فى هذه الدراسة ، حرصت « دار المستقبل العربى » على الإحتفاء بهذه الدراسة وعلى نشرها ، مساهمة منها فى تعميق روح النقد الموضوعى وتنمية ديمقراطية الحوار .

ولا شك أن هذه الدراسة سوف تفتح أبوابا عديدة وخصبة للنقاش النظرى والتطبيقاتى الحثاق فى فكرنا الاقتصادى المعاصر الذى هو بغير شك دعامة أساسية لتضالنا الوطنية والاجتماعية والقومية .

فتحية للأستاذة الباحثة سامية سعيد وتقديرا عميقا لها ولدراساتها القيمة .

« دار المستقبل العربى »

من يملك مصر ؟ !

إهداء ...

□ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □

الى وطنى « مصر »

□ □

الى الأستاذ الدكتور على الدين هلال
والأستاذ الدكتور محمود عبد الفضيل

□ □

عرفانا ببعض الجميل

□ □ □

مقدمة

موضوع هذه الدراسة هو الأصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح الاقتصادى فى المجتمع المصرى : ١٩٧٤ - ١٩٨٠ . والسؤال الذى تطرحه : ماهى الأصول أو الروافد الاجتماعية التى شكلت فى مجملها التكوين الاجتماعى لسياسة الانفتاح الاقتصادى انطلاقا من أن أية سياسة اقتصادية ترتبط بوجود قاعدة اجتماعية تأخذ على عاتقها تنفيذ تلك السياسة ؟

فالفترة منذ منتصف حقبة السبعينات حتى الآن تمثل مرحلة ذات سمات وقسمات خاصة فى تاريخ المجتمع المصرى ، فهى مرحلة تتسم بسرعة التحولات وعمق التباينات وتقلب الموازين الأمر الذى يستوجب النظر لمصطلح الانفتاح الاقتصادى ليس فقط باعتباره تعبيرا عن علاقات كمية أو نسب فية بين وحدات أو عناصر النشاط الاقتصادى وإنما باعتباره واقعا اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا يعكس حقائق التركيب الاجتماعى فى المجتمع المصرى كما يعكس ولادة نخبة جديدة تحتل مكانها على قمة الهرم الاجتماعى المصرى وهى النخبة التى يدور حولها موضوع البحث والدراسة .

وأيا كان تعريف التكونية الانفتاحية الجديدة فالباحثة يقصد بها عناصر الرأسمالية التقليدية والبرجوازية البيروقراطية والعناصر الطفيلية التى شكلت فى مجموعها تكوينه اجتماعية غير متجانسة تستحوذ قدرا كبيرا من السلطة أو النقوذ أو الثروة بشكل يجعلها ذات تأثير غير عادى فى جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبما يتيح لها تحقيق أهدافها والتأثير على عمليات التنمية .

وتجدر الإشارة هنا الى أن التصنيف الى رأسمالية تقليدية وبرجوازية بيروقراطية وطفيلية هو تصنيف ينطلق من طبيعة الأصول الاجتماعية والجذور التاريخية لتلك النخبة أى أنه تقسيم يستند الى أصل النشأة وإن كان يصقله شكل النشاط .

أولاً : أهمية الموضوع :

حظيت سياسة الانفتاح الاقتصادى منذ الأخذ بها باهتمام واسع من جانب العديد من الكتاب والباحثين بشكل عكس — ومازال يعكس — تباينا واضحا في وجهات النظر فيما يكاد يشبه الحولر الوطنى الذى تجهد فيه الآراء .

وبالرغم من الاسهامات العملية الرائدة التى قدمها فريق الباحثين والكتاب المصريين منذ الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى حتى الآن الا أنه لا توجد دراسة تركز على النخبة موضوع البحث .
وتحدد أهمية هذا الموضوع فيما يلى :-

١ — تحاول الدراسة كشف العلاقة بين: الرأسمالية الجديدة (رأسمالية السبعينات) وبين رأسمالية ما قبل الثورة ، فالدراسة تحاول أن تحجب على ما إذا كانت الأولى امتدادا للثانية في تكوينها وخصائصها وأنشأتها أم لا بمعنى آخر دراسة العلاقة بينهما من وجهة نظر الاستمرارية والتغير .

٢ — ينصب جوهر هذه الدراسة حول الأصول والروافد والشرائح الاجتماعية المختلفة التى مثلت البدايات الجنينية التى انبثقت من رحمها رأسمالية حقبة السبعينات التى تشكلت في مجملها من تلك الروافد المتنوعة والتنافرة والتى يحمل كل رافد منها بصمات حقبة تاريخية مغايرة ومختلفة عن الأخرى ، وهنا تحجب الدراسة على تساؤل هام ألا هو : كيف تشكلت نخبة (صفوة) من تلك الروافد ؟ .. ماهو ميكانيزم الربط والجمع بين تلك الروافد المختلفة ؟ .. كيف تم استدعاء عناصر الرأسمالية التقليدية بعد أن تم تحجيمها اثر التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى شهدتها المجتمع بعد الثورة ؟ .. كيف ضغطت البرجوازية البورقراطية — التى سبق أن تلاحت مع الرأسمالية التقليدية — من أجل المزيد من التحول نحو حرية رأس المال الخاص ؟ كيف ينضم الى تلك التكوينة رافد جديد حديث الولادة حديث الفراء ؟ .. كيف تنصهر كل هذه الأشكال في بوتقة واحدة لتشكل معا ميلاد نخبة رأسمالية جديدة ؟

٣ — تهدف الدراسة الى ابراز بعض جوانب العلاقة الجدلية بين الثروة والسلطة ، فإذا كان مجتمع ما قبل ثورة يوليو قد قدم نموذجا مفاده أن الثروة تؤدي الى السلطة وأن الاقتصاد يؤدي الى السياسة . فان عهد ثورة يوليو يبرز أن السلطة تؤدي الى الثروة وأن السياسة تؤدي الى الاقتصاد ، فإذا بكبار رجال الدولة يسعون لتكوين الثروات مستغلين السلطة والنفوذ ومدعين ذلك بعلاقات من القرابة والنسب ، وكانت نتيجة ذلك في حقبة السبعينات أن الوزراء ورؤساء الوزراء ووكلاء الوزارة والمحافظين وكبار رجالات القطاع العام وغيرهم من أولئك الذين تقلدوا مناصب ووظائف عالية في السلم الحكومى يتحولون الى رجال أعمال .

٤ - تحاول الدراسة أن تكشف العلاقة ليس فقط بين القوة السياسية والقوة الاقتصادية وكيف أن كليهما قد أضحي وجهين لعملة واحدة ، بل أيضا العلاقة بين المال العام والمال الخاص وكيف أن ثمة خلطا متعمدا بينهما بشكل أضى الى تميع وتلاشي الحدود فيما بينهما من ناحية وتمول مجتمع السبعينات الى صورة تشبه الى حد كبير مجتمع ما قبل ثورة يوليو من ناحية أخرى .

ثانيا : الدراسات السابقة :

إن الدراسة قد حرصت بادىء ذى على ألا تكون ضربا من ضروب التكرار ، فقد حظيت سياسة الانفتاح الاقتصادي بنصيب جم من الدراسات والبحوث العلمية سواء التى قدمت بشكل فردى أو بشكل جماعى ، اذ قدم فريق من الكتاب والباحثين المصريين اسهامات علمية رائدة أحدثت تراكما علميا .

ونجدر الإشارة الى أن عديدا من تلك الدراسات قد ساهم في الدراسة موضع البحث بشكل مباشر كما ساهم فيها شق آخر من تلك الدراسات بشكل غير مباشر ، ومن الدراسات التى ساهمت في البحث بطريقة غير مباشرة كتاب الأستاذ عادل حسين بعنوان «الاقتصاد المصرى من الاستقلال الى التبعية ٧٤ - ١٩٧٩» (والذى يعد توثيقا تفصيليا كاملا لما آلت اليه الأوضاع الاقتصادية في المجتمع المصرى ، ومؤلف «الانفتاح : الجدلور ، الحصاد ، المستقبل» الذى أشرف على تحريره الدكتور جودة عبد الحالى ، وكتاب الدكتور رمزي زكى بعنوان «دراسات في أزمة مصر الاقتصادية» وكتاب عبد القادر شهاب بعنوان «محاكمة الانفتاح الاقتصادى في مصر» ، ومجموعة المؤتمرات العلمية السنوية التى يعقدها الاقتصاديون المصريون بالجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع والتى تناولت قضايا متعددة تتعلق بالاقتصاد المصرى .

هذا فضلا عما قدمه قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية من اسهام رائد في هذا الشأن حيث قدمت العديد من الدراسات العلمية التى تناولت بعضا من أبعاد سياسة الانفتاح الاقتصادى ، فهناك دراسة قدمها سيد على زهرة بعنوان «الأحزاب السياسية وسياسة الانفتاح الاقتصادى في مصر» لنيل درجة الماجستير ، وكذلك الدراسة التى قامت باعدادها أمانى محمد قنديل لنيل درجة الدكتوراه بعنوان «صنع السياسات العامة في مصر مع تطبيق على السياسة الاقتصادية ٧٤ - ١٩٨١» ، كما تضمنت الدراسة المقدمة من أحمد عبد الحميد ثابت بعنوان علاقات التبعية وأزمة التنمية في العالم الثالث : مصر كدراسة حالة ٧٠ - ١٩٨١» لنيل درجة الماجستير شقا تطبيقيا يتعلق بسياسة الانفتاح الاقتصادى في مصر .

وقد مثلت الكتابات السابقة إضافة علمية ساهمت في تقديم أطروحات نظرية ساعدت على فهم ديناميات سياسية الانفتاح الاقتصادى ، إلا أن ثمة دراسات أخرى تعبير بمثابة مساهمة مباشرة في هذه الدراسة وهذه الدراسات هي :

— كتاب الدكتور فؤاد مرسى بعنوان «هذا الانفتاح الاقتصادى» والتي مثلت بعض أطروحات النظرية البؤرة الحقيقية لموضوع الدراسة ولأسيما تلك التى تتعلق بأصول وروافد رأسمالية السبعينات وتكاد تمثل الدراسة الوحيدة «باللغة العربية» التى طرحت تلك المقولة النظرية .

— البحث الذى قدمه الدكتور جوده عبد الخالق فى المؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين بعنوان « أهم دلالات سياسة الانفتاح الاقتصادى بالنسبة للتحولات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى ٧١ — ١٩٧٧ » والذى يتناول فيه خصائص رأسمالية السبعينات .

— البحث الذى قدمه الدكتور محمود عبد الفضيل فى المؤتمر السنوى الثامن للاقتصاديين المصريين بعنوان « المشاكل الجديدة للإدارة والتوجيه والتخطيط الاقتصادى فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى » والذى يتناول فيه الوحدات المختلفة المشكلة للاقتصاد المصرى وظاهرة الخلط بين المال العام والمال الخاص .

— كتاب الدكتور محمود عبد الفضيل بعنوان « تأملات فى المسألة الاقتصادية المصرية » والذى تناول فيه بعض روافد النخبة محل البحث ولا سيما الراشد الطفيلى .

— كتاب الأستاذ محمود مراد بعنوان « من كان يحكم مصر ؟ » حيث قدم توثيقا هاما لأسماء عائلات رأسمالية تقليدية من خلال الشركات التى خضعت لعمليات التأميم .

— كتاب الدكتور محمد دويهدار بعنوان « الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير » حيث ساهم فى تقديم مقولات نظرية هامة .

الا أنه يمكن القول بأنه لا توجد أبحاث تناولت موضوع الدراسة بطريقة مباشرة ، فكل الدراسات المشار إليها طرحت مقولات وافتراضات نظرية ولم تسع الى اختبارها عمليا ، أما دراسة الدكتور جودة عبد الخالق التى اهتمت بابرار خصائص رأسمالية السبعينات فقد تمت على أساس عينة محدودة يصعب معها التعميم .

ثالثا : مقولات الدراسة :

تنطلق الدراسة من عدة مقولات هي :

١ — أن هناك علاقة بين تشكيلة نخبة الانفتاح الاقتصادي والمراحل المختلفة التي لحقت بالاقتصاد المصري ... أى أن نخبة الانفتاح الاقتصادي نخبة متعددة الروافد والأصول ، في بعضها يعود الى مت قبل الثورة والبعض الثانى الى فترة التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بعد الثورة وخاصة منذ منتصف حقبة الستينات ، والبعض الثالث انبثق من رحم فترة السبعينات ، وكان من الطبيعي أن تترك تلك التحولات بصماتها على تلك التشكيلة الجديدة ، فوجد على سبيل المثال التحالفات والتشابكات العائلية التى شهدتها مجتمع ما قبل الثورة تعود مرة ثانية وفى بعض الأحيان بنفس أقطابها الى الواقع السياسى والاقتصادى والاجتماعى المصرى منذ بداية السبعينات حتى الآن ، كما نجد أيضا أن ظاهرة عزوف رأس المال المحلى عن المشاركة فى العملية التنموية قبل الثورة تشهد امتدادا لها فى اطار رأسمالية السبعينات رغم كل الضمانات والامتيازات التى منحت له ورغم عمله فى ركاب رأس المال العربى والأجنبى للشعور بالحماية والأمان .

٢ — ان ثمة علاقة بين أية تشكيلة رأسمالية فى الخبرة المصرية وبين الرأسمالية التقليدية ، اذ تشكل الرأسمالية التقليدية دائما نقطة التخمير الحقيقية لتكوين أية تشكيلة رأسمالية سواء تلك التى تبلورت خلال الستينات (البرجوازية البيروقراطية) أو تلك التى تشكلت فى السبعينات ، بل يمكن القول أنها شكلت الميكانيزم الحقيقى الذى تم من خلاله استدعاء رأس المال الخاص المحلى والعربى والأجنبى منذ منتصف السبعينات .

٣ — ان هناك علاقة بين نمو أية تشكيلة رأسمالية وسعيها للحصول على النفوذ السياسى وبالعكس يوجد اتجاه من حائزى النفوذ السياسى الى الاستفادة منه فى الحصول على الثروة ، بمعنى آخر ان هناك علاقة وثيقة بين النخبة السياسية والنخبة الاقتصادية تفضى دائما الى مزيد من الارتباط بينها ، الا أن الخبرة التى عهدها مجتمع ما قبل الثورة حول جدلية العلاقة بين الثورة والسلطة تختلف عن تلك التى خبرها المجتمع المصرى بعد الثورة ، فخبرة مجتمع ما قبل الثورة عهدت أن الثورة تؤدى الى السلطة بينما مجتمع ما بعد الثورة شهد عكسية تلك العلاقة بمعنى أن السلطة تؤدى الى الثورة .

رابعا : صعوبات الدراسة :

واجهت الدراسة ثلاثة صعوبات : أولا صعوبة تتعلق بالبيانات تمثلت فى قلة الكتابات التى تناولت الظاهرة موضع البحث بالدراسة والتحليل ، وثانيا صعوبة منهجية تمثلت فى كيفية الربط بين

الروافد الثلاثة المشكلة للنخبة موضع الدراسة حيث أن كلا منها يمثل حقبة تاريخية مختلفة تحمل سمات وخصائص تاريخية مختلفة ، أما الصعوبة الثالثة فكمكن في كيفية التزاوج بين الدراسة النظرية والدراسة العملية اذ كان لا يكفى للدراسة أن تبني مقولة نظرية مؤداها أن روافد النخبة هي بعض عناصر الرأسمالية التقليدية ، والبرجوازية البيروقراطية ، والطبقية ، ولكن الاسهام العلمى الحقيقى هو اثبات ذلك عمليا . كانت الصعوبة في تحديد أسماء ورموز العناصر الرأسمالية التقليدية والعناصر البرجوازية البيروقراطية .

وازاء تلك الصعوبة تم تحليل الشركات المساهمة المنشأة بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ خلال الفترة ٧٤ - ١٩٨٢ والتي بلغ عددها ٥٣٤ شركة تم استخراجها بعد فرز مايناهز ٣ آلاف عدد من من الجريدة الرسمية والوقائع المصرية ، هذا باضافة الى مايقرب من ٥٠٠ عدد تم فرزها أيضا من الجريدتين خلال فترة الستينات للوقوف على بعض أسماء بعض عناصر البرجوازية البيروقراطية التى تقلدت مناصب ووظائف عالية داخل الجهاز الحكومى والقطاع العام خلال فترة الستينات ثم استأنفت دورها مرة ثانية في عالم الأعمال مع منتصف السبعينات ، بعد أن نجحت في تحقيق التراكم الرأسمالى الذى يمكنها من ذلك .

وتركزت الصعوبة الحقيقية هنا في : كيف يمكن للباحث أن يعرف أن «س» من المساهمين في تلك الشركات رأسمالى تقليدى أو برجوازي بيروقراطى أو طبقي ؟ كيف يتسنى للباحث أن يلتقط اسما من معات وآلاف الأسماء ليصنفها تحت أى تصنيف من التصنيفات الثلاثة السابقة ؟

وقد تم مواجهة ذلك من خلال المقارنة بين القوائم المختلفة ، وملاحظة تكرار الأسماء ، وسؤال عدد من ذوى الخبرة في الموضوع .

محاسبا : منهج البحث :

انطلاقا من فكرة التكامل المنهجى واتهاجا للموضوعية العلمية رؤى تكوين توليفة منهجية تتلام وطبيعة الدراسة وقد تضمنت تلك التوليفة المناهج والأدوات التالية :—

١ — المنهج التاريخي : واستخدام المنهج التاريخي هنا لايمهد نوعا من السرد التاريخي للأحداث ، ولكنه بمثابة استخدام للمعطيات التاريخية وتوظيفها بالقدر الذى يتيح القدرة على ربط المتغيرات التى طرأت على العناصر المشكلة للنخبة الانفتاح الاقتصادى في مصر ، وكيف أنها تمثل استمرارا لتشكيلات قديمة نبتت بمرورها في ظل ظروف تاريخية مغايرة وتم تحجيمها في ظل ظروف لاحقة ثم عادت مرة أخرى لتستأنف دورها مع سياسة الانفتاح الاقتصادى .

في مصر ، وكيف أنها تمثل استمرارا لتشكيلات قديمة نبتت بذورها في ظل ظروف تاريخية مغايرة وتم تجميعها في ظل ظروف لاحقة ثم عادت مرة أخرى لتستأنف دورها مع سياسة الانفتاح الاقتصادي .

٢ — **النتج التحليلي :** ويستخدم هذا النهج بفرض تحليل المعلومات والبيانات التي قام بجمعها الباحث مستخدما العديد من الأساليب مثل القياس الكمي المتعلق بتكوين جداول مختلفة واستخدام الأرقام .

أما المادة العلمية للدراسة فقد اعتمدت في المقام الأول على تجميع وتحليل النظم الأساسية للشركات المساهمة العاملة في ظل قانون استثمار رأس المال العربي والأجنبي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ، والنشور بمرئى الوقائع المصرية والجريدة الرسمية في الفترة ٧٤ — ١٩٨٢ والتي بلغ عددها مائة ثلاث ألف عدد بالإضافة الى أعداد حقبة الستينات وتم أيضا تحليل أعداد الوقائع المصرية والجريدة الرسمية لعامى ٨٣ ، ١٩٨٤ حتى يتسنى تقديم رؤية مستقبلية تتعلق بموضوع الدراسة .

سادسا : اختيار الفترة الزمنية :

تم اختيار وتحديد الفترة الزمنية من ٧٤ — ١٩٨٠ لسببين أولهما أن هذه الفترة طويلة نسبيا وكافية لبلورة وبرز الاتجاهات المختلفة لسياسة الانفتاح الاقتصادى ، وثانيهما تأخر نشر الموافقات الخاصة بالمشروعات الاستثمارية بالجريدة الرسمية والوقائع المصرية ، فلو أن الباحث حدد الفترة الزمنية من ٧٤ — ١٩٨٢ لكان عليه أن ينتظر حتى عام ٨٣ ، ١٩٨٤ لكي يحصل على الأعداد التي تخص عامى ٨١ ، ١٩٨٢ هذا بالإضافة الى أن تسجيل هذا البحث تم عام ١٩٨٢ .

توطئة

يمثل هذا الكتاب الرسالة التى تقدمت بها الباحثة لنيل درجة الماجستير فى العلوم السياسية من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة وعندما نوقشت هذه الرسالة علقت عليها العديد من الجرائد والمجلات المصرية والعربية^(١) ولعل هذا الاهتمام يرجع الى سببين :

١ — ان الرسالة تطرح الموضوع بطريقة جديدة ، فعادة ماكان موضوع الدراسة يناقش من منطلق ايدىولوجى كأطروحة نظرية ، الا أن الدراسة قد نهت تلك المقولة النظرية واحتكمت إلى معايير علمية ومنهجية وتوثيقية وهذه قرارات تأسيس الشركات المساهمة المصرية المنشورة بالجريدة الرسمية والوقائع المصرية .

٢ — رغبة الرأى العام فى معرفة من هم أعضاء النخبة الجديدة والمشاركين فى تكوينها وخاصة أن هناك حنى جماهيرى بأن ثمة عناصر بعينها لها صفة الاستمرار والدوام والتحول مع كل نظام وكل تغير سواء على المستوى السياسى أو الاقتصادى .

والسؤال الذى يلح على الباحثة هو : من هم أعضاء نخبة الانفتاح الاقتصادى ؟ وهذا سؤال مشروع على اساس ان سياسة الانفتاح الاقتصادى هى السياسة الرسمية التى اتبناها فى المجتمع المصرى منذ منتصف السبعينات والاجابة على هذا السؤال تتحدد من خلال دراسة وتحليل عدة مصادر مختلفة منها على سبيل المثال :-

— سجلات المصدرين والمستوردين وأصحاب التوكيلات التجارية .

(١) القاهرة يناير ١٩٨٦ ، الأهرام الاقتصادى بتاريخ ١٩٨٥/١١/٤ ، جبهة الوطن الكهنية ١٩٨٥/١١/١٠ ، مجلة صباح الخير ١٩٨٥/١١/٢٨ ، جبهة الجمهورية ١٩٨٥/١١/٢٨ ، مجلة صباح الخير ١٩٨٥/١٢/٥ ، جبهة الجمهورية ١٩٨٥/١٢/٥ ، مجلة ١٩٨٥/١٢/١٩ ، مجلة الشراع الفنية وجبهة الاتحاد بأبو ظى ١٩٨٦/١/٢ ، مجلة الهلال يناير ١٩٨٦ ، مجلة النقطة الذهبية (العدد ٩٠ ديسمبر ١٩٨٥)

- المؤسسين والمساهمين في الشركات المساهمة الانفتاحية .
- المؤسسين والمساهمين في شركات التوصية بالاسهم وذات المسؤولية المحدودة وهم شركات انفتاحية أيضا .
- المؤسسين والمساهمين لشركات الاشخاص الأخرى مثل شركات التضامن والخاصة وغيرها .
- توزيع الملكية الزراعية والعقارية (وثائق الشهر العقارى) .
- احكام المحاكم والقضايا وهذا يتعلق باكثر شرائح هذه النخبة سلبية وهى الشرائح التى تستمعى على الدراسة لصعوبة الوصول اليها كتجار المخدرات والعملة وغيرها .

والوقوف على حقيقة تكوين تلك النخبة لائتاقى الا بدراسة وتحليل تلك المصادر ولأن الدراسة بين ايدينا لم تتناول الا مصدر واحد وهو الشركات المساهمة فقط فإن الباحثة لاتزعم ان هذا المعيار هو أهم هذه المعايير أو أهمها أهمية في غياب دراسة المعايير والمتغيرات الأخرى . ومعنى هذا ان ماتوصلت اليه الباحثة في خلال هذه الدراسة هو شق من تلك النخبة وليس استقصاء شاملا يغطى كل الاشخاص وكل الأنشطة . بمعنى آخر أن هذه الدراسة لاتعدوا أن تكون مدخلا لفهم تكوين تلك النخبة ومن ثم فإن ماتقدمه ليس خريطة اجتماعية لمصر عام ١٩٨٦ ولكنها تسلط الضوء على أحد مداخل تحديد وتسليم هذه الخريطة .

وبناء على ماسبق تود الباحثة أن تشير إلى الآتى :

- ١ — بالرغم من أن الدراسة تشير الى البدايات والأصول التى تشكلت منها النخبة الاجتماعية لسياسة الانفتاح الاقتصادى الا أنه لتلك السياسة آليات توالد ذاتية رفعت لقمة الهرم أفرادا كانوا مجهولين تماما قبلها وأضافت شرائح اجتماعية جديدة لكى يكتمل هذا النسيج الاجتماعى . فالإشارة الى روافد النخبة الثلاثة الرأسمالية القديمة ، والبرجوازية البورقراطية ، والطفيلية لايعنى غياب شرائح وروافد أخرى قد يستمعى الوقوف عليها بصفة عامة مثل تلك العنصر التى لاتتنمى الى التقسيمات السابقة ولكنها كونت ثرواتها بالدول العربية البترولية وغير البترولية أو بالدول الأجنبية وعادت لاستثمار أموالها في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى . ومع أن هذا الرافد ينوب تحليله بين الروافد الثلاثة السابق الإشارة اليها الا أنه يصعب الوقوف عليه بدقة .

- ٢ — ان ورود الاسماء في هذا البحث لايقصد به التشهير أو الاساءه الى أحد ولكنها بقصد التحقيق العلمى إذ يصبح دور الباحثة في هذا المجال مثل دور المؤرخ أو المحقق الذى يرصد حقائق ثم يبرز دلالاتها ومغزاها . وهذا البحث قد تناول ٧٦٠ شركة مساهمة مصرية بعدد اسماء مؤسسيه ومساهميه لايقبل عن ١٥ ألف اسم رصدت منها الباحثة مايقرب من ألف اسم ومع ضخامة هذا العدد من الاسماء كان من المستحيل موضوعيا أن يتم تجميع معلومات دقيقة عن كل مساهم

وإنما سعت الباحثة اكبر ماتستطيع الى جمع المعلومات الممكنة عن هؤلاء المساهمين من واقع المصدر الذى اعتمدت عليه وهو الجريدة الرسمية والوقائع المصرية ، ورغم سعى الباحثة الدؤوب لجمع المعلومات الا أن الصياغة الأولى للدراسة قد تضمنت بعض الأخطاء مثل ماجاء بشأن الاستاذ الدكتور مصطفى مصطفى الجبلى الذى لم يستمر بالعمل الحكومى سوى فترة وجيزة للغاية بتقاضى قرابة ١٥ عاما بالأمم المتحدة ، وكذا ماجاء بشأن الاستاذ الدكتور محسن عبد الخالق الذى عمل خارج مصر أيضا منذ نهاية الستينات وأخيرا ماجاء بشأن المهندس مشهور أحمد مشهور حيث التبس اسمه مع اسماء ابناء عمومة المساهمين ببعض هذه الشركات .

٣ — أياً كان مدى التدقيق فإن الباحثة تعتذر للقارئ سلفا عن أى خطأ يعود لتشابه الاسماء وتؤكد أنها لاتقصد الاساءة لأحد وإنما اجتفاء البحث العلمى والحقيقة التاريخية .

وارجوا ان تكون هذه الدراسة فائحة لاجتات اخرى فى هذا المجال حتى تكون أكثر معرفة وبینه بما يحدث فى مجتمعتنا وبالتطورات الاجتماعية والاقتصادية التى يشهدها .
وبالله التوفيق .

سامية سعيد

من يملك مصر ؟ !

الفصل الأول

الرافد الرأسمالي التقليدى
(رأسمالية ماقبل ثورة يوليو ١٩٥٢)

□□□□□□□□□□□□

المبحث الأول :

طبيعة النشأة والتطور التاريخى للرأسمالية المصرية

المبحث الثانى :

العنصر العائلى فى تكوين الرأسمالية المصرية

المبحث الثالث :

الرافد الرأسمالى التقليدى ونخبة الانفتاح الاقتصادى

الفصل الأول الرافد الرأسمالى التقليدى (رأسمالية ما قبل ثورة يوليو ١٩٥٢)

عند تفسير نشأة وتطور الرأسمالية المصرية تميل بعض الكتابات الى الاستناد الى خبرة التطور الاجتماعى الأوروبى مع مطلع القرن الثامن عشر والتي أفرزت الطبقة الرأسمالية الصاعدة أو مانواضع على تسميته بعد ذلك بالبرجوازية ، بيد أن الرأسمالية فى مصر لم تنشأ نتيجة لمنطق التطور الداخلى للمجتمع المصرى بل تشكلت بمنطق تغيرات القوى الرأسمالية العالمية متفاعلة مع مجموعة من المتغيرات الداخلية .

لقد ارتبطت نشأة الرأسمالية المصرية بالوجود الأجنبى كما ارتبطت وتطورت أيضا فى ظل نظام دولى يقوم على التخصص وتقسيم العمل الدولى ، فالخبرة التاريخية للرأسمالية المصرية تختلف عن تلك التى عهدها الرأسمالية الأوروبية ، فمع تكريس الأسلوب الرأسمالى فى مصر تم ضرب الطبقة الوسطى من الحرفيين والصناع والتجار وهى الطبقة التى قادت التنمية فى المجتمع الأوروبى ، وحرمت مصر من نواة صناعية هى أساس التطور الرأسمالى ، كما حظيت الدولة فى حياة مصر الاقتصادية بمكانة عالية وهى حقيقة لا توجد فى البلدان التى تسير على النظام الرأسمالى الحر .

وتقصد الدراسة بالرافد الرأسمالى التقليدى تلك الشرائح أو العناصر التى وظفت أموالها فى شكل من أشكال الاستثمار فى مجالات الصناعة والتجارة والمصارف والزراعة قبل الثورة والتى خضعت بدورها لاجراءات الاصلاح الزراعى والتأميم وفرض الحراسة والمصادرة .

وسوف يتم تناول هذا الفصل فى إطار المباحث الثلاثة الآتية :

- المبحث الأول : طبيعة النشأة والتطور التاريخى للرأسمالية المصرية .
- المبحث الثانى : العنصر العائلى فى تكوين الرأسمالية المصرية .
- المبحث الثالث : الرافد الرأسمالى التقليدى ونخبة الانفتاح الاقتصادى .

المبحث الأول طبيعة النشأة والتطور التاريخي للرأسمالية المصرية

لايستهدف هذا الفصل في مجمله السرد التاريخي لنشأة وتطور الرأسمالية المصرية ولكنه يسعى للوقوف على الدور الذى لعبته الرأسمالية التقليدية (رأسمالية ما قبل الثورة) كعنصر فعال في النسيج الاجتماعى الذى دشّن لسياسة الانفتاح الاقتصادى في المجتمع المصرى في منتصف السبعينات . بمعنى آخر إلى أى مدى مثل دور الرأسمالية المصرية التقليدية — كشق من التكوين الاجتماعى التى أخذت على عاتقها مهمة الدفاع والتجهيز والاعداد لهذه السياسة — امتدادا لدورها التاريخى من حيث طبيعة تكوينها وطبيعة تحالفاتها وتشابكاتها وأنشطتها .

أولا : عهد محمد على وجلور الرأسمالية المصرية :

يؤرخ عادة لظهور الرأسمالية المصرية بعهد محمد على^(١) ، فقد تمكن من وضع البذور التاريخية للرأسمالية المصرية أثناء محاولاته لتخليق طبقة من كبار الملاك تكون عونا له في حكمه ، وبالفعل مثلت هذه العناصر النواة الحقيقية للرأسمالية المصرية التى بدأت تتشكل أبعادها وملامحها ابتداء من عهد سعيد وإسماعيل .^(٢)

فمع بداية عهد محمد على بدأ يظهر في الواقع الاقتصادى المصرى ملاك الأراضى الزراعية الذين يتمتعون بحقوق الملكية في التصرف والاستغلال بأشكاله المختلفة من بيع ورهن وإيجار وتوهم حيث أصبح التصرف في الأرض بالتوهم أو الهبة يختلف عن التصرف في الأرض بالبيع أو الرهن أو الاقتراض ، الأمر الذى أفضى الى أن أصبحت الأرض ذاتها بمثابة سلعة تباع وتشترى وتورث وورثت عنها بنود الحجر في التصرف^(٣)

وبالرغم من أن محمد على لم يدخل علاقات انتاج رأسمالية (بمعنى الاعتماد على الملكية الخاصة

(١) هناك رأى يرى بأن نشأة الرأسمالية المصرية تعود الى ما قبل عهد محمد على والثورة الفرنسية وأن القرن الثامن عشر شهد البدايات الجينية لنشأة هة التجار . أنظر .

Peter Gran, I Islamic Roots of Capitalism, Egypt 1760-1840 (Austin: University of texas press, 1979)

(٢) د . محمود متولى ، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٤) ص ٢٥ .

(٣) د . فتحي عبد الفتاح ، القرية المصية : دراسة في الملكية وعلاقات الانتاج (القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٣) ص ٤٠ .

للأرض وسوق للعمل المأجور) إلا أنه ساهم في ظهور تلك العلاقات ، ففي عام ١٨٣٦ — ١٨٣٧ اضطر محمد علي تحت ضغوط خارجية وداخلية (مثل ضغوط الأزمة النقدية وهروب الفلاحين من الأرض) الى التخلي عن جزء من سيطرته المركزية على الأرض فظهرت ما يعرف بالمعهد والأبديات والجفالك التي ساهمت في تخليق طبقة من كبار الملاك ، وبضاف الى ذلك ، التطورات التي أدخلها محمد علي على نظام الزراعة والتكنولوجيا الرأسمالية التي كان من أهمها استخدام نظام الري الدائم وزراعة القطن التي استمرت على أيدي أبناء وأحفاد محمد علي الى أن أدت الى تحول كامل في نظام ملكية الأرض .

وتمثلت العناصر التي شكلت البدايات الأولى للتكوينات الاجتماعية الرأسمالية في مشايخ القرى ، والبدو والهربان ، والموظفين المساعدين ، والكتبة ، وأئمة المساجد ^(٤) . وقد اعتبرت هذه الفئات بمثابة امتداد للطبقة الحاكمة الأرستقراطية على مستوى محلي حيث تكونت المملكات الكبيرة من أصول تركية وأوربية مرتبطة ارتباطا وثيقا بشخص الحاكم وجهازة القيادي ، وذلك عندما قام محمد علي بمنح ملكيات كبيرة (الأبديات — الجفالك) ^(٥) لأعضاء الأسرة الحاكمة وحاشيته ومحاسبه ^(٦) وكبار موظفي الدولة وبعض الموظفين الذين عملوا بالخدمة المدنية الى أن أصبحوا من كبار الملاك الزراعيين ^(٧) .

وقد تزامن مع قيام محمد علي بتخليق طبقة كبار الملاك الزراعيين قيامه بالقضاء على طبقة التجار المحليين والحرفيين والصناع المهرة في القرية وفي المدينة ، وبذلك عرقل نمو الطبقة الوسطى المشتغلة بالصناعة والتجارة وهي الطبقة التي أرسست بالفعل أصول الرأسمالية في أوروبا .

وكان من الطبيعي أن يفرز هذا التحول تركيبا طبقيما تزداد فيه الفجوة بين كبار ملاك الأراضي

(٤) د . أحمد أبو زيد ، البناء السياسي في اليف المصري : تحليل لجماعات الصلوة القديمة والجديدة (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨١) ص ٢٥٨ .

(٥) يقصد بهذه التصنيفات مايلي :

— المعهد : أراضي منحت للموظفين وضباط الجيش وبعض الأجانب وخاصة الذين ساهموا في خدمة السلطة .
— الأبديات : أراضي بور منحت لكبار الموظفين والأجانب مفعلة من الضرائب نظرا لاصلاحها .
— الجفالك : أراضي خصبة منحت لأفراد الأسرة المالكة وهي مفعلة من الضرائب يتم استخدام السخرة فيها — والعمل للمأجور . انظر المرجع السابق ص ٢٥٥ — ٢٥٨ .

(٦) هيازين أن يغليين ، الاقتصاد والإدارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر ، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى ، ومصطفى مصطفى الحسني (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٧) ص ٣٩٢ .

(٧) يقدم زكي مبارك في الخطوط التوجيهية نماذج لحوادث للصرين الذين عملوا في سلك الخدمة المدنية في عهد محمد علي وأصبحوا من كبار الملاك الزراعيين مثل زراعة رافع الطهطاوي ، فهو من أسرة فقيرة أتمم عليه محمد علي ٢٥٠ فدان في طهطا ثم منحه سعيد ٢٠٠ فدان أخرى ثم يأتي اسماعيل بمنحه ٢٥٠ فدان ثالثة يشتري زراعة ٩٠٠ فدان بقيق عماري وبناي وفي عام ١٨٨٠ كان ورثته مالكون لـ ٢٥٠٠ فدان . نقلنا عن :

د . رفعت السيد ، الأساس الاجتماعي للثورة المصرية (القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٦٦) ص ٦١ .

الزراعية والتجار والمرايين من ناحية وصغار الفلاحين من ناحية أخرى . ونصبح بصلد قوى اجتماعية مرتبطة بالأرض ارتباطا وثيقا عمق من نطلقها بعض التطورات التي تعرض لها أبناء الريف المصري حيث شكلوا بعض الفئات الرأسمالية الهامة عبر قنوات أهمها :

أ — الترقى في الرتب والقطاعات الفنية .

ب — الانتظام في صفوف الجيش ، فقد وصل عدد من أبناء الريف المصري الى مراتب هامة مثل بكباشى^(٨) .

ج — التعليم ، فقد ساعد التعليم بعض العناصر المصرية الخالصة الى الوصول الى أماكن مرموقة فضلا عن أن البعثات التعليمية التي تم ايصالها الى أوروبا قد بلورت بعد ذلك نخبة مثقفة تؤمن بالفكر الليبرالي الغربي ، وساهمت في تخليق طائفة من مزاوي المهن والأعمال الحرة لأول مرة في مصر من أطباء وعلماء وصحفيين بلغ عددهم في عام ١٩١٣ ما يقرب من ١٣٥ ألف شخص^(٩) .

وتجدر الإشارة الى أن مجمل التطورات والإصلاحات التي قام بها محمد علي (زراعة — صناعة — تجارة — تعليم — صحة — جيش) والتي أدت في مجموعها الى تطورات هيكلية في بنية المجتمع المصري قد أفضت الى تحقيق نموذج حضارى شامل دعامته الأساسية ليس فقط عدم الالتجاء لرأس المال بل الاستبعاد المتعمد له^(١٠) ، نموذج حضارى قوامه استجابة مصرية متكاملة الاحساس بالتحدى الغربى والادراك لما كان يجري من تطور على مسرح السياسة الدولية الأوروبية^(١١) .

وهنا تجدر الإشارة الى ضرورة الوعي بالطبيعة الاقتصادية والاجتماعية للدولة حيث أثبتت التجربة أن ثمة علاقة قوية بين قدرة الدولة على احكام قبضتها على أمورها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبين قدرة رأس المال الأجنبى (وهو شكل من أشكال الاستعمار الحديث) على التغلغل والسيطرة ، وأن حدوث الأخير هو اعلان للسيطرة وتفكيك أوصال الدولة ، ففي عام ١٨٣٨ وقعت الدولة العثمانية مع إنجلترا معاهدة (بالطة ليمان) بمقتضاها أعطيت السلع البريطانية معاملة تفضيلية في أراضي الامبراطورية ، إلا أن محمد علي رفض تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية واستمر في اتباع سياسته الحمائية للمنتجات المصرية ليس فقط داخل مصر وإنما كذلك داخل حدود البلدان التي كان يسيطر عليها^(١٢) .

(٨) د . أحمد زايد ، م . س . ذ . ص ٨٥ .

(٩) صبحى وجبة ، في أصول المسألة المصرية (القاهرة : مكتبة مدبولي ، د.ت) ص ٢٣٤ .

(١٠) د. محمد ديبار ، التكوين التاريخي للتخلف الاقتصادي في مصر ، مجلة مصر المعاصرة ، يوليو ١٩٧٨ ، العدد

٣٧٣ ، ص ٣٢٠ .

(١١) على بركات ، تطور الملكية الزراعية في مصر ١٨١٣ — ١٩١٤ وآثره على الحركة السياسية (القاهرة : دار

الثقافة الجديدة ، د.ت) ص ٢٢ — ٢٤ .

(١٢) المرجع السابق ، ص ٣٢٥ .

إزاء تهديد محمد علي للقوى الاستعمارية الكبرى من جراء تكوين دولة مصرية كبرى امتدت الى أفريقيا مؤكدة البعد الأفريقي بعد أن تأكد بعدها العربى ، تأمرت الدول الاستعمارية الكبرى حينذاك (النمسا — روسيا — بريطانيا — بروسيا — الدولة العثمانية) بضرب محمد علي بمقتضى معاهدة ١٥ يوليو ١٨٤٠^(١٣) التى أفضت الى تحجيم دوره وتقليص أظافره وتحديد إقامته وتقويض أول تجربة تنمية مصرية فى العصر الحديث بفتح السوق المصرى على مصراعيه أمام رأس المال الأجنبى . وبضرب الدولة المصرية ثم الآتى :

١ — إزالة عقبة احتكار الدولة (كان ذلك بداية لتقليص وتحجيم دور الدولة) وإفساح المجال أمام رأس المال الخاص المحلى والأجنبى ليس فقط فى مجال الأنشطة المالية والتجارية ، وإنما أيضا فى مجال النشاط الزراعى حيث لابد أن تحل المبادرة الفردية محل دور الدولة وبغزو رأس المال الأجنبى يتم الاعلان الحقيقى بأنه أصبح للملكية الفردية أن تؤكّد كل أبعادها وتنزوح رأس المال الأجنبى ينزح معه طابور من أصحاب البنوك والتجار والسماسرة والخصوص الأجانب^(١٤) .

٢ — كان لابد لرأس المال الأجنبى أن يجد ضمانا له حيث يقوم بعملياته الاقتراضية والمراهنه وليس غيرا من الأرض رهينا وضمانا .

٣ — لكن يؤول رأس المال الأجنبى نشاطه ويحقق أقصى ربح ممكن كان لابد أن يوجد مبررات لذلك . وقد توافرت تلك المبررات وكان أهمها العنصر الدينى الذى تمثل فى التحريم الإسلامى للفائدة باعتبارها شكلا من أشكال الربا ، الأمر الذى دفع بعض كبار الملاك الى وضع أموالهم فى البنوك الأجنبية دونما أية فوائد .

وتنشط الدولة مرة أخرى فى ستينات وسبعينات القرن التاسع عشر وتجلى دور الدولة هنا فى مجال تركيز الأرض الزراعية فى أيدي كبار الملاك المصريين والأجانب واستصلاح أراضى جديدة وبناء صناعات استهلاكية فضلا عن مجيئ البنوك الأوروبية نحو مصر لإنشاء فروع لها^(١٥) .

ومع بداية عهد سعيد وإسماعيل بدأ مبدأ الملكية الزراعية يظهر ويستقر وقد شهد هذا العهد

(١٣) تم ضرب الدولة المصرية عدة مرات من قبل الدول الاستعمارية الكبرى للسيطرة على النظام الدولى ، فبعد أن ضربت مصر فى ١٨٤٠ تم احتلال بريطانيا الرسمى لها فى عام ١٨٨٢ ، تحالفت الرأسمالية العالمية مع بعض عناصر الرأسمالية المحلية على ضرب الرأسمالية الوطنية المصرية فى العشرينات وبصورة أكثر تحديدا فى الأربعينات ، تقويض عمليات الاستقلال السياسى والاقتصادى بالهجوم على مصر عام ١٩٥٦ ثم ١٩٦٧ مع منتصف السبعينات بفتح باب الاقتصاد المصرى على مصراعيه أمام رأس المال الأجنبى وتم تحجيم وتقليص دور الدولة .

(١٤) دافيد سى . لاندز ، بنوك وباشوات ، ترجمة د. عبد العظيم أنيس (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٦) ص ٨٤ .

(١٥) د. محمد دويار ، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير (الاسكندرية : دار الجامعات المصرية ، ١٩٧٨) ، ص ٣٣٦ .

توسعا كبيرا في حيازة الأراضي الزراعية وبصفة خاصة ملكية العمد والمشايخ ولا سيما أولئك الذين استفادوا من بيع أراضي الدولة (الدائرة السنية ، اللومين) لسداد الدين . وتحقيق نجد أن معظم هذه الأسر والعائلات قد خضعت لقوانين الإصلاح الزراعى بعد ثورة يوليو ١٩٥٢^(١٦) حيث كان ضمنها عائلة البراوى عاشور وعائلة على حسن شعراوى^(١٧) ، فقد تضخمت ملكيات هاتين العائلتين وغيرها بصفة خاصة في عهد سعيد واسماعيل نظرا لما حصلت عليه من أراضي زراعية في شكل عهد تحولت بعد ذلك بموجب دفع الضرائب الى أملاك خاصة ، وتحول على أثر ذلك أيضا مايقرب من مائة ألف فلاح كانوا يملكون الى مجرد أجراء يعملون في ضياع المتعهدين المتجمعة من فنادين الفلاحين القليلة والتي دخلت بدورها في زمام ملكياتهم بعد ذلك^(١٨) .

وقد أدى تزايد الطلب على محصول القطن في العالم خلال فترة الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦١ — ١٨٦٥) الى إدخال العديد من التحسينات على نظام ملكية الأرض وما صاحبها من تطورات في البنية الأساسية للمجتمع كخطوط السكك الحديدية والقنوات وأعمال الري . وكانت هذه التحسينات وراء المنهد من التحول الرأسمالى الذى كان يحمل في جوهه المنهد من تبعية الاقتصاد المصرى للعالم الخارجى . وقد تمثلت مظاهر السيطرة الرأسمالية في جانبين أولهما : استملاك الأراضي بواسطة فئة قليلة من الأفراد واستغلالها بشكل رأسمالى ، وقد ساعد على ذلك بيع أراضي الدولة للأفراد^(١٩) وكان من الطبعي ألا يقبل على شراء تلك الأراضي الا كبار الملاك وشركات الأراضي والرهن العقاري التى انتشرت آنذاك انتشارا واسعا وأصبحت هى ذاتها في مصاف كبار الملاك .

فأراضي الدائرة السنية (كان الخديو اسماعيل قد رهنها مقابل اقتراض لبعض الدين في الفترة من ٦٥ — ١٨٦٧ وقد تم وضعها تحت ادارة خاصة) قد قررت الحكومة بيعها الى شركات تكونت خصيصا لهذا الغرض برأسمال قدره ٦٤٣ ألف جنيه وتكونت من ممولين فرنسيين وانجليز ومصريين . وكان نصيب المصريين من هذه الصفقة ١٥٠ ألف جنيه حيث كانت هذه الحصص من نصيب سوارس وشركاه وهو متمصر (١٢٥ ألف جنيه) ، وأربعة من كبار الملاك الزراعيين المصريين (٢٥ ألف جنيه) وهم أحمد

(١٦) د.فتحي عبد الفتاح ، م.س.د. ، ص ٦٠ .

(١٧) د.رغبت السعيد ، الأساس الاجتماعي للثورة العربية ، م.س.د. ، ص ٢١ .

(١٨) د.لؤي عوض ، تاريخ الفكر المصرى الحديث : من عهد اسماعيل الى ثورة ١٩١٩ (القاهرة الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٨٤) الجزء الأول ص ٣٢٢ — ٣٢٥ . وقد أشار الدكتور لؤي عوض في مؤلفه الى العديد من أسماء العائلات التى تضخمت ملكياتهم في هذا العهد حتى قيام الثورة ومنهم محمد الشواربى كان يملك في نهاية القرن التاسع عشر ٤٠٠٠ فدان . السيد باشا أباطة ٦٠٠٠ فدان ، محمد سلطان باشا ١٣٠٠ فدان .

(١٩) في ستينات وسبعينات القرن التاسع عشر كانت الدولة تملك ١/٥ أرض مصر متمتعة بحق كامل يتضمن الانتفاع بها ويتمول الفلاح الى عامل أجر بالسفرة . أنظر :

G.Baer, A history of landownership in Modern Egypt 1800-1950 (chicago: The university of chicago press, 1959) p.p. 62-70.

السيوفى باشا ، ومحمد الشواربى باشا ، وحسن بك عبد الرزاق ، وعلى شعراوى بك ^(٢٠) .

وبعد أن تمت عملية الشراء قامت الشركة ذاتها ببيع مساحات كبيرة من ٨٠ — ٤٠٠٠ فدان اشتراها أيضا كبار الملاك المصريين والأجانب . أما فى عام ١٩٠٠ فقد عرضت الشركة مساحات من ٢٠ — ٥٠ فنادا تباع بالتقسيم لتوسطى الملاك ، بل إن بعض الشركات الأخرى قد قامت ببيع قطع صغيرة من الأراضى لصغار الملاك محققة بذلك أرباحا طائلة ^(٢١) .

أما أراضى النومين فكانت مملوكة لأسرة الخديو اسماعيل وتم التصرف فيها مثلما تم فى أراضى الدائرة السنية . وبفضى الأمر فى نهايته الى استحواذ كبار الملاك على نصيب الأسد من أراضى الدولة بل ومن أراضى صغار الملاك أيضا تحت الضغط الشديد بالبيع والتخلى عن أراضيهم ^(٢٢) .

وثانيهما : نحو شركات الأراضى والبنوك العقارية . وقد أسس معظم هذه البنوك والشركات أجانب انجليز وفرنسيين ممن وفدوا الى مصر بعد الاحتلال . وقد استهدفت هذه الشركات والبنوك استصلاح الأراضى واستغلالها ومنح القروض نظير رهن الأرض والاتجار فيها كسلعة تباع وتشترى . ووصل الأمر الى أن تلقى رؤوس الأموال الأجنبية فى مصر كان موجها للاستثمار فى شركات الأراضى والرهن العقارى .

وقد أدى انتشار نظام الرهن والتسليف الى تفتت الأرض الزراعية من ناحية وتركيزها فى أيدي قلة من كبار الملاك من ناحية أخرى الأمر الذى أفضى الى تعميق هيكل الملكية الزراعية الثنائية كنتيجة لعدة عوامل منها :

١ — المركز الاحتكارى الذى تمتع به كبار الملاك فى ملكية الأرض حيث السيطرة على الأرض من ناحية وعلى الموارد المالية من ناحية ثانية ، فضلا عن فرض بيع باهظ للأرض تكبده صغار الفلاحين .

٢ — احتكار كبار ملاك الأراضى الزراعية للقروض قصيرة ومتوسطة الأجل بالرغم من أن البنوك المتخصصة قد قامت لمعونة صغار الفلاحين وليس كبار الملاك .

٣ — أدت عمليات المضاربة الى ارتفاع أسعار الأراضى دواما زيادة تذكر فى انتاجيتها ^(٢٣) .

وتجدر الإشارة هنا الى أسلوب كبار الملاك فى استخدام الأراضى الزراعية . فقد قسمت العديد من الدراسات كبار الملاك من ناحية استخدامهم لأراضيهم الزراعية كالآتى :

□ كبار ملاك الأراضى الزراعية الذين وجهوا استثماراتهم لشراء الأراضى الزراعية والمضاربة عليها وإقامة المباني العقارية وتبديل الفائض فى الاستهلاك الترقى والمظهرى .

(٢٠) د. محمد دويدار ، الاقتصاد المصرى بين الصلح والظهور ، م.س.ذ. ، ص ٢٦٨ .

(٢١) المرجع السابق ، ص ١٧٠ .

(٢٢) د. قصى عيد الفتاح ، م.س.ذ. ، ص ١٣٣ .

(٢٣) د. محمود عبد الفضيل ، التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى (١٩٥٢ — ١٩٧٠) :

دراسة فى تطور المسألة الزراعية فى مصر (القاهرة : الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٨) ص ١٣ — ١٥ .

ويعتبر هذا الشق من كبار ملاك الأراضي الزراعية أقل مساهمة في التوسع الصناعى والزراعى كما كان بمثابة الغائب الحاضر عن الأرض ومن هنا ظهرت فكرة الملكية الغائبة^(٢٤) .

□ المخط الثانى هو نمط قام على استغلال أراضيه وفقا للأسلوب الرأسمالى أى على أساس المشروع الكبير نسبيا مستخدما آلات وفنون انتاج رأسمالية حديثة^(٢٥) والعمل الأجير^(٢٦) فى زراعة محاصيل نقدية وصناعية .

والحق يقيد أن المخط الثانى قد مثل القاعدة الأساسية للرأسمالية الصناعية والتجارية التى انحدرت من بين أعطاف الرأسمالية الزراعية . فقد وجه شق كبير من كبار ملاك الأراضي الزراعية الذين يديرون أراضيهم بالأسلوب الرأسمالى الى الاستثمار الصناعى والتجارى ، كما وقف ضد ارتفاع ثمن الأرض وضد الأنظمة التى تحد من الطبيعة السلعية للأرض كالوقف الأهلى وذلك لأن مثل هذه الاجراءات تقلل من المساحة القابلة للتداول ، كما أنه كان يسعى الى نوع من الترشيد للاستيراد والتصدير وحماية الصناعة المحلية وهو الأمر الذى لايتفق مع رغبات كبار الملاك من « المخط الأول » الذين يعيشون على أنماط استهلاكية ترفيفية .

لانيا : الاحلال الانجليزى وازدياد النشاط الرأسمالى :

مع بداية الاحتلال الانجليزى لمصر انتشرت شركات الرهن العقارى وشركات البنوك والأموال انتشارا واسعا وكان من أهم هذه الشركات والبنوك البنك العقارى المصرى ، الذى تأسس عام ١٨٨٠ برأسمال متمصر (سوارس) مرتبطا بشركة فرنسية وانجليزية وبلجيكية وسويسرية ، والصندوق العقارى المصرى وبنك الأراضي المصرية للذنان تأسسا عام ١٩٠٢ الأول برأسمال بلجيكي وفرنسي والثانى برأسمال انجليزى وفرنسي ، وفى الفترة من ١٩٠٧ — ١٩١٤ تكونت ثلاث شركات فرنسية ، وشركة انجليزية ، وشركة بلجيكية ، وبنك ألماني .

(٢٤) د.عاصم الدسوقي ، كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٤ — ١٩٥٢ (القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٥) ص ٦٦ .

(٢٥) كان كبار ملاك الأراضي الزراعية الذين يديرون زراعتهم بالطريقة الرأسمالية يقدمون على شراء الآلات الرأسمالية ففى الفترة من ١٩٠٦ — ١٩١٣ تم استيراد آلات زراعية بحوالى ٣٥,٠٠٠ جنيه . وبالرغم من أن هذا النوع من الاستغلال الزراعى له أهمية كبرى فى تحقيق تراكم رأسمالى ، الا أن هذه العناصر قد حوصرت وقت محاربتها من قبل كبار الملاك الذين كانوا يؤثرون تأجير الأراضي ويشتغلون بالمراهنه والمضاربة . انظر بالتفصيل : G.Baer, OP.cit. :

P.96

(٢٦) ٨٠٪ من الأراضي الزراعية فى مصر كان يتم استغلالها عن طريق التأجير .
انظر : سيد مرعى ، أوراق سياسية : من القوية الى الاصلاح ، الجزء الأول (القاهرة : المكتب المصرى الحديث ، ١٩٧٨) ، ص ١٠٤ .

ولقد برهن تكوين ونشاط تلك الشركات على أن الدولة المصرية آنذاك قد سلمت الفلاح المصرى (بل عدد كبير من ملاك الأراضي الزراعية) الى رأس المال الأجنبى فى صوره وأشكاله المختلفة^(٢٧) الأمر الذى أفسح أمامه مجالا خصبا للاستثمار الرئوى ذى الربح السريع الى الحد الذى بلغ معه أن حوالى ٩٨٪ من جملة رأس المال الأجنبى المستثمر كان موجها للاستثمار فى شركات الرهونات العقارية بعيدا عن الاستثمارات الانتاجية^(٢٨) .

وقد أفضى هذا الأمر أيضا الى تشكيل فئة من كبار الملاك والتجار والمرايين شكلت فى مجموعها طبقة تجارية (الأرض محور تجارتها) استطاعت أن تسيطر على مساحات شاسعة من الأرض واشتغلت بالمضاربة عليها من خلال الشركات التى تأسست لهذا الغرض . وقد ضمت هذه الطبقة مجموعتين :

المجموعة الأولى :

من الأجانب والأتراك والشراكسة والأوروبيين الذين منحهم فرمان ١٨٦٧ حق تملك الأرض داخل الامبراطورية العثمانية وقد ازدهر عددها بعد الاحتلال وتضخم حجمها بسبب الامتيازات التى منحت لها^(٢٩) . فقد تمتعت هذه الفئة بحماية مزدوجة لحماية كلفتها لها الدولة من ناحية وحماية أوسع كلفتها لها اندماج الدولة ذاتها فى الاقتصاد العالمى من ناحية أخرى الأمر الذى ترتب عليه تعميق التبعية وفقدان الاستقلال^(٣٠) .

المجموعة الثانية :

وهى التى انبثقت جنورها فى عهد محمد على وأخذت طريقتها الى الخمر والاكتمال فى عهد سعيد واسماعيل وكانت تضم اعيان اليف والعربان وعلماء الأزهر والموظفين ورجال الجيش . وغالبا ماكانت تحتلط هذه العناصر بالأصول التركية والشركسية كما كانت تضم أيضا أصولا مصرية خالصة .

وظل نظام الملكية الزراعية فى المجتمع المصرى محافظا على التقسيم الطبقي لصالح كبار الملاك الذين تربعوا على قمة الهرم الاجتماعى والاقتصادى والسياسى فى حين مثل سفح هذا الهرم قاعلة واسعة مسحوقة من صغار الملاك والمستأجرين المدمين . واستمرت تلك الوضعية حتى عام ١٩٥٢ حيث كانت ان ٪ من الملاك يملك ١٩٫٨٪ من الأرض المنزرعة فى حين أن ٧٢٪ من الملاك كانوا يملكون ١٣٪ من هذه الأرض^(٣١) .

(٢٧) د.محمد دويلار ، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير ، م.س.ذ ، ص ٣٣٣ .

(٢٨) د.فحى عبد الفتاح ، م.س.ذ ، ص ١٤٤ .

(٢٩) المرجع السابق ، ص ١٧٠ .

(٣٠) روبرت مايو ، الاقتصاد المصرى ٥٢ — ١٩٧٢ ، ترجمة د.صليب بطرس (القاهرة : احيق العامة للكتاب ،

١٩٧٦) ص ٣٨ .

(٣١) د.فحى عبد الفتاح ، م.س.ذ ، ص ١٦ .

ولقد لعبت الظروف السياسية والوطنية دورا حاسما في تأكيد الهيكلية الثنائية في المجتمع المصري من حيث شكل وملكية الأرض، فوجد على سبيل المثال بعد فشل الثورة العربية قام الحديوي توفيق بمصادرة أملاك القيادات العسكرية والدينية للثورة مثل عرابي (٨٧٧ فداناً) ، وعلى فهمي (٦٥٠ فداناً) ، ومحمد سامي البارودي ، وقد منحت هذه الأراضي الزراعية مكافآت لبعض العناصر التي وقفت ضد الثورة مثل محمد سلطان ، سيد الققي ، احمد عبد الغفار ، على يوسف فضلا عن العديد من الضباط والعمد ومشايخ البلد والعريان^(٣٢) .

وتعددت أساليب كبار ملاك الأراضي الزراعية في تضخيم ثرواتهم وممتلكاتهم تارة عبر المضاربة والمتاجرة والمراهنه ، حيث نجد على سبيل المثال عددا من كبار ملاك الأراضي الزراعية كانوا مثقلين بالديون العقارية اذ كانت اراضيهم مرهونة وعليها اختصاصات لأكثر من بنك ولأكثر من بيت مالى بل ولأفراد خارج المؤسسات المالية المعروفة . وقد توطأ أيضا في هذا الشأن رجال السياسة أنفسهم باعتبار أن صفوة كبار الملاك هم الذين يشكلون الصفوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومنهم على سبيل المثال محمد الشريعى باشا ، وللمم بك السعدى ، وعبد العظيم المصري ، وحمد الباسل ، وعبد الستار الباسل ، ونحيب غالى ، وعلى شعراوى ، ومصطفى عمرو ، وعدلى يكن ، وعلى المنزلاوى ، وقد عرضت ثرواتهم للبيع بالمزادات بأمنحس الأثمان بل إن مساحة الأراضي المهددة بالبيع الجبرى في نهاية ١٩٣١ قد بلغت ٥٠ ألف فدان^(٣٣) .

وتارة ثانية عبر التلاعب بالجنسيات حيث نفتشت هذه الظاهرة داخل المجتمع المصري من قبل كبار ملاك الأراضي الزراعية سعيا وراء تعظيم الربح . ولم يمت التلاعب على مستوى الأفراد بل أيضا على مستوى الشركات حيث قامت العديد من الشركات بتسجيل اسمائها كشركات أجنبية للاستفادة من الامتيازات والضمانات والتسهيلات التي تم منحها للأجانب منذ عام ١٧٧٣ (المحاكم المختلطة) حتى ما بعد الحرب العالمية الأولى ومن هذه الشركات شركة بواخر البوستة الحديوية . وعندما صدر قانون الشركات عام ١٩٤٦ الذى حدد نشاط الأجانب في امتلاك الأراضي اعادت بعض الشركات تسجيل نفسها كشركات مصرية وليست أجنبية مثل شركة (كوم امبو للأراضي العقارية)^(٣٤) .

وتارة ثالثة عبر توظيف السلطة والتفوذ السياسى الى الحد الذى دفع ببعض كبار الملاك الى الاستيلاء على الأراضي بالطرد أو القتل أو وضع اليد عنوة ، وبصفة خاصة في الفترة من ٣٩ —

(٣٢) المرجع السابق ، ص ٧٣ — ٧٤ .

(٣٣) د.عاصم الدسوقي ، م.س.ذ. ، ص ١٧١ — ١٧٣ .

(٣٤) G.Baer, OP.cit., P.123 .

تكرر ظاهرة تسجيل الشركات كشركات أجنبية للاستفادة من الضمانات والامتيازات الاستثنائية في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى منذ منتصف السبعينات .

١٩٥٠^(٣٥) . فمع بداية النصف الأول من القرن العشرين إزداد نفوذ الرأسمالية الزراعية المصرية وازدادت سيطرتها على الأرض حيث صفى الكثير من الأجانب ممتلكاتهم ، فقد انخفضت الأرض المملوكة للأجانب في السنوات الثلاث من ١٩١٧ — ١٩٢٠ من ٧١٣ ألف فدان الى ٥٥٣٣ ألف فدان^(٣٦) .

ومع الارتباط الشديد بالأرض ظلت ذاتها هي المحور الذى تدور حوله أنشطة الرأسمالية الزراعية المصرية زراعة وصناعة وتجارة عازقة عن الاستثمار الصناعى والتجارى مفضلة الأنشطة التى تتعلق بالمضاربة والسمسرة والوساطة . ويرجع عزوف الرأسمالية المصرية عن الاستثمار الصناعى لأربعة أسباب :

١ — الامتيازات الأجنبية الممنوحة للأجانب في كل مجالات العمل والاستثمار ولاسيما في المجالين الصناعى والتجارى الأمر الذى سبب عدم القدرة على المنافسة في هذه المجالات .

٢ — ربما كان هذا العزوف راجعا الى أن أصول الشريعة الإسلامية كانت تحرم لها تحريما كاملا . وقد ظل هذا العامل الدينى بمثابة الوتر الذى طالما ضربت عليه العناصر الرأسمالية الأجنبية بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح الى أن أفتى مفتى الديار المصرية عام ١٩٠١ بأن ابداع الأموال في البنوك وتقاضى فائدة لايتناقض مع الشريعة الاسلامية .

٣ — طبيعة نشأة الرأسمالية المصرية ذاتها كـرأسمالية منبثقة من أصول زراعية قد جعلت كبار الملاك الذين شكلوا النواة الأساسية للرأسمالية المصرية مرتبطين بالأرض ارتباطا وثيقا متخوفين من روح المغامرة والمخاطرة بل إن الأرض قد اعتبرت بمثابة مصدر ثابت نسبيا للثروة والسلطة والنفوذ .

٤ — ارتبطت الملكية الزراعية بالمكانة الاجتماعية والسياسية داخل المجتمع المصرى سواء في الريف أو في المدينة ولاسيما بعد انتقال عدد كبير من كبار الملاك الزراعيين الى المدن الرئيسية كالقاهرة والإسكندرية وعواصم المديريات بل إن جزءا منهم كان يعيش خارج البلاد في تركيا وأوروبا الأمر الذى كان يعكس عدم تحملهم لأثمة مسئوليات اجتماعية تجاه الأرض والفلاح . فكل مايربطهم بالأرض أنها مصدر ثابت للثروة وكل مايربطهم بالفلاح انه بمثابة قوة عمل مؤجرة^(٣٧) .

والى جانب العوامل السابقة كانت هناك أيضا عوامل داخلية متعلقة بالكساد والركود في قطاع

(٣٥) تشير عايات الثورة الى الوقائع التالية : ان أحدا من عائلة سراج الدين شاهين وهو عبد الحميد قد وضع يده على ٤٧٠ فداناً . بل وصل جملة ملاصحه من الأرض ١١٨٢ فداناً — ان محمد باشا محفوظ قد وضع يده على ٣٠ فدان وكذلك سيد بك خشية — أن أحدا من عائلة البدرارى يدعى عبد العزيز قد وضع يده على ٥٠٠ فدان . انظر بالتفصيل عايات الثورة ، المضطحة الأصلية لهاكمة قواد سراج الدين ، ١٧ يناير ١٩٥٤ ، مصلحة الاستعلامات . نقلا عن د.عاصم النسيوى ، م.س.ذ. ص ٣٧ — ٤٩ .

(٣٦) د.أحمد زايد ، م.س.ذ. ص ٢٩٠ .

(٣٧) د.عاصم النسيوى ، م.س.ذ. ص ١٧ . ولتد من التفصيل أنظر أيضا : ابراهيم عامر ، الأرض والفلاح (القاهرة : الدار المصرية للطباعة والنشر ، ١٩٥٨) ص ١٥ — ١٧ .

التصدير فضلا عن الأزمات الزراعية المتلاحقة في أعوام ١٩٢٠، ١٩٢١، ١٩٢٦^(٣٨) دفعت جميعها الى عزوف الرأسمالية المصرية عن الاستثمارات الانتاجية وخاصة الصناعية وتوجيه نشاطها الى التجارة والمراهنه على الأرض الزراعية .

ولعل هذا يفسر انتشار شركات الرهن العقاري وبنوك الرهن العقاري انتشارا واسعا ، فقبل عام ١٩١٤ وصل عدد هذه الشركات الى ١٥ شركة ارتفع عام ١٩٤٩ الى ١٩ شركة كانت في معظمها مملوكة لرؤوس أموال انجليزية وفرنسية وبلجيكية وهذه الشركات هي :

شركة أبو قير (١٨٨٨) ، وشركة أراضي البحيرة (١٨٩٤) ، والشركة العقارية المصرية (١٨٩٦) ، والشركة المساهمة الزراعية الصناعية (١٨٩٧) ، والشركة المصرية الجديدة (١٨٩٩) ، وشركة كوم امبو (١٩٠٤) ، والشركة المصرية للمشروعات والتنمية (١٩٠٤) ، وشركة أراضي الغربية (١٩٠٥) ، وشركة الشيخ فضل (١٩٠٥) ، والاتحاد العقاري المصري (١٩٠٥) والشركة الانجليزية المصرية لتقسيم الأراضي (١٩٠٥) ، وشركة الأراضي المصرية المتحدة « ليند » (١٩٠٦) ، وشركة سيدى سالم (١٩٠٦) ، وشركة كفر الدوار الزراعية (١٩٠٧) ، والشركة الزراعية المصرية (١٩١١) .

وكانت هذه الشركات الـ ١٥ تملك مساحة من الأرض قدرها ١٨٧ ألف فدان قيمة رأس مالها الاسمى ١٤ مليون جنيه استرلنى . ثم تأسست بعد ذلك عدة شركات أخرى بدءا من عام ١٩٢٦ وهى شركة القاهرة الزراعية (١٩٢٦) ، وشركة أراضي الدقهلية (١٩٢٩) ، وشركة الكروم واللحوم المصرية (١٩٣٦) ، وشركة أراضي كفر النزهات (١٩٣٧) ، وشركة تأجير الأراضي الزراعية (١٩٤٦) ، وشركة البساتين والكروم المصرية (١٩٤٧)^(٣٩) .

وتعكس توارىخ انشاء تلك الشركات عدة نتائج هامة منها :

١ - فى الفترة من ١٨٨٨ - ١٩١١ أنشأت ١٥ شركة للرهن العقاري أى منذ بداية الاحتلال البريطانى لمصر تقرىها حتى قبيل الحرب العالمية الأولى . ولعل هذا يعكس مدى انغماس عناصر الرأسمالية الأجنبية من ناحية والرأسمالية المصرية من ناحية أخرى فى تلك الأنشطة .

٢ - لم تنشأ أية شركات خلال الفترة من ١٩١٢ - ١٩٢٥ أى مايقرب من ١٣ سنة . وقد يكون هذا مؤشرا بأن عدد الشركات الموجود بالفعل يستوعب حجم التعامل فى سوق الأرضى .

٣ - العودة الى انشاء شركات أراضي مرة أخرى ابتداء من عام ١٩٢٦ . ولاحق يجد أن هذا التاريخ يتزامن مع بزوغ رأسمالية وطنية مصرية .

(٣٨) روبرت مايرو ، سمير رضوان ، التصنيع فى مصر ٣٩ - ١٩٧٣ : السياسة والاقتصاد ترجمة د. صليب بطرس (القاهرة : هيئة الكتاب ، ١٩٨١) ص ٤٥ .

(٣٩) د. فتحى عبد الفتاح ، م.س.د. ، ص ص ١٢١ - ١٢٣ .

وعكس ذلك أمرين : أولهما أن تزايد واتساع الملكيات الزراعية لكبار الملاك واتساع حجم ونطاق التعامل بالأرض كسلعة تباع وتشترى قد تطلب المزيد من تلك الشركات ، وثانيهما أن تزايد عدد شركات الأراضي في تلك الفترة مثل تحديدا من قبل عناصر الرأسمالية المصرية الوثيقة الصلة بالرأسمالية الأجنبية ضد عناصر الرأسمالية الوطنية التي بدأت تضع أقدامها على بداية الطريق نحو الاستثمار الصناعي وذلك بفرض الإجهاز على التجربة . ولعل ببطء معدلات التحول نحو الاستثمار الصناعي غير دليل على ذلك بل ويعكس أيضا كيف أن الرأسمالية المصرية حتى في إطار فرصتها التاريخية ظلت عاجزة عن الاستثمار الصناعي مفضلة الاستثمار في المضاربة والمراهنة والوساطة والتورط في أخطارها ولاسيما بعد أن انتقلت بين كبار الملاك عدوى الاتجار بالأرض .

والحقق يجد أن مثل هذه الشركات لم تهدف إلى تنمية الملكية الرأسمالية للأرض وإنما كان هدفها هو نزع ملكية المصريين للأرض^(٤٠) والدليل على ذلك بأن ثمة شركات قد تكونت بالفعل عن طريق الحجز والبيع وفاء للدين خلال أزمة ١٩٢٩ مثل الشركة المصرية الزراعية ، وشركة أبو غر^(٤١) .

كما انتشرت بنوك الرهن العقاري والتي لعبت نفس دور الشركات السابقة تقريبا ، وكان من أهم هذه البنوك البنك العقاري المصري ، وبنك الأراضي المصرية ، والبنك الزراعي المصري ، والبنك الأهلي . وقد تمكنت تلك البنوك من نزع ملكيات كبيرة أيضا واستطاع البنك العقاري المصري أن ينزع وحدة ملكية أراضي قدرها مليون ، ١٠٠ ألف فدان في الفترة ١٩١١ — ١٩١٣ .

وكانت هذه البنوك تقدم قروضها لكبار ملاك الأراضي الزراعية بضمان رهن أراضيهم أو بضمان المحصول ، واتسع نشاط هذه البنوك إلى الحد الذي أصبحت فيه أراضي مصر كلها تقريبا مهددة بانتزاع ملكياتها لصالح هذه البنوك^(٤٢) .

أما صغار الملاك فقد وقعوا تحت رحمة تلك الشركات من ناحية والبنوك العقارية من ناحية ثانية . فكثيرا ماكانت الملكيات الصغيرة الموجودة في حدود وزمات الملكيات الكبيرة تدخل ضمن عمليات المراهنة والمتاجرة وكثيرا ماكان يفقد صغار الفلاحين عبر تلك التصرفات أراضيهم . أما فيما يتعلق بعلاقة صغار الفلاحين ببنوك الرهن العقاري فكانوا يلجأون إلى المزارين والمقرضين الأجانب الذين نزحوا بأنفسهم إلى القرى والمدن وليس إلى الاقتراض مباشرة من تلك البنوك حتى تلك التي أنشئت خصيصا لاقتراض صغار الفلاحين مثل بنك التسليف الزراعي والبنك الأهلي . بل الأكثر من ذلك أن الأمر قد وصل ببعض كبار ملاك الأراضي الزراعية المصريين أن يقوموا بالاقتراض من تلك البنوك ليعيدوا تسليف تلك الأموال مرة أخرى إلى الفلاحين بفائدة أعلى^(٤٣) .

(٤٠) د.فؤاد مرسى ، التجهيل المصري للتنمية الاقتصادية (الاسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٨٠) ص ٨ .

(٤١) G.Baer, OP, cit., PP 124-127.

(٤٢) د.أحمد زاهد ، م.س.ذ. ص ٢٨٧ .

(٤٣) د.فهي عبد الفتاح ، م.س.ذ. ص ٩٤ .

وتشير الاحصاءات الى أنه في الفترة من ١٨٧٦ الى ١٨٨٣ زادت ديون الفلاحين في الرهونات من ٥٠٠ ألف جنيه استرليني الى ٧ ملايين جنيه استرليني ، وفي عام ١٩١٠ بلغت الرهونات المستحقة لشركات الرهونات ٦٦ مليون جنيه في حين بلغ رأسمال تلك الشركات ٢٤٥ مليون جنيه استرليني . أما في عام ١٩٣٦ كانت الأرض المرهونة تمثل ١٨٪ من الأرض المنزرعة كما وصل عدد ملاك الأراضي المرهونة ١٦٠ ألف مالك بنسبة ٩٪ من مجموع الملاك^(٤٤) .

وتتحور نشاط الرأسمالية المصرية حول التجارة ، إما تجارة الأراضي والعقارات وإما تجارة القطن التي تركزت بلورها في أيدي الأجانب وأصبحت مقصورة على عدد من البيوتات التجارية الأجنبية ، وكانت عمليات التجميع الداخلي له قد اقتصرت على ٢٤ بيتا من بيوت السماسرة أمثال عبود وفرغل وأمين يحيى ومحمد علوية^(٤٥) .

أما الصناعة فقد تمت محاربتها بكافة الطرق ، ولم يجد الاستثمار الصناعي أى نوع من أنواع التشجيع في ظل الاحتلال الأجنبي ، بل كثيرا ماقام الاستعمار بخلق أبواب المصانع مثل مصنع الورق ببولاق ، ودار صك النقود وأصبحت النقود تصك في إنجلترا ويبتع مغازل القطن ومصانع النسيج الباقية منذ عهد محمد علي^(٤٦) .

ثالثا : من الحرب العالمية الأولى حتى ثورة ١٩٥٢ : صعود الرأسمالية المصرية وأزماتها :

حدثت مجموعة من التطورات بعد الحرب العالمية الأولى دفعت بعض كبار ملاك الأراضي الزراعية للحصول بعض الشيء من الاستثمار الزراعي والتجاري الى الاستثمار الصناعي أبرزها مايلي :

١ — أدت الحرب العالمية الأولى الى حجب الواردات وعرقلة عملية الصادرات ، الأمر الذي دفع بالدولة للتدخل لحماية الصناعة الوطنية ، ففرضت الرسوم الجمركية على واردات السلع الصناعية المنافسة للإنتاج المحلي ، كما عملت على تدعيم بعض الصناعات التي ظهرت الحاجة المتزايدة الى منتجاتها ، وساهمت في النشاط الصناعي من خلال تأسيس بعض البنوك الصناعية بهدف تشجيع الاستثمار الصناعي .

٢ — حصول مصر على صورة من صور الاستقلال السياسي بعد عام ١٩٢٢ كان عاملا مشجعا للعناصر الوطنية الرأسمالية الراغبة في توجيه الاقتصاد المحلي بقصد تحقيق نهضة صناعية .

٣ — الأزمة العالمية للنظام الرأسمالي ، حيث تزامن مع تلك الأزمة بداية التخلي عن سياسة الحرية الاقتصادية التي أخذت تنحصر بلورها في مصر وتغل مكانها لسياسة جديدة تقوم على وضع

(٤٤) المرجع السابق ، ص ١٠٠ — ١٢٢ .

(٤٥) بانهك ابرهان ، ثورة النظام الاقتصادي في مصر ، ترجمة يحيى حماد (القاهرة : دار الكاتب العربي ، ١٩٧٠) ص ٢٣٦ .

(٤٦) شهدي عطية الشافعي ، تطور الحركة الوطنية المصرية (القاهرة : الدار المصرية للطباعة والنشر ، ١٩٥٧) ص ٦ .

القيود والتنظيمات المختلفة في التبادل الدولي^(٤٧) ففرضت الحماية الجمركية في ١٥ فبراير ١٩٣٠ بل إن الدولة بدأت تتدخل تدريجيا مباشرة في الشؤون الاقتصادية واتخذ هذا التدخل صورا عديدة مثل قيام الحكومة ببيع القطن الذي سبق واشترته من كبار الملاك الزراعيين (من منطلق مساندة كبار الملاك) خلال الأزمة سنة ٢٩ — ١٩٣٠ بسعر يفوق السعر السائد عالميا (٣ ملايين قنطار تمثل ١٨٪ من محصول السنتين مقابل ١٤ مليون جنيه) إذ قامت ببيعه للمغازل المحلية بثمن يقل عن الثمن السائد كنوع من أنواع الاعانة للمشروعات الصناعية وتشجيع التوجه نحو الاستثمار الصناعي كما اتبعت الحكومة سياسة تفضيل المنتجات المحلية في العطاءات الحكومية ولو ارتفع ثمنها ١٠٪ على أثمان المنتجات الأجنبية .

وبدأت الحكومة تتخذ من الضريبة على الواردات أداء لحماية الصناعة المحلية وقد ساعد على ذلك خروج اليابان لغزو السوق العالمية واتباع سياسة الإغراق ، وكان هذا عاملا من العوامل التي ساعدت الحكومة المصرية على الحصول على موافقة بريطانيا لتغيير التعريفات الجمركية .

٤ — انخفاض أسعار المحاصيل الزراعية خلال أزمة ١٩٢٩ وارتفاع الأرباح الناتجة عن الاستثمار التجاري والصناعي خاصة بعد فرض الحماية الجمركية عام ١٩٣٠ . والمحقق يجد أن كبار ملاك الأراضي الزراعية كثيرا ماضاعفوا من تدخل الدولة تارة ومن تدخل القوى الاستعمارية تارة ثانية . فوجد أصحاب المصالح الزراعية قد ضاقوا كثيرا بتحديد الحكومة لمساحة القطن بثلث الزمام المزروع خلال الحرب العالمية الأولى ومنع زراعته في الوجه القبلي لتوفير مساحات لزراعة الحبوب . في الوقت الذي كانت فيه فرصة الربح من زراعة القطن أعلى من زراعة الحبوب خاصة أن أسعار الحبوب تخفض تعريفات محددة ولا يمكن تصديرها إلا بعد تغطية السوق المحلية .

أما القوى الاستعمارية فكثيرا ماحاولت بين كبار الملاك وبين حصولهم على فوائد عالية من محصول القطن خلال الحرب العالمية الأولى . فقد أعلنت الحكومة الإنجليزية (على سبيل المثال) أنها سوف تشتري محصول عام من الأعوام كله بسعر ٣٢ ربالا للقنطار بينما كان ثمنه الحقيقي آنذاك يتراوح ما بين ٥٠ ، ٦٠ ربالا للقنطار ، وكان في تحديد السعر اجحافا بكبار المنتجين الأمر الذي ولد سخطهم ضد قوى الاحتلال ، فقد قدرت خسارة أصحاب المصالح الزراعية من جراء هذه السياسة بحوالي ٣٢ مليون جنيه . وازاء غضب كبار الملاك حاولت القوى الاستعمارية امتصاص الغضب والسخط بإلغاء القيود المفروضة على تجارة القطن عام ١٩٢٢^(٤٨) .

(٤٧) د. عبد الدمشقي ، مؤشرات اندماج الاقتصاد المصري في التقسيم الدولي الجديد للعمل خلال فترة السبعينات ، مجلة مصر المعاصرة ، ابريل ١٩٨٤ ، العدد ٣٩٦ ، ص ٢٥٤ .

(٤٨) د. عاصم المصوق ، م.د. ، ص ٢٥٧ . وتجدر الإشارة الى أن مواقف القوى الاستعمارية من كبار الملاك لها جلوسها التاريخية فقد تعددت تلك المواقف (في إطار العلاقة الجدلية بين كبار الملاك والاحتلال والقصر) للحد من طموحاتهم ، فوجد على سبيل المثال في عام ١٨٧٠ وقبل الاحتلال الإيطالي لمصر بالتي

٥ - الاتجاه العام لتقليص دور الأجانب في هذا المجال الاستثنائي واتساع المجال أمام الرأسمالية المصرية ولأسباب بعد أن تبين للأخيرة أن الذين يسيطرون على ثروة العالم هم أصحاب السندات والأسهم والشركات والبنوك وليس أصحاب الأرض والعقارات^(٤٩).

فالملاحظ أن السياسة الاستعمارية بعد الحرب العالمية الأولى قد تحولت وأصبح لهذا مذاق آخر يتلاءم مع درجة السخط الجماهيري والمطالبة بالاستقلال ، وهذه السياسة مضمونها التنازل عن الجزء حتى لا تخسر الكل ، فإفساح المجال أمام الرأسمالية المصرية للاستثمار الصناعي والسماح بقيام حركة تصنيعية في مصر قد تم في إطار التحول العام للاستراتيجية الاستعمارية التي هدفت الى استيعاب القوى الرأسمالية الصاعدة وإيجاد مصالح مشتركة معها من خلال السيطرة والشراكة والمزاومة حتى أن تجربة بنك مصر ذاتها لم تسلم من ذلك .

ومن هنا يمكن القول بأن امتداد الرأسمالية المصرية في مجال الاستثمار الصناعي لم يقض على الرأسمالية الأجنبية التي تزامن تشعبها بل وتزايد تدخلها في مجال الاستثمار الصناعي والمال والبنوك مع فقدانها التدريجي للأرض الزراعية وخاصة خلال الفترة ٣٩ - ١٩٥٢ . ففي الوقت الذي سعت فيه العناصر الرأسمالية الوطنية لتأسيس بنك مصر سعت العناصر الرأسمالية الأجنبية الى تأسيس اتحاد الصناعات الذي سجل رسميا عام ١٩٢٢ وكان هدف هذا الاتحاد تجميع المؤسسات الصناعية في تنظيم واحد حتى يتمكن رجال الصناعة من تحقيق المصالح المشتركة .

واختلط النشاط التجاري والصناعي للمصريين بالنشاط التجاري والصناعي للأجانب ، الأمر الذي أفضى الى درجة عالية من التداخل والتشابك بين الجانبين . فقد ساهم الأجانب في أنشطة بنك مصر التجارية والصناعية من خلال الشراكة وأصبح المصريون يلعبون دورا هاما في عضوية وإدارة اتحاد الصناعات المصرية ، الأمر الذي أدى في النهاية الى الاجهاز على التجربة برمتها من جراء تسرب العناصر الأجنبية من ناحية وتحالف رأس المال الخاص المحلي مع رأس المال الأجنبي من ناحية أخرى^(٥٠) .

ولما كانت الرأسمالية الصناعية والتجارية قد انحدرت من بين أعطاف الرأسمالية الزراعية ، فكان من الطبيعي أن يكون كبار الملاك وكبار المستأجرين الذين يقومون بزراعة أراضيهم على أساس الزراعة الواسعة هم أيضا كبار العاملين في مجالات الاستثمار الصناعي والتجاري .

عشر عاما صودت مصر ٣ ملايين ، ٢٥٠ ألف قطار من القطن قيمتها ٨ ملايين ، ٢٥٠ ألف جنيه ، وبعد الاحتلال بأربعة عشر عاما أي عام ١٨٩٦ زادت زراعة القطن المصدر مائة بالمائة ومع ذلك بقيت القيمة على حالها . انظر بالتفصيل جاك بولين ، مع القومية العربية ، ترجمة نجدة هاجر ، وسعيد الغز (بيروت : المكتب التجاري ، ١٩٥٩) ص ٢٩ .

(٤٩) د . عاصم الدسوقي ، م . س . ذ . ص ٩٤ .

(٥٠) د . أحمد زايد ، م . س . ذ . ص ٢٩١ .

وقد جمعت العديد من العناصر الرأسمالية المصرية والرأسمالية الأجنبية بين ملكية الأراضي الزراعية وبين العمل في مجال الاستثمار الصناعي والشركات . فنجد على سبيل المثال « أمين يحيى » صاحب أكبر شركة لتصدير الأقطان في مصر — و « محمد المغازى » — من كبار تجار القطن — ومن كبار ملاك الأراضي الزراعية الذين يقومون بزراعة أراضيهم على شكل المساحات الواسعة وكذلك « أحمد عبود » أكبر مساهم مصري في شركات السكر والغزل والنسيج يدير أراضيهم بطريقة زراعة المحاصيل النقدية و « السيد محمد بدرابى عاشور » عضو مجلس إدارة « شركات صناعية يزرع أيضا بعض أراضيهم بالطريقة الرأسمالية كما نجد أن مؤسسى شركة الاتحاد العقارى هم عائلات قطاوى وسوارس ومنش من كبار الملاك الزراعيين^(٥٢) .

والجدير بالذكر أن معظم الشركات التى تم تكوينها كانت تتعلق بتجارة الأراضى والسمرة اما الشركات الصناعية فقد اقتصرت مساهمة كبار الملاك (فى معظم الأحيان) على شراء الأسهم والأوراق المالية التى كانت تطرحها الشركات التجارية والصناعية أى أنهم كانوا مساهمين أكثر منهم منتجين^(٥٣) . ولعل هذا يعكس مدى عزوف الرأسمالية المصرية من الاستثمار الصناعى حتى عندما تحولت اليه مضطرة بعد ان اهتزت اسطورة الدخل الوفير والمضمون من القطن^(٥٤) ورأت أنه لا مفر من إيجاد بديل فكان التحول نحو الاستثمار الصناعى الذى كان تجاها أكثر منه صناعيا .

ولعل تجربة بنك مصر هى التجربة الأولى للرأسمالية الوطنية التى اثبتت تحولا جديدا نحو الاستثمار الصناعى الحقيقى . فاذا كانت البدايات الجينية للرأسمالية المصرية قد وضعت بذورها فى عهد محمد على فان بزوغا لرأسمالية وطنية مصرية قد ولد على يد طلعت حرب فى عشرينات هذا القرن حيث كان بنك مصر وشركاته منعطفا أساسيا لتحول جزء من استثمارات كبار ملاك الأراضي الزراعية من مجالات الانتاج الزراعية الى مجالات انتاج غير مرتبطة بالأرض .

لقد كان بنك مصر تجربة اكسبت هذه الفترة التاريخية من تاريخ المجتمع المصرى شيئا من الخصوصية حيث كانت ولادته أول خطوة عملية للمد الوطنى بعد ثورة ١٩١٩ . ولأول مرة فى تاريخ مصر يتكون بنك مصرية تكون اسهمه خالصة وقاصرة للمصريين فقط . فبعد ثورة ١٩١٩ وقت الجماهير بصفة عامة وبعض عناصر الرأسمالية الوطنية التى كنت عداء للاستعمار وقمة علم تعاون مع الاحتلال وقت مقاطعة البنوك والشركات والمصانع الانجليزية وسحب المصريون ودائعهم من المصارف الأجنبية واشتروا بها اسهم بنك مصر رغبة فى تحرير أنفسهم من سيطرة البنوك الأجنبية وضمان مصدر للقروض يمكن الاعتماد عليه .

(٥١) د . فحى عبد الفتاح ، م . د . ص ١٢٢ .

(٥٢) د . عاصم الدسوقي ، م . د . ص ٢٤١ .

(٥٣) د . فاروق يوسف ، الثورة والطريق السياسى فى مصر (القاهرة : مكتبة عين شمس ، ١٩٧٩) ص ٧٣ .

وتكون بنك مصر برأسمال قدره ٨٠ ألف جنيه ساهم كبار ملاك الأراضي الزراعية به ٩٢٪ من قيمة رأس المال هذا . وتكونت شركاته التي وصلت حتى عام ١٩٤٦ نحو ٢٠ شركة وهي :

مطبعة مصر (١٩٢٢) ، وشركة مصر للحلج الأقطان (١٩٢٤) ، وشركة مصر للنقل والملاحة (١٩٢٥) ، وشركة مصر للتمثيل والسينما (١٩٢٥) ، وشركة مصر للغزل والنسيج (١٩٢٧) ، وشركة مصر لمصائد الأسماك (١٩٢٧) ، وشركة مصر لنسيج الحرير (١٩٢٧) ، وشركة مصر لتصدير القطن (١٩٣٠) ، وشركة مطر للطيران (١٩٣٢) ، وشركة بيع المصنوعات المصرية (١٩٣٢) ، وشركة مصر للتأمين (١٩٣٤) ، وشركة مصر للملاحة (١٩٣٤) ، وشركة مصر للسياحة (١٩٣٤) ، وشركة مصر للغزل والنسيج الرفيع (١٩٣٨) ، وشركة مصر لأعمال الأسمنت المسلح (١٩٣٨) ، وشركة مصر لصباغة البيض (١٩٣٨) ، وشركة مصر للمناجم والحاجر (١٩٣٨) ، وشركة مصر لصناعة وتجارة الزيوت (١٩٣٨) ، وشركة مصر للمستحضرات الطبية (١٩٤٠) ، وشركة مصر للحرير الصناعي^(٥٤) . هذا بالإضافة الى شركات أخرى لم تخرج الى حيز الواقع^(٥٥) .

وبانشاء بنك مصر وضعت الرأسمالية الوطنية قدمها على بداية النشاط الصناعي والتجاري وخاصة أن رصيدها في هذين المجالين قد ارتفع بعد الحرب العالمية الأولى في الفترة من ١٩١٤ — ١٩٢٠ من ٥٦ مليون جنيه مصر الى ٣٥٥ مليون جنيه مصرى .

وقد اعتبرت الفترة من ١٩٢٠ — ١٩٣٩ بمثابة مرحلة الانطلاق الحقيقية للبنك وشركاته والرأسمالية الوطنية معا لاقامة قاعدة صناعية تهدف الى الاستقلال السياسى والاقتصادى وبالفعل نجح البنك في مد يد العون للرأسمالية المصرية بهدف تحويلها الى مجال الاستثمار الصناعى ، كما نجح في تحويل عدد من المنشآت الفردية وشركات الأشخاص الى شركات مساهمة كتمثيل عن الوعي الاقتصادى بكيفية ادارة الشركات ، بل ان طلعت حرب نفسه كان يشجع الشركات الفردية الناجحة ويعاون أصحابها الى أقصى حد ممكن .

رغم كل هذه التطورات والعوامل لتشجيع الرأسمالية المصرية على خوض معركة الاستثمار الصناعى الا أنها أثرت التعامل في الأنشطة ذات الربح السريع وخاصة في مجالات المراهنة والبيع والسمسرة والوساطة وكان تعاملها واقدامها على الاستثمار الصناعى مرهونا أيضا بتقديم ضمانات ومعونات وامتيازات مالية من قبل الحكومة .

(٥٤) سوف تستخدم الدراسة هذه الشركات لتتقارن بين شركات بنك مصر العشرين وشركات بنك مصر السبعين التى انشئت في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى لكى تبين كيف أن الشركات التى حاولت تكريس مفهوم الوطنية في العشرينات تحمل في السبعينات معلول الهدم للصناعة الوطنية التى سبق وأن أرسى قواعدها بنك مصر وشركاته .

(٥٥) د . محمود متولى ، م . س . ذ . صص ٢٠٨ — ٢١٥ .

وقد قامت الحكومة بتقديم مجموعة من القروض لتمويل الحركة الصناعية ، ففي عام ١٩٢٢ أودعت وزارة المالية خمسين ألف جنيه في بنك مصر لتفديدها كقروض الى المؤسسات الصناعية الصغيرة الحديثة ، وفي عام ١٩٣٣ أصدرت الحكومة قرارها في ٣١ مارس بتفضيل المنتجات الوطنية على مثيلاتها الأجنبية متى تساوت معها في الجودة والمتانة حتى ولو زاد ثمنها بمقدار ١٠٪ . وتعددت الدعوات لترغيب كبار الملاك الزراعيين في الاستثمار الصناعي ^(٥٦) .

وظل معدل نمو الاستثمار الصناعي بطيئا للغاية لئلا عزوف كبار الملاك عن التدخل والمشاركة فيه . ويوضح الجدول رقم ١٥ حجم الاستثمارات في المجالات المختلفة خلال الفترة ٢٢ — ١٩٣٣ على النحو التالي :

جدول رقم (١) حجم الاستثمارات في المجالات المختلفة خلال الفترة ٢٢ — ١٩٣٣				
١٩٣٣		١٩٢٢		البيان
النسبة المئوية	قيمة الأموال بالمليون	النسبة المئوية	قيمة الأموال بالمليون	
٥٨٫٣	٥٢٩	٦٩٫٦	٦٤٩	مصارف عقارية واستثمارات في الأرض والمعارف
٢٢٫٤	٢٠٤	١١٫٧	١٠٩	مصارف ومشروعات تجارية
٥٫٧	٥٢	٢٫٠	٢١	مشروعات النقل والمياه
١٣٫١	١٢٤	١١٫٧	١٠٩	مشروعات صناعية
١٠٠ ٪	٩٠٩	١٠٠ ٪	٩٢٣	جمله

المصدر : د . محمد دويهار ، الاقتصاد المصري بين التخلف والتطور ، ص ٢١٩ .

ويعكس الجدول انخفاض قيمة الاستثمارات الموجهة للمصارف العقارية والاستثمار في الأراضي والمعارف من ٦٤٩ مليون جنيه الى ٥٢٩ مليون جنيه بنسبة ١٨٫٥٪ وقد يرجع ذلك الى التحول النسبي نحو الاستثمار الصناعي ، كما يعكس أيضا زيادة قيمة الاستثمارات الموجهة للمصارف التجارية والمشروعات التجارية بنسبة ٧٨٪ ، أما بالنسبة للاستثمار الصناعي فإنه يبرز زيادة طفيفة في معدل الاستثمار الصناعي

(٥٦) على سبيل المثال في مجلس النواب المنعقد في ١٨ مايو ١٩٣٣ أشار النائب «عبد العزيز نظمي» الى احجام الأثنياء عن تقديم رؤوس الأموال لتأسيس الشركات اللازمة بدلا من الشركات الأجنبية . كما نادى العديد من النواب بأن يكون مقر تلك الشركات في المدن حتى تتلائم مع أولاد كبار الملاك الذين هجروا الريف واستقروا بالمدن . نقلنا عن د . عاصم الدسوقي ، م . س . د . ، ص ٨٥ .

(١٤٪) وهذا يدل على أن معدل الانخفاض في الاستثمار العقاري والأرضى لم يقابله زيادة في معدل الاستثمار الصناعي بنفس النسبة في الفترة المذكورة .

وبالرغم من بطء التحول نحو الاستثمار الصناعي إلا أن هذا التحول في حد ذاته غير من هيكل الاقتصاد المصري وقد شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تقدما ملموسا في الاستثمار الصناعي ، وفي الفترة ٤٥ - ١٩٤٨ ارتفع نصيب الرأسمالية المصرية في الشركات المساهمة من ٦٦٪ إلى ٨٤٪ (٥٧) . ونتيجة للتأثير الملموس للرأسمالية المصرية صدر عام ١٩٤٧ قانون الشركات الذي بمقتضاه أصبح ٥١٪ من رأسمال الشركات المساهمة الجديدة 'مملوكا للمصريين' .

ومع أن عوائد الاستثمار الصناعي أصبحت مشجعة للسير قدما نحوه والدفع بكبار الملاك لمجالاته المختلفة ، إلا أن الهيكل الصناعي المصري ظل هشاً حتى بعد ثورة ١٩٥٢ ، واستمر عزوف الرأسمالية المصرية عن الاستثمار الصناعي ووظفت الشق الأكبر من استثماراتها في الأنشطة الاستهلاكية والعقارية والتشييد والبناء واستطاعت أن تحقق من وراء ذلك ارباحاً طائلة .

ويمكن القول بصفة عامة أن الصناعة منذ أواسط القرن العشرين لم تكن تمثل إلا شطراً صغيراً من مكونات الناتج الإجمالي ومن هيكل الاقتصاد المصري ، فقد سيطر على البنيان الصناعي المصري حتى عام ١٩٥٢ مجموعة صناعات سلع استهلاكية بسيطة ذات عائد وحي سريع مثل الصناعات الغذائية ، صناعة التبغ والسجائر ، وصناعة الغزل والنسيج وقد مثلت على التوالي نسبتها ٢٧٪ ، ١٦٪ ، ٢٤٪ (٥٨) من مجمل قيمة الانتاج الصناعي في مصر عام ١٩٥٢ .

وعندما قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ أشادت بدور رأس المال الخاص وأكدت على أهميته في عملية التنمية وحاولت الثورة خلق جو موات وملامح للاستثمار الصناعي وإعطاء الفرصة للرأسمالية المصرية لأن تقوم بدورها ولكن يظل عزوف الرأسمالية عن هذا المجال سمة أساسية لنشاطها . وقد أكد ذلك بعد قيام الثورة استمرارها في توجيه استثماراتها في الأنشطة الخفيفة سريعة الربح والعقارات والمباني ، فقد استحوذ النشاط الأخير (العقارات والمباني) عام ١٩٥٥ على ٧٥٪ من جملة استثمارات الرأسمالية المصرية (٥٩) .

لقد أوضح تاريخ الرأسمالية أنها لم تتحمل مسؤولية التنمية فهي تلهث وراء الربح السريع في الأنشطة قصيرة الأجل عالية الربح مثل المقاولات والتوريدات والتخزين والمضاربة والسمرة والوساطة وتبديد الفائض الاقتصادي بتحويله الى الخارج أو بترويج أنماط استهلاكية جديدة .

(٥٧) ف . أ لوتسكفيتش ، عبد الناصر ومعركة الاستقلال الاقتصادي ٥٢ - ١٩٧١ ، ترجمة د . سلوى أبو سعلة ، د . وأصل بحر (بيروت : دار الكلمة للنشر ، ١٩٨٠) ص ١٣٢ .

(٥٨) د . رأفت شفيق ، دور القطاع الخاص في تنمية الصناعات التحويلية بمصر في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي ، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي الخامس للاقتصاديين المصريين : ٢٧ - ٢٩ مارس ١٩٨٠ ، الجمعية

المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، ص ٢٦٨ - ٢٦٩ .

(٥٩) محمود مراد ، من كان يحكم مصر : شهادات وثائقية (القاهرة : مطابع الأهرام التجارية ، ١٩٧٥) ص ١٤ .

ويلاحظ أن الضمانات والتسهيلات التي قدمتها الدولة بقصد تشجيع الحركة التصنيعية قد تمت في إطار خدمة القوى الرأسمالية المسيطرة^(٦٠) . وأن الضمانات والامتيازات التي منحت للرأسمالية المصرية كانت تعنى في حقيقة الأمر ضمانات مماثلة للرأسمالية الأجنبية نتيجة تداخل وتشابك العلاقة بينها . والدليل على ذلك عندما أحرز بنك مصر وشركاته تقدما واضحا في مجال الاستثمار الصناعي بدأ يتلقى ضريبات التحدى من الرأسمالية الأجنبية تارة ومن الرأسمالية المصرية المتواطئة مع الأولى تارة ثانية .

وبالرغم من أن تجربة بنك مصر بدأت مصرية خالصة في بدايتها إلا أنها لم تغفل من شراكة رأس المال الأجنبي اذ تكونت بعض شركاته برأسمال مشترك مصري وأجنبي ، فنجد على سبيل المثال شركة مصر للتأمين تأسست عام ١٩٣٤ بمساعدة مؤسسة باورنج البريطانية ، وشركة الملاحة دخلت في شراكة مع شركة كوكس وكينجز البريطانية ، وشركة مصر للطيران في شراكة انجليزية وهذا نخل بنك مصر عن شرط الجنسية المصرية في حملة أسهم هذه الشركات^(٦١) .

وزاد الهجوم على تجربة بنك مصر حتى من قبل العديد من العناصر الرأسمالية المصرية التي باركت التجربة في بدايتها ، فنجد على سبيل المثال « حافظ عفيفى » من كبار رجال الدولة ومن كبار الملاك يقول : (ان ماتقدمه شركة واحدة من شركات بنك مصر من ضرائب يفوق مايقدمه أكثر من نصف مليون فدان لخزانة الدولة) ولكن عندما بدأت التجربة تهدد مصالح القوى الاستعمارية والعناصر المرتبطة بها بدأت المعركة الضارية للجهاز على التجربة يومتها .

وزاء الضغط المتزايد على البنك وشركاته وبعد أن سحب الأجانب وكبار الملاك المصريين أموالهم من البنك ، تقدم طلعت حرب الى الحكومة يطلب العون منها فإذا « بتحسين سرى » وزير المالية يقول له : « ان أدارتكم للبنك سيئة » فيرد طلعت حرب قائلا : « لقد كنت أعطيك يدي هذه كخبر بشركة المحلة ستائة جنيه كل سنة فكيف تكون اليد التي تقبل منها هذا المال يدا لتحسن الادارة »^(٦٢) .

وإذا كانت الفترة من ٢٠ — ١٩٣٩ قد مثلت مرحلة الانطلاق للرأسمالية المصرية الوطنية إلا أن بداية الأربعينات قد شهدت تقويضا متعمدا لنشاطها متمثلا في ضرب بنك مصر وشركاته من قبل الرأسمالية العالمية والرأسمالية المحلية صاحبة المصلحة الأكيدة في ذلك مثل عبود ، ومحمد فرغلى ، وأمين يحيى .

(٦٠) أخذت السلطات البريطانية في مصر على عاتقها تدريب آلاف العمال المصريين على المهارات والانضباط الصناعى ، وقد قام مركز تمهين الشرق الأوسط التابع للسلطات العسكرية بتأمين المواد الأولية للمؤسسات المصرية وساعدها على التقنية الادارية للتغلب على مشاكل الانتاج . انظر : باتريك أوبهان ، م . س . ذ . ، ص ٣٥ .

(٦١) د . فؤاد مرسى ، التمهيد المصريف للتنمية الاقتصادية ، م . س . ذ . ، ص ٥٣ .

(٦٢) فتحى رضوان ، طلعت حرب : بحث في العظمة (القاهرة : دار الكتاب للطباعة والنشر ، ١٩٧٠) صص

ويضرب التجربة الصناعية المصرية يتم اجهاض البرنامج الصناعى الذى تبناه طلعت حرب وبهم تصفية العديد من الشركات وبتزايد الطابع الاحتكارى فى الادارة^(٦٣) ويظل وضع البنك بمثابة المركز الذى تلتقى فيه مصالح كبار الملاك ، فبعد قيام الثورة كان البنك يستحوذ على ٤٠٪ من حجم النشاط المصرى ، وقد كشفت احدى الصحف عقب تأميم بنك مصر عام ١٩٦٠ أن خمسين شخصا كانوا يمتلكون ٤٢٪ من الأسهم منهم عشرة كانوا يمتلكون ٢٠٪ فى حين أن عبود باشا وحده كان يمتلك ١٤٪^(٦٤)

ونخلص مما سبق الى أن نشأة الرأسمالية المصرية قد ارتبطت بداية بالوجود الأجنبى ولعل تلك النشأة قد انعكست على طبيعة وشكل نشاطها اذ ظلت عازقة عن الاستثمار الانتاجى الزراعى والصناعى باستثناء تجربة بنك مصر التى مثلت خطوة هامة نحو الاستثمار الصناعى بل كانت الانطلاقة الوحيدة لرأس المال الوطنى الخاص حتى الآن .

وبالرغم من التطورات الداخلية والخارجية التى كان من شأنها الدفع بالرأسمالية المصرية نحو الاستثمارات الصناعية الا أنها ظلت عازقة عن تلك الاستثمارات وآثرت التعامل فى الأنشطة قصيرة الأجل سريعة الربح .

ونخلص أيضا الى أن التاريخ يعيد نفسه فى سياقات ومعطيات أخرى تكسبها خصوصية جديدة ولكن لاجعلها منقطعة الصلة بالماضى . فبعد مائة عام من ضرب الدولة المصرية فى مؤتمر لندن ١٨٤٠ تتأمر الرأسمالية العالمية بضرب الرأسمالية الوطنية المصرية بعد أن بدأت تضع قدمها على بداية الطريق لتحقيق تنمية حقيقية ، وتتوالى ضربات القوى الرأسمالية الكبرى حتى بعد أن تغير شكل النظام الدولى وتبدل القوى المسيطرة عليه وانتقال مركز المنظومة الرأسمالية من لندن إلى واشنطن ، فيم ضرب الدولة المصرية فى ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ وكذلك منذ منتصف السبعينات حيث تم فتح المجتمع المصرى على مصراعيه أمام رأس المال الخاص المحلى والأجنبى .

(٦٣) د . فؤاد مرسى ، نظرة جديدة على تكوين النظام المصرفى المصرى ، مجلة مصر المعاصرة ، أكتوبر ١٩٧١ ، عدد ٣٤٦ ، صص ٣٨ — ٤٠ .

(٦٤) د . محمود متولى ، م . س . د . ، ص ٢١٧ .

المبحث الثاني العصر العائلي في تكوين الرأسمالية المصرية

تعكس دراسة الرأسمالية المصرية قبل الثورة درجة عالية من التحالفات والتشابكات والروابط العائلية على مستوى الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى الحد الذى أصبحت تكون فيه طبقة اجتماعية تضم اصحاب الثروات من شركات تجارية وصناعية ومبانٍ عقارية شاهقة في المدن وأراضٍ زراعية في الريف وأرصدة نقدية في البنوك والمؤسسات المالية ، فضلا عن أنها كانت تستحوذ على جانب كبير من عوائد العمل حيث كان معظم أبناء هذه الطبقة يمتدحرون إلى حد كبير الوظائف العليا في المجتمع .

والحقق يجد أن الرأسمالية المصرية قد سيطرت على الحياة السياسية والاقتصادية الاجتماعية كما أنها استحوذت على الغلبة والسلطة والنفوذ في آن واحد ، وأصبحت حياتها تعبر عن حياة اجتماعية واحدة كفلتها شبكة قوية من الأصهار والنسب بين العائلات ، وقد دعم تلك الشبكة من التحالفات نوع الثقافة السائد بينهم وهى ثقافة غريبة ترتبط بأنماط استهلاكية مظهرية . ولأن الرأسمالية المصرية رأسمالية تابعة نشأت في ظل الوجود الأجنبي فقد سدت كل قنوات الحراك الاجتماعى أمام الطبقات الأخرى واستطاعت أن تفرز ثقافات تحفظ لها بقاءها واستمراريتها ^(١).

والجدير بالذكر أن تغيير الأوضاع الاقتصادية قد دفع بكبار الملاك نتيجة لظهور حق الملكية الفردية وازدياد ثرائها إلى الرغبة في مزج من التفوذ والمشاركة في صنع السياسة العامة واستخدام العمل السياسى لقضاء مصالحهم وتحقيق الهيبة والتفوذ اللازمين في مناطق املاكهم .

أولا : السمة العائلية للرأسمالية المصرية وداخليا :

كانت التحالفات والتشابكات والتداخلات العائلية في مجال السياسة والاقتصاد والاجتماع وإدارة الأعمال أحد الوسائل العامة لتقوية الصلة بين العناصر الرأسمالية بعضها وبعض حتى لاتأخذ قضاياها بعدا اقتصاديا فقط بل بعدا اجتماعيا وعائليا .

ولأن الرأسمالية المصرية قد انبثقت من أصول ارستقراطية زراعية فكان من الطبيعى أن يتحول إلى مجال الاستثمار الصناعى كبار الملاك الذين يديرهم بالأسلوب الرأسمالى ، أى أن العائلات ذات المملكتيات الزراعية الكبيرة هى نفسها التى أدارت الشركات والمصانع الكبيرة ، ولعل هذا قد اتضح في طريقة تكوين الشركات العقارية وبنوك الراهونات والشركات الصناعية والمقاولات وغيرها من مجالات الاستثمار الأخرى .

(١) د. أحمد زايد ، البناء السياسى في الريف المصرى ، م . م . د . ص ٣٤ .

ولقد اتضح هذا بجلاء في تكوين شركات بنك مصر ذاتها ، اذ نجد أن الأعضاء المؤسسين لبنك مصر من كبار ملاك الأراضي الزراعية الذين قاموا بتأسيس ليس معظم شركات بنك مصر بل بنك مصر ذاته ، فعلى سبيل المثال نقرأ من بين المؤسسين أسماء عبد العظيم المصري ، ومدحت يكن ، ومحمد طلعت حرب ، ويوسف قطاوى ، وعبد الحميد السيوفى ، وقواد سلطان ، واسكندر مسيحة ، وعباس بسيوى الخطيب ، ومحمد الشريعى ، وعدلى يكن ، وعبد الستار الباسل ، وصاروفيم مينا عبيد ، ومرفص حنا (٢).

هذا فضلا عن العديد من الأسماء التي لعبت دورا بارزا في عضوية بنك مصر وشركاته فبالإضافة إلى الأسماء السابقة نجد عدة أسماء أخرى مثل عبد الفتاح اللوزى ، وعلى أمين يحيى ، وأحمد عبود ، ومحمد محمود خليل ، وتعتبر هذه الأسماء من تلك التي لمعت في ساحة السياسة والاقتصاد المصرى حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ . وسوف تطرح بعض الأمثلة للتدليل على مدى سيطرة السمة العائلية على الشركات التي كونها بنك مصر على النحو التالى :

جدول رقم (٢) نماذج لشركات بنك مصر والسمة العائلية لمؤسسيها

الشركة	تاريخ التأسيس	أهم المؤسسين
— المساهمة المصرية لخدمة الأقطان وحلجها	أكتوبر : ١٩٢٤	أحمد مدحت يكن ، وعبد الحميد السيوفى ، وعبد العظيم المصري ، ومحمد طلعت حرب .
— المساهمة للصحافة المصرية	١٩٢٥/٢/٩	محمد بلزوى عاشور ، ويونس حنا ، ومحمد فتحي يكن .
— مصر للكسان	١٩٢٧/٨/٢٦	أحمد مدحت يكن ، ومحمد طلعت حرب ، وعبد الفتاح اللوزى .
— مصر لبيع الخمر	١٩٢٧/٨/٢٦	عبد الفتاح اللوزى ، وأحمد مدحت يكن ، ومحمد طلعت حرب ، ويوسف اصلاص قطاوى .
— مصر لفزل ونسج القطن	١٩٢٧/٨/٢٧	البلزوى عاشور ، وأحمد مدحت يكن ، ومحمد طلعت حرب ، ومحمد شعراوى .
— المساهمة للمحايث	١٩٢٩/٩/٣	محمد شفيق باشا ، ومحمد محمود خليل (٣).

المصدر : د. عاصم الدسوقي ، كبار ملاك الأراضي الزراعية ، م. م. س. ذ. ص ٩٣ — ٩٥

(٢) د. عاصم الدسوقي ، كبار ملاك الأراضي الزراعية ، م. م. س. ذ. ص ١٤١ — ١٤٥ .

(٣) هذه الشركات تم اختيارها لأنها تعكس تكرار العائلة الواحدة في أكثر من شركة من ناحية ومحدودية العائلات التي تسيطر على تكوين الشركة من ناحية ثانية . وسوف تستخدم الدراسة مثل هذه الشركات لشرح ظاهرة العائلية في رأسمالية السبعينات .

ونظرا لقلة عدد العائلات التي لعبت دورا هاما في مجالات الاستئثار المختلفة فقد برزت السمة العائلية في تكوين معظم الشركات الزراعية والصناعية والتجارية والعقارية . وتوضح الأمثلة مدى تشعب مساهمات العائلة الواحدة في أكثر من شركة على النحو الذى يبينه الجدول التالى :

جدول رقم (٣)
نماذج لدور بعض العائلات والأشخاص في ملكية الشركات

العائلة	الشركات المملوكة أو المساهم فيها	قيمة المساهمة
عائلة دوس	شركة القزل والسيح والتهكو شركة النصر لمنتجات الجرافيت شركة التأمين الأهلية المصرية شركة شرد للنفادق المصرية	٥٣ ألف جنيه ١٥١٣٥ ألف جنيه ١٠ ألف جنيه ٨٣٧ سهم
عائلة محمد شريف صبرى (شقيق الملكة نازلى)	شركة النيل للتأمينات شركة النيل لصناعة الأقماع ومنتجات الجرافيت	١٣٥ سهم ١٩٥ ألف جنيه
عائلة أحمد عويد	النيل للتأمينات البنك المصرى لتوظيف الأموال الشركة المصرية للأسمدة والصناعات الكيماوية شركة فنادق وجه قبل بواخر البوصة الجديدة	٥ آلاف جنيه غير محددة قيمة المساهمة غير محددة قيمة المساهمة غير محددة قيمة المساهمة مملوكة له بالكامل وقيمته ١٠٠٤٩,٠٠٠ ألف جنيه
عائلة على أمين بحرى	شركة الإسكندرية للتأمين شركة مكاتب الإسكندرية الإسكندرية التجارية شركة الإسكندرية للتأمين على الحياة مؤسسة مصر / بنك يوز سعيد النصر لصناعة الأقماع ومنتجات الجرافيت	١٨٢ ألف جنيه غير محددة قيمة المساهمة غير محددة قيمة المساهمة غير محددة قيمة المساهمة غير محددة قيمة المساهمة ٢٤٥ ألف جنيه
يوسف لسم موصى	شركة بنك يوسف لسم موصى شركة فنادق مصر الكبرى شركة العربية العقارية شركة النصر للمواصر والمنتجات الاصطناعية	مملوكة له بالكامل ١٢ ألف جنيه غير محدد غير محدد
يوسف ساويرس	شركة النيل العامة لأتوبيس القهية وكفر الشيخ	غير محدد
محمد محمد عبد	الشركة المساهمة المصرية للمقاولات النيل العامة لأتوبيس القنال وجوب الدلتا شركة الإسكندرية التجارية شركة التبادل التجارى	مملوكة بالكامل وقيمته ٤٠٠ ألف جنيه ٨ ألف جنيه ١٢ ألف جنيه مملوكة له بالكامل
محمد على حسن	النيل العامة للمقاولات شركة ميايزات الشمس الشركة المصرية الجديدة	مملوكة به بالكامل وقيمته ١٨٦ ألف جنيه ١٨ ألف جنيه غير محددة

العائلة	الشركات المملوكة أو المساهم فيها	قيمة المساهمة
عبد القادر الحراكى	المؤسسة الصناعية الاستهلاكية مجلات جازينيو شركة شيفلد وشركاه	مملوكة له بالكامل وقيمتها ٥٠ ألف جنيه ١٨١ ألف جنيه مملوكة له بالكامل وقيمتها ٣٥ ألف جنيه .
عبدلأبوب	شركة النيل العامة لأعمال الحراسة المسلحة	مملوكة له بالكامل وقيمتها ١٠٠ ألف جنيه
على ضيف	شركة النيل العربية للمقاولات	مملوكة له بالكامل وقيمتها ١١٣٠ ألف جنيه
عثمان أحمد عثمان	الشركة الهندسية للصناعات والمقاولات المعمارية شركة العصر لصناعة الأفلام ومتجبات الجرافيت	مملوكة له بالكامل وقيمتها ٤٠٠ ألف جنيه ٧٩٢ ألف جنيه

المصدر : محمود مراد ، من كان يحكم مصر ، صفحات مختلفة .
 ○ لم يتم التعرف على قيمة الأسهم أو عدها على وجه التحديد .

ثانيا : السمة الاحتكارية لطبيعة نشاط الرأسمالية المصرية :

بقدر ماتعكس رأسمالية ما قبل الثورة تمرركزا أو تمحورا عائليا بقدر ماتعكس الطبيعة الاحتكارية للنشاط الاقتصادي ، وبمعكس تكوين الشركات السابقة إلى حد بعيد تلك السمة ، اذ يلاحظ احتكار شركات القطن من قبل قلة محدودة على رأسها على أمين يحيى ، وعبدود ، ومحمد فرغل ، واحتكار شركات النقل من قبل قلة محدودة على رأسها ابو رجيلة ، وسافيرس ، والعبد ، كما أن شركات المقاولات تحتكرها قلة محدودة على رأسها العبد ، وعبدلأبوب ، وعلى ضيف ، ومحمد على حسن ، وعثمان أحمد عثمان ، ونور الدين الشاذلى ، ورشاد طه ونس ، وان الشركات الصناعية الاستهلاكية والوسيلة تحتكرها قلة على رأسها عبد القادر الحراكى ودوس وغبور .

ورغم احتكار بعض عناصر الرأسمالية المصرية لأنشطة محددة إلا أنها قد ساهمت أيضا فى أنشطة أخرى غير تلك التى تحتكرها لتضمن لنفسها مزهدا من الانتشار والتوسع وفى نفس الوقت تحتفظ بنشاطها الاحتكارى . فنجد على سبيل المثال : على أمين يحيى من محتكرى شركات القطن وفى ذات الوقت يساهم فى أنشطة مصرفية وأنشطة صناعية واستهلاكية وكذلك محمد العبد من محتكرى شركات المقاولات ، الا أنه يساهم أيضا فى أنشطة أخرى مثل النقل وحلج القطن . فالطبيعة الاحتكارية لنشاط ما ، لاتحد من أنشطة عناصر الرأسمالية المصرية فى أنشطة أخرى .

وقد دعم مركز الرأسمالية المصرية فى السيطرة انتشار السمة العائلية حيث العلاقات والتداخلات والتشابكات العائلية القائمة على علاقات الدم والمصاهرة والنسب الأمر الذى أفضى فى النهاية إلى أن الذين يملكون الثروة هم أولئك الذين يملكون السلطة والنقوذ والجاه . وبذلك استطاعت الرأسمالية المصرية أن تستحوذ على مفاتيح العمل السياسى والاقتصادى فسيطرت على الحياة السياسية كما سيطرت على

الأراضي الزراعية والشركات التجارية والصناعية والمصارف والمقاولات وشركات الأموال والتأمين^(٤).

ولما كانت الرأسمالية المصرية قادرة على إفراز ثقافات وسياسات تحفظ ديومتها واستثماراتها فكان من الطبيعي أن تخلق نظاما للإدارة تدعم من أحكام قبضتها على مفاتيح العمل الاقتصادي في مصر .
والحقق يجد أن قوانين الإدارة وقوانين الشركات قد تركت الباب مفتوحا لاحتكار فئة محدودة لعضوية مجالس إدارة الشركات . ويوضح الجدول التالي بعض الأسماء التي تمتعت بعضوية مجالس الإدارة لعدة شركات قبل الثورة على هذا النحو :

جدول رقم (٤)
عضوية بعض الشخصيات مجالس إدارة الشركات

الاسم	الشركة
عبدل يكن باشا إسماعيل سري باشا	مجلس إدارة البنك الأهلي المصري ، والبنك العقاري المصري مجلس إدارة بنك روما ، والبنك الإيطالي المصري ، ومطبعة مصر ، وشركة الإيجاد المصري ، وبنك مصر ، وشركة النقل البحري . (مختلا من عدد آخر من الشركات) .
محمد طلعت حرب	مجلس إدارة البنك العقاري المصري ، ومطبعة مصر ، وبنك مصر (عديد من شركات) .
يوسف أصلان قطاوى	مجلس إدارة البنك التجاري المصري ، والبنك العقاري المصري ، وشركة مياه القاهرة ، وشركة طعنا للمياه للمساهمة ، وجراند أوپل ، وشركة أراضي الشيخ فضل ، والشركة للمساهمة لستورل مصر ، والشركة العامة للزرا ، وشركة الإيجاد بالقاهرة .
إسماعيل صدقي	الشركة الإنجليزية للصناعات ، وشركة الغزل الأهلية ، وشركة الملح والصودا ، وشركة وادي كيم أمبو ، والشركة العقارية المصرية ، وشركة سكة حديد القويم ، وشركة قناة السويس .
شريف صبرى	شركة الأممية والصناعات الكيماوية ، وشركة النيل للتأمين ، والبنك الأهلي ، وشركة قناة السويس ، وشركة مياه القاهرة ، وشركة إسمنت بورتلاند ، وشركة القطن المصرية ، وشركة اسكندرية لتجارة الأخشاب .
سليمان داود	شركة مصر للطيران ، وشركة القويم الزراعية ، وشركة إسمنت بورتلاند اسكندرية ، وشركة مصر للفنادق ، وشركة الصنعة الاقتصادية .

(٤) عير عن ذلك الرئيس جمال عبد الناصر في خطاب له بقوله فإن مفاتيح الاقتصاد كلها بما فيها تجارة القطن والبنوك وشركات الأراضي والتأمين والتجارة الخارجية ملك المصالح الأجنبية . والمصالح الأجنبية هنا لا تعنى فقط مصالح الأجانب المتمتعين للدول الاستعمارية برباط الجنسية والجنس ولكنها تعنى أيضا مصالح المتحضرين وشذات الأفئاف الذين وجدوا في ظل الحماية الاستعمارية مستقرا ومرتعا لهم وكذلك مصالح المصريين الذين ارتبطت مصالحهم بمصالح الاستعمار وارتبطوا بهم وداروا في فلكهم وأصبحوا أتباعا وأعوانا لهم . أنظر د. محمود متولى ، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية ، م. س. د. ، ص ٣٤٣ .

الاسم	الشركة
عل أمين يحيى حافظ علي	شركة اسكندرية للملاحة ، وشركة الاسكندرية لكبس القطن ، وشركة اسكندرية للتأمين ، والشركة المصرية للملح والصودا ، والشركة العقارية والصناعية ، وبنك مصر ، وشركة مصر للغزل الأهلية . شركة مصر لصناعة النسيج ، وشركة مصر للتجارة ، وشركة مصر للملاحة البحرية والنهاد الصناعات ، ورئيس اتحاد مصبرى الأقطان ، ورئيس لجنة بورصة مينا البصل ، ورئيس غرفة الملاحة الدولية . كان عضو مجلس إدارة ٤٩ شركة .

المصدر : تم تجميع هذه الأسماء وهذه الشركات من مؤلف د. عاصم الدسوقي ، كبار ملاك الأراضي الزراعية ، ومقالة عادل غنيم ، ثورة يوليو والرأسمالية المصرية ، مجلة الطليعة ، يوليو ١٩٦٥ ، العدد السابع ، ص ١٦٥ .

ثالثا : التداخل بين النخبة الرأسمالية والنخبة الحاكمة :

بالإضافة إلى السمة العائلية والسمة الاحتكارية للنشاط الرأسمالى فى مصر قبل الثورة فقد شهدت هذه الفترة تداخلا واضحا بين عالم الاقتصاد وعالم السياسة ، بمعنى آخر أن فترة ما قبل الثورة شهدت تداخلا بين عالم الثورة وعالم السلطة . ويكس هذا الجدول بعدا من أبعاد هذا التداخل اذ يوضح فئات عضوية مجالس ادارة الشركات المساهمة فى مصر حتى يونيو ١٩٤٥ على النحو التالى :

جدول رقم (٥)

فئات عضوية مجالس ادارة الشركات المساهمة فى مصر

حتى يونيو ١٩٤٥

مصريون			تكرار العضوية بمجالس ادارة الشركات المساهمة المصرية
رجال سياسة	موظف كبير بجهاز الدولة	ممول	
٣	١٧	١٧	من ٣ - ٦
٢	٣	٣	من ٧ - ١٠
١	١	—	من ١١ - ١٥
٢	٢	—	من ١٦ - ٢٠
—	١	٢	من ٢١ - ٣٠
١	—	—	أكثر من ٣٠

المصدر : د. محمود متولى ، م. م. م. ذ. ، ص ٢٣٣ .

وبعكس الجدول السابق مدى التداخل والتشابك بين رجال السياسة وكبار رجال الدولة من ناحية وكبار رجال الأعمال من ناحية أخرى . ولتحقق نجد أن طبيعة التكوين الاجتماعية قبل الثورة قد فرضت هذا التداخل والتشابك ، أى فرضت أن يكون كبار الملاك وكبار رجالات الدولة مشكلين لنسيج اجتماعى واحد ، إذا كانوا بمثابة عملة واحدة أحد وجهيها كبار الملاك والوجه الآخر رجال السياسة والدولة .

ومن المفارقات التاريخية وبعد مايقرب من خمسة وثلاثين عاما من قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ اذا بالجميع المصرى يعود مرة أخرى لتصبح فيه الرأسمالية المصرية وجهاز الدولة وكبار رجالها يشكلون تكوينة اجتماعية تكاد تكون واحدة اذ ينخرط رجال الدولة وكبار موظفيها في دائرة الأعمال ويصعد رجال الأعمال إلى جهاز الدولة وتنعكس العلاقة الجدلية بين الثروة والسلطة على نحو ماسوف يتم تفصيله .

وقد دعمت الرأسمالية المصرية نفوذها الاقتصادي بتنفيذ سياسى من خلال عدة قنوات أهمها :

١ — إزدادت رغبة كبار الملاك في تحقيق نفوذ سياسى عن طريق المشاركة في صنع السياسة العامة^(٥) للدولة ، فكانت السيطرة على مقاليد الحكم وخاصة السلطتين التنفيذية والتشريعية سواء على المستوى القومى أو المحلى . وكان من الطبعى أن تكون التشريعات الصادرة مؤكدة لمصالح الرأسمالية المصرية ولاسيما بعد أن توطدت فيما بينها صلات النسب والقرابة .

لقد توطدت علاقات النسب والمصاهرة بين عدد كبير من عناصر الرأسمالية المصرية قبل الثورة ، إذ نجد على سبيل المثال علاقات المصاهرة والنسب بين العائلات التالية : عائلات خنشه/ محمود سليمان/ محمد محفوظ/ الهلالى ، والهلل/ عمرو ، وشعراوى/ سلطان ، ويكن/ اسماعيل عاصم/ أبو حسين/ داود راتب ، وأبو حسين/ عبد الغفار/ وأحمد عفيفى/ المنسترلى/ بركات ، والبلداوى عاشور/ سراج الدين شاهين ، والمكباني/ على ماهر/ أحمد ماهر/ وعبد الفتاح يحيى/ اسماعيل صدق ، واسماعيل صدق/ اباضه ، والعاللى/ اللوزى ، والشواربى/ علما ، وعبيد/ حنا ، وويصا/ دوس/ حبيب شنوده/ خياط/ ابسخرون/ أخنوخ فاتوس ، والمغازى/ الطويل^(٦) .

وسيطرت الرأسمالية على التشكيلات الوزارية إلى الحد الذى أصبح فيه كبار الملاك يمثلون داخل

(٥) د. على الدين هلال ، السياسة والحكم في مصر : العهد الليبالي ٢٣ — ١٩٥٢ (القاهرة : مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٧٧) ص ٦٣ .

(٦) د. عاصم الدسوقي ، م. س. د. ، ص ٢٨٨ .

التشكيلات الوزارية بنسبة ١٠٠٪ في بعض الأحيان .^(٧)

وقد وصل البعض منهم إلى تقلد رئاسة الوزارة على سبيل المثال : حسين سرى الذى تولى رئاسة الوزارة أربع مرات (من ١٤/٤/٥ — ١٩١٤/١٢/١٨ ، من ١٩١٤/١٢/١٩ — ١٩١٧/١٠/٨ ، من ١٩١٧/١٠/٩ — ١٩١٧/٤/٨ ، من ١٩١٩/٤/٩ — ١٩١٩/٤/١٢ وكذلك عدلى يكن الذى تولى رئاسة الوزارة أربع مرات أيضا (من ١٩٢١/٣/١٦ — ٢١/١٢/٢٤ ، من ١٩٣٦/٦/٧ — ١٩٣٧/٤/٢١ ، من ١٩٣٧/٤/٢٥ — ١٩٣٨/٣/١٦ ، من ١٩٣٩/١٠/٣ — ١٩٣٩/١/١)^(٨) .

٢ — السيطرة على الأحزاب السياسية والجمعيات الخيرية والنقابات المهنية ، فما كان الحزب أن يقوم مالم يستند إلى كبار الملاك .^(٩) وتميزت عضوية كبار الملاك داخل الأحزاب السياسية بأنها عضوية غير ثابتة فكثيرا ما كان العضو ينتقل من حزب إلى آخر ، فالبعض يبدأ وقدما ثم يصبح اتحاديا أو سعديا أو دستوريا أو مستقلا . وهذا يعكس عدة مناج هامة منها أن الحياة الحزبية قد أتاحت لعناصر الرأسمالية المصرية درجة من درجات التوسع والانتشار بهدف حماية مصالحها ، وأن انتماء كبار الملاك الى الأحزاب السياسية كان غالبا من قبيل الواجهة السياسية من ناحية والرغبة في تدعيم قوتها الاقتصادية بالسلطة والنفوذ من ناحية أخرى ، وأن معظم البرامج التى طرحتها الأحزاب التى يسيطر عليها كبار الملاك هى فى جوهرها برامج اصلاحية لا تعتمد المطالبة بالاستقلال والدمستور فى حين لم تتعرض لطبيعة التناقضات الجوهرية التى تنخر عظام المجتمع المصرى .

ولما كانت الحياة الحزبية تمثل نوعا من أنواع المشاركة السياسية بفرض تحقيق قدر من السلطة والنفوذ فقد تكونت العديد من الأحزاب بفضل تأييد القصر والانجليز^(١٠) بهدف استخدام العمل الحزبى وسيلة لاستمرار التكوين الاجتماعى السائد بحيث لا يؤدى النشاط الحزبى الى احداث تغيير جذرى فى المجتمع^(١١) . كما أن ثمة عناصر أخرى قد بقيت خارج التقسيم

(٧) وزارة محمد سعيد من ١٩١٩/٥/٢٠ — ١٩١٩/١١/١٥ ، وقد وصلت نسبته فى ظل وزارة عدلى يكن ١٩٢١/٣/١٦ — ١٩٢١/١٢/٢٤ حوالى ٨٨.٨٪ . كما وصلت الى ٨٥.٨٪ فى كل من وزارتي حسين رشدى الثانية والثالثة بتاريخ ١٩١٤/١٢/١٩ — ١٩١٧/١٠/٨ والثالثة ١٩١٧/١٠/٩ — ١٩١٩/٤/٨ الثالثة . المرجع السابق ، ص ٣٠٠ — ٣٢٥ .

(٨) د. عاصم الدسوقي ، م. س. د. ، ص ٢١٨ — ٢٢٩ .

(٩) د. على الدين هلال ، م. س. د. ، ص ١٣٦ .

(١٠) المرجع السابق ، ص ١٣٧ .

(١١) د. أحمد زايد ، م. س. د. ، ص ٣٤٣ .

الحزبي اما لأنها آثرت عدم الانغماس في اللعبة السياسية وإما محابيات للقصر والانجليز^(١٢).

ولأن الرأسمالية المصرية قد ارتبطت نشأتها وتطورها بالوجود الاستعماري فكانت بعض عناصرها^(١٣) تمثل لمحاباة القصر تارة والانجليز تارة ثانية حيث كان للقصر رجاله المدافعون عنه مثل عبد الله أباطة ، وأحمد باشا أبو الفتوح ، ومحمود باشا الأتري ، ومحمد باشا يكن ، كما كان أيضا للاحتلال مؤيديه ، وهم أولئك الذين شعروا بأهمية وجوده لأنهم كانوا يستملون وجودهم من وجوده مثل عبد الخالق منكور ، وأحمد محمود باشا ، وقليني فهمي الذي كان داعية كبيرة لتجديد الاحتلال البيطاني في مصر .

ومعنى ذلك أنه اذا كانت قلة من عناصر الرأسمالية المصرية قد ارتأت ان مصالحها تقتضى هذه الوقفة فهذا يعنى من ناحية أخرى أن ثمة عناصر رأسمالية وطنية قد أخذت على عاتقها قيادة الحركة الوطنية في مصر ولاسيما بعد أن تبلورت شرائح رأسمالية من أوساط الملاك أوضح تعبيراً عن مصالح الأمة من طبقة كبار الملاك . فإذا كانت حركة ١٩ فبراير ١٨٧٩ التي اطاحت بنوبار باشا قد عكست مصالح الباشوات من أصحاب الألف فدان ، فتورة عراى هي ثورة البكوات من أصحاب المائة فدان . كما شارك في ثورة عراى أيضا عدد من كبار الملاك مثل محمود بك العطار ، وعبد السلام بك المهلحى ، وأحمد أفندى السيوفى ، ومصطفى أفندى الأرنؤاطى ، والشيخ على الجمال ، وسليمان باشا أباطة ، وأحمد بك أباطة ، وأمين بك الشمسى ومن ثم يصبح القول بأن مقولة أن الطبقة الواحدة تفرز موقفا سياسيا واحدا قول مشكوك فيه .

ويمكن القول بصفة عامة أن الرأسمالية المصرية من منطلق الحرص على مصالحها قد لعبت دورا بارزا في تعميق التبعية للرأسمالية العالمية ولاسيما في علاقتها مع الرأسمالية الأجنبية الكائنة في المجتمع المصرى . وقد اتضح معالم تلك العلاقة في الجوانب الآتية :

١ — الارتباط الشديد بين كبار رجال السياسة والموظفين (كبار رجال الحكم والدولة) وبين العناصر الأجنبية . فقد حرصت الرأسمالية الأجنبية والمحلية على أن تستعين بهم (ومالديهم من سلطة ونفوذ) من أجل إنجاز مصالحهم وبذلك انخرط كبار رجال الدولة في عالم الأعمال إما لأنهم من كبار الملاك الذين يديرون أعمالا ويسيطرون على السلطة بحكم مالديهم من ثروة وإما لأنهم قد تم

(١٢) د. فصحى عبد الفتاح ، م. س. ذ. ص ١٩١ .

(١٣) انظر بالتفصيل مؤلف د. لويس عوض ، تاريخ الفكر المصرى الحديث ، م. س. ذ. ص ٢١٩ وكذلك مؤلف د. على الدين هلال ، م. س. ذ. حيث تتضح طبيعة العلاقة الجدلية بين القصر والانجليز والرأسمالية المصرية . فقد يتحالف القصر والانجليز ضد بعض عناصر الرأسمالية المصرية وقد يستخدم الانجليز الرأسمالية في ضرب القصر كما أن القصر قد يستخدم الانجليز لضرب وتجميع بعض عناصر الرأسمالية .

استقطابهم من قبل عناصر الرأسمالية الأجنبية والمحلية للاستفادة من سلطاتهم ونفوذهم . ومن أمثلة هؤلاء اسماعيل صدق ، وحافظ عفيفي ، وحسين سرى ، وأحمد زور ، ومحمد حافظ رمضان .^(١٤)

وقد أوضح الجدول رقم (٤) كيفية استحواذ مثل هذه العناصر على ادارة العديد من الشركات الاستثنائية .

وبما لاشك فيه أن وجود مثل هذه العناصر في عضوية مجالس ادارة الشركات قد اثبت كيف استطاعت الرأسمالية الأجنبية ان تظم إلى صفوفها كبار الاقتصاديين والمنظمين وربطتهم بعملياتها وعشروعاتها ولاسيما لو أخذ في الاعتبار أنهم كانوا يتقاضون مرتبات مرتفعة دوماً عمل حقيقي أو مجرد جلسات منتظمة .^(١٥) ومن هنا يمكن أن نلحظ الهدف الذي كانت تسعى اليه الرأسمالية الأجنبية والمحلية .

٢ — المشاركة بين رجال الأعمال المصريين ورجال الأعمال الأجانب والخلط بين المال العام والمال الخاص من ناحية وبين رأس المال الخاص المحلي ورأس المال الخاص الأجنبي من ناحية أخرى . فالحق يقيد أن رأس المال المحلي الخاص قد انخرط في شراكة متعددة مع رأس المال الأجنبي . وقد عكست هذه الشراكة مدى تبعية الاقتصاد المصري للرأسمالية العالمية . وتجدر الإشارة إلى أن ثمة عناصر رأسمالية مصرية قد لعبت دوراً هاماً في توطيد علاقات التبعية هذه أمثال أحمد عبود ، ومحمد فرغل ، وعلى أمين يحيى .

وكان من الطبيعي في اطار تلك الشراكة وهذه الدرجة من التداخلات والتشابكات سواء على مستوى رأس المال المحلي ذاته أو على مستوى رأس المال المحلي والأجنبي أن يتم التقاء الرغبات في اطار هذه التحالفات بين القوى الاستعمارية ورغبتها في إحكام قبضتها على البلاد من ناحية وبين كبار الملاك ورغبتهم في كسب مزيد من السلطة والنفوذ إلى جانب الثروة لتأمين الثانية (الثروة) بالكلية (السلطة) من ناحية ثانية .

(١٤) د. محمود متولى ، م. س. ذ. ص ٢٤٥ .

(١٥) من المفارقات التاريخية ان رأسمالية السبعينات تشهد نفس قسمتات وسمات رأسمالية ما قبل الثورة من حيث تنظيم الادارة العالمية والتحالفات والتشابكات والتداخلات العائلية وانغماس جهاز الدولة وكبار رجال السياسة والحكم في عالم الأعمال واستقطاب العناصر والكفاءات الادبية والاقتصادية المدربة للعمل في مجال استثماراتها فضلاً عن عمليات التداخل والتشابك بين رأس المال العام ورأس المال الخاص المحلي والأجنبي عن طريق الزوج بوحدات القطاع العام نفسها في تلك الشراكة أو الزوج بكبر ملحيه والمعلمين فيه للاستفادة من خبراتهم مقابل مكافآت مالية عالية ، على نحو مأسوف يتضح .

وكانت محصلة هذا نمطا لتوزيع الدخل يحاكي أصحاب الثروات من مصريين وأجانب ضد أولئك الذين لا يملكون^(١٦) وأن يساهم كبار الملاك بأسلوب انتاجهم وطرق ادارتهم واستثماراتهم في خلق مشكلة اقتصادية واجتماعية في مصر ، ألا وهى تركيز الثروة القومية في أيدي عدد قليل من الأفراد بلغت نسبتهم ٥٠٪ وترتب على هذا التركيز وجود فوارق اجتماعية واضحة بين من يملكون ومن لا يملكون . ففى مجال الاستثمارات التجارية والصناعية ومن خلال تحليل مجالس ادارة الشركات الصناعية عام ١٩٤٧ اتضح أن تسعة وستين شخصا منهم ٢٦٥ اسما مصريا كانوا يشغلون جميع الوظائف وإن عددا لا بأس به منهم يرأسون العديد من مجالس الادارات أو يكونون اعضاء فيها .^(١٧)

ومن قوائم كبار المساهمين وملاك الشركات الكبرى فى القطاع الخاص التى نشرت عقب التأمينات والحراسة التى تمت عام ١٩٦١ وجد أنها تضم جميعا ٦٠٠ اسم وكان بعضها يتكرر غالبا .^(١٨)

وفى حديث صحفى للرئيس جمال عبد الناصر عام ١٩٦٥ قال فيه أن ١٦ عائلة فقط فى مصر كانت تملك السلطة السياسية قبل الثورة ومن هذه العائلات خرج معظم رؤساء الوزارات والوزراء والكبراء فى العهد الملكى .^(١٩)

هكذا سيطرت السمة العائلية على الواقع السياسى والاقتصادى والاجتماعى المصرى وهكذا استطاعت الرأسمالية المصرية أن تستحوذ على السلطة والثروة فى أن واحد ، كما أستطاعت ان تفرز ثقافات وسياسات تحفظ بقاها واستمراريتها ليس فقط قبل الثورة بل وبعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ .

فالرغم من الاجراءات والتحويلات والتغييرات التى قامت بها ثورة يوليو لضرب معازل الرأسمالية الا أن الأخيرة قد تمكنت بفضل مالدنيا من امكانات من أن تتحور وتشكل وأن تجد لنفسها امتدادات ونوافذ ومداخل ضمنت من خلالها البقاء والاستمرار داخل النظام الجديد إما من خلال التغافل فى الأجهزة الادارية والمسكينة وإما من خلال عمليات التأميم الواسعة التى أخضعت بدورها إلى أيهولة العديد من الشركات المؤتممة بكامل مساهمها وطرق ادارتها العائلية والزج بها داخل الجهاز الحكومى فى اطار

(١٦) د. محمد دويلار ، الاقتصاد المصرى بين التخلّف والظهور ، م.س. ذ ، ص ٢٢٥ .

(١٧) روبرت مابرو ، الاقتصاد المصرى ١٩٥٢ — ١٩٧٢ ، م.س. ذ ، ص ٣٢٩ .

(١٨) المرجع السابق ، ص ٣٢٩ — ٣٣٠ .

(١٩) محمود مراد ، م.س. ذ ، ص ٣٥ .

القطاع العام^(٢٠) وظلت هذه العناصر تدير أنشطتها من وراء كواليس النظام بعد قيام الثورة وارتبط شق كبير منها بعلاقاته مع رأس المال الأجنبي إلى أن تم تقنين الفرصة للعودة مرة أخرى على المسرح السياسى والاقتصادى والاجتماعى لمصر حيث قنت سياسة الانفتاح الاقتصادى استدعاء الرأسمالية التقليدية (رأسمالية ما قبل الثورة) ومنحتها كافة الضمانات والامتيازات لأن تستأنف دورها من جديد وتحاول جاهدة استعادة امتيازاتها السابقة حتى لو تجاوز ذلك كافة الضمانات والامتيازات الممنوحة لها .

(٢٠) آلت العديد من الشركات المملوكة إلى جهاز الدولة بكامل مساهمها وطرق ادارتها العائلية مثل شركة عثان أحمد عثان ، وشركة حسن علام ، وشركة مختار ابراهيم ، وشركة البند .

المبحث الثالث

الرافد الرأسمالي التقليدي ونخبة الانفتاح الاقتصادي

جمعت الرأسمالية المصرية التقليدية أرباحا طائلة نتيجة عملها بالمضاربة والسمسرة وشراء الأراضي الزراعية وبناء العقارات والصناعات الخفيفة وسعت إلى الربح السريع إلى الحد الذي دفع ببعض كبارها مثل عبود إلى المضاربة على أسهم شركاتها التي يسيطر عليها^(١) ، كما دفع البعض الآخر إلى ممارسة عمليات النصب والاحتيال والهروب مثل سليم نخلة ، إذ نشرت إحدى الصحف المصرية مايلي : إنه بمراجعة حسابات «شركة التجارة والتبادل الشرق الأوسط» ثبت أن سليم نخلة وزوجته مدينان بالمبالغ الآتية : ٣٨٣٩ ألف جنيه بل وسحبوا أكثر من ٥٠٪ من رأسمال الشركة وهو ١٠٠ ألف جنيه . وقد قام سليم نخلة قبل مغادرته للبلاد بالاستيلاء على الاتفاقات الخاصة بالعمولات وفروق الأسعار المعقودة بين «شركة التجارة والتبادل الشرق الأوسط» و«شركة ماجريني» الإيطالية وبمطالبة الشركة الإيطالية بهذه العمولات وفروق الأسعار وتقدر بمبلغ ١٢٥ ألف جنيه وفر هاربا إلى إيطاليا^(٢) .

وبالرغم من أن ثورة يوليو قد حاولت منذ قيامها افساح الطريق أمام الرأسمالية المصرية وقدمت لها عديدا من الضمانات والامتيازات وحاولت اسناد الشق الأعظم من خططها التنموية لرأس المال الخاص ، إلا أن الرأسمالية المصرية لم تتجاوب مع هذا الاتجاه .

ولإزاء تخوف الرأسمالية المصرية من اتجاهات النظام الجديد حاولت أن تخلق لنفسها امتدادات داخله من خلال الزج بأبنائها في جهاز الدولة والقطاع العام والتنظيمات السياسية^(٣) .

أولا : الرأسمالية التقليدية وبدائيات الانفتاح الاقتصادي :

كانت الفرصة الحقيقية للرأسمالية المصرية التقليدية مع بدء سياسة الانفتاح الاقتصادي التي أحدثت تحولا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا أفصى إلى دعوة عناصر الرأسمالية التقليدية في تحالف مع عناصر بيروقراطية الستينات ليشكلان معا القوالب الأساسية للقاعدة الاجتماعية التي دشنت لسياسة الانفتاح الاقتصادي والتي اكتمل بناؤها بانضمام عناصر بيروقراطية السبعينات والثمانينات ، فضلا عن رافد أساسي ترهب على قمة تلك التكوينة الاجتماعية ألا وهو الجناح الطفيل .

(١) د. فؤاد مرسى ، هذا الانفتاح الاقتصادي ، الطبعة الثانية (بيروت : دار الوحدة للطباعة والنشر ، ١٩٨٠) ص ١٦ .

(٢) الأهرام ، ١٩٦١/١٣/٨ .

(٣) د. أحمد زاهد ، م . م . د ، ص ١٨٣ .

ومع قانون استثمار رأس المال العربى والأجنبى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ تم تقنين الفرصة للسماح بعودة عناصر الرأسمالية التقليدية والتي بدأت بتوفير الامتيازات والضمائم لرأس المال العربى والأجنبى ثم مالبت الرأسمالية المصرية تطالب وتنادى بأحقية تمتعها بنفس الامتيازات والضمائم التي تقرر لرأس المال العربى والأجنبى .

ولمّا بأن كل نظام اقتصادى يقوم على فئات اجتماعية مهيمنة تسعى إلى تحقيق مصالحها وعن طريق ذلك تفرض قواعد صريحة أو ضمنية للنشاط الاقتصادى والاجتماعى ككل بدأت النخبة الحاكمة المصرية فى اتخاذ الترتيبات والتجهيزات اللازمة للاعداد لسياسة الانفتاح الاقتصادى التى قوامها ترك الاقتصادى المصرى لآليات السوق وتعظيم دور رأس المال الخاص المحلى والعربى والأجنبى .

وكان من الطبيعى أن تكون أولى هذه الترتيبات ضرورة تخليق تكوين اجتماعى تمثل خط الدفاع الأول عن تلك السياسة وتحمى من المفومات ما يمكنها من التدشين لتلك السياسة من ناحية وتمكين السلطة الحاكمة من تنفيذ سياستها هذه من ناحية أخرى ، اذ يصبح بقاء مثل هذه العناصر مرهونا بمدى جدية النخبة الحاكمة فى تنفيذ سياستها المتناه وقد مثلت عناصر الرأسمالية التقليدية البدايات الجنينية لتلك التكوين اذ تضمنت استراتيجية النخبة الحاكمة استدعاء تلك العناصر وفق عدة اعتبارات هي :

١ — أن عناصر الرأسمالية التقليدية كانت ومازالت تكن من جراح الماضى حيث سبق وأن ضربت فى فترة التحولات خلال عقد الستينات ومن ثم فإن استدعاء هذه العناصر ومنحها كافة الضمانات والامتيازات الممنوحة لرأس المال الخاص العربى والأجنبى من ناحية وتعويضها عما أصابها من أضرار من ناحية أخرى كان من شأنه أن يدفعها لأن تستأنف دورها مرة ثانية على المسرح الاقتصادى المصرى رغبة فى استعادة امتيازاتها ولا سيما بعد أن تم تقنين الفرصة لها وإيجاد الظروف الملائمة للتحالف بين الرأسمالية المصرية فى مجموعها والرأسمالية الأجنبية^(٤) . وقد أثبتت هذه الدراسة أن أولى الشركات المساهمة التى تكونت فى سنوات الانفتاح الأولى كانت فى معظمها برؤوس أموال مصرية تخص عناصر رأسمالية تقليدية .

٢ — إنه لم يتم خلق جيل جديد من أرباب الأعمال بعد الثورة باستثناء قطاع التصدير والاستيراد الذى جذب اليه فئات اقتصر تطلعاتها على الكسب السريع دونما الإقبال على الاستثمار الصناعى^(٥) ، ومن ثم فإن استدعاء عناصر الرأسمالية التقليدية وتعويضها ومنحها كافة الامتيازات

(٤) د. رمزي زكى ، دراسات فى أزمة مصر الاقتصادية مع استراتيجية مقترحة للاقتصاد المصرى فى المرحلة القادمة (القاهرة : مكتبة مدبولى ، ١٩٨٣) ص ٢٥٢ .

(٥) د. على الجبلى ، خمسة وعشرون عاما : دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر ٥٧ — ١٩٧٧ (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧) ص ٢٥٧ — ص ٢٥٩ .

شأنها شأن رأس المال العربى والأجنبى كان يمثل خطوة هامة مع بداية طريق الأخذ بتلك السياسة ولا سيما لو أخذنا فى الاعتبار أن مثل هذه العناصر تملك من السمعة والشهرة ما يمكنها من أن تسترجع مكانتها فى عالم الأعمال وبصفة خاصة تلك العناصر التى ظلت على صلة وثيقة بالرأسمالية الأجنبية .

والحقق نجد أن النخبة الحاكمة قد أدركت وبعمق مدى أهمية استدعاء عناصر الرأسمالية التقليدية فى بداية الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى . بمعنى آخر أن استدعاء رأس المال المحلى الخاص بكافة أشكاله وروافده كان يتناقض مع التكتيك الذى اختطته تلك النخبة حيث كانت ومازالت تردد شعارات الستينات وتؤكد أن سياسة الانفتاح الاقتصادى ماعى الا امتداد لتحولات فترة الستينات وأن ورقة أكتوبر شأنها شأن كافة مواثيق الثورة الثورية .

ولاستدعاء عناصر الرأسمالية التقليدية لكى تستأنف دورها على المسرح الاقتصادى المصرى اتخذت النخبة الحاكمة عدة اجراءات وترتيبات منها :

أ — تصفية الحراسات وإعادة أموال من طبقت عليهم الحراسة^(٦) الأمر الذى أفضى إلى خلق قاعدة لا بأس بها من التراكم الأولى لبعض الفئات الاجتماعية وقد ترتب على ذلك تحويل جانب هام من الموارد الحكومية إلى القطاع الخاص^(٧) .

ب — انضمام مصر إلى اتفاقيات ضمان الاستثمار الأجنبى كما تمت الموافقة على انضمام مصر إلى الاتفاقية الخاصة بتسوية المنازعات الناشئة بين الدول ورعاية الدول الأجنبية بمقتضى القرار الجمهورى بقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧١ حيث التزمت مصر بتعميض رعايا بريطانيا وسويسرا عن تأمين ممتلكاتهم فى الستينات^(٨) وعقدت العديد من الاتفاقيات مع الدول الرأسمالية المتقدمة فى يوليو ١٩٧٣ مثل اتفاقية حماية الاستثمارات مع سويسرا وتتضمن تصفية الأوضاع المترتبة على تأمين

(٦) سبق وأن اعترض أحمد الخوجة على مبدأ فرض الحراسة منذ البداية لأراضى كبار الملاك حيث كانت الوزارة تاجر أراضى كبار الملاك إلى هيئات عامة بينما تاجر أراضى صغار الملاك إلى مستأجرين . وقد طالب بالغاء هذا الوضع لأنه بعد رفع الحراسة سوف يستعيد كبار الملاك أراضهم وهو ما حدث بالفعل . أنظر : سيد مرسى ، أوقات سياسية ، الجزء الثالث ، م . س. ذ ص ٥٨٥ .

(٧) طبقت الحراسة كاجراء قانونى بين على ١٩٦١ ، ١٩٦٦ على ٤٠٠٠ أسرة أجنبية ومصرية وقد سلم للإصلاح الزراعى من الأراضى التى تولىها الحراسة نحو مائة ألف فدان وزعم ٢٠٠٠ عقار ونحو ٣٣ مليون جنيه من الأوراق المالية ، ١٠٠٠ منشأة . وقد تقرر سنة ١٩٦٤ وبعد ذلك أبولة تلك الأموال إلى الدولة مقابل تعويض بحد أقصى قدره ١٥ ألف جنيه . وقد صغيت الحراسات نهائيا سنة ١٩٧٧ وأخرج عن أموال من أعضوا للحراسة بالتجعة ورد إلى أصحابها ٥٠٠ عقار ونحو ٢٠٠٠ فدان لم يكن قد تم التصرف فيها . أنظر : د. على الجبلى م . س. ذ ، ص ٧٦ .

(٨) د. فتاد مرسى ، م . س. ذ ، ص ١٠

أموال سويسرا في الستينات ، وفي يوليو ١٩٧٤ عقدت اتفاقية مع ألمانيا الغربية وفي نفس الشهر أبرمت اتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية لتشجيع الاستثمارات الأمريكية في المنطقة وقد نجح عنها لجنة مختلطة تمخض عنها فتح أربعة فروع لبنوك أمريكية بالقاهرة ، هذا فضلا عن اتفاقية مع فرنسا للاستثمارات العربية يتحقق لها الضمان عن طريق انضمام مصر للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار في عام ١٩٧١^(٩) . وتوالت بعد ذلك حركة التعويضات حيث تم تعويض رعايا أمريكا^(١٠) وسويسرا^(١١) وتركيا^(١٢) وفرنسا^(١٣) وألمانيا والسويد^(١٤) وبريطانيا^(١٥) واليونان^(١٦) والسعودية^(١٧) .

ج — تعديل العلاقة بين المالك والمستأجر ورفع القيمة التجارية للأرض وتشجيع الزراعات التصديرية غير التقليدية (محضر — فاكهة)^(١٨) كما أن الدولة قد رفعت يدها عن التدخل التوزيعي للمحاصيل فضلا عن السماح بالشراكة الأجنبية وتغيير البناء المؤسس للحركة التعاونية من خلال إنشاء البنك الرئسي للتنمية والائتمان الزراعي الذي قام بدوره بسحب الكثير من مهام وأدوار التعاونيات الزراعية في عام ١٩٧٦ . وقد استهدفت كل هذه التطورات افساح المجال أمام التطور الرأسمالي في الزراعة المصرية وتدعيم مركز كبار الملاك في الريف المصري^(١٩) .

د — إباحة دخول القطاع الخاص في مجال الاستيراد بعد الالغاء شبه الكامل لمبدأ تأمين الاستيراد في مايو ١٩٧٥ وذلك عن طريق مسمى نظام الاستيراد بدون تحويل عملة وإباحة استخدام موارد السوق المماثلة لتمويل واردات القطاع الخاص وقد صدر في هذا الصدد القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٧٥ الذي قن إباحة التصدير والاستيراد للقطاع الخاص .

(٩) د. محمد دهنار ، م. س. د. ، ص ٥٤٦

(١٠) جريدة الجمهورية ١٩٧٦/٥/٢ .

(١١) جريدة الأخبار ١٩٧٦/١/٣١ .

(١٢) الأهرام ١٩٧٥/١/٣١ .

(١٣) الأهرام ١٩٧٢/١١/٢٤ .

(١٤) الأهرام ١٩٧١/٩/٢٠ .

(١٥) الأهرام ١٩٧١/٩/١٤ .

(١٦) الأهرام ١٩٧١/٢/٢٠ .

(١٧) الأهرام ١٩٧٠/١٠/٢٠ .

(١٨) د. محمد أبو مندور ، الانفتاح والتلفط في القية المصرية ، مجلة الأهرام الاقتصادية ، العدد ٧٩٢ ، ١٩ مارس ١٩٨٤ ، ص ٣٣ .

(١٩) أنظر تطور الملكية الزراعية خلال الفترة من ٥٢ — ١٩٦٥ وكيف أنه تم لصالح كبار الملاك د. كاظم حبيب ، حول البناء الاقتصادي للتجربة المصرية ، مجلة الطلبة ، السنة الرابعة ، العدد الثالث ، ١٩٦٨ ، ص ٧٩ . وكذلك تطور الملكية الزراعية في الفترة من ٦٥ — ١٩٧٣ في مؤلف عادل حسين ، الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية ٧٤ — ١٩٧٩ ، الجزء الثاني (بيروت : دار الوحدة ، ١٩٨١) ص ٤٤٨ .

هـ — إقرار حق الأفراد في تمثيل الشركات الأجنبية وفتح الوكالات للاستيراد منها . وقد بلغ عدد التوكيلات حتى عام ١٩٨٢ أكثر من ١٨٠٠^(٢٠) توكيل استحوذت بعض عناصر الرأسمالية التقليدية على شق كبير منها كما استحوذت بعض عناصر بيروقراطية الستينات والسبعينات^(٢١) على شق لإستئان به . ويلاحظ أن أصحاب تجارة التوكيلات قد لعبوا دورا هاما في ربط الرأسمالية المصرية بالرأسمالية الأجنبية ، بل يمكن القول بأنهم مثلوا ركيزة ضاغطة من أجل التحول الرأسمالي وإعادة ربط الاقتصاد المصري بالرأسمالية العالمية .

و — السماح للمصريين الحائزين على نقد أجنبي من عملهم في الخارج بفتح حسابات بالعملة الأجنبية ومحبة تحويل أرصدهم بالخارج أو التنازل عنها للغير^(٢٢) ، الأمر الذي شجع الرأسمالية التقليدية التي كونت أموالها بالدخول أو بالخارج في الدول العربية أو الأوروبية على استخدام أموالها بشكل أكثر اتساعا في مجال الأسواق الحرة وتحويل عمليات الاستيراد ، كما ترتب على ذلك أيضا انتشار عمليات التهريب والسوق السوداء ، الأمر الذي أضعف من سيطرة الدولة على موارد الصرف الأجنبي في الاقتصاد المصري^(٢٣) .

ثانيا : الرأسمالية التقليدية ونخبة الانفتاح الاقتصادي :

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو : هل شكلت الرأسمالية التقليدية بالفعل عنصرا فاعلا ضمن النسيج الاجتماعي الذي دشّن بالفعل لسياسة الانفتاح الاقتصادي ؟ وإذا كانت الاجابة بالإيجاب فما هي عناصرها ؟ وما هي طبيعة نشاطها ؟ وما هي علاقتها برأس المال الأجنبي ؟ وما هي أشكال تحالفاتها وتشابكاتها ؟

(٢٠) د. جريدة عبد الحائق ، التصرف بالانفتاح وتطوره ، الانفتاح ... الجذور والحصاد والمستقبل ، القاهرة : المركز العربي للبحث والنشر ، ١٩٨٢ ، ص ٤٠

(٢١) توصلت د. ملك زعلوك في بحثها عن أصحاب التوكيلات التجارية إلى أن شقا كبيرا من عناصر الرأسمالية التقليدية قد استحوذ على أكبر جانب من تلك التجارة كما أوضحت أنه بالرغم من تحجيم الرأسمالية التقليدية سياسيا بعد الثورة إلا أنها ظلت تمتلك القوة الاقتصادية التي تمكنها من الارتباط الوثيق برأس المال الأجنبي وقد دعم من تلك الظاهرة عمليات التشابك والتلاحم بين عناصر الرأسمالية التقليدية وعناصر البرجوازية البيروقراطية في الستينات عبر علاقات النسب والمصاهرة . انظر بالتفصيل :

1- Malak Zaslouk, Commercial Agents in Egypt, A case Study in development, unpublished P. H. D. thesis Submitted to the university of Hull (London) PP. 279-282 1982.

(٢٢) د. علي الجبيل ، م . س . ذ . ، ص ٢٥٨ .

(٢٣) د. رمزي زكي ، م . س . ذ . ، ص ٢٥٣ .

هذه التساؤلات تحيب عليها الدراسة من واقع تحليل «النظم الأساسية» للشركات المساهمة المصرية المنشورة بالجريدة الرسمية والوقائع المصرية في الفترة من ٧٤ — ١٩٨٢ حيث تم التوصل إلى أن ثمة عناصر رأسمالية تقليدية قد استأنفت دورها مرة ثانية في الحياة الاقتصادية المصرية وشكلت (بالتحالف مع عناصر أخرى) جبهة اجتماعية كانت بمثابة التكوين الاجتماعية صاحبة اليد الطولى في الأخذ بتلك السياسة ووضعها موضع التنفيذ رغبة في استعادة امتيازاتها التي سبق وأن تم ضربها إبان فترة التحولات في الستينات .

ومن أهم هذه العناصر على سبيل المثال عبد اللطيف أبو رجيلة ، ومحمد حسن العبد ، وعبد المحسن شتا ، وسليم نخلة ، وأيوب عدلى أيوب ، ونعمة الله بولس ، ويوسف بياوى ، وعبد القادر الحراكى ، وحسام أبو الفتوح ، وجبر سالم ظهيفة ، ومريت بطرس غالى ، ومحمد محمود العتال ، ومحمد محمود ، ويوسف ساويرس ، والمعتز عادل الألفى ، وعبد الفتاح الشلقانى ، وعلى عبد المنعم المفتى ، وأبو بكر حمد الباسل ، وعمر عبد العظيم المصرى ، وأحمد يوسف الطويل ، وأحمد يوسف الجنندى ، ومحمد محمود هيكل ، وعبد الغفار البربرى ، وزكى هاشم ، وسعد فخرى عبد النور ، وعدلى يوسف أبادير ، وريشارد وديع غرغور ، ومصطفى عجمة ، وحسن علام ، ومحمد منير شريف صبرى ، وعبد الستار عبد المقصود عرفه ، وهانى عبد الجليل العمري ، وسيد مرعى ، وعلى حسن مصطفى (والد سامى على حسن مصطفى) ، ومحمد حامد محمود ، وهس العيوطى ، والمنزولائى ، وإسماعيل السباعى ، وتوفيق دياب ، ومصطفى البلبدى ، وأميل شريف الكسان ، وأنور حليوى ، ونجيبه عقل جيو ، ومحمد مصطفى ياقوت ، وإسماعيل بليغ صبرى ، وموهس رزق اندراوس ، وعادل نادر بنلارى ، وحسن عباس زكى .

وسوف نوضح الشركات التي تساهم فيها هذه العناصر على النحو التالى :

اسم المالك أو التمسعي	بعض مظاهر الثروة قبل الثورة	الشركات الجديدة المساهم فيها	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالآلاف جبهة	التوكيلات داخل عملها حتى ١٩٨٧
عبد اللطيف أبو رجيلة	صاحب أكثر شركات النقل وجميع خدمات وأجودات التلمس والطبخة .	- بنك الأكرام	١٩٨٠/٣/١٩	١٥٠	
عبد محمد العبد	- كان يملك ٥٠٠٠ فدان - يساهم في حركة العسكرية الضاربة بأرض الكف جبهة . - يملك في حركة الساحة العامة للثوارات هذه الكف جبهة - يملك حركة الميراث المصاري . - يساهم في حركة الميل العمدة لثروته - القتال وجرب الدنيا ١٢٤ الكف جبهة - يساهم في حركة الفقر لصناعة الأكرام وخدمات الجواريت ٢٠ آلاف الكف جبهة .	عبد محمد حسن العبد عبد حسن العبد - العبد المعروف والعبد - داسمكو للأثاث .	١٩٧٥/٨/١٦ ١٩٧٩/١١/٨	١٠ ١١٠	
عبد الحسن شتا	- يساهم في حركة الميل العامة لثروته، لخدمة الجميع ٤ آلاف جبهة	عبد محمد الحسن شتا - التوكيت - المركز الطبي بالمعزة - يملك مزرعة كوخ	١٩٧٩/٩/١٠ ١٩٨٢/٣/٣١ ١٩٨٢/٥/١٧	٧٠ ٦٥٠ ٨٥٠	عند ١ من الميراث كخدمات ١ من سجناء (خدمات) ٣ من الكف (شقي) ٢ من الميراث (الأكرام) ١ من مزرعة كوخ (مطبخ)

- البيانات الخاصة بمجموع الملكية الزراعية : محمد دويدار ، الاقتصاد المبرور بين الصنف والطبق ، م.س.د. ، صفحات متفرقة .
- البيانات الخاصة بالبركات الصناعية والصناعية قبل الثورة : محمود مراد ، من كان يحكم مصر ٢٠٠٧ ، م.س.د. ، صفحات متفرقة .
- البيانات الخاصة بالبركات الجديدة : المراجع العمرة والجبهة الزمنية ، أعداد مختلفة .
- البيانات الخاصة بالتوكيلات الصناعية : ملف التوكيلات الصناعية جبهة الأربعة على الصادرات والواردات .

اسم العائلة أو الشخص	بعض مظاهر الثورة قبل الثورة	الشركات المدنية المساهم فيها	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالألف جنيه	الثورات الحاصلة عليها ١٩٨٢ حتى
يوسف بارى	— يساهم في حركة اليها للطين به — ألف جنيه — يساهم في حركة حياض الريه القل — ٢٨٨٠ ألف جنيه .	— حركة النظام السوسية (مكون) — بنك قه الذهب — أريكون مصر لبيع — ربحيات الفحم	١٩٧٦/٧/٢٩ ١٩٧٨/٣/٤ ١٩٧٨/٥/١٣	٣٠ ١٢ ١٢	
يوسف يوسف (ابن) يوسف بارى	— يساهم في حركة اهل لافس الجيزة — ٩٠ ألف جنيه — يساهم في حركة تجارة الأقطان به ٥٥ ألف جنيه — ٥٥ ألف جنيه .	— بوزن أنبوت للميرة — الاندسات . — اهل للندق والسياسة . — المالية للسياح — والكسوجات .	١٩٧٨/١٠/١٧ ١٩٧٨/١٢/١٧ ١٩٨٢/٥/٢٧	٣٠ ٢٥٠ ١٢٥	
عبد القادر امباركي	— يساهم في حركة جيلك وشركة به ٣٥ ألف جنيه — يساهم في حركة جاليزو بيلج ٨١ ألف جنيه — يساهم في حركة الاكرام لسك المادن — ٥٠٥ ألف جنيه .	— المسية للدراسي	١٩٧٧/٨/٢٥	١٠	
عبد الصمد الصوف	— يساهم في حركة اهل لافس الصمد — بيلج ٣٥ ألف جنيه .	عبد بيلج الصوف ، سعيد عبد بيلج الصوف — بنك الجيزة الوطني — الجيزة للتعريب القل — ومواد البناء	١٩٨١/٨/١٩ ١٩٨٢/١/٤	٢١ ١٠٠	

اسم العائلة أو الشخص	بعض مظاهر الثروة قبل الثورة	الشركات الجديدة المساهم فيها	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالألف جبة	البركولات الحاصل عليها ١٩٨٢ حتى
ميرت بطرس علي	— كان يملك ٥٠٠٠ فدان — ساهم في حركة أنجيا للثمنين ٦٤ — آلاف جبة — ساهم في حركة مصر / بنك نور سيد ٧٤ — آلاف جبة .	— الشركة القابضة لمصر (مصريل)	١٩٨٢/٣/٨	١١	
أحمد حميد اللقي	— كان يملك ١١٥٠ فدان . — ساهم في الشركة المصرية الجديدة .	(محمد علي اللقي وآخرون) — سبغلي السليح — البركان القوية والأرضاء — دوبر غم الاستاذ — حوزن الاستاذ والسيمة — الشركة المصرية للاستثمار — الميزكية للاستهلاك	١٩٧٨/١٢/١٧ ١٩٨٠/١١/٣٠ ١٩٨١/٥/١٩ ١٩٨١/١١/١٤ ١٩٨٢/١/٥ ١٩٨٢/١٠/٢١	٧ ١٢٥ ٣ ٩ ١٧٥ ٤٢	
أبو الفتح	— كان يملك ٥٠٠٠ فدان — كان يملك مؤسسة أبو الفتح الصناعية بطنى . — ساهم في شركة النصر لصناعة الآلات وتتبعات المزارات بمبلغ ١٣٢ ألف جبة . — ساهم في الشركة المصرية القابضة وبانك فيما ٢٥٢ سبعة	محمد حسام الدين أبو الفتح — الشركة للإحاثات وأجهزة — الشركة الورقية لمصر — الشركة لصناعة الأقمشة — الشركة لصناعة دمية . — بنك الأرقام — المينسى الوطنية لصناعة للصحر — بنك مصر المدن الأخرى	١٩٧٩/١/١٠ ١٩٨٠/٢/٢٤ ١٩٨٠/٢/١٨ ١٩٨٠/٣/٢٩ ١٩٨١/٦/٣٠ ١٩٨٢/٤/٤	٤٥ ٢٥٨ ٣٥٠٠ ٤٢ ١٠ ٥٠	— يملك توكيل سيارات B.M.W — يملك توكيل من توكيل (تتبعات كويكاي)

اسم المانحة أو الشخص	بعض مظاهر الثورة قبل الثورة	التبرعات المبدئية للسلام فينا	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالآلاف جبة	التبرعات المتحصل عليها حتى ١٩٨٢
جور سام طهية	- مساهم في حركة (دعوتكم وولكم وتركام الفصيل اجرائي).	١٤٠ ٣٥٠ ٥٠	١٩٧٩/٥/٣٠ ١٩٨٢/١/٣ ١٩٨٢/٩/٢٢		
جور سام طهية		أبو بكر حمد الجاسل أبو أبو بكر حمد الجاسل	١٩٨٠/٢/٢	٦٥	عدد ٤ من الآبار المهدية ١ من مسجد (مجمع حرايات ، مساهمة طوبى تلك ، حرايات روك مطوق ، آوت لمساهمة السرايات).
حمد طهية الصال	- يساهم في حركة النصر لمساهمة الألقام وتمهينات الجوارات به ١٩٩٥ ألف جبة .	- بنك المير - الميرية الاطمية - الميرية الميرية لحي - ميرير نجم للاسجار - بنك هرج كوكج - بنك مصر المير الاطمي	١٩٧٨/١/٢٩ ١٩٧٩/١٠/١١ ١٩٨٠/١/١١ ١٩٨١/٥/١٩ ١٩٨٢/٥/١٧ ١٩٨٢/٩/٤	١٥ ٩٢ ٦٥٩ ٤ ٨٤٠ ١٥٠	
أحمد يوسف الجندي	- يساهم في حركة النصر لمساهمة الألقام وتمهينات الجوارات به ١٩٩٥ ألف جبة .	- بنك المير - الميرية الاطمية - الميرية الميرية لحي - ميرير نجم للاسجار - بنك هرج كوكج - بنك مصر المير الاطمي	١٩٧٨/١/٢٩ ١٩٧٩/١٠/١١ ١٩٨٠/١/١١ ١٩٨١/٥/١٩ ١٩٨٢/٥/١٧ ١٩٨٢/٩/٤	١٥ ٩٢ ٦٥٩ ٤ ٨٤٠ ١٥٠	
أحمد يوسف الجندي	- يساهم في حركة النصر لمساهمة الألقام وتمهينات الجوارات به ١٩٩٥ ألف جبة .	- بنك المير - الميرية الاطمية - الميرية الميرية لحي - ميرير نجم للاسجار - بنك هرج كوكج - بنك مصر المير الاطمي	١٩٧٨/١/٢٩ ١٩٧٩/١٠/١١ ١٩٨٠/١/١١ ١٩٨١/٥/١٩ ١٩٨٢/٥/١٧ ١٩٨٢/٩/٤	١٥ ٩٢ ٦٥٩ ٤ ٨٤٠ ١٥٠	
أحمد يوسف الجندي	- يساهم في حركة النصر لمساهمة الألقام وتمهينات الجوارات به ١٩٩٥ ألف جبة .	- بنك المير - الميرية الاطمية - الميرية الميرية لحي - ميرير نجم للاسجار - بنك هرج كوكج - بنك مصر المير الاطمي	١٩٧٨/١/٢٩ ١٩٧٩/١٠/١١ ١٩٨٠/١/١١ ١٩٨١/٥/١٩ ١٩٨٢/٥/١٧ ١٩٨٢/٩/٤	١٥ ٩٢ ٦٥٩ ٤ ٨٤٠ ١٥٠	

(٢٥) كان عضو مجلس إدارة منتسب في بنك مصر خلال الستينات .

اسم العائلة أو الشخص	بعض مظاهر الثورة قبل الثورة	الدعوات الجديدة للمسلم فيها	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالآلاف جنيه	التحويلات احاصل عليها ١٩٨٢ حتى
عبد حميد حوكل	ساهم في شركة النصر لصناعة الاطعمة وخدمات الجولات ببلغ ١٢٥ ألف جنيه .	- لادن الانشازات . - البحر المتوسط . - الدعاوات .	١٩٧٨/٣/٢٦ ١٩٨٢/١/١٩	١٤٥ ٧٢٠	
الاسي	كان هناك ٥٠٠٠ لادن	على حد المص المكي وعبد عبد الحسن المكي - مستقبلي السلام - الانشازات الوطنية - المبادى لفضل السياسي	١٩٧٨/١٢/١٢ ١٩٧٩/٣/٢٥ ١٩٨١/١/٣١	١٤٥ ٥٠ ٣١٥	
عبد حميد	ساهم في مؤسسة مصر/ بنك اور سيد وكان هناك لها ١٨١٥ مهنيا .	اولاد عبد حميد - افعال لصناعة الوطنية والمثل - بان عمل الرزق . - افعال لصناعة صافيق الكاربون المثلج - الميرة لصناعة الاكرات السمية - اهل الصلحة الانشازات	١٩٧٥/٨/٢١ ١٩٧٦/٩/٢٩ ١٩٧٩/٩/١٣ ١٩٨٢/١/١٨ ١٩٨٢/٤/٢١	٣٧٩ ٧٣٥ ١٥٠٠ ٩٠ ١٨٠٠	
عبد الفاضل الفاضل	- ساهم في البنك المصري لتوظيف الكوادر ٥٠٠ ألف جنيه . - بنك الدولة الوطنية لفضل التبريد (٣١) - بنك الكمال (مصر) للناقل والمركب (١٩٧٧ وقعت منه في ١٩٨١/١/٢٨)	على حد الفاضل الفاضل سحين عبد الفاضل - اولى للشياحة . - لادن - المجمعة الاقتصادية للديق الأوسط .	١٩٧٧/٨/١١ ١٩٧٨/٣/٢٦ ١٩٧٨/٤/٢٢	٧٧٠ ٣٠ ٩٩	

(٣٦) الأرقام ، ١٩٨٤/٣/٢٥ .

(٣٧) الجهة الزمنية عدد ٣٩ ، ١٩٨٧/٣/١٨ ، الجهة الزمنية ١/٢٨ ، ولأن صاحب مكاتب استشارات قانونية

وهو جلس ادارة عدة شركات استشارية .

اسم الشركة أو الشخص	بعض مفاهيم الزيادة قبل الفترة	الشركات الجديدة المساهم لها	تاريخ الانضمام	قيمة المساهمة بالألف جنيه	التركيلات المتحصل عليها حتى ١٩٨٢
محمد المملوك (٢٠٠)	- سامح في شركة مصر لصناعة الأثاث - وسعيات الجرافيت بـ ١٩٨٢ ألف جنيه	- الجرافيت والرخام - بيت النيل - شركة النيل للتفادق والسياسة - بنك الإقصاد والعمارة - مصر - الهندسة للأبحاث كورد	١٩٧٢/٩/١ ١٩٧٨/١/٢٩	٤٥ ١٨٢	
زكي عالم (٢٩)	- سامح في شركة الإسكندرية الصناعية - ٢ ألف جنيه	- شركة النيل للتفادق والسياسة - بنك الإقصاد والعمارة - مصر - الهندسة للأبحاث كورد	١٩٧٨/١٢/١٢	٢٥٠	
محمود ربيع محمود	- سامح في شركة الطينيات المصرية بـ ١١ ألف جنيه	- الشركة اللبنانية لصناعة البلاط والسيراميك مصر - سامحيت للسياسة - واقتصادات السياسية	١٩٧٥/٤/٢٥ ١٩٧٥/١٠/٢٥	٢٠٠ ١٥	
محمد حمدي عبد البر	- سامح في شركة البهاا الثاني - ٢ آلاف جنيه - سامح في شركة جلاوي الأقطان والصنوبر المصرية بـ ١٢٢ ألف جنيه - سامح في شركة البهااين المصرية بـ ١٢٥ ألف جنيه	- الشركة البادية المصرية - الشركة المصرية العربية للصناعات المعدنية والورق	١٩٨١/٢/٢٨ ١٩٨١/٧/٢٥	١٥٠ ٢٢٥	

(٢٨) حافظ البنا المركزي عام ١٩٦٣

(٢٩) كان زكريا للسياسة في السبعينات وصغر أول عام دول في مصر وله صلة بـ بوزكر الأعمال .

اسم العائلة أو الشخص	بعض مظاهر الثورة قبل الثورة	الشركات الجديدة المساهم لها	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالآلاف جنيه	الشركات لجامل عليها حتى ١٩٨٢
عبد الوهيد الأمير	- سامح في حركة أربابها للثبات ٢٠ ألف جنيه - سامح في حركة تجارة الإقطان ٥٠ ألف جنيه	_____	_____	_____	عدم من ألبا الجديدة ١ من موبيل ١ من هولندا ١ من فرنسا ١ من ألمانيا
مسطفى حمزة	سامح في عمليات طائر الكوي بالأكاديمية ١٨ مبلغ خمسة	_____	١٩٧٩/٩/٣٠ ١٩٨٢/٧/١٣	٣٩ ٩	
حسن مسالم	كان مالك حركة العصر للمطاولات وله عصمت فلاح وميلت عليها لدى القويين المسلطة على حركة جهاز أحد جهاز وولت اداريا لدى السلطة	_____	١٩٧٩/٦/٢٤ ١٩٧٨/٦/٨ ١٩٨٠/٧/٥	١٨ ٢٥٠ ٣٠٠	
عبد مبر شهاب حمدي (ابن حليف السلطة الدولية)	- كان مالك من ٥ - ١٠ آلاف ليدان - كان مدير مجلس ادارة في عدة شركات استشارية قبل الثورة - سامح في حركة اهل اللطيفات بمبلغ ١٥٠ ألف جنيه - سامح في حركة العصر لسياسة الاكلام ورسمات البرليت بمبلغ ١٢٥ ألف جنيه	حركة ريك بارك القاهرة	١٩٧٧/٩/١٨	٧٠٠	

اسم العميل أو الشخص	بعض مظاهر الثورة قبل الثورة	الشركات الجديدة المساهم فيها	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالألف جنية	البيانات الجاهل عنها حتى ١٩٨٧
أور حليوب	ساهم في البنك المصري المصري ببلغ ١٥ ألف جنية .	معلم حليوب ، ابراهيم بيل حليوب - الهيئة للمحركات - ايجريسة (الركب-رون) - ايجريسة للبيانات .	١٩٨٤/٩/٢٥ ١٩٨٤/٤/٥	٣٥ ٥٠	
ابراهيم مذكود	- كان هناك معلم ابراهيم شركة موشة مصر/ هناك ورد معلم ١٩٨٠ ساهم في شركة ابل اقلية لانهتم الصنف بـ ١٥ ألف جنية .	ابراهيم مذكود ، جيه مذكود - جيه مذكود - بنك الإسكندرية الكويت - ... - جون بوزاريل . - الواردي للاسفلت . - الشركة الخاصة للصحة والاسفلت .	١٩٧٨/٤/٢٤ ١٩٨٧/٣/٣ ١٩٨٣/٢/٢٦ ١٩٨٣/٣/٢	٥٠ ١٩٦ ٧ ١٠٠	
جيه ايليل إيموي	- ساهم في شركة اسكندرية الصناعية بـ ١٥ ألف جنية . - ساهم في شركة اقلية الصناعية بـ ١٥ ألف جنية .	مالك جيه ايليل ايموي - البنك المصري بطيني . - جوك موكود مصر . - ايموي ايموي للاسفلت . - ايموي للتجارة العامة - علم-ات للتجارة - والاستشارات للتجارة .	١٩٨١/٦/٢٦ ١٩٨٣/٤/١٤ ١٩٨٣/١١/١٥ ١٩٨٤/٦/١٤	٨٥٠ ٧٠٨ ٩٣	

الاسم أو الشخص	بعض مظاهر الثورة قبل الثورة	الثورات الجديدة المساهم فيها	تاريخ التأسيس	قصة المساهمة بالألف جيه	الثورات الجاهل عليها حتى ١٩٨٧
سيد مري	<ul style="list-style-type: none"> - مساهم في حركة بسمل الاكسديب وذلك لها ١٥٠٠ ميهما . - مساهم في حركة العصر فستاه - الاقامت وسميات بنزلت ١٠ ألف جيه 	<ul style="list-style-type: none"> - مصر/ ايران لتكيف البواب مزاكي . - للثورة للواجين . - لثورة للثورة الجبهة . - الثورة للثورة - والديان . - للثورة للثورة - للثورة للثورة 	١٩٧٧/٩/٣ ١٩٧٧/٨/٢٥ ١٩٨٠/٤/١٤ ١٩٨١/٣/٢٠ ١٩٨١/٧/٢٥	٧٢ ٤٥ ٣١٠ ٢٠ ١٤٢	
الفتح سيد مري	<ul style="list-style-type: none"> - تلك قصة مساهم زبانية ويهجر من كبار ملايك الاكسدي الزبانية دام يفتح للثورة الاصلاح الزبانية مساهم بثورة (الفتح) الذي بسجيب طلق الثورة 	- هاجر للثورة	١٩٨١/٩/١٠	٤٠٠	
علي حسن مصطفي	<ul style="list-style-type: none"> - مساهم في الحركة الثورية الجديدة وفاجر الاكسدي والثورة المساهم 	<ul style="list-style-type: none"> - مساهم في حسن مصطفي علي حسن مصطفي - مصر الجديدة للاسجار 	١٩٨٣/١٢/٣ ١٥٠٠		

(٣٢) صرح بذلك المهندس سيد مري في حديث له في مجلة الجبهة وسمه عليان احمد عليان وريد القادر حاتم في ١٩٨٤/٤/٢٨ .

(٣١) تاجر العملة الذي استحوذ على ألفي مليون دولار وسحب ثروكا للجهاز المصري ووضعت عليه الحراسة هو وريد الرحمن بركة وعلق عبد الله الجمال بتاريخ ١٩٨٥/٢/٣١ الأعمى .

اسم العائلة أو الشخص	بعض مقامات الثورة قبل الثورة	الشركات الجديدة المساهم فيها	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالآلاف جنية	الوكالات المتاحص عليها حتى ١٩٨٢
عوان أحمد عوان وحسب انه	ملك الشركة القومية للصناعات والمقاولات المعمورة ولجانباً ٥٠٠ ألف جنة . ساهم في شركة النصر لصناعة الآلات ومستلزمات السيارات ٨٤٢٢ ألف جنة .	<ul style="list-style-type: none"> - أعمال تصنيع قطع - مبنية للمساكن الجديدة . - الصناعات القومية - المبنية للإحذية والنصو - المبنية للألياف الصناعية - المقاولات والصناعات - القطنية . - بنك القمل . - بنك قناة السويس . - لؤلؤ المقاولات . - المبنية لإنتاج الطماطم - (كرومكس) . - بنك الآلات . - مصر امويك للأحذية . - القومية خدمات النسيج - (المنسك) . - مصر مبيعات المقاولات - والصناعات القومية . - بلاد القوت القومية - المبنية - قوت نيم الحجاز . - المبنية للمقاولات . - دار بناء الوطنية للنشر - المبنية الاجتماعية - القومية - المبنية الوطنية - المقاولات - بنك الإسكندرية الوطني - القومية . 	١٩٧٦/٥/٢ ١٩٧٧/٤/٢٨ ١٩٧٧/٧/٩ ١٩٧٧/١٢/٨ ١٩٧٨/١/٢٦ ١٩٧٨/٣/٤ ١٩٧٨/٣/٢٦ ١٩٧٨/٥/١٠ ١٩٧٨/٨/٢٥ ١٩٧٩/٧/٢٠ ١٩٧٩/١٢/١٣ ١٩٨٠/٢/١٠ ١٩٨١/٥/٣ ١٩٨١/٥/١٩ ١٩٨١/٧/٢٠ ١٩٨١/٩/١٧ ١٩٨١/١٠/٢٥ ١٩٨١/٣/٧ ١٩٨١/٣/٧ ١٩٨١/٣/٧	٢٩٢ ٩ ٧٥٠ ٥٠٠ ٧٥ ١٧٥ ٩٥ ٣٤٧٥ ١٠ ١٢ ١٣٠ ١٥٠ ٧٥ ١٠ ٣٠٠ ١ ١٤٧٥ ٥٠ ٥٠ ٥٠	الوكالات المتاحص عليها حتى ١٩٨٢

تابع عوان أحمد
عوان وحسب انه

اسم المالك أو الشخص	بعض مظاهر الثورة قبل الثورة	الشركات الجديدة المساهم فيها	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالآلاف جنيه	الوكيلات الحاصل عليها ١٩٨٧ حتى
حسن حاشي زكي	- مسلم في حركة القصر لصناعة الألبان وسميت الجازيت بهوذا ألف جنيه	- القاهرة للخطوات والقمة - الإلمانية والقمة	١٩٧٦/١١/٢٩	١٨	١٨
لمست شيف الكنات	- سارت في حركة القصر لصناعة الألبان وسميت الجازيت بهوذا ألف جنيه		١٩٨٢/١/٢٧	٢٥	٢٥

ولمّا يتعلق بذلك الأسماء مثل مصطفى المهدي - العروفي - دؤلي حناب - نجية عقل جيرة - محمد مصطفى بالوت - المعامل بلبح صبرى - زكي الدواويش - محمد حامد حميد . أثير اللحق .

ملحوظة هامة : يشير البحث إلى أن الهدف من ذكر الأسماء هو توضيح مدى استمرارية الخط الرقيق والرقى الذى ربط بين دور الرأسمالية الطبقية قبل الثورة وبينها من ناحية والرباط الرقيق بين الرأسمالية الطبقية والبرقراطية والمناصر الطبقية من ناحية أخرى ، وبالمختصر أن ذكر الأسماء هنا لأغنى عن الإطلاق أن كل أسمائنا قد قلما يتتبع ثرواتهم بطرق غير مشروعة ، فالمحيرة أن ثمة عناصر بذلت جهدا كبيرا وقلبت بطور شيف في سبل ما حصلت عليه وليس حيا أن يكون لهم من الثروة ما يكفلنا مع جهودهم ومدا عيهم من أولئك الذين رؤوا بعض الثورات بغير جهد وأولئك الذين أبقوا براعة في السبق إلى الاستغلال .

وإذا كانت الأسماء سابقة الذكر قد عكست كيف أن الرأسمالية التقليدية أصبحت شقا فاعلا في تكوين نخبة الانفتاح الاقتصادى فانه تجدر الاشارة إلى أن الرأسمالية التقليدية ذاتها — بحكم خبرتها وتربسها في مجال الأعمال — كان لها السبق في ارتقاد الحياة الاقتصادية المصرية في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى .

فالحق يقيد أن الشركات المساهمة الأولى (التي تكونت في بداية سنوات الانفتاح) والتي ساهم فيها رأس المال المحلي الخاص كانت تتضمن مساهمة من قبل العناصر الرأسمالية القديمة وتسوق أمثلة للتدليل على ذلك كالآتي :

— الشركة العربية للخزف والصينى تأسست بتاريخ ١٦/٨/١٩٧٥ وتضم محمد حسن العبد ، والغندور في شراكة مع رأسمال عربى (كويتى) وشراكة مع رأس مال محلى عام .

— شركة ايجيبتال لصناعة الأحذية والتعال تأسست بتاريخ ٢١/٨/١٩٧٥ وتضم أولاد محمد محمود في شراكة مع رأس المال السويسرى .

— الشركة المصرية اللبنانية لصناعة البلاط والقيشاني تأسست بتاريخ ٢٥/٩/١٩٧٥ وهى عبارة عن شراكة مناصفة بين رأس مال عربى (لبنانى) ورأسمال محلى خاص مثله ريتشارد وديع غرغور .

— شركة الحبيزة لانتاج اللواجن تأسست بتاريخ ٢٠/٩/١٩٧٥ تضم عائلة محمد حامد محمود في شراكة مع رأس المال الأمريكى .

— شركة سانشاين للسياحة والخدمات السياحية تأسست بتاريخ ٣٠/١٠/١٩٧٥ وتضم ريتشارد وديع غرغور في شراكة مع رأس المال العربى .

ويمكن القول أن من بين ٢٢ شركة مساهمة تأسست عام ١٩٧٥ تأسست ٦ شركات تضم فيما تضم عناصر رأسمالية قديمة^(٣٢) .

ولعل هذا يعكس مدى تأهب واستعداد عناصر الرأسمالية التقليدية لاستئناف دورها ورغبتها في استعادة امتيازاتها وخاصة أن مساهماتها قد اتسمت بالتوسع والانتشار بعد ذلك على نحو سوف يتم تفصيله .

ثالثا : عناصر الاستثمارية بين نشاط الرأسمالية التقليدية واسهام الرافد الرأسمالى في نخبة الانفتاح الاقتصادى :

أوضحت الدراسة أن ثمة عناصر تعكس الاستثمارية بين الرأسمالية التقليدية (قبل الثورة) والرافد الرأسمالى التقليدى المعاصر ، وتوضح تلك العناصر في التحالفات العائلية ، والارتباط برأس المال

(٣٢) باقى الشركات التى تأسست في هذا العام كانت قاصرة على شركة رأس المال العام مع رأس المال العربى والأجنبى .

الأوربي ، وطبيعة نشاط الرافد الرأسمالي التقليدي في اطار نخبة الانفتاح الأقتصادي .

فالرأسمالية التقليدية ترجع بنفس تحالفاتها القديمة فهي أحيانا تشكل تمركزا ومحورا لعناصرها وخاصة في البنوك وأحيانا أخرى تميل إلى توزيع شركائها بين رأس المال المحلي العام والخاص تارة ورأس المال العربي تارة ثانية ورأس المال الأجنبي تارة ثالثة ، بل وقد تندمج في كافة أشكال رأس المال السابق ذكرها تارة رابعة .

وتوضح الأمثلة التالية تلك النتيجة على النحو التالي :

— بنك النيل :

يضم في تكوينه أبو الفتوح ، والعميطي ، والبدراري ، والطويل ، ويوسف توبه ، وعثمان أحمد عثمان ، في شراكة مع عناصر بيروقراطية الستينات مثل محسن عبد الخالق ، وعبد السلام البريري شقيق عبد الغفار البريري ، وعبد المنعم الطنامل ،

— بنك الاعتاد والتجارة مصر :

يضم زكي هاشم ، وعبد الله مرزبان ، وعبد العظيم أبو العطا ، وعثمان أحمد عثمان .

— بنك الأهرام :

يضم أبو رحيلة ، وحسام أبو الفتوح ، وعلى الفقى .

— بنك مصر الأهلى :

يضم عائلة الطويل ، وأبو الفتوح ، وبرادة في شراكة مع عبد المنعم القيسوني ،

— بنك قناة السويس :

يضم توفيق بياوي منصور ، ونعمة الله بولس فرج الله ، وعبد المحسن شتا ، وعثمان أحمد عثمان في شراكة مع رجال أعمال السبعينات مثل حاتم نيازى مصطفى ومع رأسمال خليجي التكوين مثل عبد العظيم لقمة ، ومحمود كامل يس فضلا عن عضو مجلس الشعب السابق سيد جلال .

— بنك هونج كونج المصرى :

يضم محمد عبد المحسن شتا ، ومصطفى البليدى ، والطويل في شراكة مع عناصر بيروقراطية مثل حامد السايح (وزير سابق) فضلا عن أموال خليجية التكوين^(٣٣) مثل ابراهيم أبو العيون أحمد كامل ورؤوس أموال عربية (الامارات) وأجنبية (هونج كونج ، لكسمبرج) .

— شركة نونا بلاك القاهرة :

(٣٣) يقصد بالأموال خليجية التكوين تلك التى تكونت في الدول العربية البترولية وخاصة في دول الخليج .

تضم من بين مؤسسيها محمد منير شريف صبرى ، وأحمد جزارة فى شراكة مع رأس المال السويسرى .

— شركة المطاعم السويسرية المصرية «سيركو» ١٩٧٦/٧/٢٩ تضم توفيق بياوى منصور فى شراكة مع شارل رمزى ستينو (بيروقراطية الستينات) .

— الشركة المصرية الفرنسية «فريس» ١٩٨٠/٢/١٦ تضم محمد حسام الدين أبو الفتوح وأحمد الطويل وهى عناصر رأسمالية قديمة فى شراكة مع رأس مال فرنسى .

— الشركة العربية الحديثة لصناعات الأخشاب «متين» ١٩٨٠/٢/١٨ تضم من بين مؤسسيها محمد أبو الفتوح ، والبدراوى ، والعيوطى فى شراكة مع رأس المال العربى (السعودى) الأمير عبد الله الفيصل .

— الشركة المتحدة للإنشاءات ١٩٨٠/٧/١٥ تضم عناصر رأسمالية تقليدية مثل حسن علام فى شراكة مع عناصر بيروقراطية الستينات مثل أشرف مروان .

— شركة بن لادن العربية ١٩٨١/١/٢٤ تضم خالد محمد حامد محمود (ابن محمد حامد محمود وأسمالى قديم ووندر سابق) فى شراكة عربية (سعودية) مع بن لادن .

— الشركة المصرية الفرنسية للصناعات الغذائية ١٩٨١/٧/٢٦ تضم سعد فخرى عبد الثور ، وسيد أحمد مرعى ، وإسماعيل بليغ صبرى .

— شركة النيل للفنادق والسياحة ١٩٨١/١٢/٣٠ تضم محمد محمود العتال ، وتوفيق بياوى منصور ، وزكى هاشم ، ونبازى مصطفى (رجل أعمال برز فى السبعينات) فى شراكة عربية «لبنانية» وشراكة أجنبية (أمريكية) .

— شركة جهين بيراميلز ١٩٨٢/٣/٣ تضم عناصر رأسمالية قديمة مثل عائلة المذكور فى شراكة مع اسلام حسن شلى (أموال خليجية التكوين) .

— الشركة المتحدة للأثاث «كرومكس» ١٩٨٢/٤/٢٠ تضم محمد زكى هاشم ، ومحمد حامد محمود (عناصر رأسمالية قديمة) مع بشرى عبد المنعم الصاوى ، ومحمد فهد خميس ، ومحمد جميل عبد الستار ، ورائد هاشم يحيى (رجال أعمال برزوا فى السبعينات) .

وهتضح من تكوين الشركات السابقة أن مركز التجمع الأكبر للرأسمالية التقليدية هو البنك حيث تضع ثقلها الأكبر فى هذا المجال ، الا أن هذا لا يمنع أن عناصرها تمتد داخل العديد من الأنشطة الأخرى كما أنها تدخل فى شراكة مع كافة أشكال وأنماط رأس المال .

كما يلاحظ أن الرأسمالية التقليدية مازالت تحتفظ بولائها للرأسمالية الأوروبية ، بمعنى آخر أن الرأسمالية القديمة تميل إلى التعامل مع رأس المال الأوروبى (الانجليزى — فرنسى — لكسمبرجى —

المالى — ايطالى) وقد يرجع ذلك إلى أسباب منها :

- أ — وجود علاقات وصلات تاريخية تعود إلى الأربعينات والخمسينات قبل التأميم تربط بين رأس المال المصرى الخاص والرأسمالية الأوروبية .
- ب — السلع والخدمات موضع المبادلة قد تتمتع بسوق رائج فى المجتمع المصرى .
- ج — قد يكون السوق المصرى أقرب إلى السوق الأوروبى حيث تصريف المنتجات والخدمات الأمر الذى من شأنه توفير نفقات النقل .
- وتوضح الأمثلة التالية كيفية الارتباط بين عناصر الرأسمالية التقليدية ورأس المال الأوروبى .
- شركة ايجيبتال لصناعة الأحذية والعمال ١٩٧٥/٨/٢١ أولاد محمد محمود فى شراكة مع رأس المال السورى .
- شركة فى . نى . فى . ايجيبت للدراسة وتصميم المنشآت العمرانية ١٩٧٦/٦/٢٤ حسن علام فى شراكة مع رأسمال دائركى .
- شركة المطاعم السورىة المصرية «سيركو» ١٩٧٦/٧/٢٩ توفيق بباوى منصور فى شراكة مع رأس مال بنمى ورأسمال سويسرى .
- شركة بول تمهول الورق ١٩٧٦/٩/٢٩ أولاد محمد محمود فى شراكة مع رأس المال الدائركى .
- شركة نوفا بارك القاهرة للسياحة ١٩٧٧/٩/١٨ أحمد جرانة ، ومحمد منير شريف صبرى فى شراكة مع رأسمال سويسرى .
- شركة مصر الخسب للانشاءات والهندسة ١٩٧٨/٩/١٧ صفوت حبيب نخلة فى شراكة مع رأسمال نمساوى .
- شركة النيل للملابس ١٩٧٨/١١/٨ مصطفى البليدى فى شراكة مع رأس المال الانجليزى (والأمريكى) .
- شركة موبياج أيوب ١٩٧٩/٢/٥ أيوب على أيوب فى شراكة مع رأس المال السورى .
- شركة والاس أو كافر للمقاولات ١٩٧٩/٥/٣٠ سالم شكرى ظهيفة فى شراكة مع رأس المال الانجليزى .
- شركة ايجيبتال لصناعة الكارتون المضلع ١٩٧٩/٩/١٣ أولاد محمد محمود فى شراكة مع رأس المال الدائركى .
- الشركة العالمية للأحذية ١٩٧٩/١٠/١١ سعيد أحمد الطويل فى شراكة مع رأس المال الانجليزى .

— شركة روستيكو للأثاث ١٩٧٩/١١/٨ محمد محمد العبد في شراكة مع رأس المال الهولندي والكمبرجي .

— الشركة المصرية الفرنسية «فريس» ١٩٨٠/٢/١٦ محمد أحمد الطويل ، وحسام أبو الفتوح في شراكة مع رأس المال الفرنسي .

— شركة فينور للمياه الجوفية ١٩٨٠/٤/١٤ سيد مرعى في شراكة مع رأس المال الفرنسي .

— شركة البركان للتنمية والانشاء ١٩٨٠/١١/٣٠ محمد على الققى في شراكة مع رأس المال الايطالى .

— الشركة المصرية العالمية للنشر «لونجمان» ١٩٨٢/٣/٨ يوسف مهت نجيب بطرس غالى ، ومزاد وهبه في شراكة مع رأس المال الانجليزى .

أما من حيث طبيعة النشاط فبالرغم من الضمانات والامتيازات التى تم منحها لرأس المال المخل (من الرأسمالية التقليدية) وبالرغم من الدور الرائد لعناصر الرأسمالية التقليدية فى التدشين لسياسة الانفتاح الاقتصادى إلا أن الدراسة أثبتت أن نشاطها مازال نشاطا هامشيا يمحصر فى الأنشطة المتعلقة بالسمرة والوساطة فى إطار البنوك وشركات استثمار الأموال وغيرها من الأنشطة الخدمية ، أما الأنشطة الصناعية فقد انحصرت فى الصناعات الاستهلاكية . ويمكن حصر أنشطة تلك العناصر على النحو التالى :

انتاج شاش وألياف ، ومقاولات ، وصناعة أحذية ، وصناعة بلاط قيشانى ، وأمن غذائى ، وخدمات سياحية وخدمات طبية ، وبنوك وتجارة عملة ومسمرة ووساطة ، وخدمات استشارية وصناعة أثاث ، وصناعة صابون ، وطباعة وتغليف كتب وكرايس ، وإنتاج صلب خاص بالمبانى ، وإنتاج مياه غازية وتعبئة مياه جوفية .

ونخلص من ذلك إلى أن الرأسمالية التقليدية قد ركزت استثماراتها فى الأنشطة الخدمية والصناعات الاستهلاكية الخفيفة سريعة الربح وفى الوقت ذاته كان لبعض عناصرها تأثير على عصب الاقتصاد المصرى ولاسيما تلك التى تعمل فى النشاط المصرفى والبنوك فهى كثيرا ماتجمل من هذه البنوك الاستثمارية الجديدة وكرا لأعمال السمرة والوساطة .

ولعل ماحدث فى بنك الأهرام الذى رأس مجلس إدارته عبد اللطيف أبو رجيلة خير مثال على ذلك . فقد قام البنك بمنح ٣٠ مليون جنيه لسامى على حسن مصطفى ، و١٤ مليون جنيه لعملاء آخرين ، و٢٠ مليون جنيه لعزت عبد الكريم شريك سامى على حسن ، و٤٦ مليون جنيه ، و٢٤ مليون جنيه ديون مشكوك فيها كل ذلك بدون ضمانات . وكانت النتيجة أن يتحمل المساهمون نتائج تلك التصرفات وأن يلتزموا بزيادة رأسمال البنك من ٧ ملايين إلى ١٤ مليون جنيه وعدم صرف أرباح لمدة

أربع سنوات^(٣٤) . وتكرر تلك التصرفات في عدة بنوك استثنائية أخرى مثل بنك قناة السويس ، وبنك جمال ترست .

لذلك دعا البعض الحكومة للتدخل لوقف القوضى المصرفية التى انتابت الجهاز المصرفى بشقيه العام والخاص بعد أن تورط الرّول فى الأخير^(٣٥) .

كما نخلص إلى أنه بالرغم من عودة الرأسمالية التقليدية إلى الحياة الاقتصادية مرة ثانية بعد أن قننت لها الفرصة ومنحت من الضمانات والامتيازات ما يمكنها من أن توظف أموالها فى الأنشطة الانتاجية إلا أن عودتها تبين جوانب من الاستمرارية والتغير لدورها قبل الثورة .

أما من حيث الاستمرارية فهى مع عودتها تحمل سمات وقسمات الماضى من حيث العزوف عن الاستثمار الانتاجى من ناحية ومن حيث عودة التشابكات والتحالفات العائلية فضلا عن قدرتها السريعة فى الانتشار والتوسع مع كافة أشكال رأس المال المحلى والعربى والأجنبى من ناحية ثانية هذا بالإضافة إلى ميلها إلى توظيف أموالها فى الأنشطة سريعة العائد والاشتغال بالسمرة والوساطة وكافة الأنشطة التى من شأنها أن تجعل رأس مالها دائما فى حالة سيولة استعدادا للهرب فى حالة استشعارها لآفة مخاطر تهدد مصالحها من ناحية ثالثة .

وأما من حيث التغير فإن عودتها لاتعطوى على نفس الدور الذى لعبته قبل الثورة حيث كانت وحدها تشكل عالم السياسة وعالم الاقتصاد معا أى تمثل الثروة والسلطة معا ، أما الآن وفى إطار التحولات التى انتابت المجتمع المصرى منذ منتصف السبعينات فقد أصبحت تشكل جزءا أو شقا من تكوينة (توليفة) اجتماعية جديدة متعددة الأصول والروافد تمثل هى أحد روافدها .

(٣٤) عصام رفعت ، الإدارة تتلاعب والنتيجة حقاب المساهمين فى بنك الأهرام ، مجلة الأهرام الاقتصادى ، العدد ٨١٧ ، ١٩٨٤/١٠/١٠ ، ص ٣٤ — ص ٣٥ .

(٣٥) عصام رفعت ، انقلوا بنك الأهرام من مليونيرات زمان ، مجلة الأهرام الاقتصادى ، العدد ٨١٨ ، ١٩٨٤/٩/١٧ ، ص ٩٠ .

من يملك مصر ؟ !

الفصل الثانى

الرافد البرجوازى البيروقراطى

□ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □

المبحث الرابع :

طبيعة النشأة والتطور التاريخى للبرجوازية البيروقراطية

المبحث الخامس :

الرافد البرجوازى البيروقراطى ونخبة الانفتاح الاقتصادى

«الفصل الثاني» الرافد البرجوازي البيروقراطي

لم تقض ثورة يوليو بعد قيامها على الجهاز البيروقراطي القائم وقت قيامها رغم ما يحتويه من ضعف واختلال ، بل إنها قامت ببعض عمليات التطهير للأشخاص والتطوير للنظم ولكنها بصفة عامة تعاملت واستخدمت هذا الجهاز وقامت بدعمه وتطويروا وإنشاء أجهزة إدارية جديدة الأمر الذي ترتب عليه ماسماه أحد الباحثين «بالتطور غير المتساوق»^(١) حيث لا تشير عملية التطور إلى ازدياد بين نظم قديمة ونظم حديثة وإنما إلى تداخل عناصر مع عناصر أخرى .

يبد أن التطورات التي أدخلتها الثورة على البناء الاقتصادي والاجتماعي والتي انعكست على التكوين الإداري والبيروقراطي قد صاحبها ظهور شرائح إجتماعية متعددة تشكل في مجملها تكوينه إجتماعية أطلق عليها (الطبقة الجديدة)^(٢) تستمد أصولها من الطبقات والشرائح الموجودة بالفعل من المجتمع ولكنها تضيف عنصرا طبقيا جديدا .

ونتيجة لتدخل الدولة بدور واضح في عملية خلق رأسمالية جديدة وجعل من البيروقراطية رأسمالية جديدة تمثل عوضا عن الرأسمالية الخاصة التي عجزت عن تحقيق أهداف ومآرب القيادة السياسية ومع تنفيذ سياسة تعليمية واسعة النطاق ظهرت تلك العناصر مشكلة من البيروقراطيين والتكنوقراطيين والمهنيين والمثقفين والعسكريين .

(١) د. أحمد زايد ، البناء السياسي في الريف المصري ، م. س. د. ، ص ٢٢٨ .

(٢) اختلفت المسميات التي تصف التكوين الاجتماعي الجديدة فالبحر وصفها «بالطبقة الجديدة» والبعض الآخر أطلق عليها «طبقة البيروقراطية» والبعض الثالث وصفها «بالرأسمالية البيروقراطية» أو «البرجوازية البيروقراطية» . والباحث لاجئ تلك المسميات بقدر ما يهني نشأة وتطور تلك التكوين وإن كان يميل إلى استخدام مسمى «البرجوازية البيروقراطية» في الدراسة وهذا المسمى لا يحمل معنى قيميا أو أخلاقيا على الإطلاق .

ويشير تعبير البرجوازية البيروقراطية في الدراسة إلى تلك العناصر التي تقلدت مناصب ومراكز ووظائف داخل جهاز الدولة والقطاع العام واستفادت من التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي انتابت المجتمع المصرى في فترة الستينات واستطاعت أن تحقق من وراثتها ثروات طائلة إلى أن أصبحت ركيزة اجتماعية ضاغطة من أجل التحول نحو فلسفة الاقتصاد الحر والمطالبة بفتح المجال أمام رأس المال الخاص .

ويهدف هذا الفصل إلى الوقوف على طبيعة النشأة والتطور التاريخي للبرجوازية البيروقراطية والعوامل التي ساعدت على تكوينها والعناصر المشكلة لها من ناحية وكيف تحولت إلى ركيزة اجتماعية ضاغطة مدسنة لسياسة الانفتاح الاقتصادي وأضحت أحد روافدها من ناحية أخرى .

ويشمل هذا الفصل المبحثين التاليين :

- المبحث الرابع : طبيعة النشأة والتطور التاريخي للبرجوازية البيروقراطية .
- المبحث الخامس : الرافد البرجوازي البيروقراطي ونخبة الانفتاح الاقتصادي .

«المبحث الرابع»

طبيعة النشأة والتطور التاريخي للبرجوازية الميروقراطية

تمت انجازات الثورة المصرية بعد قيامها بطريقة سلمية دونما تحطيم لجهاز الدولة القديم ودون تصفية البيروقراطية القائمة ، وباستثناء بعض اجراءات التطهير في السنوات الأولى للثورة فإن القيادة الناصرية قد استندت إليها أثناء محاولتها تلبية موجة الطلبات المتزايدة .

وإزاء التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي لحقت المجتمع المصرى بعد الثورة ارتأت القيادة الحاكمة أنه لا مفر من إلتهاج أسلوب الاجراءات الادارية التي تعتمد على الدولة كمؤسسة اجتماعية ومن ثم على البيروقراطية في إنجاز المهام الثورية .

وقد خلق هذا الوضع في بداية الثورة تناقضا جوهريا ألا وهو التناقض بين جهاز الثورة الموروث بتركيبه الطبقي القديم وبين المتطلبات الموضوعية للثورة الوطنية والاجتماعية ومقتضيات التنمية الاقتصادية .

ونظرا لهذا التناقض قامت الثورة باتخاذ الاجراءات الآتية :

— تطهير جهاز الدولة من بعض العناصر الرجعية وخاصة بعد أن شكل هذا الجهاز عبئا ثقيلا على النظام^(١) ، وعسكرة السلطة أى وضع كادر الثورة العسكرية في المراكز الرئيسية داخل جهاز الدولة ، وخلق كادر ادارى وفنى جديد نتيجة للتوسع في السياسات التعليمية واستجابة لمقتضيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ارتبطت نشأة البرجوازية البيروقراطية بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية على اثر تطبيق قوانين اصلاح الزراعى والتأمين والتصحیح . فمنذ عام ١٩٥٦ شهد المجتمع المصرى حركة تمصير وتأميم واسعة للبنوك والشركات الأجنبية. التي تعتبر بحق البداية الجينية لولادة القطاع العام والذى مكن الدولة من السيطرة على قطاع عريض من البنوك وشركات التأمين وشركات الخدمات العامة التي كانت مملوكة للعناصر الأجنبية والعناصر المحلية المرتبطة بها .

وقد ترتب على عمليات التأمين ثلاث نتائج اقتصادية هامة هي :

١ — وجود قطاع عام حكومى كبير في النشاط الصناعى والمالى لأول مرة في تاريخ مصر منذ ماينيد على مائة عام مضت (دولة محمد علي)^(٢) حيث أصبحت الدولة لأول مرة تسيطر على قطاع المصارف والتأمين وتجارة الاستيراد بالكامل وتجارة التصدير وعلى شطر هائل من الصناعة التحويلية

(٣) د. عبد الكريم درويش ، البيروقراطية والافتراكية (القاهرة : مكتبة الانجلو ، ١٩٦٥) ص ٢٠٧ — ٢٠٩ .

(٤) د. جمال مجدى حسنين ، البناء الطبقي في مصر ٥٢ — ١٩٧٠ (القاهرة : دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٨١)

والاستخراجية . وبذا أصبح القطاع العام سمة بارزة من سمات البناء الاقتصادي المصرى المعاصر وسندا فى اضعاف مضمون حقيقى لاستقلال مصر وورثا لتكيس قيم الاعتماد على الذات بعد أن أصبح يملك ٩١٪^(٥) من مجمل الاستثمارات فى الجمهورية العربية المتحدة وسيطر على ذات الوقت على ٨٣٪^(٦) من جميع وسائل الانتاج .

٢ — القضاء على الأسلوب القطاعى فى الزراعة وتحول النشاط الزراعى إلى نشاط رأسمالى بالرغم من استمرار بقايا هذا الأسلوب فى البناء الفوق للقرية . فبالرغم من أن الثورة قد نجحت فى تحجيم الرأسمالية المصرية سياسيا ونزع أيديها عن مقاليد الحكم إلا أن الثانية كانت مازالت تملك من القوة الاقتصادية مايمكنها من أن تجد لها منافذ داخل النظام الجديد .

٣ — بناء اقتصادى وطنى مستقل غير تابع للاحتكارات بل قائم على نظام اقتصادى مختلط يجمع بين قطاعين اقتصاديين هما القطاع العام الحكومى والقطاع الخاص الرأسمالى .

والحقق يجد أن اجراءات التأمين الواسعة قد ارتبطت بعزوف القطاع الخاص عن المشاركة فى عمليات التنمية ، فعندما قامت الثورة أصلدت التشريعات الخاصة بتشجيع رأس المال الخاص المحلى والأجنبى وتضمنت هذه التشريعات اعفاءات ضريبية واجراءات حمائية بل وتعديل فى قانون الشركات المساهمة وخاصة القانون الصادر عام ١٩٤٧ ليجعل مساهمة الأجانب ٥١٪ بدلا من ٤٩ لرأس المال الأجنبى^(٧) ، كما هيأت الحكومة للرأسمالية المصرية كل العوامل التى تخفف المخاطرة وأمدتها بالقروض الخارجية والمحلية وكفلت تعويضهم عن الخسائر من خلال صناديق الدعم^(٨) .

وضعت الثورة آمالا كبيرة على القطاع الخاص فى مجال الاستثمارات المختلفة وخاصة الاستثمارات الزراعية والصناعية وكانت تنتهز كل فرصة لإعلان دعمها للقطاع الخاص وتشجيعه وعزمها الدائم والمستمر على حماية حقوق الملكية الخاصة الا أن القطاع الخاص وخاصة الجناح الزراعى منه ظل عازفا عن الاستثمارات الانتاجية وتحول للاستثمارات العقارية والمالية والتجارية .

وبالرغم من مقاومة الرأسمالية المصرية للمشاركة فى عملية التنمية إلا أنه عند البدء فى تنفيذ الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٥/٦٠ كان القطاع الخاص هو الذى يسيطر على الاقتصاد القومى اذ كان يمثل أكثر

(٥) لعلى الحولى ، دراسات فى الواقع المصرى المعاصر (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٦٤) ص ٤٩ .

(٦) تاريخ وثائق القطاع العام ، ملف خاص ، مجلة الطليعة ، المجلد الثامن ، أغسطس ١٩٦٥ ، ص ١٥٧ — ١٥٨ .

(٧) باتريك أوريان ، ثورة النظام الاقتصادى فى مصر ، م. س. ذ. ، ص ٩٧ .

(٨) عبد الله امام ، تحية عثمان (القاهرة : دار الموقف العربى ، ١٩٨١) ص ٨٦ .

من ٩٥٪ من الانتاج الزراعى ، ٩٠٪ من الانتاج الصناعى وكان قطاع التشييد بأكمله وقطاع التجارة الخارجية بأكمله تقريباً في أيدي القطاع الخاص ، بل إن الخطة كانت تعلق آمالاً على القطاع الخاص كى يتولى تمويل ٤٠٪^(٩) من مجموع استثمارات الخطة في الوقت الذى كان القطاع الخاص يفكر في تصفية القطاع العام ذاته .

إزاء هذا المزوف اتجهت الثورة لبناء القطاع العام لا ليحل محل القطاع الخاص وإنما ليوفر له مناخاً أفضل للنمو من خلال تجهيز الاقتصاد بالهيكل الأساسية والمشروعات الكبرى التى يعجز عن القيام بها القطاع الخاص . فلم تكن سياسة التأميم مستهدفة منذ البداية ولم يكن التأميم اختياراً أيديولوجياً فلم يكن للثورة منذ قيامها أيديولوجية محكمة مسبقة^(١٠) . بل إن قادة الثورة انتهزوا كل فرصة ليتباهوا بعدم تبنيهم أو اتباعهم أية عقيدة جاهزة ولطالما نظروا لأنفسهم على أساس أنهم دعاة التجربة والخطة^(١١) حتى لايرتبط النظام بأيديولوجية معينة تشكل قيلاً على حريته^(١٢) وبهذا يصبح التأميم سياسة فرضتها ظروف المجتمع المصرى من ناحية وطبيعة القطاع الخاص من ناحية أخرى^(١٣) . ويمكن القول بصفة عامة أن التحولات والتطورات الأساسية كانت بداية لتغيرات عميقة في وظائف الدولة حيث تزايد تدخل الدولة في العلاقات الاقتصادية وسيطرتها على قسم هام من الناحية الاقتصادية وبهذا أصبح للدولة قاعدة اقتصادية مستقلة عن الرأسمالية الخاصة .

انعكست مثل هذه التحولات على تركيبة ووظيفة الجهاز البيروقراطى القائم . فاذا كانت

(٩) د. فؤاد مرسى ، هذا الانفتاح الاقتصادى ، م. س. د. ، ص ١٧ — ١٩ .

(١٠) باتريك أوبيان ، م. س. د. ، ص ٣٥٩ .

(١١) عبد القادر حاتم ، حول النظرية الاشتراكية (القاهرة : الدار القومية ، ١٩٥٩) ص ١٥ .

(١٢) د. عل الدين هلال ، المشكلة السياسية في مصر والتحول الى تعدد الأحزاب : تجربة الديمقراطية في مصر ٧٠ — ١٩٨١ (القاهرة : للركز العربى للبحث والنشر ، ١٩٨٢) ص ٦٢ .

(١٣) يقول عثمان أحمد عثمان أن التأميم كان مجرد نزوة شخصية عند عبد الحاصر ورضة جارية منه لسلب أموال الغنى ، وأن فترات الكساد التى مرت بها «المقفلون العرب» لم تشهد مثلها مثل ماشاركتها في ظل النظام الناصرى ... لقد دخلت الاشتراكية على مصر فأفسدت كل شيء . أنظر بالتفصيل : عثمان أحمد عثمان ، تمهيدى (القاهرة : المكتب المصرى الحديث ، ١٩٨١) الطبعة الثالثة ، ص ٢٩٣ ، وأنظر مبدعه في النظام الناصرى في :

عبد الله إمام ، م. س. د. ، ص ٢٧ . ويقول أيضاً سيد مرعى في حديث له مع مجلة «المجلة» وهى مجلة عربية سعودية (بتاريخ ١٩٨٤/٤/٢٧) إن الاشتراكية هى سبب كل أزمات المجتمع المصرى . لقد تحولت الزراعة في ظل النظام الناصرى . فننظر كيف يمدح هذا النظام بقوله ولقد قفرت مساهمة الزراعة في الإنتاج القومى من ٩٥٠ مليون جنيه سنة ١٩٦٨/٦٧ الى ٩٧٧٧ مليون جنيه إلى ١٠٧٠ مليون جنيه في الستين التاليين . أنظر بالتفصيل سيد مرعى ، أوقات صياغة ، م. س. د. ، الجزء الثانى ص ٥٣٩ — ٥٤٠ .

البيروقراطية بصفة عامة قد شهدت تطوراً سريعاً في هذه الفترة إلا أنه يمكن القول بأن العناصر البيروقراطية الجديدة قد انبثقت من رحم القطاع العام .

فقد خلقت السياسات والإجراءات الثورية التي تبنتها القيادة الناصرية طلباً متزايداً على الفنيين والاداريين لتنفيذ تلك الإجراءات^(١٤) وخاصة أن الاقتصاد المصري قد شهد نمو صناعياً ملحوظاً في فترة ما بعد قيام الثورة على مستويين أولهما بناء صناعات جديدة مثل الحديد والصلب وإطارات السيارات وآلات الديزل وفحم الكوك والأسمنت والحديد والمطروقات وغيرها من الصناعات الأخرى وثانيهما تدعيم صناعات قديمة مثل الفزل والنسيج وصناعة السكر والأسمت .

وقد قامت الاستراتيجية الصناعية في هذه الفترة على مبدأ إحلال الانتاج المحلي بدلاً من الواردات الأجنبية الأمر الذي أدى الى نهضة الطلب على الفنيين والاداريين والذي أدى بدوره الى اتساع الهيكل البيروقراطي وفي نفس الوقت نهضة الدخل المتولد من الصناعة من ١٢٧ مليون جنيه عام ١٩٥٢ الى ٣٧٦ مليون جنيه عام ١٩٦١^(١٥) .

ومن العوامل الهامة التي أدت الى تضخم الجهاز البيروقراطي خلال الستينات اقرار مجانية التعليم عام ١٩٦١^(١٦) الأمر الذي تطلب نهضة عدد الوظائف ذات الدخل المرتفع نسبياً والتي أصبحت في متناول الطبقة المتوسطة عن طريق التعليم والتوظيف في الدولة .

وكان لتطبيق السياسات التعليمية الواسعة النطاق ابلغ الأثر في توسيع قاعدة الهيكل البيروقراطي ووفقاً للإحصاءات الرسمية نجد أن عدد تلاميذ المرحلة الابتدائية قد زاد من ١٩٧٠٠٠٠ سنة ١٩٥٧/٥٦ الى ٣٤٤٨٠٠٠ سنة ١٩٦٧/٦٦ ، أما تلاميذ المرحلة الإعدادية فقد زاد عددهم من ٣١٨٠٠٠ سنة ١٩٥٧/٥٦ الى ٦٧٨٠٠٠ عام ١٩٦٧/٦٦ ، وزاد عدد تلاميذ الثانوى العام من ١٠٩٠٠٠ عام ١٩٥٧/٥٦ الى ٣٤٤ ألف عام ١٩٦٧/٦٦ . أما خريجو الجامعات فقد كان عددهم قبل الثورة حوالى ٥٤٧٩٢ ووصل عددهم عام ١٩٦٩ الى ٣١١٠٤٥ بمعدل نهضة بلغ ٣٠٦٪^(١٧) .

ولعل هذه الأرقام تعطي مؤشراً لمدى الضغط على الجهاز البيروقراطي وكيفية مساهمة هذا التحول الاجتماعى في توسيع قاعدة الهيكل البيروقراطي الجديد .

(١٤) شملت حركة التأمينات عام ١٩٦٣ ما يقرب من ٢٩٣ شركة وأدت بدورها الى إيجاد فرص هائلة للتكثيفين والاداريين للحصول على مناصب المديين ورؤساء مجالس الادارة . انظر بالتفصيل : أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو ، الجزء الثانى (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٥) ص ٢٥٦ .

(١٥) د. على الميرضى ، التاريخ الاقتصادى للثورة (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٤) ص ٩٧ — ٩٩ .

(١٦) عادل غنيم ، حول قضية الطبقة الجديدة ، مجلة الطبقة ، السنة الرابعة العدد الثانى ، فبراير ١٩٦٨ ، ص ٩٠ .

(١٧) د. أحمد زليد ، م. س. د. ، ص ٣١٣ .

وتجدر الإشارة إلى أن ثمة أربعة عناصر متعددة ساهمت في تشكيل المؤسسة البيروقراطية بعد الثورة ويمكن تحديد تلك العناصر على النحو التالي :

— **العنصر الأول :** يتمثل في بيروقراطية ما قبل الثورة ، وهي في أغلبها عناصر تنتمي إلى الرأسمالية الزراعية . وبالرغم من قيام الثورة بتطهير هذا الجهاز إلا أنه ظل مشتملا على العديد من شرائحه التي مثلت القاعدة الأساسية للهيكل البيروقراطي الجديد . ورغم ضلالة هذه الشرائح إلا أنها حملت في ثناياها بعض العناصر التي شكلت الخيط الرفيع الذي ربط بين عناصر البرجوازية البيروقراطية في المدينة (وهي عناصر بيروقراطية جديدة) والتي وفد بعضها للعمل في الريف وبين الرأسمالية الزراعية التي ازدهرت في الريف ، فضلا عن أنها شكلت مصدرا تقليديا في التكوين البيروقراطي الجديد حيث تمكنت العديد من العناصر البيروقراطية القديمة ان تروج بأبنائها داخل جهاز الدولة الجديد .

ففي الوقت الذي احتكرت فيه البرجوازية البيروقراطية السلطة في المدينة تركت الريف لسلطة اغنياء الفلاحين ومتوسطيهم الذين سيطروا على مفاتيح الادارة المحلية واحتكروا لأنفسهم غالبية الخدمات الحكومية وكانوا بمثابة القوة السياسية الفعلية الويلثة لكبار ملاك الأراضي الزراعية في التنظيمات السياسية التي اقامتها السلطة الجديدة ، هذا فضلا عن صلات القرابة والنسب والمصاهرة فيما بينهم وبين بعض عناصر النخبة العسكرية التي مارست بدورها دورا لا يستهان به من خلال تدخلها في الريف وبالذات عقب تشكيل لجنة تصفية الاقطاع في منتصف الستينات ، وحين ايقنت الرأسمالية الزراعية الريفية حقيقة ومغزى الثغرات والتحولت الاقتصادية والاجتماعية ونتيجة لتزايد وزنها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في الريف فقد رفعت شعارات تأييد للنظام الجديد كنوع من أنواع المناورة^(١٨) واستغلال الموقف لصالحها وتمكنت من أن تدفع بأبنائها إلى المراكز القيادية السياسية والادارية داخل مجالس القرى والمدن والمحافظات والتعاونيات فضلا عن الزج بهم في الاتحاد الاشتراكي والتنظيمات السياسية الأخرى .

وقد كشف الواقع العملي أن التنافس بين الجماعات المختلفة في الحكم قد تم حسمه لصالح الرأسمالية الريفية التي نجحت في تدعيم موقفها وفي خلق امتدادات لها من بين صفوفها عبر المؤسسة العسكرية من ناحية ومن خلال الجهاز البيروقراطي المدني من ناحية ثانية ، أي أن العلاقة بين المؤسسة البيروقراطية بشقيها المدني والعسكري وبين الرأسمالية الزراعية في الريف والرأسمالية الصناعية والتجارية في المدينة علاقة تداخل وتشابك وتفاعل .

— **العنصر الثاني :** في تشكيل المؤسسة البيروقراطية بعد الثورة تمثل في مستخدمى القطاع الخاص والشركات الممومة . وقد ساهم هذا العنصر مساهمة فعالة في توسيع نطاق التشكيل البيروقراطي الجديد وصبغه بالصبغة الرأسمالية ، فقد تم الاستعانة بالقائمين على إدارة القطاع الخاص الذي آلت

(١٨) المرجع السابق ، ص ٣٦٦ .

ملكته إلى الدولة بعد عمليات التأميم الواسعة ، وكانت الصبغة المميزة لهذا العنصر هي الصبغة الرأسمالية وسيادة روح المشروع الخاص والايان بالريح السريع .

هكذا تشكلت الرأسمالية المصرية سواء بجناحها الزراعى أو بجناحها الصناعى والتجارى داخل الهيكل البيروقراطى الجديد وأضفت عليه الصبغة الرأسمالية بل وساهمت فى تحقيق فئة برجوازية بيروقراطية جديدة كيانها وقوامها الكادر الادارى السياسى من أبناء الرأسمالية الوطنية المصرية وتعكس فى مضمونها التحالف بين القطاع العلم والقطاع الخاص من ناحية والتناقض الفكرى بين فكرة القطاع العام وفكر القائمين على ادارته من ناحية أخرى .

— **العنصر الثالث :** فى تشكيل المؤسسة البيروقراطية هو المؤسسة العسكرية التى مثلت الجناح العسكرى لها . فقد اعتمد النظام على العسكريين إلى أن أصبحوا يمثلون ركيزة النظام .^(١٩)

أى أن القيادة الحاكمة ارتأت تقلد العسكريين للمناصب والمراكز العليا فى المجتمع حيث أصبح للجيش هو المورد الرئيسى لنواب الرئيس ورؤساء الوزارات والوزراء الذين سيطروا على الوزارات الرئيسة مثل قطاع التجارة الخارجية والمالية وجهاز المخابرات ومراكز توجيه الرأى العام ومجالس إدارة الصحف .^(٢٠)

وقد اهتم عبد الناصر بالمؤسسة العسكرية وعمل على ارضاء العسكريين كما اهتم النظام القائم بتلبية الاحتياجات العامة للمؤسسة العسكرية التى وضعتها القيادة المصرية واستهدفت رفع المركز الاجتماعى للقوات المسلحة ماديا ومعنويا . فقد غدا نظام التجنيد اكثر ديمقراطية بمعنى أنه يتشدد فى تجنيد كل أولئك الذين انطبقت عليهم شروط الخدمة العسكرية الاجبارية ولذلك تم الغاء ضريبة البديلة التى كانت تدفع عوضا الخدمة العسكرية كذلك خفضت مدة التجنيد من خمس سنوات إلى ثلاث سنوات واستبدلت قواعد السلوك التقليدية التى حكمت علاقات المستويات المختلفة فى المؤسسة العسكرية من الناحية الرسمية على الأقل بعلاقات أكثر ديمقراطية بحيث لم يعد ينظر إلى الجنود والضباط على أنهم عبيد أو خلع شخصيون لرؤسائهم فضلا عن ان العلاقات بين أفراد القوات المسلحة أصبحت أكثر مراعاة للجانب الانسانى ، الا أن هذا لايعنى أن الازلال الراسخ للجنود الذى طلما عانت منه القوات المسلحة قد تم اقتلاعه .^(٢١)

ويمكن القول بأن مجمل هذه التغيرات سواء تلك التى تضمنت رفع المستوى الاجتماعى للبيروقراطية العسكرية أو التغير فى السلوك لم تحجب طبيعة التركيب غير المتوازى وغير المتسق الذى كان

(١٩) أحمد حمروش ، م . م . د . ، ص ص ١٣٩ — ١٤١ .

(٢٠) المرجع السابق ، ص ١٣٣ .

(٢١) د . اسمعيل عبد الرحمن ، العاصمة : البيروقراطية والثورة فى تنمية البناء الداخلى (بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية ، ١٩٨١) ، ص ١٠٢ .

مائلًا داخل القوات المسلحة المصرية ، فقد أدى عدم الانساق هذا إلى حالة من الضعف السوسيلوجي العميق الجنود حيث كان غالبية أفراد الجيش المصري حتى عام ١٩٦٧ على الأقل من الفلاحين الأميين وأبنائهم ، أما الضباط فكانوا يجندون من بين صفوف الطبقة الوسطى في المجتمع ولطالما اتسعت الهوة بين الضباط والجنود الأميين فضلا عن أن المؤسسة العسكرية كانت تحتوي على عناصر من الضباط ينتمون بصله قرابة ونسب ومصاهرة إلى الرأسمالية الزراعية في الريف والرأسمالية التجارية والصناعية في المدينة .

وأصبح أمراً حتمياً أن يخلق التركيب الاجتماعي غير المتجانس للقوات المسلحة نتائج سلبية سواء في مجالات العسكر بعضهم مع بعض أو في مجال فعاليتهم العسكرية ، فالمؤسسة العسكرية ليست طبقة أو فئة اجتماعية واحدة كما أنها ليست جهازاً معزولاً عن عمليات الصراع الطبقي^(٢٢) .

وجدير بالذكر أن السلطة قد انعطت بعد قيام الثورة بالأعضاء الأربعة عشر^(٢٣) الذين شكلوا مجلس قيادة الثورة وأن القيادة الناصرية نفسها قررت أن يتولى جميع الضباط الذين شاركوا بشكل مباشر في ثورة يوليو ١٩٥٢ مسؤوليات جديدة خارج الجيش . وبالفعل تقلد العديد من العسكريين مراكز هامة ، إذ عُيِّن على سبيل المثال وزارة الشؤون البلدية والقروية تولاهم العسكريون (عبد اللطيف البغدادي وعبد المحسن أبو النور وكال الدين حسين وعلى صبرى) لمدة تقرب من سبع سنوات خلال الفترة من ١٩٥٤/٤/١٧ — ١٩٦٢/٩/٢٤ . ووزارة الثقافة والإرشاد القومي تولاهم (صلاح سالم وعبد القادر حاتم وأمين هويدى) لمدة ثمانى سنوات تقريبا خلال الفترة من ١٩٥٣/٦/٨ — ١٩٦٧/٦/١٩ ، كما تولى وزارة الشباب طلعت خويى خلال الفترة من ١٩٦٢/٩/٢٤ — ١٩٦٨/٣/٢٠ ، أما وزارة الشؤون الاجتماعية فقد تولاهم (كال الدين حسين وحسين الشافعى) لمدة ثمانى سنوات تقريبا خلال الفترة من ١٩٥٤/٤/١٧ — ١٩٦٢/٩/٢٤ .

وقد تقلد عسكريون من الضباط الأحرار مناصب إدارة المحافظات عام ١٩٦٠ مثل حسن عبد اللطيف ووجيه اباضه وعبد المحسن أبو النور ومحمد أحمد البلتاجى ، هذا فضلا عن أن رؤساء الوزارات ونواب رئيس الجمهورية كانوا من العسكريين^(٢٤) .

ولم تتوان قيادة الثورة في اغدق الامتيازات والتسهيلات على العسكريين سواء داخل الجيش أو خارجه في المؤسسات البيروقراطية الجديدة .

(٢٢) أحمد حمروش ، م. س. د. ، ص ١٢٧ .

(٢٣) عبد الحكيم عامر ، عبد النعم أمين ، عبد اللطيف البغدادي ، كال الدين حسين ، حسن ابراهيم ، خالد محيى الدين ، زكريا محيى الدين ، محمد نجيب ، جمال عبد الناصر ، انور السادات ، جمال سالم ، صلاح سالم ، يوسف صديق ، حسين الشافعى ، أنظر — د. أسعد عبد الرحمن ، م. س. د. ، ص ص ١٠٢ — ١٠٩ .

(٢٤) المرجع السابق ، ص ٦٦ .

ومنذ تولى عبد الحكيم عامر وزيرا للحرية وقائدا أعلى للقوات المسلحة في ١٧/٤/٥٤ ظل على رأس التنظيم العسكري حتى قدم استقالته من جميع مناصبه في يونيو ١٩٦٧ بعد أن فقد الجناح البيروقراطي العسكري الكثير من مكانته وهيته .

وقد اعتبر الحكيم عامر المؤسسة العسكرية بمثابة قبيلة هو شيخها^(٢٥) ، واغمر ضباطه المواليين بالمناصب والمراكز المادية والمعنوية . فقد اتبع سياسة مضمونها ان المناصب والامتيازات كانت تقرر في ضوء اعتبارات الولاء والمحسوبية . وبناء على ذلك سادت المؤسسة العسكرية سياسة قوامها ضمان ولاء القوات المسلحة من خلال الاجرايات التالية :

١ — أصبح التعيين في مناصب عسكرية مريحة امتيازًا خاصًا للضباط المواليين بغض النظر عن مؤهلاتهم وكفاءاتهم . ويؤكد د. سعد عبد الرحمن هذا في مؤلفه في مقابلة له مع خالد محيي الدين إذ قال له « كان الضابط الكفاء حتى ولو تسلم بثلاثمائة شهادة عرصة لأن يلقى به في الشارع طمانا ان علاقته الشخصية بعامر أو أى من حاشيته علاقة سيئة » . هكذا كان يتم الترفيع الاجتماعي داخل الجيش وقد ادركت الحاشية التي احاطت بعبد الحكيم عامر هذا فبادرت في سلوكها للأخلاق واستغلت أموال الدولة اسوأ استغلال .

٢ — انتشرت حالات الترفيع الاستثنائي والاحالة المبكرة على التقاعد بشكل فاضح ومنح العديد من الضباط فرصا هامة لتولي مناصب جديدة داخل الجهاز البيروقراطي المدني سواء في الجهاز الحكومي أو في القطاع العام^(٢٦) (سفراء — محافظون — مديرو شركات) .

٣ — محابة الضباط ونقلهم في البلدان التي كان لمصر فيها التزامات عسكرية مقابل علاوات كانوا يتقاضونها .

ومن العوامل التي ساعدت على زيادة حجم وتغل البيروقراطية العسكرية الوحدة المصرية السورية ١٩٥٨ حيث أتاحت تلك الوحدة فرصة عظيمة لتو و ثراء جناح رأسمالي صناعي وتجاري تدعمت ثروته في ظل المنافسة الخارجية فضلا عن أنها كانت بمثابة الوريث الطبيعي للكلاء التجاريين الأجانب^(٢٧) كما أن حرب اليمن — وهي المجال الطبيعي والذي يتناسب مع دور العسكريين — قد أتاحت فرصة مماثلة لمنزله من ا ثراء هذا الجناح العسكري سواء عن طريق مشروع (الامتيازات التي اغدقت عليهم) أو عن طرق غير مشروعة مثل التهريب والسمرة والوساطة والرشوة .

لقد اكتشفت أجهزة المباحث الجنائية العسكرية أثناء تتبعها لبعض الذين يتاحون بأجهزة وآلات

(٢٥) المرجع السابق ، ص ١٠٧ .

(٢٦) تزويد تلتق الجيش الى الخارجية حتى بلغ عدد الضباط في مناصب وزارة الخارجية ٧٢ ضابطا من بين ١٠٠ عام ١٩٦٢ وكان جميع سفراء أوروبا خلال ذلك العام من الضباط عدا ٣ من المدنيين . انظر أحمد حمروش ، م. س. د. ، ص ١٤٤ .

(٢٧) د. جمال مجدى حسنين ، م. س. د. ، ص ٦٦ .

يخضرونها من اليمن ان اثنين من أعضاء مكتب المشير عبد الحكيم عامر قد هربا عدة صناديق من دخان التبناك للمتاجرة فيه ، وقد تبين أن هناك عصابة في إدارة الشؤون العامة للقوات المسلحة تصدر أذونات صرف وهمية تستولى عليها وأنها مرتبطة بعصابة أخرى في مكتب عبد الحكيم عامر يرأسها الصاغ عبد المنعم أبو زيد مهمتها بيع هذه الصواريخ والأذونات للتجار اليمنيين مقابل عمولات وبمسرة^(٢٨) . وتشير دراسة د. سعد عبد الرحمن إلى أن الفريق أول أنور القاضى قائد القوات المصرية السابق في اليمن كان يمتلك عام ١٩٧٠ شركة كبيرة للاستيراد والتصدير فروعها الرئيسية في مصر واليمن^(٢٩) .

وهكذا أدت حرب اليمن إلى فساد وإفساد عدد كبير من الأجهزة الرسمية التي شاركت في إدارتها حيث كانت الحرب بعيدة عن كل رقابة ، كما كان المجهود الحربي متحررا من القيود التي تطبق على غيره من أنواع النشاط التي تقوم بها أجهزة الدولة العادية . والحقق يجد أن حرب اليمن كانت بداية لانحراط جهاز الدولة (نسيجا) في مجال الأعمال ومثلت نقطة هامة في توثيق الروابط بين المال العام والمال الخاص .

وثمة واقعة ثالثة كان لها أبلغ الأثر في إثراء البيروقراطية بجناحها المدني والعسكري ألا وهي عمليات التأميم الواسعة وفرض الحراسات إذ أدت تلك الوقائع إلى سطوة البيروقراطية وخاصة جناحها العسكري بعد تشكيل لجان الحراسات .

وبذلك ساعدت العوامل السابقة وغيرها على است شراء الفساد داخل القوات المسلحة ولم يقتصر الأمر على ذلك بل امتد نفوذ الجيش إلى المؤسسة البيروقراطية المدنية واشتد التداخل بينهما بعد أن أنيطت مسؤولية الاشراف على القطاع العام المؤم بالمجلس الأعلى للمؤسسات العامة الذى رأسه المشير عبد الحكيم عامر منذ ١٥/٤/١٩٦١ . وازداد تحول العسكريين من الجهات الحكومية والوزارات الى شركات القطاع العام .

وقد أفضى هذا التداخل غير المنسجم إلى منهذ من التعقيد في العمليات الادارية وتحطم بعض القيود والاجراءات التنظيمية المهمة ، فضلا عن ازدياد تعرض الموظفين المدنيين لاجراءات العزل والإحالة على التقاعد الأمر الذى أثار عدم الأمان وعدم الارتياح بين العسكريين والمدنيين . ولعل هذا يعكس كيفية اللقاء بين البيروقراطية العسكرية والبيروقراطية المدنية .

أما العصر الرابع في تشكيل المؤسسة البيروقراطية بعد الثورة يتمثل في البير/و تكنوقراط الجند (أساتذة جامعات ، مهندسين ، فنيين) ، فمع التحولات الاقتصادية والاجتماعية الواسعة استعانت الدولة بعدد من الفنيين والتكنوقراط .

٢٨) احمد حموش ، م. س. ذ. ، ص ٢٣٣ .

٢٩) د. أسعد عبد الرحمن ، م. س. ذ. ، ص ١٢٧ .

ونتيجة لأن الثورة قد أولت اهتماما لتلبية احتياجات الطبقة الوسطى الصاعدة في المدينة والريف فقد شهدت الفترة الناصرية نموا هائلا للفئات المتوسطة الجديدة غير «العمالية» التي تعمل نظير أجر مثل موظفي المكاتب والمصالح والكوادر الادارية والفنية في الهيئات والمؤسسات والشركات والمدرسين والمهندسين والفنيين والباحثين غير المرتبطين مباشرة بالعملية الانتاجية المادية. (٣٠)

وبالرغم من تحديد وتوصيف هذه الفئات على أساس وظيفي أو مهني الا أن تحديد الانتماء الطبقي النهائي لكل هذه الفئات يظل مسألة بالغة التعقيد . وقد شكلت هذه الفئات جزءا أساسيا من القيادة الادارية في جهاز الدولة البيروقراطي حيث مكن التدريب التقني كبار البيروقراطية والتكنوقراطية هؤلاء من أن يصبحوا مؤثرين في عملية صنع القرارات الرئيسية في البلاد .

وقد حظيت هذه الفئات نتيجة وضعها المتميز داخل الجهاز البيروقراطي بمزايا مالية وعينية تمثلت في بدلات التمثيل وغيرها من المخصصات الأخرى التي مكنتها من تكوين ثروات طائلة فضلا عن أنها كانت تستغل وضعها وقدراتها الثقافية ومرونتها الأيديولوجية في تحقيق ثروات ومصالح خاصة. (٣١)

ويمكن القول أن فترة الستينات كانت بمثابة عهد النمو السرطاني البيروقراطي حيث أسمى التوسع البيروقراطي من أهم المتغيرات المؤسسية ان لم يكن أهمها على الإطلاق . ففي غضون عشر سنوات تمت زيادة أعداد موظفي الدولة المشمولة بمزايا الكدرات الخاصة — وهم الذين يمثلون النخبة في مجال الوظائف العامة — أربع مرات وازدادوا أثناء الخطة الخمسية ١٩٦٥/٦١ مرة ونصف مرة. (٣٢)

وبعد أن أصبحت الدولة عاملا جوهريا في الإنتاج والتوزيع الاجتماعي للثروة غدت البيروقراطية قوة اجتماعية ذات وزن خطير في تدهور شكل ومضمون الحياة الاقتصادية والسياسية للبلاد إلى الحد الذي دفع بعض الباحثين إلى وصف النظام المصري بعد الثورة بأنه نظام بيروقراطي يتقاسم فيه القوة الفعلية رئيس الدولة واتباعه من جانب والمؤسسة البيروقراطية بشقيها المدني والعسكري من جانب آخر. (٣٣)

ونظرا لأن الثورة — رغم جهودها المستمرة — لم تتمكن من خلق كوادر سياسية ذات ولاء لها ولهادئها لشغل المناصب الادارية الكبرى (٣٤) فكانت النتيجة أن أصبح الجهاز البيروقراطي في مصر منذ بداية الستينات القاعدة المؤسسية التي يعتمد عليها النظام الناصري والتي غدت بدورها تتشكل من

(٣٠) د. محمود عبد الفضيل ، الاقتصاد المصري بين التخطيط المركزي والانفتاح الاقتصادي (بيروت : معهد الامم العربى ، ١٩٨٠) ص ٢٦٦ .

(٣١) د. جمال مجدى حسنين ، م. س. د. ، ص ٦٢ .

(٣٢) د. محمود عبد الفضيل ، الاقتصاد المصري بين التخطيط المركزي والانفتاح الاقتصادي ، م. س. د. ، ص ٢١٨ .

(٣٣) د. أسعد عبد الرحمن ، م. س. د. ، ص ٢٥٥ .

(٣٤) باتريك ليريلان ، م. س. د. ، ص ٣٦١ .

الروافد الأساسية التالية :

- الموظفون المدنيون من البيروقراطية القديمة .
- مستخدمو القطاع الخاص والشركات المزممة .
- المؤسسة العسكرية
- البيرو/ تكتونوقراط الجدد .

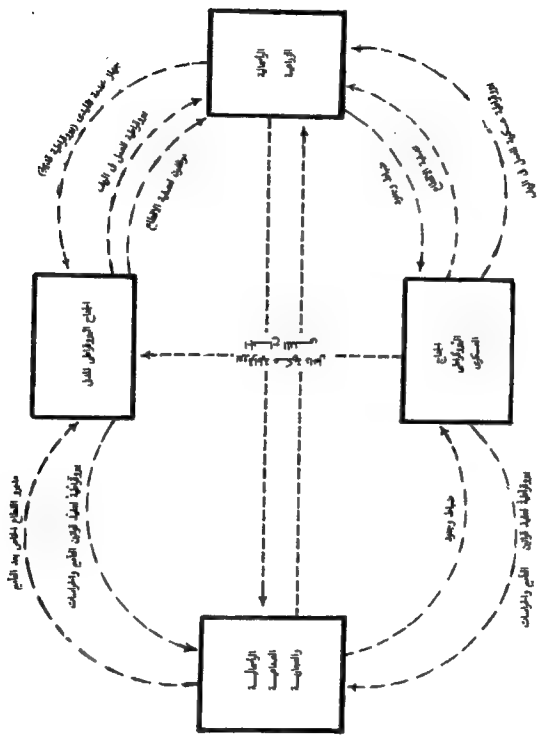
ويلاحظ أن كلا من الرافدين الأول والثاني يمكنان العلاقة الوطيدة بين الجهاز البيروقراطي القديم والجهاز البيروقراطي الجديد الذى استوعب داخله تلك العناصر المحافظة التى تنتمى إلى الرأسمالية الزراعية والرأسمالية الصناعية والتجارية من ناحية والتى تكن عداء للقطاع العام والحكوى من ناحية أخرى . ومن ثم فإن عدم الانسجام الأيديولوجى داخل القطاع العام كان راجعا منذ البداية إلى التركيب الاجتماعية غير المنسجمة والتى ترتب عليها استنزاف مقدرات القطاع العام لصالح القطاع الخاص .

أما الرافد العسكرى فإنه يعكس مدى سطوة الجناح البيروقراطى العسكرى على البيروقراطية المدنية كما يعكس أيضا التلاحم بين الرأسمالية المصرية بمخارجها الزراعى/ الصناعى والتجارى داخل المؤسسة البيروقراطية بشقيها المدنى والعسكرى .

بينما يعبر الرافد الرابع عن فئات اجتماعية استطاعت ان تستفيد أقصى استفادة من التحولات الاقتصادية والاجتماعية التى شهدتها المجتمع المصرى خلال السنين وتكثرت شأنها شأن الروافد الأخرى من تكوين ثروات واستطاعت ان تدعم مركزها فى المدينة كبرجوازية متوسطة وبرجوازية صغرى حيث أخذت الرواتب العليا من هذه الفئات تتسلخ عن الفئات العاملة لتشكّل جزءا من البرجوازية البيروقراطية — فى إطار التكوين البيروقراطى الجديد — والتى شكّلت شقا لا يستهان به من القاعدة الاجتماعية التى دشنت لسياسة الانفتاح الاقتصادى ولأسيما تلك العناصر التى تمحّرت بالفعل فى عالم الأعمال وأصبحت تضيق بسياسات وتشريعات تلك الفترة . ومع منتصف السبعينات يتمخض اللقاء المستتر بين البرجوازية البيروقراطية وبين عناصر الرأسمالية التقليدية داخل جهاز الدولة والقطاع العام عن لقاء مقنن فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى . بمعنى آخر بين عناصر الرأسمالية التقليدية وبين عناصر البيروقراطية الجدد (البرجوازية البيروقراطية) وخاصة بعد أن توطلدت فيما بينهم علاقات القرابة والمصاهرة والنسب .^(٢٥)

هكلا وجدت الرأسمالية القديمة لها امتدادات داخل النظم الجديد فعند قيام الثورة بدلت ' الرأسمالية الزراعية وكأنها مدافعة عن النظم الجديد واستطاعت ان تتغلغل داخل تنظيماته وإن يكون لها

(٢٥) انظر بالتفصيل كيف توطلدت علاقات المصاهرة والنسب بين عناصر الرأسمالية القديمة وبين أبناء البرجوازية البيروقراطية (لمل علاقات المصاهرة والنسب بين عائلة الرئيس محمد أنور السادات وبين عائلة عثمان أحمد عثمان وسيد مرعى وعبد الغفار غير مثال على ذلك)



والصالح والشايف بين المؤسسة البيروقراطية بشقيها المدنى والعسكرى
 دورين الأساسى المعبر بشقيها الزراعى/ الصناعى والخدمى

صوت فيها . ساعد على ذلك أن النظام الجديد ذاته قد أظهر ميلا للتحالف مع هذه الصفوة ورفع الشعيرات التي تؤكد إنه لن يقدم على أحداث تغيرات جذرية تهدد مصالحها .

وبالرغم من صدور قوانين الإصلاح الزراعي إلا أنها لم تلغ نهائيا نمط توزيع الملكية السابق وإنما أدخلت عليه تعديلات غيرت من حجم ملكية كبار الملاك . فقد ظل عدد كبار الملاك (أكثر من ١٠٠ فدان) ثابتا ٥ آلاف مالك إلا أن نصيبهم من الأرض قد انخفض من اجمالي المساحة من ٢٧٪ إلى ١٣٪^(٣٦) ، يعد هذا مؤشرا على استمرار الأساس الاقتصادي الذي ساد التكوين الاجتماعي السابق على الثورة ، ومع ذلك كان الإصلاح الزراعي بداية لفرض علاقات إنتاج إزدادت وضوحا بعمليات التأميم الواسعة^(٣٧) .

والحقق يجد أن التنظيمات السياسية (هيئة التحرير والائحاد القومي والائحاد الاشتراكي)^(٣٨) قد ضمت الكثير من عناصر الرأسمالية القديمة .

وإذا كانت الرأسمالية التقليدية تمكنت من أن تجد لها امتدادات داخل النظام الجديد فإنه يمكن القول بأن عناصر البرجوازية البيروقراطية لم يكن لديها ايدولوجية واضحة ومعدة المعالم تعكس وعيها وتعبر عن مصالحها وإنما وجد في صفوفها تيارات فكرية متباينة تعبر عن أجندتها جمع بينها الطابع البرجوازي التكنوقراطي العام لتلك العناصر وقيمتها النفعية ونظرتها التجريبية^(٣٩) .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن السرعة الشديدة التي شغلوا بها هؤلاء البيرو/تكنوقراط مناصبهم العليا في الدولة جعلتهم يعانون مما اسماء أحد الباحثين «التوترات المولودية»^(٤٠) وخاصة بعد أن أصبح لديهم مجال جديد لوظائف أعلى وفرصة للترقية اسرع وسلطة أكبر للطموحين وثروة أكبر للمرتشين^(٤١) ، وقد عزز هذه القوة الضباط المتقاعدون وانصار النظام من السياسيين الذين لم تعد الحكومة قادرة على أن توفر لهم عددا من الوظائف المجهزة .

وبماكب هذه الحالة باستمرار حالة من فقدان التوازن والائزان الناجم عن الانتقال الخاطف من مستوى إلى مستوى أعلى وخاصة أن الأدوار التي تقلدها البيرو/تكنوقراط خلال الستينات كانت ذات مواقع حساسة تستطيع من خلالها التأثير على الزواج الاقتصادية في البلاد . ففي الوقت الذي سيطر فيه القطاع العام على ٨٢٪ من وسائل الانتاج خارج القطاع الزراعي كانت بيروقراطيات الدولة مسعولة عن صرف ٦٠٪ من مجموع الانتاج القومي في عام ١٩٦٧/٦٦^(٤٢) .

(٣٦) د. محمد عبد الفضيل ، الصولات الاقتصادية الاجتماعية ، م. س. د. ، ص ٢٤ .

(٣٧) د. أحمد زايد ، م. س. د. ، ص ٣١٢ .

(٣٨) المرجع السابق ، ص ٣٦١ .

(٣٩) عادل غيم ، حل لعدبة الطبقة الجديدة ، م. س. د. ، ص ٩٣ .

(٤٠) د. اسعد عبد الرحمن ، م. س. ، ص ١١٢ .

(٤١) روبرت مابرو ، الاقتصاد المصري ٥٢ — ١٩٧٢ ، م. س. د. ، ص ١٩٨ .

(٤٢) لطفي الخولي ، م. س. د. ، ص ٤١ .

وكان البيروتي كنوقراط خلال فترة الستينات بحكم طابع التقدم التكنيكي الحديث بمثابة القادة والمديرين والحبراء وشكّنوا من السيطرة رويدا رويدا على مقدرات المجتمع واستأثروا بحجراته وعائد إنتاجه بل أنهم كانوا في نفس الوقت يحملون بذور تهديد للكيان الذي يستمدون منه مكانتهم وثروتهم بعد أن تمكنت البرجوازية البيروقراطية من السيطرة على مفاتيح العمل الاقتصادي بتوليها المراكز والوظائف الرئيسية في الحكومة والقطاع العام والتنظيمات السياسية ووسائل الاعلام والثقافة .

ويمكن القول بأن ثمة بذورا للتهديد كانت كامنة في الهيكل البيروقراطي الجديد اذ ضم بداخله وارثي قيم المجتمع السابق على الثورة الذين كانوا يحجبون خبراتهم وقدراتهم الفنية عن الأجيال الصاعدة الجديدة التي تنتمي إلى شرائح اجتماعية كانوا أصلا ينظرون اليها نظرة احتقار وتعال^(٤٣) . هذا بالإضافة إلى فريق آخر لم يلتزم بأي موقف سياسي أو اجتماعي وإنما تهيأ أن يكون خادما للحكم ومنفذا لإرادة السلطة . وهذا الفريق بحكم خبراته وتعليمه وقدراته الفنية أصبح ذا أهمية بالغة تطلبتها فترة التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمع خلال الستينات وإن كان قد افتقد الاحساس النفسي بأهمية ومغزى تلك التحولات وعادة ما يصاب هذا النوع بعقد الاستعلاء وهو باستمرار مستعد للفرار أو الاستفادة من الموقف لمصلحته الشخصية .

واستطاعت هذه الفئات أن تورث ابناءها مناصبها التي كانت تتحكم فيها من خلال منحها الامتيازات التعليمية والثقافية وخلق الجو الثقال الخاص للثقة الاجتماعية لأبنائها^(٤٤) وبذلك استطاعت ان تجمع بين قوة السلطة من ناحية وقوة الغرور من ناحية أخرى بعد أن وظفت الأولى في سبيل الحصول على الثانية .

والأرجح أن الجناح العسكري للبيروقراطية لم يكن إلا صورة مماثلة للوضع السابق فقد كان العسكريون القاضون على السلطة وانصارهم لا يؤمنون بأي اصلاح اجتماعي وكانت ضغوط الجيش تسير باتجاه يميني بمعنى أنه لم يكن هناك مجال لخطوات تقدمية اضافية تبغى أية اصلاحات اجتماعية تمس الملكية الخاصة والذات الملكية الزراعية^(٤٥) .

ويجمل القول أن الثقافة العلمية السائدة لدى أبناء البرجوازية البيروقراطية أو (الطبقة الجديدة) ثقافة رأسمالية بمعنى أن القيم والمناخ الرأسمالي كان مسيطرا على العلاقات الاجتماعية بحكم طبيعة تكوين وتطور الهيكل البيروقراطي . هذا فضلا عن أن الثورة قد احدثت تغييرا في الجوانب المادية دون أن يسبقه تغيير في القيم المجتمعية علما بأن التغير في الأولى غالبا ما يتم بصورة اسرع من الثانية .

وازدادت الأوضاع ترديا نتيجة المكاسب الخاصة التي كان يجنيها كبار البيروقراطية الذين انغمسوا

(٤٣) انظر مقال د. عبد الملك عودة ، حول الطبقة الجديدة ، الأهرام ، ١٩٦٣/٩/١٠ ، ص ١ .

(٤٤) د. جمال مجدى حسنين ، م. س. ذ. ، ص ٦٥ .

(٤٥) د. اسعد عبد الرحمن ، م. س. ذ. ، ص ١٤١ .

في عملية مضاعفة دخولهم بطرق مشروعة وأخرى غير مشروعة . وتبثلت أهم الطرق المشروعة في بدلات التمثيل التي كانت غالباً ممتنح لكبار البيروقراطية باعتبار أنهم يقومون بأداء أعمال تتضمن علاقات عامة تحتاج الى مصاريف اضافية فضلاً عن العلاوات العديدة الأخرى التي كانت تمنح تحت مسميات مختلفة .^(٤٦)

وبهذا الصدد يكشف التقرير المقدم من رئيس الهيئة المركزية للإدارة الى اللجنة الوزارية الخاصة بالتنظيم والإدارة عام ١٩٦٤ الكثير من الحقائق حيث أكد التقرير أن التعويضات والمزبنات الإضافية التي دفعت للبيروقراطية اشتملت على كمية كبيرة من العلاوات التي لا موجب لها وكان للأخوة أسماء مختلفة مع أنها كانت في جوهرها واحدة . وقد بلغت هذه البدلات المتشابهة عدد ٣٧ علاوة .^(٤٧)

وبالإضافة الى مصادر تجميع الثروات المشروعة كانت هناك مصادر أخرى غير مشروعة تمثلت في السمسرة والرشاوى والعمولات وقد سلك عدد من البيروقراطية هذا المسلك لتحقيق مآرب شخصية ونجحوا في تجميع ثرواتهم بهذه الطريقة .^(٤٨)

وإزاء تضخم الدور الذي بدأت تلعبه البيروقراطية بدأت الأقلام والآراء تنادى بضرورة ضغط الجهاز البيروقراطي وتجميع دور (الطبقة الجديدة) وكبح جماح الوحش الذي ينشأ اقتصاد البلاد وولتهم نتائج التأميم وهزل المثقفين عن الجماهير^(٤٩) وعيّل إلى الحفاظ على مطالب نوعية خاصة بفترة محددة .^(٥٠) وقد كتب محمد حسنين هيكل في شأن نمو البيروقراطية إنه وليس من حق هذا الجيل أن يأكل ويستنفذ آمال الأجيال القادمة^(٥١) ، نحن لانبنى مجتمعاً كى يحكمه البيروقراطيون والتكنوقراطيون^(٥٢) .

وتجدر الإشارة هنا الى أن الثورة قد أرادت أن تخلق من البيروقراطية طبقة بدلية تساهم في إنجاز المهام الثورية وتكون عوضاً عن الرأسمالية المستغلة ، الا أن القيادة الناصرية قد ادركت الدور الذي بدأت تلعبه البيروقراطية ومن ثم بدأت في مجابهة عناصرها سواء داخل الجناح المدني أو الجناح

(٤٦) المرجع السابق ، ص ١٤٥ .

(٤٧) د. رفعت السعيد ، الطبقة الوسطى ودورها في المجتمع المصري ، مجلة الطليعة ، السنة الثامنة ، العدد الثالث ،

مارس ١٩٧٢ ، ص ٦٥ — ٧١ .

(٤٨) الأهرام ، ١٤/٨/١٩٨٤ ، ص ١ .

(٤٩) شارل تلهام ، التخطيط والتنمية ، ترجمة د. اسماعيل صبيى عبد الله (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٨) ، ص ٣٦٦ .

(٥٠) المرجع السابق ، ص ٣٦٨ .

(٥١) محمد حسنين هيكل مشكلات الإدارة ، الأهرام ، ١٩٦٤/٣/٦ ، ص ٣ .

(٥٢) محمد حسنين هيكل ، مشاكل القطاع العام ، الأهرام ، ١٩٦٤/٣/٧ ، ص ٩ .

العسكري . ففى خطبة للرئيس جمال عبد الناصر أمام مجلس الأمة سنة ١٩٦٤ قال فيها : «ان البيروقراطية فى مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ستعمل على أن تحصل بكل الوسائل على أكبر قدر من السلطة حتى تستطيع أن تقوم بدور حاسم فى الانتاج وفى العلاقات الاجتماعية وان تحسّر هذا الدور . وتستطيع البيروقراطية بفضل هذا الاحتكار ان تأخذ مكان الرأسمالية فى المجتمع الرأسمالى ، » (٥٦)

وفى اعقاب الموجة الأولى من قوانين التأميم سنة ١٩٦١ حذر عبد الناصر من احتلال انحراف القادة الجدد فى القطاع العام قائلا : «على القادة الجدد أن يعوا دورهم الاجتماعى الجديد ، فافدح مايمكن أن يتعرضوا له من اخطار فى هذه المرحلة هو انحرافهم عن الطريق الصحيح وتحيل انفسهم بمظنن لطيفة جديدة حلت محل القديمة وأصبحت ممتلكاتهم بالتالى ملكا لهم ، » (٥٧)

والابغى لنا مهما كان الفمن أن نسمح لظهور طبقة جديدة نظن أن الاميازات اترث لها بعد الطبقة القديمة وعلينا أن نقاوم هذا الانحراف ونفوز عليه اذا اقتضى الأمر ونجرده من أى سلاح يكون قد حصل عليه ، » (٥٨)

وبالرغم من التهديدات المستمرة لعناصر البيروقراطية التى وظفت وظائفها ومناصبها داخل الجهاز الحكومى والقطاع العام والتنظيمات السياسية المختلفة فى تجميع الغرة الا إنها تمكنت من أن تشكل نوعا من مراكز القوى والاحتكارات فى القطاعات السياسية والاقتصادية وخاصة أنها كانت تملك وسائل الانتاج وإنما كانت تسيطر عليها وتمسك بمفاتيح العمل السياسى والاقتصادى الأمر الذى خولها السيطرة والتحكم فى القرارات الأساسية فضلا عن التحكم فى الفائض الاقتصادى المتولد فى المجتمع . (٥٩)

ولم يغفل الجناح العسكرى البيروقراطى من مجابهة القيادة الناصرية فقد قدم عبد الناصر فى ٢٩ نوفمبر ١٩٦٢ مشروع قانون جديد يقضى بأن تكون عملية ترفيع الضباط من رتبة عقيد فما فوق خاضعة لقرار يتخذ فى مجلس الرئاسة كما تضمن مشروع القانون فقرة تقضى باستبدال الضباط الكبار بين فترة وأخرى بشكل منتظم ، وقد تم وضع هاتين النقطتين بسبب موجة الهابية التى غمرت الترفيع فى المؤسسة العسكرية ، وحقيقة كون المناصب العسكرية العليا قد أصبحت حكرًا على عدد قليل من الضباط الذين اعتبروا مناصبهم ممتلكات شخصية لهم الأمر الذى ترتب عليه استئراء الفساد والافساد والرشوة والمحسوبية داخل المؤسسة العسكرية . (٦٠)

(٥٣) عادل غنيم ، حول قضية الطبقة الجديدة ، م. س. د. ، ص ٩٣ .

(٥٤) للرجع السابق ، ص ٩٣ .

(٥٥) للرجع السابق ، ص ٩٣ .

(٥٦) د. محمد عبد الفضيل ، الاقتصاد المصرى بين التخطيط المركزى والانفتاح الاقتصادى ، م. س. د. ، ص ٢٩٨ .

(٥٧) د.اسعد عبد الرحمن ، م. س. د. ، ص ٢٩٨ .

هكذا تمكنت البرجوازية البيروقراطية من أن تستغل وظائفها كوسيلة لجمع الثروة مستفيدة من التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي انتابت المجتمع المصرى خلال الستينات عقب عمليات التأميم والتأميم والحراسات إلى الدرجة التي أصبحت فيها مهددة للنظام ذاته ومعوقا أساسيا من معوقات التنمية إلى الحد الذى وصفها البعض بأنها ثورة مضادة انقضت على منجزات التنمية والتهمت نتائج التأميم^(٥٨).

(٥٨) د. عبد الملك عوده ، حولى الطبقة الجديدة ، الامم ، م. س. د. ، ص ١ .

المبحث الخامس

الرافد البرجوازي البيروقراطي ونخبة الانفتاح الاقتصادى

ان أية مرحلة انقالية تفترض دائما تنازلات متبادلة من كافة الطبقات الثورية فلا يمكن أن ترفض تقديم التضحيات الضرورية والانفراد بالامتيازات الاجتماعية ولا يمكن أن تكون تضحيات طبقة فرقة نادرة لاثراء طبقة أخرى والتسلق على السلم الاجتماعى ، ولا يمكن أن تحتفظ طبقة بجزائرها الثورية السياسية اذا تخلت عن دور الثورة الاجتماعى وان حدث هذا تفقد الطبقة بالفعل وظيفتها الثورية وهذا ماحدث على يد عناصر البرجوازية البيروقراطية .

فعقب هزيمة ١٩٦٧ وجهت ضربة الى جهود التنمية في مصر وعلت أصوات عناصر البرجوازية البيروقراطية ساخطة على التجهة الناصرية . فهي في أغلبها عناصر غير معنية بالتحويلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغير متحمسة لها وإنما كانت تردد شعاراتها من منطلق مجازاة الأوضاع طالما هناك استفادة تنبئ امتيازاتها الشخصية .

واسكانا لعناصر البرجوازية البيروقراطية حدثت تنازلات من قبل النظام فتم السماح بنمو القطاع الخاص في قطاع المقاولات لاعادة تعمير مدن القناة وإزالة آثار العدوان كما سمح بنمو القطاع الخاص في التجارة الداخلية وحدث تراخ في عمليات تأميم تجارة الجملة فضلا عن السماح بتنشيط القطاع الخاص في مجال التجارة الخارجية والاستيراد والتصدير وكان حليفها الأساسى في هذا المجال القطاع العام عن طريق العناصر البيروقراطية الجديدة .

وتم اللقاء بين القطاع الخاص بعد أن كان القطاع الخاص لا يملك الحق في الخروج المستقل إلى السوق الخارجى^(١) نظرا لأن تجارة التوكيلات كانت مقصورة على القطاع العام فقط وكانت عمليات التصدير والاستيراد تتم من خلال شركات التجارة الخارجية التابعة للدولة . إلا أن بعد هزيمة ١٩٦٧ منحت شركات القطاع الخاص العديد من الامتيازات وسمح لها عام ١٩٦٩ باستيراد كل السلع الضرورية اللازمة لضمان استمرار العمل اليومى للمصانع التى تنتج سلعا للتصدير بما لايتجاوز سبعة آلاف ومخمسمائة جنية مصرى لكل شركة وبدون تحويل عملة أجنبية^(٢) وهنا استطاع الكثير من العاملين في مجال التجارة والأعمال والمقاولات في القطاعين العام والخاص والاتفاق فيما بينهما وتحت أساليب التستر نقل العملة القابلة للتحويل بحرية خارج مصر وقد تم الإبقاء عليها حتى حانت الفرصة الحقيقية مع الاعلان الرسمى لسياسة الانفتاح الاقتصادى .

(١) ف . أ . لوتسكنيتش ، عهد الناصر ومركبة الاستقلال الاقتصادى ، م . س . ذ . ، ص ٣٨ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٣٩

ونتيجة لما سبق شهد المجتمع عملية واسعة من التهريب من الداخل والخارج وبدأت السوق الداخلية تمارس تجارة السلع المهربة واتسع نشاط التصدير الخاص إلا أنه يمكن القول بأنه في ظل كل هذه الظروف ظل توسع النشاط الرأسمالي عملاً استثنائياً فرضته طبيعة التحولات وواقع الهزيمة^(٣).

تبلورت أبعاد البرجوازية البيروقراطية وسعت لسيط نفوذها وسلطتها من أجل جمع الثروة وبدأت تهدد بالفعل التجربة التنموية التي تعثرت في منتصف الستينات حيث ارتفع الدين الخارجي وأصبح التمويل الخارجي أكثر صعوبة فاضطر النظام الحاكم إلى تخفيض الواردات وأصاب التخفيض مستلزمات الإنتاج أساساً مما أضر بالصناعة بالذات^(٤) إلا أن قيمة الواردات الفلأية سرعاً ما تمجّحت إلى الزيادة نتيجة لارتفاع أسعارها بمعدل ١١٥ سنوياً فيما بين عام ١٩٦٥ / ٦٤ وعام ١٩٦٧ / ٦٦ ونتيجة لمحاولة إسكات أفواه عناصر البرجوازية البيروقراطية الساخطة^(٥).

وتأثر النظام بعد حرب ١٩٦٧ حيث أصبح أكثر اعتدالاً وجرى تمويل الزيادة في الانفاق الحربي على حساب معدل الاستثمار والتراكم الرأسمالي فضلاً عن الخسائر في رصيد رأس المال التي نتجت عن العمليات العسكرية (تدمير مدن القناة - اغلاق القناة - احتلال آبار البترول) ولذلك لم يتمكن الاقتصادى المصرى من المحافظة على معدل الاستثمار اللازم لتحقيق زيادة مستمرة في النمو وأخذت معدلات النمو في التباطؤ من أكثر من ٦٪ في الستينات الى ٥٪ عام ١٩٧٣^(٦).

لقد عسكت التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة من ١٩٦٢/٦١ - ١٩٦٧/٦٦ ثلاثة ظواهر أساسية أولها اتساع ونمو الرأسمالية المستغلة وخاصة في قطاعى تجارة الجملة والتشيد (مقاولى الباطن) ويكفى أن نعلم أن القطاع الخاص قام بتنفيذ ٧٠٪ من إجمالى عمليات التشيد التى تبلغ قيمتها ٧٠٠ مليون جنيه وتكون ٤٧٪ من إجمالى استثمارات الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٥/٦١^(٧) ، وثانها النمو غير العادى لبيروقراطية الدولة والقطاع العام . وقد شهدت هذه الفترة

(٣) المرجع السابق ، ص ٤٠ .

(٤) أحمد عبد الحميد ثابت ، علاقات الهيبة وأزمة التنمية في العالم الثالث : مصر كدراسة حالة ٧٠ - ١٩٨١ ، رسالة ماجستير غو منشورة (جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٣) ص ١٨٠ .

(٥) المرجع السابق ، ص ١٨١ .

(٦) د. أحمد يوسف أحمد ، وحيث محمد عثمان ، الأبعاد الاقليمية والدولية لبدائل التنمية في مصر ، مجلة المستقبل العربية الجديدة ، عدد ٥ يوليو ، ١٩٨٢ ، ص ٣٢ .

(٧) عادل غنيم ، م. ص. د. ، ص ٩٠ .

يشير د. وزى زكى الى أن عام ١٩٦٧/٦٦ شهد أعلى معدل للاستثمار القومى كسبة من الناتج المحلى الاجمالى حيث وصلت الى ١٥٪ ، أنظر د. وزى زكى ، دراسات في أزمة مصر الاقتصادية ، م. ص. د. ، ص ٢٤٥ .

حركة هجرة واسعة من الحكومة (قطاع الخدمات الحكومي) الى شركات ومؤسسات القطاع العام سعيد وراء الامتيازات الاقتصادية وجربا وراء فرص الترقى الاجتماعى ، وثالثها نشاط العناصر الفاسدة داخل القطاع العام والجهاز الحكومى مستغلة وظائفها ومناصبها ومراكزها المؤثرة فى النظام ومحتضنة رصيدها الاجتماعى ورواسب التجارب السابقة ومواقفها العدائية منه^(٨) . فى ظل تلك الظروف والتحديات تمكنت البرجوازية البورقراطية أن توجد تراكما رأسماليا عبر المسالك التالية :

(١) القواض المستحقة من النشاط الرأسمالى الخاص الذى ظل طليقا فى الزراعة وفى مجالات التجارة الداخلية والمقاولات (خاصة من الباطن) والخدمات والانتاج السلعى الصغير الذى غرزه التنمية العامة ووسعت له السوق الداخلية والخارجية أيضا « كما حدث لمنتجى الأثاث» ويسرت له الدولة الهويل اللزيم .

(٢) الأرباح المتحققة للقطاع الخاص فى تعامله مع الهيئات الحكومية والقطاع العام خاصة فى مجال التوريدات والمقاولات ودخوله وسيطا لتداول السلع بين هذه الهيئات من خلال المناقصات .

(٣) الأرباح غير المشروعة للقطاع الخاص من خلال التواطؤ مع موظفى الحكومة والقطاع العام على عقد صفقات لا تنسجم بالمواصفات المطلوبة ولا تحقق أفضل الشروط الممكنة للأطراف الأخرى .

(٤) الثروات التى كونها موظفو الدولة داخل الجهاز الحكومى والقطاع العام من خلال الرشاوى والعمولات والاختلاسات وغير ذلك من ألوان الفساد مقابل «تسهيل الأمور» للقطاع الخاص ومن خلال استغلال النفوذ والسيطرة على الأجهزة الاقتصادية والاستيلاء دون وجه حق على الأموال العامة وفرض الأولوية من خلال الوساطات لحصولهم وأقاربهم على السلع النادرة التى تعرضها الدولة مثل السيارات وغيرها من السلع المعمرة بالإضافة إلى اساءة التصرف فى أموال الحراسات والمشاركة المستمرة فى النشاط الخاص .

(٥) أرباح القطاع الخاص من خلال السوق السوداء التى فرضتها ظروف الندرة الشديدة فى بعض السلع ومن خلال الاستيلاء على السلع والخدمات التى تلقى دعما حكوميا دون وجه حق وخلال عمليات التهيب للداخل والخارج .

(٦) الثروات التى تحققت لبعض الأفراد من خلال التهرب من قوانين تحديد ملكية الأراضى الزراعية والحيازة والايماجات والتأمين على العمال ولحد الأدنى للأجور وقوانين الرقابة على النقد والجمارك والضرائب وغيرها .

(٨) حاول النظام تحجيم هذه العناصر فكثفت الحراسة تفرض فى حالة استخدام الغش والتواطؤ أو الرشوة فى تنفيذ عقود المقاولات أو التوريدات مع الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة ووحلات القطاع العام وفى حالة الاتجار فى المنوعات أو فى السوق السوداء وتهيب المخدرات والاستيلاء بغير وجه حق على المال العام وقد صدر فى هذا الشأن قانون الكسب غير المشروع عام ١٩٦٨ . أنظر د. جمال المطينى ، أراء فى الشرعية وفى الحرية (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠) ص ٤٦٤ .

(٧) الأموال التي تراكمت للقطاع الخاص بشتى السبل من خلال الرفع المصطنع لتكاليف الإنتاج نتيجة لمعد الصفقات المربحة للقطاع الخاص ومن خلال تحويل عملاء القطاع العام إلى القطاع الخاص إما بالتواطؤ مع الأخير أو بمجرد وضع العراقيل الادارية في الطريق .

(٨) المدخرات التي كونها بعض العاملين في الحكومة والقطاع العام من خلال استثمار التراكم البشرى أى الخبرات والمهارات والمعلومات التي اكتسبوها في عملهم ثم هجرة العمل الحكومي والقطاع العام إما لممارسة نشاط مستقل أو للاشتغال بأجور أعلى في القطاع الخاص أو للهجرة إلى دول عربية غنية^(٩) .

هكذا استطاعت عناصر البرجوازية البيروقراطية أن تجمع بين الثروة والسلطة معا وبدأت تستعد لأن تطفو على السطح بعدما غاصت سنوات وتستر داخل جهاز الحكومة والقطاع العام وبدأت تبحث عن معادل سياسى لوزنها الاقتصادى والاجتماعى ولم يكن هذا المعادل يتمثل لديها سوى في تغيير فلسفة النظام وتوجيهاته حيث التوجه نحو فلسفة الاقتصاد الحر^(١٠) .

وبعد هزيمة ١٩٦٧ انقسمت البيروقراطية إلى شقين :
الشق الأول : يمثله الجناح العسكرية وكان يهد قلب نظام الحكم مخفيا وراء الدعوة إلى الديمقراطية ولكنه في الواقع كان يهد الانقضاض على مكاسب الثورة .

الشق الثانى : يمثله البيرو/تكنوقراط (البيروقراطية المدنية) وهو الشق الذى رفع شعار الدولة الحديثة القائمة على العلم والتكنولوجيا والتي تقضى على التخلف الحضارى بحيث تعيش الجماهير الشعبية داخليا في مستوى لائق دون تطلع إلى مواقع القيادة وأن هذه الدولة الحديثة لابد أن يكون نظامها الاقتصادى هو رأسمالية الدولة البيروقراطية ولذلك يصبح المطلوب ليس إلغاء التأميمات في مجملها وإنما إلغاء بعضها فقط وكان الاحتياطى المباشر لهذا الجناح يتمثل في البرجوازية الوطنية الليبرالية وبصفة خاصة المهن الحرة^(١١) .

هكذا أعربت البرجوازية البيروقراطية بشقيها المدنى والعسكرى عن طبيعة تكوينها وتطلعاتها وفكرها . فبعد أن جمعت رأس المال النقدى لم تعد في حاجة إلى القيود التي فرضتها طبيعة التحولات

(٩) د. ابراهيم العيسوى ، تطور النظام الاجتماعى ومستقبل التنمية في مصر ، ورقة مقدمة الى المؤتمر العلمى السنوى الخامس للاقتصاديين المصريين ، القاهرة : ٢٧ — ٢٩ مارس ١٩٨٠ ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاقتصاد والتشريع ، ص ص ٨٢ — ٨٤ .

(١٠) السيد على ابراهيم زمرى ، الأحزاب السياسية وسياسة الانفتاح الاقتصادى في مصر ، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٤) ص ٣٣ .

(١١) د. أسعد عبد الرحمن ، م. ص. ذ. ، ص ٦٥ .

والتبدلات السابقة في مواجهة الملكية العقارية الكبيرة وبعض الفئات الممثلة لرأس المال ومن ثم أصبح من الضروري إزالة القيود لأنها تعوق حركتها^(١٣).

سجلت العناصر البيروقراطية المدنية انتصارا نسبيا بعد ١٩٦٧ وانحصر دور المؤسسة العسكرية^(١٤) وبدأت هذه العناصر في إبراز ورقة الديمقراطية كتمهيد عن حاجتها لإزالة القيود التي تقف وتحول دون تعاقبها مع رأس المال الأجنبي وبدأت النخبة الحاكمة تطرح ما يعرف «بالاشتراكية الديمقراطية» التي لا تعترف لا بالتأميم ولا بالمصادرة^(١٥) وتحت الضغط الشديد حصلت البرجوازية البيروقراطية على نطاق أوسع للحركة حيث نادى بضرورة إعادة تحديد دور القطاع الخاص وإطلاق حرية رأس المال والربح الفردى وفتح باب الهجرة وتشجيع القطاع الخاص وتحجيم دور القطاع العام تحت اسم (الترشيد).

ومن المفارقات التاريخية أن يتلقى القطاع العام الضربة الأولى حيث نادى البرجوازية البيروقراطية بتقليل أظافره وتقييده وتحجيم دوره وجعله معاوناً لرأس المال الخاص والأجنبي وفك الإجراءات التي تم تطبيقها خلال فترة الستينات وإطلاق حرية رأس المال الخاص بدعوى تصحيح المسار (الاشتراكي) إلا أن هذه الدعوة كانت مدفوعة بالاعتبارات المصلحية حيث كانت هذه القوى تسعى من وراء ذلك إلى تضخيم ثرواتها وتوسيع نصيبها الاجتماعي وتحقيق مزيج من السيطرة والتفويض السياسي^(١٥).

ومن المفارقات أيضاً أن يصدر الهجوم على القطاع العام ومحاولة إجهاض التجربة الناصرية ليس فقط من أولئك الذين أضربوا من جراء التأميم والحرسات والأصالح الزراعي ولكن أيضاً من تلك العناصر التي كونت ثرواتها من رحم القطاع العام الذي تم تسخيرها وتخريبها من داخله لصالحهم ، كما كان الهجوم من تلك الخناجر التي طالما بحث أصواتها من شدة ماكائنه ليس للقطاع العام فقط بل للتجربة الناصرية كلها كتجربة متميزة وفريدة في المنطقة بل ما هو أكثر من ذلك أنهم أرجعوا كل أزمات

(١٢) د. محمد دينار ، الاقتصاد المصري بين التخلّف والظهور ، م. س. ذ ، ص ٥١٨ .

(١٣) أسامى قنديل ، صنع السياسات العامة في مصر مع تطبيق على السياسة الاقتصادية ٧٤ — ١٩٨١ ، رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٥) ص ١٣٦ .

(١٤) Ali E Hillal Dessouki, (The Politics of Income distribution in Egypt, the political Economy of Income distribution on Egypt), In Gouda Abdel Khalek and Robert Tignor eds., (New yourk - London: Holmes & Meier Publishers, 1980). PP. 62-64.

(١٥) د. جمال حمدان ، شخصية مصر : دراسة في عقيدة الزمان والمكان (القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٨٤) ص ١٤٢ — ١٤٤ .

المجتمع المصرى إلى التبدلات والتحولات التى انتابته ابان الحكم الناصرى وإن كانوا هم أنفسهم قد مثلاو
أعملة رئيسية داخله^(١٦) .

هكذا يمكن القول بأن ثورة يوليو أفرزت البرجوازية البيروقراطية ليس بهدف استنزاف ثروات
المجتمع ولكن بهدف إنجاز المهام الثورة إلا أنها استغلت وظائفها ومناصبها داخل الجهاز الحكومى والقطاع
العام فى تجميع الثروة مسخرة جهاز الدولة لتحقيق مآربها الشخصية وهامى الآن تواصل مسيرتها بعد أن
قننت لها الفرصة فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى .

وإذا كانت ثمة روابط وتداخلات وتشابهات بين عناصر الرأسمالية التقليدية وبين البرجوازية
البيروقراطية قد عكستها دراسة المبحث السابق إلا أن التحالف الحقيقى فيما بينهما قد تم فى إطار
سياسة الانفتاح الاقتصادى . وقد بينت الدراسة أن ثمة تحالفا قويا بين بقايا الرأسمالية التقليدية التى
حافظت على بعض ثرواتها القديمة من خلال التهرب إلى الخارج أو عبر تسميتها فى عالم الأعمال والذين
لعبت تصفية الحراسات دورها فى تزويدهم بثروة عقارية أو نقدية كانوا قد فقدوا الأمل فيها والذين أتاح
لهم الانفتاح الاقتصادى إعادة جزء من ثرواتهم فى الخارج ولهم أيضا ارتباطاتهم القديمة برأس المال
الأجنبى وبالذات (الأوربى) ، وبين عناصر البرجوازية البيروقراطية التى جمعت ثرواتها الطائلة أحيانا بفضل
الثورة وأحيانا أخرى بالتحايل عليها أفضى إلى تشكيل تكوينة اجتماعية قوية كانت سندا للنظام
الاقتصادى المسمى بالانفتاح الاقتصادى^(١٧) .

والسؤال الذى يطرح نفسه بهذا الصدد هو : هل أثبتت الدراسة العملية أن البرجوازية
البيروقراطية تمثل شقا فى رأسمالية الانفتاح الاقتصادى ؟ هل يوجد تحالف بين الرأسمالية التقليدية
والبرجوازية البيروقراطية عكسه تكوين الشركات موضع الدراسة ؟ ماهى أهم القطاعات التى نزحت منها
تلك العناصر ؟ هل يوجد تحالف بين بيروقراطية الستينات وبيروقراطية السبعينات والثمانينات ؟

تساؤلات عديدة طرحها الدراسة وتم التوصل الى اجاباتها عبر النتائج التالية :

أولا : أن ثمة عناصر رأسمالية تقليدية استطاعت أن تجد لها امتدادات ونفوذها داخل النظام الجديد
بعد الثورة حيث آلت العديد من شركاتهم إلى جهاز الدولة بعد عمليات التأميم الواسعة ومن

(١٦) سيد مرعى ، م. س. ذ. ، ص ٥٣٩ - ٥٤٠ وكذا عثمان أحمد عثمان ، م. س. ذ. ، ص ٢٩٣ ، وأيضا عبد
الله أمل ، م. س. ذ. ، ص ٢٧ .

(١٧) د. فؤاد موسى ، هذا الانفتاح الاقتصادى ، م. س. ذ. ، ص ١١٧ .
يود الباحث أن يشير الى تحفظ هام وهو أن هناك بعض العناصر البيروقراطية والتكنوقراطية استطاعت أن تقوم
بدورها المنشود فى إنجاز المهام التى وُصفت لها القيادة الناصرية واستطاعت أن تبني جرح القطاع العام وأن تواصل
خطواتها فى تحقيق الانماء الوطنى وإن كانت قد كونت ثروات فهذه لايعيبها إذا كان ذلك مقابل جهد وطنى وعطاء
جاد للوطن والمواطن المصرى .

ثم تصبح مثل هذه العناصر — الى كونها رأسمالية تقليدية — ضمن عناصر البرجوازية البروقراطية التي وظفت وظائفها ومراكزها داخل القطاع العام لاستعادة بعض امتيازاتها (بشكل نسبي) التي سبق وأن ضربت ولا سيما تلك العناصر التي ظلت مرتبطة ارتباطا وثيقا بالقطاع الخاص من ناحية ورأس المال الأجنبي من ناحية ثانية .

ومن العناصر الرأسمالية التقليدية التي تقلدت مناصب ومراكز ووظائف داخل جهاز الدولة والقطاع العام بعد الثورة نجد منهم الآتي أسمائهم :

عبد الجليل العمرى ، وحسن عباس زكى ، ونعمة الله بولس ، وعدلى أيوب ، ومحمد العبد ، وجبر سالم ظريفه ، وبطرس غالى ، وحمد الباسل ، وعلى شعراوى ، وأحمد يوسف الطويل ، ومحمد محمود العتال ، وسيد مرعى ، واسماعيل بليغ صبرى ، وميشيل باخوم ، وعبد الغفار البربرى ، وزكى هاشم ، وأحمد جرانة ، وبعد الستار عبد المقصود عرفه .

ثانيا : أفصححت الدراسة عن وجود عدد من أولئك الذين تقلدوا مراكز ووظائف داخل الجهاز الحكومى والقطاع العام والتنظيمات السياسية المختلفة خلال فترة الستينات واستأنفوا عملهم كمساهمين ورجال أعمال مع سياسة الانفتاح الاقتصادى ومنهم على سبيل المثال :

الاسم	المالكين وأصحاب الأسهم الذين ظهروا علاول السهول	الشركول المساهمة المساهمة	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالآلاف جنيه	الشركول المساهمة المساهمة
حسن عبد الحلال	— من العسلط الأول . — عمل حاليلا للإيجار المسكنة ف السهول . — عمل سفلر لسر ف الأهول علان السهول وأزاول السهول .	— بنك أهول	١٩٧٨/١/٢٩	١٥	
أبرل الأمل	— أهول أول وكان قللا السهول المساهمة بأهل . — كان أهول شركة أسواه وسفلر للأهول والسفلر ف أهول السهول وأزاول السهول وأهم سرف عملل للشركة ف سفلر وأهل .	— شركة لال للأهول . — عمللر سفلر أول الأهول والسهول . — الأهول الأهول السهول والسفلر .	١٩٧٨/٣/٢٩ ١٩٧٨/٨/١٤ ١٩٨٠/٩/٢٩ ١٩٨٢/١٢/١٤	٧٥ ٣٩ ٤٥٠ ٦٠	
وجه أهول	— من العسلط الأول . — عمل علللا عمل ١٩٩٠ .	—	—	—	صاحب عملل سولل سفلر
محمد السفلر أبر السفلر	— كان سفلر أهول سفلر أهول وأهل العمل . — كان سفلرلا للسهول أهول السفلر أهول . — كان سفلر أهول أهول السفلر أهول موسلر . — كان سفلر أهول السفلر أهول أهول السفلر لله أهول سفلر . — عمل أهول أهول أهول أهول أهول أهول ١٩٧٨ .	— شركة سفلر أهول أهول أهول . — بنك الأهول والسفلر سفلر .	١٩٨٨/٣/٣ ١٩٨٨/٩/٨	٤٠ ٧٠	

الاسم	المناصب والوظائف التي تقلدها خلال السنين	الشركات المساهمة فيها	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالآلاف جنيه	التكريرات الضريبية الحاصل عليها
احسان بلخ مصرى	— كان رئيسا لشركة الجولندية للسكر (قطاع طعم) والآن رئيس الشركة المصرية الزربية للصناعات الغذائية دهورا، (شركة مساهمة).	— بنك النيل — الشركة المصرية القريمية للصناعات الزراعية الغذائية دهورا،.	١٩٧٨/١/٢٦ ١٩٨٠/٢/٢٦	١٢٥ ١٠٠	
شارل ريتو سيمو	— خلق كلاً ريتو سيمو الذي تقلد الوزارة ٩ مرات خلال الفترة من ٥٩ - ١٩٧٢ والتي تقل سيمو ثانياً رئيس للوزارة في ٢٠ ج. م خلال الفترة من ١٩٩٤/٣/٢٥ إلى ١٩٩٦/٩/١٠.	— شركة المطاطم المصرية المساهمة (ريوكس).	١٩٧٢/٧/٢٩	٢٠	
محمد حميدو البقال	— هضر مستطاب يمحس ادارة بنك مصر خلال السينات.	— شركة النيل والساحية.	١٩٧٨/١٢/٢٢	١٠٠	
محمد أحمد عامر	— كان قائما من جبهة الثورة. — كان رئيسا لجبهة (١٩٦٩) شركة النمر الاحمر والصنوبر — عمل بعد ذلك في مجال الأعمال.	— شركة الجوليت والريطم المصرية — شركة تصنيع الاكلام الباراجيك. — الشركة المصرية الكهوية للمصنوع. — شركة النيل والكاديمية البلديات.	١٩٧٢/١/١ ١٩٧٢/١/٢٢ ١٩٧٨/٩/١٩ ١٩٨٢/٤/٢٢	١٤٥ ٩٠ ٩٢٢ ٤٠٠	

(١٨) أنظر الجريدة الزربية بتاريخ ١٩٦٦/٢/٨. ويختصر من المناصب المؤسسية لشركة المصريين في المخرج الاستشار والتسمية مع كل من محمد عبد الله عرفان، وأحمد يوسف الجندى. أنظر الأخبار بتاريخ ١٩٨٥/٢/٩ ص ٧.

الاسم	المالك والوظائف التي شغلها عجلال السبيات	الشركات المساهمة فيها	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالآلاف جيه	الشركات التابعة إجمالي عليها
أدول مزيان	- كان جيا كسوليا وأندب للعمل في مكتب ساني دزف . - عمل بعدها بمكتب الرئيس عبد الماسر . - (أول) بخاص منيا للبلد من جيا	- شركة الاضداد العميد للخدمات . - الشركة المتحدة للخدمات	١٩٩٩/٨/١٤ ١٩٨٠/٧/١٥	١٠٠٠ ١٠٠	
(تابع) أدول مزيان	- عمل في عهد الساعات رئاسة الجهة الجهة للتصنيع وروحه الرئيس الساعات في جزء المملكة . - أمم بخاصي رديو في منطقة التجهيزات الزراعية . - يعمل الآن بمجال الأعمال والمضي خدمة من ماسر (أوسن ردا) بملف ليمبا ٣ ملف من جيا . - بامر جيان أمم جيان أن دوره بملت ٥٠٠ مليون جيا .				
عبد الله كركك	رئيس مجلس ادارة الشركة العمية خليج الافانك .	شركة جميع ريفي الرض للصنعة والصيد .	١٩٩٩/٧/١٩	٧٨٠	

(١٩) أنظر عبد الله أسلم ، تجربة عجلال ، ص. ٢٠ ، ص. ٢١ ، ص. ١٥٠ .

(٢٠) محمد حنين مكي ، شريف الخضير ، ص. ٤٣٣ .

(٢١) جيان أحمد جيان ، نخري ، ص. ٢٠ ، ص. ٢١ ، ص. ٣٩٣ .

الاسم	الانتماء والوظائف التي تقلدها خلال السنين	الشركات المساهمة فيها	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالألف جنيه	الشركات المملوكة الخاصة عليها
أحمد عجم	<ul style="list-style-type: none"> - أسس جاسي وديس اسطاني . - كان زوايا الإزكان . - كان رئاسة جمعية المهندسين . - عمل كمحا استشاري منذ الخمسينات مع مجلس بائع ومن خلاله ولاء بستان أحمد طعان وديس قناح . 	<ul style="list-style-type: none"> - شركة مصر لبرون - الاسطوانات الهندسية . - شركة أودمان - أبي - شركة الهندسة العامة وإعمار مواد الطيب . - شركة بوزان الموت - الهندسة - شركة ق. أبي . ك. الدلق - الأكاديمية - البنك العربي التجاري 	<ul style="list-style-type: none"> ١٩٧٩/٥/٢٠ ١٩٧٨/٤/٢٧ ١٩٧٨/١/١٧ ١٩٧٩/٥/٣ ١٩٨٨/١٠/٢٣ 	<ul style="list-style-type: none"> ٢٥ ١٧٥ ٤٠ ٥ ٢٥ 	
عبد الوهاب الزويبي (رحل) الدين الزويبي	<ul style="list-style-type: none"> - أسس جاسي . - عمل وزارة التعليم لـ ج. م. خلال الفترة من ١/٦/٧٨ إلى ١٩٨٠/١١/١٨ . 	<ul style="list-style-type: none"> - شركة تقي فيها - الشركة العامة للمركبة - الأكاديمية 	<ul style="list-style-type: none"> ١٩٧٨/٨/٦ ١٩٨٧/٢/١٤ 	<ul style="list-style-type: none"> ٢٠ ٦٥ 	
مichel بائع	<ul style="list-style-type: none"> - أسس جاسي وشارك كمحا استشاري . 	<ul style="list-style-type: none"> - شركة مصر لبرون - الاسطوانات الهندسية . - شركة بنك أبي - شركة أودمان أبي هندسة - الهندسة - شركة ق. أبي . ك. الدلق - الأكاديمية - الشركة العامة العربية - الاسطوانات الهندسية . 	<ul style="list-style-type: none"> ١٩٧٩/٥/٢٠ ١٩٧٨/١/٢٣ ١٩٧٨/٤/٢٧ ١٩٧٩/٥/٣ ١٩٨٨/٧/٢٥ 	<ul style="list-style-type: none"> ٢٥ ٥٠ ٢٤ ٥ ٢٥ 	

الاسم	المهنة، الوظائف التي شغلها خلال السنوات	الدرجات السابقة لها	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بألاف جنيه	التركيبات القطاعية الحاصل عليها
عبد الصمد الطمبل	- رئيس مجلس إدارة البنك التجاري المصري (١٩٩٩).	- بنك النيل	١٩٧٨/١/٢٦	١٩٥	
حسن حاشي حليم	- ابن حاشي حليم رئيس مجلس المدون الإقتصادية وهو على إدارة شركة العقارات المصرية (مصر إبراهيم سابقا).	- الشركة الاستثمارية الكويتية والكويتيات والمطويات الطبية (فاكو الكويت).	١٩٨٢/١١/١٧	٢٣٢	
عبد العزيز طه	- ابن طه محمد السيد (رئيس مجلس إدارة شركة الجيزة العامة للمقاولات).	- الشركة المصرية لمعالجة الكوارث الصحية.	١٩٨٢/١/١٨	١٥٠	
عقار حسن حسن	- ابن حسن حسن علي وهو على إدارة الشركة المصرية للأشغال (١٩٩١). ثم رئيسا لمجلس إدارة الشركة المصرية للمباني الحديثة.	- شركة بناتيد للمباني.	١٩٧٨/٩/١٥	١٥٠	
لاروق حسن المنياوي أبو بكر حسن المنياوي عبد حسن المنياوي	- أحمد حسن المنياوي رئيس البنك المصري للمصرفية العامة المصرية (١٩٩٦)	- بنك الإسكندرية الكويت الوطن. - الشركة المصرية الكويتية والكويتيات والمطويات الطبية (فاكو الكويت).	١٩٧٨/٤/٢٤ ١٩٨٢/١١/٧	٢٠ ٥١	

(٢٦) أنظر الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩/٢/١٩٧٢.

(٢٣) الجريدة الرسمية (عدد ٣٦) بتاريخ ٢١/٢/١٩٦٥.

(٢٤) الجريدة الرسمية (عدد ٢٧٨) بتاريخ ١٥/٩/١٩٦٥.

الاسم	المناصب والوظائف التي تقلدها خلال السنين	الشركات السابقة لها المساهم	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالألف جنيه	التوكيلات الضمانية الحاصل عليها
مصطفى كامل مراد وطفه عميد مسلم مراد	- من صيد القرية . - رئيس مجلس إدارة الشركة الدرية للتوكيلات - مدير السجلات حسي الآن - محل وكيل وزارة الاقتصاد والصناعة بالحزب . - محل رئيس فاعلة البنك المركزي ورئيس فاعلة (مؤسسة) الهيئة مستشارك القدي المريل	- الشركة القومية للصناعة . - بنك الدنيا الدول . - الشركة الأمريكية للتعل والصن والطبع .	١٩٨٧/١٢/٢٨ ١٩٧٨/٨/٢٥ ١٩٧٩/٤/٢٩	١٥ ١٥ ٥٠	
عبد حميد أبو دودي	- (م)م رئيس مجلس إدارة البنك الأمي .	أنظر للملحق رقم ٣	أنظر للملحق الرقم ٣	أنظر رقم ٣ الرقم ٣	
مرو صوفي الجمل		أنظر للملحق رقم ٣	أنظر للملحق رقم ٣	أنظر للملحق رقم ٣	

- (٢٥) الهيئة الزمنية (عدد ٩٨) بتاريخ ١٩٦٥/٥/٨ .
 (٢٦) الهيئة الزمنية بتاريخ ١٩٦٥/٨/٣١ ، ١٩٦٧/٢/١٩ ، ١٩٦٨/٣/١٤ .
 (٢٧) الهيئة الزمنية بتاريخ ١٩٦٧/٢/١٥ .

الاسم	المالك والموظف الذي تطلبها علاوة السجلات	الشركات المساهمة فيها	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالألف جنية	الوكالات الصحفية المتاح لها
عمر حبيب دور القادر صوي		شركة الاتحاد العربي للإستشارات شركة الهندسة المعمارية الكومارية .	١٩٧٩/٨/١٤ ١٩٨٢/٥/٢٦	١٠ ٢٥٢	
عبد عبد الله سريانا (٢٨)	- حصل رئيس المؤسسة المالية للتعليم والسج ١٩٦٦ . - عمل رئيس مجلس إدارة بنك القاهرة ١٩٩٧ .	أنظر للملحق رقم ٣	أنظر للملحق رقم ٣	أنظر للملحق رقم ٣	عبد ١ من سوريا ٢ من الهند ٣ من ليبيا العربية .
(٢٩) عبد عبد الله سريانا	- حصل رئيس المؤسسة المالية للتعليم ١٩٦٨ - أصبح رئيسا لمجلس الوزراء ك بداية الاستحداث (٢٩)				عبد ١ من إيطاليا ١ من بلجيكا ١ من أمريكا آيت الله والسج والسج والسج والسج

- (٢٨) اسم في قضية مدعته طائفة التوحيد مع أحمد ترح ورفر الطويل وقد أصدرت محكمة أمن الدولة بالقاهرة الحكم
بتوبة الزنينة أنظر الأكبر بتاريخ . ١٩٨٤/٥/٢٣ .
- (٢٩) أنظر الجريدة الرسمية ١٩٦٧/٢/١٩ ، ١٩٦٨/٣/١٤ .

الاسم	المنصب والوظائف التي تقلدها خلال السبعينات	الشركات المساهمة فيها	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالألف جنيه	التراكيبات الصحفية الحاصل عليها
حسن حارس زكي وخليله هويدا حارس زكي	- نشر سابق للاقتصاد خلال أربعين السبعينات وأوائل السبعينات . - عمل رئيسا مجلس إدارة بنك الإيجان الطائري (٣٢) .	- شركة القاهرة للاستشارات والتمويل . - الشركة الاسكانية للحفظ والتنمية .	١٨ ١٩٦٩/١١/١٩ ٢٥ ١٩٨٣/١/١٧		
نواد كامل مرسى (مع خليله زكريا كامل مرسى	- عمل نواد كامل مرسى رئيسة لجنة القيادات في عام ١٩٦٦ (٣١) .	أنظر للملحق رقم ٣	أنظر للملحق رقم ٢٩		
هدا العيزر حمادى	كان زكريا خلال السبعينات .	أنظر للملحق	أنظر للملحق		
عبد الواد إبراهيم	كان مديرا لجمعية الأبرار ثم سافر إلى العراق الجمهورية .	أنظر للملحق	أنظر للملحق		
يوسف عبد السلام الصارى	- إلى عبد السلام الصاروى الذى كان مديرا للاعلام .	أنظر للملحق	أنظر للملحق		
مطل عبد ملسى	- عمل رئيسا مجلس إدارة الشركة المصرية للصناعات البتروكيمياويات (٣٣) .	أنظر للملحق	أنظر للملحق		

- (٣٠) أنظر الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩/٢/١٩٦٧ .
 (٣١) أنظر الجريدة الرسمية بتاريخ ١٧/١/١٩٦٦ .
 (٣٢) أنظر الجريدة الرسمية بتاريخ ٢/٦/١٩٦٨ .

ثالثا : ان الشق الأكبر من عناصر البرجوانية قد نزع من قطاعات رئيسية ثلاثة هي : قطاع التجارة الخارجية وتجارة التوكيلات وقطاع المقاولات وقمة جهاز الدولة الحكومي .

وإذا كانت هذه النتيجة قد تم التوصل إليها على مستوى الشركات المساهمة فإن ثمة بحثا آخر قدمته الدكتور ملك زعلوك على مستوى التوكيلات التجارية وتبين منه أن أصحاب التوكيلات التجارية بلغوا ٧٠٠ في أواخر عام ١٩٧٧ وهم فيلقان :

الفريق الأول تمثل في فريق الوكلاء القديم من أصحاب مكاتب التوكيلات المؤممة عام ١٩٦١ وقد نجحت بعض عناصره في نقل مكاتبها بالخارج وعملت على استثمارية صلات التعامل مع رأس المال الأجنبي ثم عادت مع سياسة الانفتاح الاقتصادي أما البعض الآخر فقد غاص داخل القطاع العام وخاصة تلك القطاعات القائمة بالتجارة الخارجية وتجارة التوكيلات إلى أن عادت إلى نشاطها الصريح أيضا مع تبني النخبة الحاكمة لسياسة الانفتاح الاقتصادي .

٣ أما الفريق الثاني فتمثل في أصحاب التوكيلات الجدد الوافدين الى صفوف الوكلاء والوسطاء والسماصرة والمستشارين معتمدين على نفوذهم السياسي وصلاتهم بالجهاز التنفيذي وقد تضخمت هذه الفئة بطريقة سريعة الى أن أصبحت من الفئات المؤثرة في المجتمع^(٣٣).

رابعا : عكست الدراسة تمركزا بيروقراطيا في العديد من الشركات كما عكست أيضا تحالفا بين عناصر الرأسمالية التقليدية من ناحية والبرجوانية البيروقراطية من ناحية ثانية ومن هذه الشركات على سبيل المثال :

— بنك النيل : وتلقى فيه عناصر الرأسمالية القديمة مع البرجوانية البيروقراطية إذ نجد عائلات المفتى ، والبدرزي ، ودوس ، وأبو الفتوح ، واندراوس ، والطويل ، وتوبه ، مع عائلات تنتمي الى البرجوانية البيروقراطية مثل محسن عبد الحائق ، وعبد الغفار البري ، وعبد المنعم الطنملي .

— بنك الاعتماد والتجارة مصر : يضم زكي هاشم ، وعبد الله مرزيان ، وعبد العظيم أبو العطا .

— الشركة المصرية الأممية للنقل والشحن والطريق تضم حسين عبد الله مرزيان شقيق محمد عبد الله مرزيان مع مصطفى كامل مراد .

— شركة الاتحاد العربي للاستشارات تضم أشرف مروان مع عمرو حسين ذو الفقار صبري .

— بنك مصر العربي الأفريقي يضم عبد المنعم القوسوني مع محمد محمود أبو شادي .

— الشركة الإسلامية للأدوية والكيمائيات والمستحضرات الطبية (فاركو للأدوية) تضم حسن عباس حلمي فهمي مع فاروق حسن الأياري .

وإذا كانت الشركات السابقة تعكس في تكوينها تمركزاً للعناصر الرجوانية البيروقراطية فإن هناك العديد من الشركات التي عكست تحالفاً حميمياً بين الرجوانية البيروقراطية والرأسمالية التقليدية على نحو ما أوضحه المبحث الثالث من الفصل الأول .

خامساً : ان بيروقراطية الستينات قد شهدت تلاهما وثيقاً بينا وبين بيروقراطية السبعينات والثمانينات . وقد دعم من تلك الظاهرة اندماج جهاز الدولة من ناحية والقطاع العام من ناحية ثانية في مجال الأعمال والاغتراف في الشراكة مع رأس المال الخاص المحلي والعربي والأجنبي ولعل هذا يشير إلى أن الدور السلبي للرجوانية البيروقراطية لم يقتصر على الحقبة الناصرية بل امتد إلى الفترة التي تلتها . لقد أفصحت الدراسة عن تكرار أسماء العديد من المسؤولين الذين تقلدوا مناصب ومراكز هامة داخل جهاز الدولة والقطاع العام والتنظيمات السياسية والمؤسسات الصحفية ، إذ نجد على سبيل المثال أسماء بعض أعضاء مجلس الشعب مثل حافظ بدوي ، وكامل بدوي ، وزينب السبكي ، وعقيلة السماع ، وعبد البطان ، وعبد القادر أبو هيلة ، وفرخندة حسن وأسماء بعض كبار المسؤولين في المؤسسات الصحفية مثل عبد الله عبد الباري ، وإبراهيم سعده ، وإبراهيم نافع ، ومصطفى شردى ، وجلال الدين الحماصي . هذا بالإضافة إلى أسماء وزراء سابقين منهم على سبيل المثال عبد المنعم القيسوني ، وحسن عباس زكي ، وعثمان أحمد عثمان ، وسيد مرعي ، وعبد العزيز حجازي ، ومحمد عبد الله مرزيان ، وعبد العظيم أبو العطا ، ومحمد حامد محمود ، وجمال الناطر ، وحامد السامح ، وأحمد أبو اسماعيل وسليمان نور الدين ، وعلى زين العابدين ، ومنصور حسن ، وعبد المنعم الصاوي ، وزكي هاشم ، ومصطفى السعيد ، وعبد العزيز كامل ، ويوسف السباعي .

ونخلص مما تقدم إلى أن التبدلات والتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي انابت المجتمع المصري منذ بداية الستينات قد ساعدت على تكوين عناصر بيروقراطية تمكنت من أن توظف مناصبها ووظائفها داخل جهاز الدولة والقطاع العام والتنظيمات السياسية من أجل الحصول على ثروات بطرق مشروعة أو غير مشروعة أو بكلأها معا . وقد ساعد على ذلك العديد من العوامل منها اغتراف البيروقراطية القديمة وجهاز الدولة القديم داخل النظام الجديد بالإضافة إلى أن العناصر الرأسمالية التقليدية استطاعت أن توجد لنفسها امتدادات داخل النظام الجديد أما عن طريق الزج بأبنائها داخله وإما عن طريق عمليات التأميم الواسعة التي أفضت إلى تحويل الشركات المؤممة بأكملها الإداري (العائلي غالباً) إلى جهاز الدولة أيضاً .

وانطلاقاً من التحالف والتشايك بين الرأسمالية التقليدية والرجوانية البيروقراطية تكونت جبهة اجتماعية ضاغطة على النظام فالأولى تسعى لاستعادة امتيازاتها والثانية ناقمة على التجربة وتسعى إلى تعظيم ثرواتها وأصبحت تلك الجبهة تضيق بالقيود والاجراءات التي تحد من دور رأس المال الخاص وضرورة تغيير

فلسفة النظام وتوجهاته حيث التوجه نحو فلسفة الاقتصاد الحر .

قننت النخبة الحاكمة الفرصة بالأعلان الرسمى لسياسة الانفتاح الاقتصادى وتم استدعاء عناصر الرأسمالية التقليدية أولا ثم عناصر البرجوازية البيروقراطية التى شكلت شقا أساسيا من القاعدة الاجتماعية المدعنة لسياسة الانفتاح الاقتصادى .

وبلاحظ أن الرأسمالية التقليدية كان لها السبق فى تأسيس الشركات المساهمة فقد أثبتت الدراسة أن الشركات المساهمة التى تأسست فى السنوات الأولى كانت تتضمن مساهمة من قبل عناصر الرأسمالية التقليدية أما الانخراط الرسمى والواضح لعناصر البرجوازية البيروقراطية لم يظهر الا ابتداء من عام ١٩٧٨ (فى اطار الشركات المساهمة) . وقد يرجع ذلك الى أن النخبة الحاكمة خلال الفترة من ١٩٧٤ — ١٩٧٨ تقريبا كانت لاتزال تمجد تجربة الستينات وتؤكد أن التحولات خلال السبعينات ماهى الا امتداد لتحولات الستينات ومن ثم كان لاهلبيق والنخبة الحاكمة تمجد النظام السابق أن يخرج مبرز (الاشتراكيون) فى ثوب رأسمالى جديد .

هكذا شكلت البرجوازية البيروقراطية عنصرا فاعلا فى النسيج الاجتماعى الذى أخذ على عاتقه التدشين والدفاع عن سياسة الانفتاح الاقتصادى .

من يملك مصر ؟ !

الفصل الثالث

الرافد الطفيلي

□ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □

المبحث السادس :

تحديد مفهوم الطفيلية وخصائصها

المبحث السابع :

السياسات الحكومية والرافد الطفيلي

المبحث الثامن :

التهجين بين الروافد الثلاثة

(الرأسمالية التقليدية.والبرجوازية البيروقراطية والطفيلية)

الفصل الثالث الرافد الطفيل

كما حدث في الستينات عندما اتسمت فترة التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بظهور اليرجوانية البيروقراطية ، شهدت حقبة السبعينات ظهور بعض الفئات الاجتماعية الطفيلية الناشطة على سطح المجتمع المصرى لتضيف رافدا اجتماعيا جديدا في النخبة الاجتماعية (موضع الدراسة) التى تشكل فى مجملها نخبة رأسمالية السبعينات . ويتفاعل الرافد الطفيل مع الرافد الأول (الرأسمالية التقليدية) والرافد الثانى (اليرجوانية البيروقراطية) تكتمل التكوينة الاجتماعية لرأسمالية الانفتاح الاقتصادى وتبدأ فى تشكيل ملامحها وخصائصها كتكوينة اجتماعية جديدة تمكس واقعا مصريا جديدا .

وقد عكست المحاكمات التى شهدتها مصر صورة واضحة لبعض أقطاب الطفيلية وأفصححت عن طبيعة نشاطهم وطرق تكوين ثرواتهم وغط سلوكياتهم الذى دفع بعضهم الى حد ارتكاب الجرائم بالمضى « الجنائى » للكلمة^(١) .

وتشير الطفيلية فى الدراسة الى عناصر الطفيلية «البحث» أى العناصر ذات النشأة الطفيلية من ناحية والنشاط الطفيل من ناحية ثانية ، بمعنى آخر العناصر التى تنتمى الى خريجي السجون وأرباب السوابق والخارجين عن القانون . فهى عناصر ليست من ذوى الوظائف العامة فى الدولة وليست من عناصر رأسمالية قديمة ، وإنما هم يشكلون نبتة جديدة اضلحتها فترة السبعينات الى التكوينة الرأسمالية المجهود بها تحقيق التنمية فى اطار سياسة الانفتاح الاقتصادى .

ويتضمن هذا الفصل الباحث التالية :

(١) نظرا لصعوبة دراسة هذا الرافد والذات الجوانب غير المشروعة فى نشاطه كالاغتيال بالعملة او التهرب بمكس الطبيعة السرية لهذه الأنشطة تم الاعتداد على حيثيات الاحكام والقضايا كمصدر وكمثل .

- المبحث السادس : تحديد مفهوم الطفيلية وخصائصها .
- المبحث السابع : السياسات الحكومية والرافد الطفيلي .
- المبحث الثامن : التهجين بين الرافد الثلاثة (الرأسمالية التقليدية ، والبرجوازية البورقراطية ، والطفيلية)

المبحث السادس

تحديد مفهوم الطفيلية وخصائصها

تناولت بعض الكتابات العلمية^(١) بل والمحاكمات القانونية التي تعرضت لما بعض العناصر التي نشطت خلال سنوات الانفتاح الاقتصادى لفظ الطفيلية كوصف لطبيعة نشأة ونشاط هذه الشريحة ، وغالباً ما يستخدم هذا اللفظ لوصف ما يتقده الكاتب أو يعتقد أنه ضار بالاقتصاد الوطنى .

وبالرغم من شيوع هذا اللفظ فى الكتابات العلمية إلا أن هذا لا يعنى أنه قد اكتسب معنى محدداً وواضحاً بالشكل الذى يجعله يرتقى الى مستوى المفاهيم والأفكار المنضبطة كأداة لتشريع وفهم تفضيلات الواقع الاقتصادى والسياسى والاجتماعى المصرى .

أولاً : تحديد مفهوم الطفيلية :

والمعنى الاصطلاحي للفظ الطفيلية يعنى لفظاً « الكائن الذى يعيش متطفلاً على كائن آخر داخله أو خارجه ، أى أنه يعيش على حساب غيره يتغذى بهذاته ويستترى قواه »^(٢) .

وبناء على هذا المعنى الاصطلاحي للفظ الطفيلية تصبح الطفيلية فى معناها العام تدور حول مايلى :

١ - ان النشاط الطفيلى يقوم على استغلال الغير الأمر الذى يترتب عليه حرمان هذا الغير من فرص الترقى والرفق .

٢ - ان دخول العناصر الطفيلية لا ترتبط بالعملية الانتاجية الأمر الذى يعكس فى النهاية ان النشاط الطفيلى هو نشاط ناقل للثروة وبجالة الأساسى هو التبادل^(٣) ، ومن ثم فهو يفسر الى حد بعيد ظاهرة التكاثر المالى، وليس التراكم الرأسمالى^(٤) .

(٢) استخدم هذا اللفظ فى كتاباتهم الأساتذة : د. فؤاد مرسى ، د. اسماعيل صبيى عبد الله ، د. محمود عبد

الفضل ، د. ابراهيم الصوى ، د. جمال حمدان ، عادل حسين ، د. محمد دهنار ، د. محمد عبد الشفيق ، د. لويس عوض ، د. رزى زكى ، وغيرهم من أئمة الفكر السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى مصر . إلا أن ثمة فريقاً من كبار المفكرين الاقتصاديين يعرض على وصف تلك العناصر بالطفيلية وعلى رأسهم د. جلال أمين .

(٣) د. محمود عبد الفضيل ، مفهوم الرأسمالية الطفيلية فى ظل الانفتاح الاقتصادى ، مجلة الطفيلية ، عدد مايو ١٩٨٤ ، ص ١٩ .

(٤) د. ابراهيم الصوى ، فى اصلاح مأسسة الانفتاح ، كتاب الأعمال رقم ٣ ، سبتمبر ١٩٨٤ ، ص ١٩١ .

(٥) يفرق د. اسماعيل صبيى عبد الله بين ظاهرة التكاثر المالى القائمة على أساس نقل الثروة وتراكمها لدى بعض العناصر نتيجة استخدام أساليب السلب والنهب والتحايل على القوانين وبين ظاهرة التراكم الرأسمالى الناتجة عن توظيف رأس المال فى العملية الانتاجية وفق فن انتاجى معين الأمر الذى يترتب عليه تحقيق قيمة مضافة على المستوى القومى وتحقيق تراكم أعمالى حقيقى .

(مقابلة للباحث مع د. عبد الله بطرغ ١٩٨٤/٥/٢٨) .

وأزاء هلامية هذا اللفظ وعدم ارتقائه الى مستوى المفاهيم الدقيقة تعددت الآراء في تحديد معناه .
فظمة رأى يرى أن العناصر الطفيلية هي تلك التي تملس أنشطة غير انتاجية ولا تساهم في تدعيم الهيكل
الانتاجي ، ورأى آخر يرى أن الأنشطة الطفيلية هي تلك التي تقوم على أساس استغلال الغير وحرمانه
من فرص الترقى والعمو ، ورأى ثالث يرى أن الأنشطة الطفيلية هي تلك التي تقوم بنقل وتراكم الثروة لدى
بعض العناصر بشكل لا يتناسب وطبيعة العملية الانتاجية السائدة ودونما اسهام حقيقى في تحقيق قيمة
مضافة للاقتصاد القومى .

والمحقق يجد أن قصر مفهوم الطفيلية على صفة أو سمة واحدة من السمات والخصائص السابقة
يجعل من هذا اللفظ مفهوما ضيقا لا يتسع لاستيعاب الخصائص المختلفة كما عايشتها الخبرة المصرية منذ
منتصف السبعينات .

فالقول بأن الأنشطة الطفيلية أنشطة غير انتاجية هو وصف ضيق فظمة أنشطة غير انتاجية ولكن
لها وظيفتها الاجتماعية وتساهم في العملية الانتاجية بشكل غير مباشر ، بل أن هناك أنشطة انتاجية قد
يترتب عليها اضرار ببناء القيم في المجتمع مثل انتاج الخمور^(٦) .

ومع ذلك يمكن القول بصفة عامة ان كل عمل منتج ليس عملا طفيليا ولكن كل عمل غير
منتج ليس بالضرورة عملا طفيليا^(٧) .

ومن استقراء التعريفات المختلفة التي تتروى في الكتابات المتعلقة بهذا الموضوع يمكن تحديد
الخصائص العامة للأنشطة الطفيلية فيما على :

أ — السعى الى الربح السريع والتركيز على الأنشطة قصوى الأجل والميل الى تراكم رؤوس الأموال تراكما
سريعا .

ب — هذا السعى يستخدم كافة الطرق المشروعة أو شبه المشروعة .

ج — التركيز على الأنشطة الخدمية (غير المرتبطة بالعملية الانتاجية) وعدم ربط رأس المال بأصول
ثابتة انتاجية وإنما يزوج به في الأنشطة التي تحتفظ بسيوئته الدائمة (مثل الاقراض الربوى ،
والمضاربة ، والسمسرة)^(٨) حتى يتمكن من التحويل من نشاط الى آخر حسب الظروف
وتوقعات الربح السريع .

د — الارتباط بمصالح أجنبية وبصفة خاصة في إطار الوكالات التجارية والسمسرة والوساطة .

هـ — ان العناصر الطفيلية لا تكفى بالضمانات والتسهيلات والمزايا التي منحها قانون استثمار رأس
المال العربى والأجنى بهدف تشجيع الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية ، بل أنها تنفرد في كيفية

(٦) د. ابراهيم الميسوى ، م. س. ذ. ، ص ١٩٤ .

(٧) المرجع السابق ، ص ١٩٤ — ١١٨ .

(٨) د. محمود عبد الفضيل ، مفهوم الرأسمالية الطفيلية في ظل الانفتاح الاقتصادى ، م. س. ذ. ، ص ١٩٠ .

الاستفادة من كل الثغرات التي تضمنها هذا القانون بل وبمخالفته أحيانا^(٩) ، إذ نجد على سبيل المثال « سامى على حسن » تاجر العملة يقول في دفاعه أمام المدعى العام الاشتراكي انه طبق القانون الذى أقره الرئيس محمد أنور السادات وهو قانون التعامل فى النقد الأجنبى فهو يطبق القانون ويستفيد من الضمانات والامتيازات التي منحها له القانون وإذا كان ثمة عيب فهو فى القانون نفسه . هذا مع العلم أن القانون يميز التعامل فى النقد الأجنبى شريطة أن يتم التعامل عبر المصارف .

هذه هى أهم الخصائص التي يتحدد من خلالها مفهوم الطفيلية كشأ وكنشاط تحديدا إجرائيا من واقع خيبة الاقتصاد المصرى منذ منتصف السبعينات ، وهنا تجلر الإشارة الى عدة نقاط هامة :

١ - ان الطفيلية بمعناها السابق لا تمثل شريعة أو طبقة أو فئة بلماذا ، ومن ثم لا يمكن القول بأن هناك طبقة طفيلية أو فئة طفيلية بعينها ، كما أنه من غير الصحيح القول بأن النشاط الطفيل مقصور على أنشطة بعينها مثل التجارة والنقل والتخزين ، إذ توجد « جيوب هامة » للأنشطة الطفيلية داخل الأنشطة السلعية الرئيسية فى مجالات الزراعة والصناعة والبناء والتشييد^(١٠) . الأمر الذى يصعب معه القول بأن كافة الأنشطة السلعية الرئيسية فى مجملها أنشطة إنتاجية خالصة فى ظل ممارسات سياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر .

والحقق نجد أن انحراط جهاز الدولة وكبير مسئوليها فى مجال المال والأعمال والالتقاء الذى شهدته السبعينات وتكرسه الثمانينات بين عالم السياسة وعالم الاقتصاد جعل من الطفيلية بمفهومها السابق سمة سائدة على المستويين العالم والخاص ، بل ربما أصبحت سمة مميزة للمجتمع بأسره ، وكما يقول الدكتور إبراهيم العيسوى « لم يعد يبنى عنها سوى قلة قليلة من أفراد المجتمع المصرى »^(١١) . حيث أدت التحولات التى شهدتها المجتمع المصرى الى تحويل بعض العناصر الى

(٩) يصل الأمر ببعض الشركات الاستوائية بعد انتهاء مدة الأضفاء الضريبى التى أقرها قانون استثمار رأس المال العربى والأجنبى الى تصفية شركاتها وإقامة شركات جديدة بنفس الأصول التابعة للشركات القديمة مع تغيير اسم الشركة أو نشاطها للحصول على مدة إعفاء ضريبى جديد . انظر المخابرات القانونية والاقتصادية والحضارية التى وجهت لمشروع هضبة الأهرام ، ومشروع العامية . د. محمد دويدار ، الاقتصاد المصرى بين التخلف والظهور ، م . س . د . ص ٩٤٧ .

(١٠) فى القطاع الزراعى يوجد قسم هام من الرأسمالية الزراعية ذات الطابع الطفيل فى مجال تأجير الآلات الزراعية وفى مجال المضاربة والتأجير فى مستلزمات الإنتاج الزراعى والأعلاف فى السوق السوداء ، وفى القطاع الصناعى توجد فئات من الرأسمالية الصناعية الطفيلية تتحول الى فئات طفيلية تصفى أنشطتها فى الورش وتعيش على فروق الأسعار من خلال الصفقات القائمة على عقود التوريد من الباطن مع صغار المنتجين والحرفيين (كما هو الحال فى صناعة الأثاث والأحذية والمنتجات الجلدية) ، انظر بالتفصيل : د. محمود عبد الفضيل ، حول مفهوم الرأسمالية الطفيلية فى الواقع المصرى الراهن ، مجلة الطلبة ، عدد يناير - مارس ١٩٨٥ ، ص ١١٧ .

(١١) د. إبراهيم العيسوى ، م . س . د . ص ٢٢ .

عناصر ه طفيلية رغم أنفها ه أى أجبرت بعض العناصر على أن تخوض هذا المجال مثل أصحاب الأراضي والمبانى والمقاولات التى ارتفعت قيمتها فى غمار سياسة الانفتاح الاقتصادى ، هذا فضلا عن هات الأعمال الفنية الذين ارتفعت أجورهم ارتفاعا كبيرا بسبب الهجرة الى الدول العربية النفطية والعمل فى الشركات الانفتاحية الاستثنائية . وقد شجع هذه العناصر المناخ الذى أوجدته تلك السياسة حيث الاشتغال بالسمرة والعمولات والتوكيلات التجارية الأجنبية .

٢ - بالرغم من عدم صحة ربط الطفيلية بنشاط معين من الأنشطة حيث أنها سلوك اقتصادى ، وبالرغم من أن الأنشطة الطفيلية أنشطة اضططوبية قد توجد فى كافة المستويات الاجتماعية وفى كافة الأنشطة الاقتصادية ، الا أنه يمكن القول بأن هناك أنشطة اقتصادية أكثر استمعدادا وقبولا لانتشار ونمو هذه الأنشطة الطفيلية وهذه الأنشطة كما حددها الدكتور محمود عبد الفضيل هى على النحو التالى :

أنواع الأنشطة الطفيلية	فئات الرأسمالية الطفيلية	أنواع الدخول الطفيلية
— التجارة الخارجية وعمليات الاستيراد والتصدير والتوكيلات التجارية	الرأسمالية الوكيلة لرأس المال الأجنبى	الأنواع الطفيلية الناتجة من الاتجار فى السلع المستوردة
— عقود المقاولات من الباطن كبار المقاولين		العمولات والسمرة
— تجارة السوق السوداء فى النقد الأجنبى وتجارة المخدرات	تجارة العملة فى السوق السوداء	فروق الأسعار الناجمة عن المضاربة على أسعار العملات
— مهريب السلع المستوردة من خلال المناطق الحرة .	تجارة السلع المهربة	هوامش ربح طفيلية
— جمعيات الاسكان	شرائع من كبار المهنيين	دخول عمولات وسمرة
— تقسيم الأراضي التعاونية	شركات تقسيم الأرضى والسماحة	أرباح مضاربة وعمولات واتمام الصفقات العقارية
مقاولات البحر وعمليات التخلص	مقاولو البحر	ارباح طفيلية وآلتوات وخطوات الرجل
الجمركى	والمخلصون الجمركيون	
— عقود التوريد للحكومة والقطاع العام	المتعهدون والموردون	دخول العمولات والسمرة

— مكاتب السفريات والتسهيلات مقوللو الانفار وأصحاب دخل العملات والسمرة
مكاتب السفريات

— الاتجار غير المشروع في السلع الثمينة بعض تجار البقالة أرباح طفيلية^(١٣)
والجملة

وتمثل هذه المجالات من الأنشطة شبكة متداخلة حيث يرتبط بعضها ببعض الآخر .
فعمليات التصدير والاستيراد مرتبطة بتجارة النقد الأجنبي وجميعات الاسكان وتقسيم الأراضي
التعاونية والعقارات مرتبطة بجانب المقاولات ، كما أن تهريب السلع المستوردة من خلال المناطق
الحرة مرتبط بمقاولات البحر والتخليص الجمركي . الأمر الذي يفضي الى تلاخل وتشابك هذه
الأنشطة مع بعضها البعض .

٣ — ان الدراسة تقصد بالعناصر الطفيلية العناصر « البحة » منها من منطلق التمييز بين عناصر
طفيلية وأخرى قد تكون أقل حدة في طفيليتها . ولعل ماقدمه الدكتور ابراهيم العيسوي في هذا
الشأن تحت مسماء « بالطفيلية » واخوات الطفيلية يخدم تلك التفرقة بين الطفيلية والطفيلية
البحة .

أن وصف العناصر الطفيلية « بالبحة » ينطلق من أن أنشطة ونشأة هذه العناصر
لا تتوقف عند كونها غير إنتاجية وسرقة التراكم للروة بالطرق غير المشروعة وشبه المشروعة وأنها
تشيع الخلل في الهيكل الانتاجي الاقتصادي وتلوس بعض عناصرها أنشطة مجرمة جنائيا ، بل تمتد
الى النمط القيمي الجديد الذي اشاعته في مجتمع مصر السبعينات ، فهذا الوصف لا ينطوى على
أبعاد اقتصادية فحسب بل يتضمن أبعادا اخلاقية وقيمة أفضت الى حدوث انتكاسة حضارة
عمقت من مفهوم الأزمة المجتمعية المصرية .

ويصبح اطلاق لفظ الطفيلية دون نعته على هذا الرافد ينطوى على تعميم يضع مع ملامح
أساسية لعناصر هذا الرافد . فهل الطفيل الذي يملك عقارا في منطقة هامة ودفعته ظروف السوق
للمتاجرة فيه بغرض الاستفادة من فروق الأسعار أو الطفيل الذي تقاضى رشوة أو عمل
بالسمرة يعتبر طفيليا بنفس درجة رشاد عثمان أو عصمت السادات أو توفيق عبد الحى وغيرهم
من أقطاب الطفيلية الذين احدثوا شرخا في البناء الاجتماعي والاقتصادي المصري ؟؟

والجدير بالذكر أن الدراسة حينما تفرق بين الطفيلية والطفيلية البحة لاتنصفي شيئا من
التبوير على تلك الأنشطة في مجملها وإنما تقيم تميزا موضوعيا له أساسه في الواقع وتبوهو العلمى
والاخلاقى ، كما أن اطلاق لفظ الطفيلية على علاقاته يحتل الواقع الاقتصادي المصري ، فمة

(١٣) د.عمود عبد الفضيل ، مفهوم الرأسمالية الطفيلية في ظل الانفتاح الاقتصادى ، م . س . ذ . ص ١٩٢ .

عناصر استفادت من الضمانات والامتيازات والتسهيلات التي منحها قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ وحقت أموالا طائلة إذ نجد عناصر تدبر مكاتب استشارية وأخرى تعمل كأعضاء ورؤساء مجال إدارة في عديد من الشركات الاستشارية ويتقاضون أجورا ومكافآت طائلة لانتساب مع حقيقة الجهد المبذول . فهل يعتبر هؤلاء طفيليون بنفس درجة طفيلية عصمت السادات أو غيره ؟؟؟

وتلقى الدراسة التي اجراها الدكتور محمد عبد الشفيع الضوء على بعض جوانب هذه التفرقة ، فقد اطلق على رأسمالية الانفتاح الاقتصادي « الشريعة الانفتاحية المميّزة » وحدد فئاتها على النحو التالي :

— الفئات التي تمارس أنشطة قائمة على ملكية رأس المال في قطاعات الانتاج السلمي والخدمات وتحصل بذلك على أرباح استثنائية واحتكالية استنادا الى مركزها الخاص على سلم السلطة وسلم القوة والدخل القومي .

أ — رأس المال التجاري ويمارس أنشطة التصدير والاستيراد وتجارة الجملة (خاصة في الأغذية ، قطع غيار السيارات والتوكيلات الأجنبية لشركات السيارات) .

ب — رأس المال الصناعي الذي يتركز أساسا في صناعات السلع الاستهلاكية الموجهة لتشكيل نمط جديد من الاستهلاك الجماهيري .

ج — رأس المال الهفي ويدور حول زراعة المحاصيل النقدية التصديرية والمحاصيل البستانية والخضرية ومزارع الدواجن والبيض .

د — رأس المال العقاري وخاصة في انتاج الأبراج السكنية المخصصة للفئات الجديدة أساسا ومجمعات الاسكان الإداري المخصصة للمشروعات الاستثنائية .

هـ — رأس المال « المالى » ويتركز في البنوك وشركات التأمين الخاصة .

— الفئات ذات الأنشطة الطفيلية وتشمل القائمين بالمضاربة والسمسة والوساطة .

— الفئات ذات الأنشطة الاجرامية ويقصد بها الأنشطة التي تجرمها القوانين المعمول بها مثل التهريب من المنطقة الحرة وتهريب المخدرات وتجارة العملة في السوق السوداء .

— الفئات شبه البرعية أى التي تحصل على عائد عملها فيما يسمى « شبه الربح » استنادا الى محدودة عرض مهاراتها وخاصة كبار المهنيين من المحامين وأطباء ومهندسين استشاريين (١٣) .

(١٣) انظر بالتفصيل د. محمد عبد الشفيع ، الاقتصاد المصرى من أين وإلى أين ؟ بحث غير منشور ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنسية ، ص ٢ — ٣ .

ثانيا : خصائص الطفيلية البحتة :

لقد عكست عناصر الطفيلة « البحتة » مجموعة من الخصائص التي تميزها وتحدد معالمها من حيث طبيعة النشأة ومن حيث أساليب الصمود والارتفاع في دنيا الثراء والأعمال اسماءها الدكتور محمود عبد الفضيل « بالخصائص التشريعية » وذلك على النحو التالي^(١٤) :

١ - من حيث أساليب جمع وتوكم الثروات :

الملاحظة الأساسية على هذه العناصر هو نجاحها في جمع ثروات طائلة في عدد محدود من السنوات وبشكل غير مألوف في الأنشطة الرأسمالية والاستثمارية ، لذلك فمن الأرجح أن هذه الأرباح جاءت نتيجة عمليات تهريب وفرض عمولات واتلوات واحتكار منافذ للتوزيع والاتجار في السوق السوداء واستغلال النفوذ لدى المسؤولين بجهز الدولة والقطاع العام ، وعلى سبيل المثال فقد جاء في حيثيات حكم محكمة القيم العليا أن ثروة رشاد عثمان قاسم حتى عام ١٩٧٦ كانت نصف مليون جنيه ثم قفزت الى ٦٨ مليون جنيه حسب المركز المالي له في عام ١٩٨٢ أى زادت عناصر ثروته بمقدار ٦٧,٥ مليون جنيه على مدى ست سنوات . كذلك أشارت بيانات الجرد الأولى التي شكلها جهاز المدعى الاشتراكي الى أن ثروة عصمت السادات وزوجاته وأولاده لا تقل عن ١٨٠ مليون جنيه .

ان ماأفصح عنه محاكمات محكمة القيم بشأن قضية عصمت السادات يتضمن تحديدا لأهم أساليب جمع تلك الثروات حيث تضمنت مائمه الآتى :

« لقد انقلبت هذه العناصر كالعنكبوت الضالعة يقصصون ضحاياهم ويحصون دماءهم ويخرون اقتصاد مصر . لا هم لم الا السطو والنهب وجمع المال والاستيلاء على الغنائم مسلحين بالهشع والأناثية وحب الذات متغلبين الحيلة والنصب والوساطة والرشوة وفرض الأكلوات بالارهاب والتبديد ركابا الى انهمم وعنوانهم بفرض الكسب السريع ذلك أنهم نفوس هفت الثراء فداست بأقدامها كل القيم الانسانية والانسان أيضا مما يصدق عليها وبحق انها عصابة « المافيا » التي ظهرت في مصر ونشرت فسادها في أرجاء البلاد تفرح وتفرح دون رادع الى أن استطاعت بوسائلها الخبيثة تكوين ثروات طائلة تقلد بالملايين من الجنيئات . كل ذلك بعد أن انقضوا على كل ماهر محرم فاركبوا الأعمال الضارة بالاجتمع مالا عين رأس ومالا أذن سمعت ولاخطر على قلب بشر »^(١٥) .

٢ - الطبيعة التداخلية والتشابكية لتلك العناصر :

بمعنى أن تلك العناصر لها طبيعة اخطبوطية متشعبة ومتداخلة مع بعضها البعض . فالخلق يجد

(١٤) د. محمود عبد الفضيل ، تاملات في المسألة الاقتصادية (القاهرة : دار المستقبل العربي ، ١٩٨٣) ص ٦٠

— ٦٨ .

(١٥) عبد الله امل ، قضية عصمت السادات : محاكمة عصر (القاهرة : روزا يوسف ، ١٩٨٣) ص ١٥٢ .

أن ثمة علاقة قوية بين كل من رشاد عثمان ، وعصمت السادات ، وتوفيق عبد الحى ، وكامل الكفرولى من ناحية ومن ناحية ثانية نجد أن سامى على حسن له علاقة وطيدة بكل من عبد الرحمن بركة المتهم فى قضية تحويل النقد الأجنبى الى الخارج فى قضية بنك الأهرام وبنك هونج كونج بعد أن نقل اليه وبعل عبد الله الجمال صاحب « جمال ترست بنك »^(١٦) .

ويؤكد ذلك مقاله رشاد عثمان أمام محكمة القيم « ان الذى ورطنى فى هذا هو عثمان أحمد عثمان وتوفيق عبد الحى »^(١٧) كما أوردت حيثيات حكم محكمة القيم بصدد قضية عصمت السادات انه على صلة وثيقة بكامل الكفرولى « المليونير الهارب » صاحب شركة « اخوان الصفا » لتقسيم الأراضى ومزارع عروس النيل كما أوضحت أن عصمت السادات قد حصل من كامل الكفرولى على مبالغ كبيرة كى يحميه من منافسة عثمان أحمد عثمان وتسهيل عمليات استيراد الكتاكيت والبيض من اسرائيل هذا بالإضافة الى أن الأول قد فرض على الثانى اتلوة لمشاركته فى أعماله^(١٨) .

وتجدر الإشارة الى أن الطبيعة التعاقدية والتشابهية بين أقطاب الطفيلية هذه تأخذ بعددين : البعد الأول هو التداخل فيما بينهم والبعد الثانى هو التداخل بينهم وبين أجهزة الدولة والقطاع العام الأمر الذى أدى الى قيام علاقات عمل بين هذه العناصر وعدد من المسؤولين فى جهاز الدولة .

٣ - العمل فى مجال الأنشطة الهامشية والطفيلية :

النشاط الأساسى لهذه العناصر هو نشاط ليس خارجا عن العملية الانتاجية وحسب بل هو يصفى الهيكل الانتاجى القائم . فهذه العناصر من خلال أنشطتها الطفيلية تعمل على تجريف القطاعات الانتاجية المملوكة للقطاع العام والزج بها فى عالم الوساطة والسوسة والشراكة مع رأس المال الخاص المحلى والعربى والأجنبى . فالأنشطة الطفيلية أدت الى تماظم الأنشطة الخدمية بالدرجة التى أوجدت خلافا فى البنية الاقتصادية المصرية أفضى الى إعطاء الصدارة لهذه الأنشطة وتقليل القطاعات السلبية (الزراعة والصناعة) .

(١٦) تم فرض الحراسة على كل من عبد الرحمن بركة وسامى على حسن وعلى عبد الله الجمال ، أنظر الأهرام بتاريخ ١٩٨٥/٣/٣١ ، ص ١ .

(١٧) يقول رشاد عثمان « الله يتقم منك يا عثمان أحمد عثمان » لماذا لاتسألون من نشاط شركة أهك . هى شركة توفيق عبد الحى إنه نصيب وشريك لعماد أحمد عثمان ، لقد رفضت أن أشرك النصارى فى نهب قوة الشعب لقد رفضت بإسناد الرئيس . أنظر : محمد حسنين هيكل ، صحف الغضب (بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ١٩٨٣) الطبعة الثالثة ، ص ٤١١ .

(١٨) تكونت شركة « اخوان الصفا » من طلعت السادات رئيسا والدمواش والكفرولى شركاء معه . وقد أعطى الكفرولى سبعة آلاف جنيه لطلعت السادات مقابل الوسيط له عند عثمان أحمد عثمان حتى لا يطرده فى أعمال المقاولات . أنظر بالتفصيل عبد الله لعل ، م . ص . د . ص ٤١ .

وقد أوضحت الدراسة أن أنشطة هذه العناصر تـصـمـحـور حـول عـمـلـيـات الشـحـن والتفريغ والتخليص الجمركي والتهرب والمقاولات والمضاربات العقارية والحصول على توكيلات تجارية والاشتغال بالوساطة والسـمـسـرة والتـجـار في السلع الأجنبية المستوردة وتخليص الصفقات والمشروعات وغيرها من الأنشطة المماثلة بل وصل الأمر ببعض أقطابها للتاجـر في الأغنية الفاسدة .

وتعكس طبيعة الشركات التي كونتها أو ساهمت في تأسيسها مثل هذه العناصر طبيعة الأنشطة التي يمارسونها وإن كانت في معظم الأحيان تمثل ستارا أو مظلة لممارسة أنشطة أخرى أكثر خطورة .

فالشركات التي كونها عصمت السادات هو وأولاده هي :
الشركة العالمية للتوكيلات الملاحية والتجارة والتوريدات ، وشركة الشرق الأوسط للمشروعات والتوزيع ، والشركة العربية للنقل والسياحة^(١٩) .

أما توفيق عبد الحى فقد أسس الشركة الدولية للعلاقات الصناعية والتجارية الشهيرة بشركة « أبك » وقد أسسها عام ١٩٧٧ ، والشركة الثانية أسسها في نوفمبر عام ١٩٨١ إذ قام بتحويل فرع من فروع شركة « أبك » بالجزيرة الى شركة مستقلة تحت اسم شركة الجزيرة الوطنية لإنتاج وتوزيع المواد الغذائية .

والشركة الوحيدة المساهمة التي ساهم فيها في الفترة من ٧٤ — ١٩٨٤ فهي شركة دار مايو الوطنية للنشر وساهم فيها بمشقة آلاف جنيه .

ويملأ النشاط العام لتلك الشركات حول أنشطة خدمية مثل الشحن والتفريغ والمقاولات والخدمات المصرفية وهو النشاط الذي يميز الاقتصاد المصري منذ منتصف السبعينات .

كما أسس سامي على حسن مع شقيقه محمد على حسن وحسين شوقي عبد السلام وزكيا داود عبد القادر شركة مصر الجديلة للإستثمار والتنمية برأسمال قدره ٣ ملايين جنيه ساهم فيها الشقيقان بنصف رأس المال . وجدير بالذكر أن نشاط هذه الشركة غير محدد^(٢٠) .

٤ — الطبيعة العائلية البهيقة لمشروعات تلك الفئات :

فالطبيعة التنظيمية لتلك الشركات يغلب عليها الطابع العائلي حيث تكون الشركة قاصرة في

(١٩) د. محمد عبد الفضيل ، تعلّلات في المسألة الاقتصادية المصرية ، م . س . د . ص ٦٢ . معظم الشركات التي تأسسها هذه العناصر هي شركات أشخاص وليست شركات أموال وقد أثبتت الدراسة العملية أنها تنفرد عن توظيف أموالها بالشكل القانوني ، فالشركات المساهمة التي أسسها أو ساهم فيها بعض هذه العناصر ضئيلة للغاية على نحو ما سوف يتم توضيحه .

(٢٠) أنظر الوقائع المصرية عدد ٢٧٤ جازع ١٩٨٣/١٢/٣ . العديد من الشركات المساهمة لا تصح صراحة عن طبيعة نشاطها أو الغرض الذي تأسس من أجله ولكنها تكفي بأن تذكر أن نشاطها ينطوي على ما حدته الفقرة الثانية من المادة الثالثة بقانون استثمار رأس المال العربي والأجنبي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وللعلل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ .

تكوينها على الزوجة والزوج والأبناء البالغين والقصر . وقد يتسع مفهوم العائلة ليشمل الأخوة والأخوات وأخوات الزوجة وبعض العناصر الأخرى من الأقارب والأصهار . فالشركات التي كونها رشاد عثمان أسسها ويديرها رشاد عثمان وزوجته وأبنائه وبنته الستة وشركات توفيق عبد الحى يديرها توفيق عبد الحى وزوجته وشقيقه وصهره وشركات عصمت السادات يقوم على ادارتها وتسيير شغونها هو وزوجاته وأبنائه الخمسة عشر .

وتجدر الإشارة الى أن مثل هذا الشكل من أشكال تنظيم وإدارة المشروعات يقوم على الدمج الكامل بين الملكية والإدارة والعائلة بما لايسمح بتطبيق أسس الادارة الحديثة والمراقبة على مصادر الأموال واستخداماتها .

ولعل هذا الشكل العائلي لتنظيم مشروعات وأعمال مثل هذه العناصر يمثل الشكل الذى يلائم طبيعة انشغلتها ذات الطابع الطفيلي وعدم احترام حرمة المال العام والخاص على السواء وبالشكل الذى يجعل سر المهنة محصورا بين أفراد عصابة عائلية محدودة العدد متحدة الإرادة بحكم علاقات الدم والمصاهرة^(٢١) .

• - الاحتياج بفساد أداة الحكم :

لايكفى لصعود وتألق مثل هذه العناصر توافر الخصائص السابقة دونما عمليات تواطؤ من قبل أجهزة الحكم والقطاع العام التى قدمت التسهيلات اللازمة لظهور مثل هذه العناصر « كنجم لامة فى عالم الاقتصاد » .

ولقد أوضحت تحقيقات المدعى العام الاشتراكى والواقع العمل وجود علاقات قوية بين كبار رجال الدولة وبين تلك العناصر . فنجد على سبيل المثال حيثيات محكمة القيم بصدد قضية رشاد عثمان تتضمن مايلى : « ان تلج ثروة رشاد عثمان ليس طبيعيا ولا مشروعات ولكنه وليد تعريفات غير مشروعة واستغلال علاقته ببعض الوزراء والتى لم يقتصر استغلالها على تحقيق مكاسب مالية بل استخدامها فى التكيل بمصومه وأبعاد من يتصدى له من الموظفين العموميين »^(٢٢) كذلك أفصحت محكمة توفيق عبد الحى عن صلاته المتعددة بكبار رجالات الدولة ولأسيما فى مجال الجهاز المصرى ، اما سامى على حسن فقد استغل صلته ببعض أقرابه وبعض الوزراء وكبار العاملين بالقطاع المصرى ليس فى استغلال وإبراز الجهاز المصرى بل فى توريث هذا الجهاز ذاته .

وبشأن عصمت السادات تضمنت حيثيات محكمة القيم أسماء العديد من الوزراء وكبار المسؤولين

(٢١) د. محمود عبد الفضيل ، تعاملات فى المسألة الاقتصادية المصرية ، م . س . د . ص ٦٣ .

(٢٢) المرجع السابق ، ص ٦٣ .

بالقطاع العام مثل أحمد نوح وزير التموين السابق ، سليمان متولى سليمان وزير المواصلات وناصف طاحون وعبد الرحمن الشاذلى وزيراً تجمين سابقين^(٢٣) .

- أما فيما يتعلق بشركات وهيئات القطاع العام والعاملين بها فقد ورد مايلى :
- الهيئة العامة للسلع التموينية حيث قدم كل من عبد الرحمن الشاذلى وحسن ابراهيم (عضو مجلس قيادة الثورة) وناصف طاحون تسهيلات عديدة لمائلة عصمت السادات .
- رئيس مجلس ادارة شركة الحديد والصلب المصرية قواد أبو زغلة .
- أحمد نوح وزير التموين السابق الذى أضاع على هيئة السلع التموينية سبعة ونصف مليون جنيه اذ تعاقد مع شركة الشرق الأوسط المحدودة (التون وشركاه) فى صفقة دواجن دون مناقصة ولم تصل الصفقة وتم سحب قيمتها بمستندات مزورة من بنك كاميكال بلندن .
- ورد اسم زكها طلبة بالشركة المصرية للحوم والدواجن حيث قدم لأولاد عصمت السادات (شركة تابانا) كميات كبيرة من البيض والدواجن وتم بيعها فى السوق السوداء .
- تواطؤ عبد الرحمن الشاذلى بتقديمه عطلين آليين من الشركة العامة لخمايز القاهرة الكبرى لشركة المانية تدعى « فنكلر » ، التى يعمل اللواء المسيرى وكيلها لها بمصر^(٢٤) .
- شركة مطاحن شمال الاسكندرية صرفت كميات كبيرة من نخالة الدقيق ثم بيعها كعلف للماشية فى السوق السوداء .
- الشركة المصرية للنشا والخميرة صرفت مائتى كرتونة رابسومتيك لأحد أولاد عصمت السادات .
- شركة طنطا للكتان والنهوت صرفت ١٥ ألف لوح خشب لأبناء عصمت السادات بمعرفة رئيس مجلس الادارة عبد الكريم جادو وتم بيعها فى السوق السوداء .
- شركة طنطا للنهوت والصابون صرفت كميات كبيرة من الجلسرين وتم بيعه للاستفادة بفروق الأسعار فى السوق السوداء .

وكذلك ورد اسماء العديد من الشركات مثل الحديد والصلب ، وحلوان للصناعات غير الحديدية ، والنصر لصناعة الماسير والصلب ، والتجارية للأخشاب ، والدلتا للصلب ، والنصر للزجاج والبللور ، ومصر للتأمين . أما قطاع البنوك فهو يكاد يكون أكثر الجهات تورطاً مع هذه العناصر حيث

(٢٣) انظر النص فى عبد الله امام ، م . س . د . ص ص ١٥٠ — ١٦٠ .

(٢٤) كان ضابطاً بالحرس الجمهورى وله صلة بالرئيس محمد أنور السادات . انظر محمد حسين هيكل ، م . س . د .

قام بتقديم تسهيلات لتلك العناصر بمقتضى توصيات شخصية دون الأخذ في الاعتبار الأصول المعمول بها في مجال العرف المصرفي^(٢٥) .

والحق يقيد أن مثل هذه العناصر لم تكن على صلة وثيقة برأس الدولة وقمة^(٢٦) جهاز الحكم فقط بل إنها تعدت النظام ذاته بدعوى أن هناك ممارسات مماثلة لم يتم تجميعها وعقلها . فوجد على سبيل المثال توفيق عبد الحى بعد أن تمكن من الهرب يتساءل في حديث صحفي عن سبب الضجة التي حدثت بسبب استيراد اللحوم الفاسدة وإصدار شيكات بدون رصيد فيقول :

« ان الأغذية الفاسدة لأغلبية عليها والعصب على البنوك عقوبته الحبس ثلاثة شهور ثم ان القانون في أوروبا وأمريكا يمنع تسليم مصر ، وعلى فرض أن هناك صفقة من اللحوم والدواجن الفاسدة — رغم أننى اتحدى الحكومة أن تثبت ذلك — فأين جمعية المنوية التي استوردت الجبنة الفاسدة التي مات فيها عشرات الطلاب ؟ هل تحفظ أحد على أموالها ؟^(٢٧) »

ومن المفارقات التاريخية ورغم هذا الرصيد من الأعمال غير الشرعية والتي يجرمها القانون^(٢٨) تقدم هذه العناصر نفسها للمجتمع باعتبارها رجال أعمال ومستثمرين عظامين جمعوا ثرواتهم بكفاحهم وكدهم في حين أن المراكز الاحتكارية والتسهيلات التي تمتعوا بها هي التي صنعت منهم أباطرة في السوق ورجالا من ذوى السطوة والجاه^(٢٩) .

(٢٥) كشفت تحقيقات المدعي الاشتراكي مع أباطرة الطفيلة أمثال رشاد عثمان وعصمت السادات وتوفيق عبد الحى وسامى عل حسن عن مدى عمق القوضى المصرفية التي انتابت المجمع المصرفي وضربت بكل القواعد المصرفية عرض الحائط .

(٢٦) انظر كيف يطالب رشاد عثمان السيدة جيهان صفوت رؤوف حرم الرئيس محمد أنور السادات بمبلغ ١٥ ألف جنيه في مذكره مرفوعة من رشاد عثمان ضد حرم الرئيس امام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية تتضمن مايلي : « صلو رئيس الجمهورية ورئيس الحزب لا يعقد اجتماعا الا يهدوه اليه وزكاه ورشحه لعديد من المسعوليات السياسية والاجتماعية وطوله في معيته وصحبته المستندة حتى صرف الطالب عن مشروعاته التجارية » انظر : عبد الله امام ، م . س . ذ . ص ص ١٨ — ١٩ .

(٢٧) الأهرام ، ١٩٨٢/٤/٩ .

(٢٨) عصمت السادات ارتكب العديد من الجرائم بإصدار شيكات بدون رصيد قبل أن يتولى شقيقه الحكم . وتوفيق عبد الحى له رصيد مماثل في السلب والنهب والتصب والاحتيال وإصدار شيكات بدون رصيد وله في هذا الشأن عشر قضايا ابتداء من عام ٦٦ — ١٩٧٨ (انظر الأهرام بتاريخ ٨٢/٤/٢ ، ٨٢/٤/٥) أما رشاد عثمان فلم يكن تاجرا ومستوردا للأخشاب وهلهيا من الضرائب ومخصصا لأملاك الدولة (استولى على ٩٠٠ فدان من الأراضي المحيطة بالاسكندرية . انظر محمد حسنين هيكل ، م . س . ذ . ص ٤٠٩) ومهريا للضائع الأجنبية ومتاجرا فيها على النحو المعلن بالملف رقم ١٨٢٠ لدى قسم مكافحة المخدرات بإدارة البحث الجنائي بالاسكندرية (انظر د . محمود عبد الفضيل ، تأملات في المسألة الاقتصادية المصرية ، م . س . ذ . ص ٦١) بل وصل به الأمر الى تغييف عروق الخشب وتمتعها بالخنزيرات .

(٢٩) د . محمود عبد الفضيل ، تأملات في المسألة الاقتصادية المصرية ، م . س . ذ . ص ٦٥ .

ان نظرة لما احتواه ملف المدعى الاشتراكي المقدم الى مجلس الشعب عن أعمال وجرائم ارتكبت خلال عام ١٩٨٣ فقط توضح حقيقة الخلل الذي أوجدته ممارسات هذه العناصر الطفيلية^(٣٢).

تم فرض الحراسة على أموال وعقارات نتيجة للكسب غير المشروع بلغ حجمها ٤٦ ملايين جنيه .

— استرداد حوالي ٦٨٦ ألف متر مربع من أراضي الدولة المسروقة التي سطا عليها لصورس الأراضي تبلغ قيمتها ١٢٩ مليون جنيه .

— اعادة حوالي ٢٢ مليون جنيه خلوات رجل دفعت لملاك العمارات .

— اكتشف الجهاز تورط بعض بنوك القطاع العام والقطاع الخاص في التعامل مع تجار العملة في السوق السوداء .

— اوضح الجهاز أن بعض كبار تجار الخشب وكبار تجار قطع غيار السيارات قد تهربوا من الضرائب وسداد مستحقات الجمارك وأشار الى أن شخصا من تجار الخشب تهرب من سداد رسوم جمركية تبلغ ٢٤ مليون ونصف مليون جنيه وإن شخصا آخر مستحق عليه حوالي ٩ ملايين ونصف مليون جنيه . أما صاحب شركة « ارتيزان » فقد تهرب من سداد حوالي ٢١ مليون جنيه فضلا عن أنه مدين للبنوك المصرية بما يربو على ٤٥ مليون جنيه وأنه توقف عن السداد لهروبه خارج البلاد كما تهرب من سداد ضرائب مستحقة قدرها ١٥ مليون جنيه . وقد صدر قرار بالتحفظ على أموال صاحب تلك الشركة وقدرها ٤٤ مليون جنيه .

— فيما يتعلق بقضايا المخدرات بلغت ثروة أحد المدعى عليهم حوالي ٨٥٠ ألف جنيه وآخر حوالي نصف مليون جنيه وثالث ٤٠٠ ألف جنيه ورابع ٧٠٠ ألف جنيه وخامس ٦٠٠ ألف جنيه^(٣٣).

ونخلص من ذلك الى أن كافة الوقائع السابقة تشير الى أن أقطاب الطفيلية ليست فقط رشاد عثان وعصمت السادات وتوفيق عبد الحى وسامى على حسن بل إن الطفيلية هذه أصبحت بمثابة تشكيلة اجتماعية متشابهة من حيث النشأة وطبيعة النشاط وشكل السلوك والممارسات الاقتصادية والاجتماعية والقيمية .

(٣٢) عماد غنيم ، فاتورة حساب ١٩٨٣ ، مجلة الأهرام الاقتصادية ، عدد ٧٩٥ ، ١٦ أبيل ١٩٨٤ ، ص ١٦ — ٢٠ .

(٣١) المرجع السابق ، ص ١٨ — ٢٠ .

« المبحث السابع » السياسات الحكومية والرافد الطفيل

إن إدراك الصفوات الحاكمة للواقع الاجتماعى فى مجتمع ما واختياراتها الأيديولوجية والقيمية هو مدخل لفهم ممارساتها وسلوكياتها ، ومن ثم لا يمكن الفصل بين نجاح أو إخفاق التجارب التنموية وبين نوعية القوى الاجتماعية والطبقة المسيطرة وكذا منظومة القيم والأفكار السائدة فى المجتمع ولدى الصفوة السياسية المسيطرة .

فإذا كانت السلطة السياسية فى دولة ما فى أيدي طبقة تتفق مصالحها مع مصالح الأغلبية يصبح فى الإمكان إدارة الدولة وفقا لإرادة الأغلبية أما إذا كانت السلطة السياسية فى أيدي طبقة تختلف مصالحها مع مصالح الأغلبية فإن السياسات المتبعة سوف تمسك هذا الوضع .

أولا : العلاقة بين جهاز الدولة والرافد الطفيل :

لقد عكست مدركات وسلوكيات النخبة الحاكمة المصرية منذ منتصف السبعينات تحيزا لبعض العناصر الطفيلية التى تشكل شقا من نخبة الانفتاح الاقتصادى (موضع الدراسة) بدعى أن المساس بها من شأنه تهديد للمناخ الاستثمارى ، وتمثل هذا التأيد قولاً وعملاً فى مواقف متعددة ، فعلى سبيل المثال عندما علت أصوات الكتاب والمثقفين تنادى بوضع حد لعمليات الانحراف والتسيب نجد أن رئيسا سابقا للوزراء يقول فى مؤتمر صحفى بتاريخ ١٩٧٥/٢/٥ مايلى :

« اسمعوا لى أن أتكلّم بصراحة للأسف أننا نعطى الانحراف والتسيب والملا أخلاقيات أكثر من حقيقتها بحيث تضخمّت من خلال الأحاديث والجلوس فى النوادى . هذا قد يؤدى الى السلبية المطلقة . وقد عملت فى الحكومة موظفا فى مصلحة الضرائب وعملت فى الجامعة واطلعت على أرقام وقضايا الرشوة والاحلاس . لقد وجدت أن النسبة بسيطة جدا أو على هامش السيرة وفى أى مجتمع شرقا وغربا يوجد انحراف لكن ما هو حجمه ؟ ومن هم القاتمون به ؟ الرئيس قال فى بداية رسالته ولاشك أننا معه أن هذه قلة وهى على هامش المجتمع إنها قلة ، وربما يبرر وجود اقلية وجود نشاط اقتصادى ومن هنا أقول أن التشكيك مقصود وموجه لسياسة الانفتاح الاقتصادى »^(١) .

وقد تتضمن تلك الرؤية شيئا من المصادقية من منطلق أن سياسة الانفتاح الاقتصادى لم تكن قد اتضحت كل معالمها وأبعادها بعد ولاسيما لو أخذ فى الاعتبار أن تلك الفترة كانت مازالت امتدادا

(١) د. محمد القاضي ، البيوت الزجاجية ، (القلم : دار الموقف العربى ، ١٩٨١) ، ص ١٣٦ .

للفترة السابقة وكانت النخبة الحاكمة قد أعلنت مراراً أن ورقة أكتوبر هى امتداد لمواثيق الثورة إلا أن ما حدث بعد ذلك كان أعمق بكثير من تصورات الكتبيين الأمر الذى دفع بهم الى العلول عن تلك السياسة وتوجيه النقد لها .

ولكن ماثير التساؤل هو موقف عناصر النخبة الحاكمة من العناصر الجديدة الذى أضفى على وجودها قلراً من الشرعية السياسية والاجتماعية ، بحجة أن الفساد موجود فى كل مجتمع ، ولعل هذا يذكّرنا بموقف النخبة الحاكمة من عناصر البرجوازية البيروقراطية خلال الستينات .

وتبدو المقارنة أكثر وضوحاً بسرد مقالة الرئيس محمد أنور السادات وموقفه من تحولات الستينات وتبريره لوجود العناصر الطفيلية إذ يقول :

« لقد غرق الإنسان المصرى فى فترة الستينات وكان ذلك نتيجة حتمية لمأساة التطبيق الاشتراكى فى مصر . لقد أصبحت الاشتراكية فى ذلك الوقت مرادفاً لفرض الحراسات ومصادرة الملكيات وفتح المعتقلات وغياب القانون . أوشكت هذه الموجة الطاغية أن تطمس معالم شخصيتنا الأصيلة مع ضياع القيم والمثل والتقاليد التى منحت شعبنا الإصرار والصمود والأزادة الصلبة على مر حقب تاريخه الحضارى الطويل . فالاشتراكية ليست توزيع الفقر بالعدل بل هى توزيع الرفاهية والحظير » (٢) .

« قد وجدت طبقة فعلاً نتيجة للانفتاح الاقتصادى بس لانكون مبالغين لأننا نتكلم على مستوى علمى . فى أربع سنين مش ممكن يطلع خمسمائة مليونير زى ما واحد من الجماعة الماركسيين قال فى مجلس الشعب وقالوا دا خمسمائة مليونير طلعا وقالها من ستين والانفتاح كان بقاله ستين ... يبقى فى ستين اشغلت الدولة أو دخل الدولة الانفتاح أو رؤوس أموال لما يسمح لخمسمائة واحد يبقوا مليونيرات ... حصل فعلاً تفاوت وحصل طبقة طلعت ... طبقة طفيلية أه صح الطبقة دى ما طلعتش لوحدها لأ فيه طبقة أخرى كانوا أوعى من ثورة ٢٣ يوليو وأوعى من عبد الناصر جم راحوا حاطين القلوس والمجوهرات تحت البلاطة ... يوم ما أنا أعلنت سياسة الانفتاح الاقتصادى وأصبح كل واحد آمن راحت طالعة من مصر الجديدة للهرم تمجد على الأقل ألف عمارة على الأقل من ذات ال ١٢ وال ١٥ دور بس اسكان فاخر مش الاسكان الى احنا عاوينه الشعى ، مين الملاك يتروح دول دى الى تدبى المفتاح هل هى فعلاً طبقة المليونيرات الى طلعت جديد واللا ناس تاتين طلع ان فيه ٩٠ فى المائة منها من الى كانوا حاطين القلوس والمجوهرات تحت البلاط أنا لا أحقد على أحد يكسب ولكن يدبى حق الدولة » (٣) .

(٢) محمد أنور السادات ، وصحى (القاهرة : المكتب المصرى الحديث ، دت) ص ١٢ — ١٤ .

(٣) خطاب الرئيس محمد أنور السادات بجامعة الاسكندرية ، مجموعة خطب وأحاديث الرئيس محمد أنور السادات — الفترة من: يناير — يونيو ١٩٧٨ ، الهيئة العامة للاستعلامات ، ص ٥٧١ .

وبعكس هذا الحديث عدة نقاط هامة :

١ — أن الفئات الطفيلية التي نشأت وتحالفت مع بعضها البعض مستفيدة من كل الظروف والضمانات والامتيازات قد نمت في اطار علم ومعرفة السلطة الحاكمة وفي ظل تأييدها . فبالواضح أن قمة النظام السياسى تعترف بوجود هذه العناصر مشكلة طبقة جديدة وتبرر وجودها وتستنكر كل تيار فكرى سياسى أو اجتماعى يحذر من توسعها وامتداد أنشطتها ، ومن ثم يصبح انتقاد تلك العناصر ليس من قبيل التشكيك فى سياسة الانفتاح الاقتصادى بل يصبح تشكيكا فى القيادة السياسية نفسها .

والحق يقيد أن اعتراف السلطة بهذه الفئات وإضفاء الحماية والأمان عليها قد خلق منها قوة تملك القدرة على حماية مصالحها ومواقفها وإن تعارضت مع السلطة ذاتها .

وهكذا كان الاختيار السياسى لقيادة الدولة هو أن تسبغ الحماية وتوفر الأمان لهذه العناصر بحجة أن المساس بفئة الأغنياء الجدد يتعارض مع مبدأ سياسة الانفتاح الاقتصادى كنموذج غرق يؤكد على الحرية المطلقة للفرد وقيمه ، إذ أن النموذج الغربى هو الذى يقيم المجتمع الحر^(٤) .

٢ — أن أيدىولوجية النخبة الحاكمة قد أدركت ظروف التحالف واللقاء التاريخى وكيفية الربط بين العناصر الغنية القديمة والعناصر الغنية الجديدة . فإعلان سياسة الانفتاح الاقتصادى كان إيذانا بتكوين عناصر غنية جديدة وفى نفس الوقت استدعاء لعناصر غنية قديمة إيمانا بأن هذا التحالف هو الجبهة الاجتماعية القائلة لهذه السياسة والآخذة على عاتقها مهمة تنفيذها . أى أنها الأداة التى سوف تصنع النموذج الغربى للتنمية موضع التنفيذ .

٣ — أن انهيار النخبة الحاكمة المصرية بالنموذج الغربى للتنمية قد جعلها تقبل وجود مثل هذه العناصر بحجة خلق قوى اجتماعية غنية لديها القدرة على شراء السلع والمنتجات الأجنبية ولها ارتباطاتها بالرأسمالية العالمية من خلال عمليات التجارة والوساطة والتوكيلات الأجنبية الأمر الذى يشكل منها فى النهاية قوى وسيطة لها ارتباطاتها برأس المال الأجنبى .

ولعل هذا يفسر كيف أن مايم على أيدى هذه العناصر ومايتعرض له المجتمع المصرى يرتبط ارتباطا وثيقا باستراتيجية قواها خلخلته البناء القيمى المصرى وتفكيك أوصال المجتمع الى الحد الذى وصفه الدكتور على الدين هلال بأنها نوع من (المؤامرة)^(٥) .

فباسم التنمية والانفتاح الاقتصادى تُحدث هذه العناصر خلخله فى التوازن الاقتصادى

(٤) محمد أنور السادات ، البحث عن الذات (القاهرة : المكتب المصرى الحديث ، ١٩٧٨) ص ١٠٣ .

(٥) د. على الدين هلال ، المؤامرة ، مجلة روز اليوسف ، السنة التاسعة والخمسون ، م. س. د. ، ص ١٨ .

والاجتماعى ، ويحدث التفاوت الصارخ بين المرتبات والدخول وتفصل العلاقة بين الدخل والتعليم ، ويصبح لا الانتاج والا العمل هو معيار الدخل ، وتساهم هذه العناصر فى إضعاف عناصر الربط والضغط فى المجتمع فاذا كانت المؤسسات الاقتصادية عنصرا ضابطا لحركة القطاع العام ، فمن الأفضل أن تلغى واذا كانت الرقابة الادارية عنصرا ضابطا للسلوك الادارى فمن الأفضل أن تلغى بحجة أنها أصبحت جهازا معطلا لحركة الحركة والمبادرة . ومن ثم يصبح الحديث عن الرشوة والاختلاس والانتحار بالمخدرات وتجارة العملة واستغلال الجهاز الحكومى فى تقديم ضمانات وتسهيلات من قبيل التشويه و « تطفيش » أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية المستمرة فى مصر .

٤ — أن النخبة الحاكمة المصرية تجاهلت أقلام وأفكار الكتاب والمثقفين الذين نادوا بتحجيم دور هذه العناصر بغية أن يأخذ الخط التمسوى فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى مساره الحقيقى . فرغم القول بأن هذه العناصر قلبت موازين المجتمع وأصبحت تشكل خطرا اجتماعيا وسياسيا وقيما ، الا أن النخبة الحاكمة تمادت ليس فى إضعاف الحماية عليها بل والمساهمة والمشاركة معها فى عالم الأعمال .

لقد تزامن مع انتاج سياسة الانفتاح الاقتصادى وفتح الاقتصاد المصرى على مصراحيه (دخول رؤوس أموال أجنبية وبيع استهلاكية وتكنولوجيا أجنبية وخروج عمالة مصرية) تفاقم الأزمة المجتمعية المصرية التى عيرت عن نفسها فى العديد من الأزمان مثل أزمة المهية الحضارية والجدل حول الانتفاء القومى فيما يسمى بعروية مصر فى مواجهة تحجيم دور مصر وأزمة التطور الديمقراطى وأزمات التنمية الاقتصادية (الناتج / التوزيع) فضلا عن مشكلات التحول الاجتماعى وبرز التناقضات الطبقية وتعميق التمايزات الاجتماعية .

وصحيح أن تلك التبدلات والتحولات كانت نتيجة لسياسة الانفتاح الاقتصادى فى مجملها فضلا عن عوامل عديدة أخرى داخلية وخارجية الا أنه يمكن القول بأن تلك العناصر الطفيلية قد لعبت دورا لا يستهان به فى إحداث وتأصيل ميكانزم التفسخ فى المجتمع المصرى .

ولعل محاكمات المدعى العام الاشتراكي قد أفصحت صراحة عند محاكمة بعض أقطاب تلك العناصر عن مدى خطورتها وخطورة سلوكياتها على المجتمع المصرى ، كما أشارت تلك المحاكمات الى مدى تورط ومشاركة الجهاز الحكومى والقطاع العام فى ومع الممارسات الطفيلية والقائمين بها والى استغلال تلك العناصر لجهاز الدولة بغرض تحقيق أطماع شخصية ، اذ نجد بعض كبار رجال الحكم يهتمون بتقاضى رشوة مثل أحمد سلطان^(١) (نائب رئيس وزراء سابق) الذى إتهم بتقاضى عمولة من ممثل شركة وستنجهانس قدرها ٢٥٠ ألف دولار عند فوز الشركة بعقد مشروع محطة القاهرة غرب وكانت قيمة

(٦) أعلنت برامة أحمد سلطان بطريق ١٩٨٢/١٢/٢٧

العقد ٣٠ مليون دولار ، كما إتهم هانى جبرانه بتقاضى رشوة من نفس المشروع قدرها ٧٣٢٩ ألف دولار ، وما أثير بشأن تقاضى السيد عويس بصفته كبير مستشارى بنك مصر ورئيس مجلس الإدارة المنتدب لجمع العامية وصفته وكيلًا تجاريا لشركة عائلية تدعى الاسكندرية للإدارة والتصنيع يمتلكها هو وأبناءؤه عمولة من مشروع مصر العامية للألياف الصناعية^(٧) .

لقد وصل عرف العمولات والمسمرة الى قمة النظام ذاته وفى هذا الشأن يذكر محمد حسنين هيكل فى مؤلفه خريف القضب ما تم بشأن قضية طائرات « البوينج » حيث كان طرفا فيها الرئيس محمد أنور السادات مع أحمد نوح وزير الطيران ومحمد عبد الله مرزبان نائب رئيس وزراء سابق وكال أدهم مستشار الملك. فيصل ومدير المخابرات العامة السعودية^(٨) .

بل إن هناك عددا من الحالات والوقائع التى أثير فيها اتهام بعض المسئولين بتقاضى عمولات ومسمرة مثل صفقة الأنوبيسات الإيرانية التى إتهم فيها أشرف مروان ومرعى أحمد مرعى وكذا صفقة حديد التسليح الأسباني التى إتهم فيها عثمان أحمد عثمان وآخرون^(٩) .

وتوالى عمليات ادانة كبار المسئولين فى مثل هذه الصفقات وغيرها وعلق على ذلك الدكتور مصطفى كامل السيد فى عام ١٩٨٣ بقوله « لم تشهد الأحكام المصرية تعددا فى الأحكام الصادرة من أعلى الهيئات القضائية (محكمة القيم العليا - المحكمة الدستورية العليا) تدين كبار المسئولين الحكوميين مطلقا حدث خلال العامين السابقين »^(١٠) .

والجدير بالذكر أن تعامل بعض المسئولين مع العناصر الطفولية لم يتوقف على الداخل فقط ، بل وامتد إلى الخارج أيضا من خلال التعامل مع بعض المشروعات الاستثمارية التى تبتها الدولة مثل مشروع حضبة الأهرام ومشروع العامية .

فمشروع حضبة الأهرام يدور حول رغبة شركة أجنبية مسجلة فى هولنج كونيغ فى الاستثمار السياحى والفندق بأرض الأهرام ، ويقوم المشروع أساسا على الاقتراض من الداخل واستخدام الموارد

(٧) عادل حسين ، م.س.ذ. ، ص ١٥٠ .

(٨) بعد عقد الصفقة نشر صحفى أمهيكى يدعى « جيم هوجلاند » فى جبهة الواشنطن بوست أن ثمة مبالغ قد تم ابداعها بواسطة الشركة بعد عقد صفقة الطائرات البوينج فى حساين سرين فى سويسرا أحدهما وضع فيه ٨ ملايين دولار والآخر ٦٥٠ ألف دولار . أنظر : محمد حسنين هيكل ، م.س.ذ. ، ص ٣٩٨ . أعلنت براءة كل من أحمد نوح ومحمد عبد الله مرزبان من تهمة الإهمال الجسيم وذلك بتاريخ ١٩٨٤/٥/٢٣ .

(٩) د. محمود القاضى ، م.س.ذ. ، ص ٢٩١ .

(١٠) د. مصطفى كامل السيد ، السلطة التنفيذية فى مصر : السلطان فى يد والقيرو فى اليد الأخرى ، مجلة الأهرام الاقتصادى ، العدد ٣٦٠ ، ١٩٨٣/٨/١٨ ، ص ٣٦ .

الذاتية . وتقدم كل من السيدين « جليرومونك » ممثلين للشركة (تين فيما بعد أنهما مطرودان من كندا بسبب فضيحة مالية)^(١١) للحصول على حق الاستغلال للشركة في ممارسة نشاطها لمدة ٩٩ عاما^(١٢) . وقد وافق الرئيس محمد أنور السادات بتاريخ ١٩/٥/١٩٧٥ وبعد الموافقة تين أن المشروع مخالف للقوانين الاستثنائية وقانون الشركات بل وقانون استثمار رأس المال العربي والأجنبي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ والذي يميز حق الاستغلال لمدة عشرين عاما فقط .

أما مشروع العامرية فهو يعكس الدور الجديد لأحد البنوك الوطنية وهو بنك مصر في إطار الشراكة الأجنبية مع بيوت الخبرة السويسرية لإنتاج كميات كبيرة من الغزل والنسيج والتهكرو والأقمشة والألياف الصناعية . ولم تقدم دراسة جدوى لهذا المشروع وتمكنت العناصر المسفولة عن تنفيذه من الحصول على الموافقة عليه من قبل هيئة الاستثمار في غضون أربعة أيام فقط وقد قدرت تكاليف هذا المشروع بحوالى ٥٣ مليون جنيه . وقد اعترضت العديد من الجهات المسفولة من منطلق حماية الصناعة الوطنية مثل وزارة الصناعة واتحاد الصناعات المصرية والفرقة الصناعية^(١٣) .

يتضح مما سبق أن العناصر الطفيلية سواء خارج جهاز الدولة أو داخله استطاعت أن تحجم دور الدولة التقليدى وأن تستغل سلطة الدولة السياسية في الحصول على التراخيص والأذونات وتقديم التسهيلات والزج بالدولة ذاتها كشارك في العملية الاستثنائية واستخدم المال العام وخاصة في القطاع المصرفي لتمويل الأنشطة الطفيلية (في مجال التجارة والسفرة والوساطة وغيرها) بل والاستيلاء على أصول القطاع العام ذاته إما من خلال الشراكة أو من خلال الاستيلاء وتصفيته بالكامل (مثال شركة كلورايد وهي شركة استثنائية تقوم بصناعة البطاريات وقد قامت على أساس تصفية الشركة العامة للبطاريات والاستيلاء على كافة الأصول الثابتة للشركة فضلا عن الموظفين والعاملين وقائض التمويل الذاتي المحقق لدى الشركة) .

فالنظام الحاكم لم يضيف فقط الأمان والاستقرار على العناصر الطفيلية بل أصبح شريكا لها في العديد من الأنشطة ويتضح هذا التداخل بعمق على مستوى المحليات أيضا حيث اندماج عناصر الحزب الحاكم في الشركات الاستثنائية المكونة في المحليات ولاسيما في فروع البنك الوطنى للتنمية وشركات الأمن الغنائى .

ثانيا : التحالف بين الرافد الطفيل ونخبة الانفتاح الاقتصادى :

عكست دراسة الرافدين السابقين (الرأسمالية التقليدية والبرجوازية البيروقراطية) درجة عالية من

(١١) يأتى دائما في ثلثا رأس المال الأجنبي العديد من عناصر الطفيلية والسماسة والأقائين أنظر دافيدس لاندز ، بيوكه وباشوات ، م . س . ذ .

(١٢) أنظر د . محمود القاضى ، م . س . ذ . حيث قال ان هنا للمشروع يمثل أكبر عملية بيع لأرض مصر وإن مدة استغلاله تتكرر بمدة احتياز حفر قناة السويس .

(١٣) د . محمد دويلر ، الاقتصاد المصرى بين التحالف والتطوير ، م . س . ذ . ص ٩٥ .

التداخل والتشابك كرسنتها تحولات السنين وأصقلتها فترة السبعينات وبصفة خاصة مع بداية الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى .

وتجدر الإشارة إلى أن العلاقة بين الرافد الطفلى والرافدين السابقين أقل وضوحا (فى اطار دراسة الشركات المساهمة) وهذا يرجع الى أن العناصر الطفيلية بصفة عامة لانهيل الى توظيف أموالها بشكل رسمى وقانونى سواء فى شركات مساهمة أو غيرها من شركات الأموال^(١٤) فعصمت السادات وعائلته لم يشارك فى أية شركة مساهمة على الإطلاق خلال فترة البحث (٧٤ — ١٩٨٢) كما أن الشركات التى ساهم فيها كل من توفيق عبد الحى ورشاد عثمان وسامى على حسن شركات ضعيلة للغاية اذا ما قورنت برؤوس الأموال التى يشتغلون بها .

وقد يتضح التحالف والترابط بين الرافد الطفلى والرافدين السابقين من خلال طرح « التنظيم الأساسية » لإنشاء تلك الشركات ومن خلال موقعهم بين بقية المساهمين يمكن الحكم على مدى الترابط بين الرافد الثلاثة : شركة دار مايو الوطنية للنشر ٨١/٩/١٢

المساهمون	قيمة المساهمة بالألف جنيه	المساهمون	قيمة المساهمة بالألف جنيه
— محمد أنور السادات	٥٠٠	— صندوق التنمية الشعبية	٥٠٠
— محمد حسنى مبارك	١٠	— عبد الله عبد البارى	١٠
— عثمان أحمد عثمان	١٠٠	— ابراهيم سعده	٢
— البنك الوطنى للتنمية	٢٥٠٠	— توفيق عبد الحى	١٠
— بنك مصر (قطاع عام)	٥٠٠	— شريف فتحى الفضالى	٢٥
— بنك القاهرة (قطاع عام)	٢٥٠	— محمد ومصطفى البلبدى ^(١٥)	٢٥
— بنك الاسكندرية (قطاع علم)	٢٥٠	— بريقى بنار	٢٠
— البنك الأهل المصرى (قطاع عام)	٢٥٠	— ماجد محمد موسى	٥٠
— بنك قناة السويس	٢٥٠	— لطفى محمد موسى	٥٠
— بنك المهندس	٥٠	— شركة متصر للمقاولات	٢٠
		— ماهر محمد على	١

(١٤) تميل هذه العناصر الى توظيف أموالها فى شركات أشخاص تكونتها فيما بينها وغالبا ما تأخذ الصفة العائلية على نحو ما أوضحته الدراسة سابقا .

(١٥) حنر مصطفى البلبدى وهو رجل أعمال مشهور وعمل رئيسا للفترة التجلية من اشترك توفيق عبد الحى فى تلك الشركة نظرا لرصيده فى النصب والاحتيال .

شركات ساهم فيها رشاد عثمان :
 — الشركة الوطنية للأمن الغذائي ١٩٨٠/٩/١١

قيمة المساهمة بالألف جنيه

أهم المساهمين

١٠٠	— محمد أنور السادات
٥٠٠ (قطاع عام)	— بنك ناصر الاجتماعي
٢٥٠ (قطاع عام)	— بنك مصر
٢٥٠	— بنك قناة السويس .
١٠٠	— بنك المهندس
٢٥٠ (قطاع عام)	— محافظة بورسعيد
٢٥٠	— شركة الشرق الأوسط لاستصلاح الأراضي
١٠٠	— شركة المهندس للتأمين
٥٠	— شركة الاسماعيلية للدواجن
٢٥٠ (قطاع عام)	— شركة النيل للمجمعات الاستهلاكية
٢٥٠ (قطاع عام)	— شركة الأهرام للمجمعات الاستهلاكية
٢٠٠ (قطاع عام)	— الشركة العامة الاقتصادية للقوات المسلحة
١٥٠	— رشاد عثمان قاسم

— الشركة الوطنية للإسكان للنقابات المهنية ١٩٨٠/١٢/٩

قيمة المساهمة

أهم المساهمين

بالألف جنيه	— نقابة المهندسين
٢٠٠٠ قطاع عام	— نقابة المهن التطبيقية
١٠٠٠ قطاع عام	— نقابة المعلمين
٥٠٠ قطاع عام	— نقابة الزراعيين
٢٥٠ قطاع عام	— بنك مصر
٢٠٠ قطاع عام	— بنك ناصر الاجتماعي
٥٠٠	— بنك قناة السويس
٢٥٠	— بنك المهندس
١٠٠٠	— شركة مصر للتعمير

١٠٠٠ قطاع عام	— الشركة المحمودية المصرية للتعمير
١٠٠٠ قطاع عام	— هيئة قناة السويس
٥٠٠	— المقاولون العرب للاستثمار
٢٠٠	— رشاد عثمان قاسم
١٠٠	— شركة المهندس للتأمين
١	— حسن محمد السيد

— شركة ديرب نجم للاستثمار ١٩٨١/٥/١٩

— عائلة شلى وتشمل :

عزة محمد حسن شلى (زوجة وزير الاقتصاد السابق الدكتور مصطفى السعيد) وبخار محمد يوسف شلى ، وفاطمة محمد يوسف شلى ، ومنى محمد يوسف شلى ، وأحمد السعيد يوسف شلى ، وأحمد سيف الاسلام شلى ، وهبة محمد يوسف شلى ، وزينب محمد يوسف شلى .

— محمد السعيد ابراهيم (شقيق د. مصطفى السعيد)

— محمود السعيد ابراهيم

٢٢ — ابراهيم السعيد ابراهيم

— عبد الرحمن بركة

١٠ — أحمد عثمان أحمد عثمان

٢ — صلاح فريد الطاروطى (عضو مجلس الشعب)

١٠ — رشاد عثمان قاسم (عضو مجلس الشعب)

٢ — بية عبد المنعم براده (عضو مجلس الشعب)

٥ — خالد محمد حامد محمود (رأسمالية قديمة)

٤ — محمد أحمد الطويل (رأسمالية قديمة)

١٠ — كامل توفيق دياب (رأسمالية قديمة)

٣ — سيد على المرسى

— بنك الاسكندرية التجارى البحرى :

المؤسسون	قيمة المساهمة
— محمد ابراهيم حسن	بالألف جنيه
— عبد الفتاح الشافعى	١٠٠٠
— أنور محمد مرسى	٢٥٠
— نبيلة محمد مختار	١٠٠
— رشاد عثمان قاسم	٥٠
— شركة رشاد عثمان للشحن	٥٠
— مصطفى رمزى الشافعى	٥٠٠
— رمزى أحمد الشافعى	٥٠
— الشركة العربية للشحن والتفريغ	١٠٠٠ قطاع عام
— شركة الاسكندرية للتوكيلات الملاحية	٤٠٠٠ قطاع عام
— شركة القناة للتوكيلات الملاحية	٢٠٠٠ قطاع عام
— الشركة المصرية لأعمال النقل البحرى	٤٠٠٠ قطاع عام
— الشركة المصرية لاصلاح السفن	٥٠٠ قطاع عام
— بنك الاستثمار القومى	٢٠٠٠ قطاع عام
— بنك الاسكندرية	١٤٢٨ قطاع عام
— البنك الأهل المصرى	١٤٢٨ قطاع عام
— شركة مصر للتأمين وآخرون	٢١٠٠ قطاع عام

« مجلس ادارة بنك الاسكندرية التجارى البحرى »

رقم	الاسم والجنسية	الصفة
١	السيد الدكتور م/نعيم أبو طالب (مصرى)	رئيسا وعضوا منتدبا
٢	السيد / محمد فهمى محمود فهمى (مصرى)	عضوا منتدبا
٣	السيد الزهان / حسين كامل الجندى (مصرى)	عضوا
٤	السيد / محمد ابراهيم حسن (مصرى)	عضوا
٥	السيد / حكمت أحمد رزق (مصرى)	عضوا
٦	السيد / عبد الفتاح الشافعى (مصرى)	عضوا

- ٧ السيد / عبد الرحمن الرافعي (مصرى)
٨ السيد / محمد شوقي يونس (مصرى)
٩ السيد / محمد عادل البوقوق (مصرى)
١٠ السيد /
١١ السيد / فؤاد يومية هاشم (مصرى)
١٢ السيد المهندس / محمد أحمد أبو طالب (مصرى).....
١٣ السيد / مصطفى محمد نور الدين (مصرى)
١٤ السيد الدكتور / يونس أحمد البطريق (مصرى).....
١٥ السيد / اسماعيل غام (مصرى)
١٦ السيد / سيد صالح (مصرى)
١٧ السيد / رشاد عثمان قاسم^(١٦) (مصرى)
١٨ السيد الدكتور / محمد عبد الله (مصرى).....
عضوا
عضوا ومثلا عن الشركة المصرية
لأعمال النقل البحرى
عضوا ومثلا عن شركة اسكندرية
للتوكيلات الملاحية
عضوا ومثلا عن شركة القناة
للتوكيلات الملاحية
عضوا ومثلا عن الشركة العربية
للشحن والتفريغ
عضوا ومثلا عن الشركة المصرية
لاصلاح السفن
عضوا عن بنك الاسكندرية
عضوا عن البنك الأهلى المصرى
عضوا عن بنك الاستثمار القومى
عضوا عن شركة مصر للتأمين
عضوا عن شركة رشاد عثمان للشحن
والتفريغ
عضوا عن صندوق تأمين ومعاشات
العاملين بشركة الاتحاد العربى للنقل
البحرى (فامكو)

(١٦) اتهم كل من ماجد محمد موسى ولطفى محمد موسى (أصحاب معرض سيارات النهضة وشركة النهضة للتجارة الخارجية والمناطق الحرة) بالاستيلاء على ١٠٠ مليون جنيه فقد حصلوا على تسهيلات ائتمانية ضخمة من البنوك بالعملات المحلية والأجنبية تفوق هذا المبلغ واستعملوا على ٩٨٧ سيارة مازدا كانت ولادة لأحد البنوك دون وجه حق وقاما بتخزين السيارات فى مخازن بالمنطقة الحرة رغم أنها غير مالكة لها وذلك نتيجة للتواطؤ مع بعض العاملين فى هيئة الاستثمار وجمارك بورسعيد وتوكيل اسيرط للملاحة حيث سهّلوا للشركة تخزين السيارات فى مخازنها دون أن تقدم سند ملكيتها لتلك السيارات وقد ثبت أنهما قد تملكا مع ١٥ بنكاً . انتظر موقعهما بين قمة جهاز الدولة والقطاع العلم ورجال الأعمال . الأهرام ١٢/٢٤ / ١٩٨٥ .

ونستخلص مما سبق النتائج التالية :

١ — أن توارىخ مساهمة تلك العناصر في الشركات المساهمة تشير الى تأخر ظهورها في مجال الأعمال . فالشركات التي ساهم فيها رشاد عثمان وتوفيق عبد الحى وسامى على حسن تم تأسيسها ابتداء من عام ١٩٨٠ أى بعد ٦ سنوات من بدء سياسة الانفتاح الاقتصادى وهذا يعنى أن هذه العناصر لم تُطَفَّ على السطح الا بعد أن اُتمت موقعها واستطاعت أن توجد قنوات تدخل وتشابك مع جهاز الدولة .

(أنظر مساهمة الرئيس محمد أنور السادات مع توفيق عبد الحى ورشاد عثمان وأيضا موقع رشاد عثمان بين كبار موظفى الدولة والقطاع العام) .

٢ — رغم ضآلة الشركات التي تساهم فيها العناصر الطفيلية الا أن هذا العدد المحدود عكس أيضا التداخل والتشابك بين الروافد الثلاثة (الرأسمالية التقليدية ، البرجوازية البيروقراطية والطفيلية) .

٣ — أن تكوين الشركات السابقة عكس ظاهرة الخلط بين المال العام والمال الخاص وكيفية اندماج جهاز الدولة والقطاع العام في مجال الاستثمارات الخاصة .

المبحث الثامن

التحجيم بين الروافد الثلاثة

الرأسمالية التقليدية والبرجوازية البيروقراطية والطفيلية

بالتقاء الروافد الثلاثة السابقة يصب الكل في واحد ويصبح الواحد جزءا من الكل لتشكيل رأسمالية جديدة لها سمات وقسمات وخصائص مميزة اذ أن عمليات التزواج والتشابك والتحالف فيما بينها قد اكتسبتها ملقا آخر جعلها تتميز عن رأسمالية أخرى عهدها المجتمع المصري في العشرينات .

وإذا كانت الدراسة قد تناولت كل رافد على حدة فإن هذا التناول قد تم على سبيل التبسيط العلمى حيث أن الدراسة تطلبت هنا الفصل لمعرفة الأبعاد المشكلة لكل رافد على حدة والظروف التاريخية والتحولات المجتمعية التي سمحت بالتقاء هذه الروافد في اطار تشكيلة رأسمالية جديدة اطلق عليها رأسمالية الانفتاح أو رأسمالية السبعينات أو الشريعة الانفتاحية المميزة .

وبالرغم من تناول كل رافد على حدة الا أن الدراسة العملية قد عكست تشابكا وترايبا وتحالفا وثيقا بين الروافد الثلاثة . فدراسة الرافدين الأول والثاني (الرأسمالية التقليدية والبرجوازية البيروقراطية وقد أوضحت ان التشابك والتداخل فيما بينها ليس وليد السبعينات ، وإنما له جذوره وبداياته الجنينية منذ الستينات اذ فجرت العديد من التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (التأميم — المصادرة — الحراسة — قوانين الإصلاح الزراعى — الوحدة بين مصر وسوريا — حرب اليمن) بيد ان فترة السبعينات قد جعلت منه تحالفا رسميا في اطار استراتيجية التنمية التي تبنتها النخبة الحاكمة ^(١) .

وثقة ملاحظة هامة تجدر الإشارة اليها ألا وهى قدرة الرافد الرأسمالى التقليدى على التشكيل والتحول عبر الحقب الزمنية المختلفة التي انتابت المجتمع المصرى .

فلملاحظ أن الرأسمالية التقليدية كانت بمثابة النواة الجنينية التي تشطر مع كل تحول وتكيف وتغلام مع كل حقبة تاريخية فهي لها جلورها التاريخية الممتدة في التاريخ المصرى قبل الثورة وهى تلعب دورا في الخمسينات ثم تستكمل في الستينات وتتمكن من أن تجدد لها ولأبنائها منافذ ومداخل في النظام الجديد بعد قيام الثورة ، بل أن النظام قد فتح لها بنفسه العديد من تلك المداخل عبر عمليات التأميم الواسعة وعن طريق التنظيمات السياسية التي تم نزوح العديد من أبنائها اليها وتطور دورها بتحالف البرجوازية البيروقراطية معها لاستكمال دورها في السبعينات اذ شكلا معا الركيزة الاجتماعية الناشطة والفاعلة من أجل الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى ووضعها موضع التنفيذ ولأسيما بعد أن اكتملت

(١) أنظر خطاب الرئيس أنور السادات بجامعة الاسكندرية ، م . س . ذ .

التشكيلة الاجتماعية بانضمام الرافد الثالث الذى هو بالأساس وليد حقبة السبعينات ، ومن هنا نجد أن الرأسمالية التقليدية هى نقطة التخمير الحقيقية فى تشكيل واتساع البرجوازية البيروقراطية فى الستينات كما مثلت أيضا خط الدفاع الأول الذى تم استدعاؤه لتشكيل رأسمالية السبعينات .

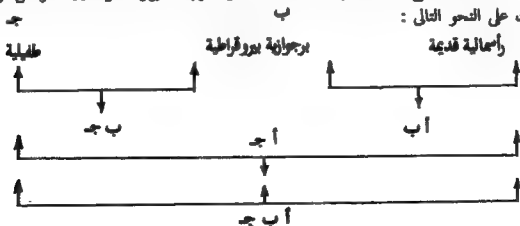
ولعل هذا يعكس طبيعة تشكيل « الرأسمالية الانفتاحية » منذ منتصف السبعينات اذ يبدو وكأن كل حقبة تاريخية قد أفرزت عنصرا هاما داخل تلك التكوينات الرأسمالية الجديدة فمرحلة ما قبل ثورة يوليو تفرز الرأسمالية التقليدية وحقبة الستينات تقدم البرجوازية البيروقراطية وحقبة السبعينات تضيف أسوأ ما أضيف الى هذا النسيج الاجتماعى وهو الجناح الطفيل لها . وبالتقاء الروافد الثلاثة تتشكل تكوينات رأسمالية جديدة فينصهر فيها الكل لتكتسب خصوصية جديدة .

وفى هذا التكوين يكتسب كل رافد خصائص ومجاذ جديدة ، فواقعة عودة الرأسمالية التقليدية لاتطوى على نفس الدور الذى لعبته الرأسمالية التقليدية قبل الثورة وبمدها (حتى الستينات) ولكنها تنطوى على دور جديد فى اطار ظروف تاريخية جديدة ، وكذلك واقعة عودة عناصر البرجوازية البيروقراطية كانت تنطوى أيضا على محاذير وتساؤلات عديدة ولاسيما لو أخذنا فى الاعتبار الدور الأيديولوجى الذى لعبته تلك العناصر خلال الستينات .

وما يجدر الاشارة اليه بهذا الصدد هو أن التفرقة بين رأسمالى قديم وبرجوازي بيروقراطى وطفيلى هو تقسيم يستند الى أصل النشأة التاريخية على أن الواقع العملى يشهد اندماج وتداخل تلك الروافد الثلاثة .

فالحق يقيد أن ثمة عناصر رأسمالية تقليدية تمكنت من أن تتقلد مناصب ووظائف داخل جهاز الدولة والقطاع العام وهى بذلك تجمع بين كونها رأسمالية تقليدية من ناحية وبرجوازية بيروقراطية من ناحية ثانية مثل سيد مرعى ، ومحمد حامد محمود ، وأبو بكر الباسل ، ومهيت بطرس غالى ، ونعمة الله بولس ، وعائلة العبد .

كما أن هناك عناصر ذات أصول رأسمالية تقليدية تمارس أنشطة طفيلية فتجمع بين كونها رأسمالية تقليدية وطفيلية وهى كل العناصر الرأسمالية القديمة التى تعمل بمجال الوساطة والسمرة والأنشطة الطفيلية ، وثمة عناصر برجوازية بيروقراطية تمارس أيضا أنشطة طفيلية فتجمع بين الصفتين . أما الحالة الرابعة فهى التى تجمع بين عناصر الرأسمالية القديمة والبرجوازية البيروقراطية والطفيلية . ويمكن توضيح ذلك على النحو التالى :



وقد عكست الدراسة حالات تين تركز العناصر الرأسمالية القديمة وتحالفات تشبه الى حد بعيد تحالفاتها قبل الثورة وحالات تركز للعناصر البرجوازية البيروقراطية ، وحالات تداخل وتشابك بين الروافد الثلاثة . وفيما يلي بعض الأمثلة التي تعكس مثل هذه الحالات المختلفة :

أولاً : شركات تعكس تركزاً للرأسمالية التقليدية :

- الشركة المصرية الفرنسية « فريمس » ١٩٨٠/٢/١٦ .
- الشركة العربية الحديثة لصناعة الأخشاب « متين » ١٩٨٠/٢/١٨ .
- الشركة المصرية الفرنسية للصناعات الغذائية ١٩٨١/٧/٢٦ وتضم من بين مؤسسيها سعد فخرى عبد النور ، وسيد مرعي ، وإسماعيل بلخ صبيز .
- شركة النيل للفنادق والسياحة ١٩٨١/١٢/٢٠ وتضم توفيق بياوي منصور ، وزكي هاشم .
- الشركة المصرية العالمية للنشر (نونيمان) ١٩٨٢/٣/٨ . وتضم مهت نجيب بطرس غالي ، ويوسف مراد وهبة .
- الشركة المتحدة للأثاث كرومكس ١٩٨٢/٤/٢٠ وتضم محمد زكي هاشم ، ومحمد حامد محمود .

ثانياً : شركات تعكس التركز البرجوازي البيروقراطي :

- شركة الاستثمار العربي ١٩٧٨/١٢/٥ تضم عبد الهزيم حجازي مع محمد فؤاد إبراهيم .
- الشركة المصرية الأمريكية للنقل والشحن والتفريغ ١٩٧٩/٤/٢٩ تضم محمد عبد الله مرزبان ومصطفى كامل مراد .
- شركة الاتحاد العربي للاستثمار ١٩٧٩/٨/١٤ . تضم عمرو حسين ذو الفقار صبيز وأشرف مروان .
- بنك الاعتماد والتجارة مصر ١٩٨١/٦/٨ تضم محمد عبد الله مرزبان ومقبل البدرلوي^(٢) .
- الشركة الإسلامية للأدوية والكيمائيات والمستلزمات الطبية (فاركو للأدوية) ١٩٨٢/١١/٧ .
- تضم حسن عباس حلمي فهمي مع فاروق حسن الأياري .

ثالثاً : شركات تعكس التداخل بين الرأسمالية القديمة والبرجوازية البيروقراطية :

- شركة المطاعم السويسرية المصرية « سوكو » ١٩٧٦/٧/٢٩ تضم توفيق بياوي منصور وشارل رمزي ستينو .
- شركة فالي للاستثمارات ١٩٧٨/٣/٢٦ تضم علي عبد الفتاح الشلقاني وأنور القاضي وشقيقه .

(٢) كان يعمل رئيساً لمجلس إدارة شركة النصر لصناعة المحولات والمنتجات الكهربائية خلال الستينات . أنظر الجبهة الزيمية تاريخ ١٩٦٧/١/١ .

- شركة النيل للفنادق والسياحة ١٩٧٨/١٢/١٢ تضم توفيق بباوى منصور ، وزكى هاشم مع محمد محمود العتال .
- الشركة المتحدة للانشاءات ١٩٨٠/٧/١٥ تضم حسن علام واشرف مروان .
- بنك الاعتماد والتجارة مصر ١٩٨١/٦/٨ . ويضم زكى هاشم مع محمد عبد الله مرزيان وعبد العظيم أبو العطا ، وعثمان أحمد عثمان.
- الشركة المتحدة للأثاث كرومكس ١٩٨٢/٤/٢٠ . وتضم محمد زكى هاشم ، ومحمد حامد محمود ، وبشرى عبد المنعم الصاوى .
- بنك هونج كونج ١٩٨٢/٥/١٧ يضم مصطفى البليدى ، والطويل مع حامد السامح .
- بنك مصر العربى الأفرىقى ١٩٨٢/٩/٤ يضم عائلة سعيد الطويل مع عائلة أبو الفتوح ، وعبد المنعم القيسونى .

رابعا : شركات تعكس التداخل والتشابه بين الروافد الثلاثة :

وهى شركات متعددة العدد (انظر الشركات التى تساهم فيها العناصر الطفيلية فى البحث السابق) .

وتوضح مصفوفة النهجين بين الروافد الثلاثة هذا التداخل والتشابه بصورة أكثر وضوحا على النحو التالى :

- يشير الرمز «أ» الى التحالفات والتشابهات بين العناصر الرأسمالية التقليدية وبعض الشركات التى تؤسسها أو تساهم فيها .
- يشير الرمز «هـ» الى التحالفات والتشابهات بين العناصر البيروقراطية بعضها وبعض الشركات التى تساهم فيها .
- يشير الرمز «ب» ، «د» الى التحالفات والتشابهات بين عناصر الرأسمالية التقليدية والبيروقراطية والشركات التى تساهم فيها تلك العناصر .
- يشير الرمز «ج» الى التحالف والتشابه بين العناصر الطفيلية وعناصر الرأسمالية التقليدية والشركات التى تساهم فيها .
- يشير الرمز «و» الى التحالف والتشابه بين عناصر البيروقراطية والعناصر الطفيلية .

وتعكس المصنوفة النتائج التالية :

* عمق التداخل والتشابه بين الرأسمالية القديمة والبرجوازية البيروقراطية .
• ضالة مساهمات العناصر الطفيلية في الشركات المساهمة الأمر الذى أفضى الى قلة تداخلها وتشابكها مع بقية الروافد الأخرى .

ونخلص مما سبق الى أن رأسمالية السبعينات رأسمالية مهجنة متعددة الروافد وتنتمى الى أحقاب تاريخية مختلفة فهى تضم عناصر رأسمالية قديمة وعناصر برجوازية بيروقراطية وعناصر طفيلية .

أما عناصر الرأسمالية التقليدية فقد تمكنت من أن تبقى على دورها من خلال عدة منافذ هى :
أ — عناصر ظلت مرتبطة بدوائر الأعمال العربية والأجنبية ونجحت في تكوين ثرواتها بالخارج . وقد عكست الدراسة الارتباط الوثيق بين رأس المال القديم ورأس المال الأوربي (في اطار الشراكة الأجنبية) .

ب — عناصر انخرطت داخل القطاع العام وجهاز الدولة والمحليات وخاصة بعد عمليات التأميم الواسعة التى آلت بمقتضاها العديد من الشركات التجارية والصناعية (بيهكل ملكيتها العائلى) .

ج — عناصر لم تتخط لاداخل القطاع العام ولا داخل جهاز الدولة بل ظلت تمارس نشاطها في عالم الأعمال (خاصة المقاولات والتوريدات) .

ونجحت كل هذه العناصر في تكوين ثروات طائلة وانتظرت الفرصة المنيطة لأن تستأنف دورها في ظل المعطيات التاريخية الجديدة .

أما الرافد الثانى فهو البرجوازية البيروقراطية التى استغلت مكائبات الوظيفة داخل جهاز الدولة والقطاع العام في تحقيق ثروات طائلة . أى أن مصدر ثرواتها هو الوظيفة العامة .

ونجدر الإشارة هنا الى بعض العناصر التى استغلت وظيفتها ومكائباتها في السلم الوظيفي في توطيد علاقاتها برجال ودوائر الأعمال المحلية والعربية والأجنبية ولأسيما في مجال الاستيراد والتصدير وتجارة التوكيلات التى كانت حكرًا آنذاك على القطاع العام . وتمكنت تلك العناصر من تكوين ثروات طائلة وبدأت بعد ذلك تطالب بمنحهم من التحولات التى من شأنها تفكيك مركزة الاقتصاد وإضعاف دور الدولة والقطاع العام واعطاء الفرصة للقطاع الخاص .

أما الرافد الثالث فيتمثل في العناصر ذات النشأة الاجتماعية والنشاط الطفيل ، حيث أن معظم عناصر هذا الرافد غير معروف مصدر شرعى لثرواتهم وفي كثير من الأحيان ارتبطوا بأنشطة التهريب وتجارة المخدرات وتجارة العملات .

وتمكنت عناصر هذا الرافد من خلال علاقاتها غير الشرعية بجهاز الدولة وكبار العاملين به من تسخير خدماتها وتحقيق أغراضها بل ونجحت في توريث جهاز الدولة ذاته في العديد من قضاياها .

من الروافد الثلاثة السابقة تشكلت تكوينة اجتماعية تنصهر فيها هذه الروافد مجتمعة معلنة عن تشكيل رأسمالية جديدة منذ منتصف السبعينات وتمكن من استقطاب العديد من عناصر بيروقراطية السبعينات والثمانينات مستغلة اندماج جهاز الدولة ذاته في مجال الأعمال والشراكة مع رأس المال الخاص المحلي والعربي والأجنبي .

وقد أوضحت الدراسة مدى انخراط العديد من الوزراء السابقين والحاليين وبعض المحافظين وكبار العاملين في المؤسسات الصحفية وبعض أعضاء مجلس الشعب وغيرهم من كبار رجال الدولة في عالم المال والأعمال .

ونلاحظ أن النخبة الحاكمة عندما أعلنت الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادي كانت تعي أن هناك عناصر محلية تملك من الثروة مايمكنها من تشكيل ركيزة اجتماعية تأخذ على عاتقها تنفيذ سياسة الانفتاح الاقتصادي . إلا أنه من المقارقات التاريخية ان قانون استثمار رأس المال العربي والأجنبي جاء ليعطي الفرصة أولاً لرأس الأجنبي وليس لرأس المال المحلي . ويمكن تفسير ذلك بعدة اعتبارات .

أولاً : أن النخبة الحاكمة أدركت وبعمق مدى تخوف رأس المال المحلي من المبادرة والمخاطرة في إطار التجربة الجديدة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى أدركت أن رأس المال المحلي لن يخرج إلا في مظلة رأس المال العربي والأجنبي ، ومن ثم فإن منح الضمانات والامتيازات لرأس المال العربي والأجنبي كان يتضمن تشجيع رأس المال المحلي للمطالبة بنفس الامتيازات والضمانات الممنوحة للمستثمر العربي والأجنبي وهو ماحدث بالفعل .

ثانياً : أن النخبة الحاكمة كانت منطقية مع ذاتها — باعتبار أنها تمثل مصالح الرأسمالية الجديدة — عند استدعاء رأس المال العربي والأجنبي في البداية . ذلك لأن استدعاء عناصر الرأسمالية المحلية بروافدها المختلفة كان يتناقض مع التكتيك الذي اختطته ولأسيما في السنوات الأولى من الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادي عندما كانت تؤكد أن هذه السياسة ليست خروجاً عن النهج الاشتراكي .

ولعل هنا يفسر لماذا تأخر ظهور البرجوازية البيروقراطية في عالم الأعمال (في إطار دراسة الشركات المساهمة) حيث كان عليها أن تنتظر حتى تتم إجراءات التحول الرأسمالي إذ لايلق أن يخرج « الاشتراكيون » فجأة في « ثوب » رأسمالي جديد ومن ثم كان على النظام الحاكم ان يدفع بمنصرين هامين في هذا المجال هما : الرأسمالية التقليدية ، والقطاع العام . أما بالنسبة للرأسمالية التقليدية فقد تم في البداية استدعاؤها وخاصة بعد أن تم تمويهها . وقد اثبتت الدراسة أن الشركات المساهمة التي تأسست في بداية سنوات الانفتاح الاقتصادي كانت في معظمها برأسمال محلي تقليدي .

أما من ناحية القطاع العام فقد تم الزج به في الشراكة مع رأس المال المحلي والعربي والأجنبي إذ شهدت السنوات الأولى أيضاً لتلك السياسة تكثيفاً لمساهمات القطاع العام على نحو سوف يتم تفصيله .

وتكمن الخطورة الحقيقية في اندماج جهاز الدولة والقطاع العام في تلك الشراكة المتعددة الأطراف من ناحية وفي كيفية تحويل ذلك الجهاز لخدمة التشكيلات الرأسمالية الجديدة ، من ناحية ثانية حيث أن وحدة المصالح المشتركة بين تلك العناصر^(٣) سوف تجعل من الدولة وأجهزتها المختلفة أداة لاستصدار التشريعات والقوانين المختلفة التي تمكنها من تحقيق هذه المصالح ولأسيما لو أخذنا في الاعتبار تبدل موقف السلطة الحاكمة وتحولها لتأييد جماعات المصالح الجديدة والتي خرج كثير منها من « عبادة الدولة »^(٤) .

ومن المفارقات الغريبة أن تلك العناصر بعد تحولها الى عالم الأعمال تضيق ببعض التشريعات التي قد صاغتها واصدرتها أثناء وجودها في السلطة بحجة أنها تحد من أنشطتهم في مجال الأعمال .

كما تجدر الإشارة أيضا الى الدور الذي بدأ يلعبه رأس المال الأجنبي في استقطاب كبار رجال الدولة والزج بهم في عالم الأعمال كمساهمين وكمشاركين ، ولعل هذا يذكركنا باندماج جهاز الدولة في مجال الأعمال قبل الثورة حيث حرص رأس المال الأجنبي دائما على الاستعانة بكبار رجال الحكم^(٥) .

ونخلص مما سبق الى أن رأسمالية الانفتاح الاقتصادي رأسمالية مهجنة تتضمن روافد اجتماعية مختلفة تعود الى أحقاب تاريخية مختلفة وبالرغم من أن كل رافد يحمل سمات وقسمات خاصة إلا أن حقبة السبعينات قد شهدت اندماج تلك الروافد في إطار تشكيلة واحدة عبرت عنها الدراسة بنخبة الانفتاح الاقتصادي .

(٣) أنظر « حضور لقيت من الوزراء السابقين مؤثر رجال الأعمال بوصفهم رجال أعمال منهم عبد العزيز حجازي رئيس وزراء سابق ، وعثمان أحمد عثمان ، وحامد السايح ، وسليمان نور الدين ، وفؤاد حسين ، وجمال البناظر ، الأملال ، ١٩٨٤/١٢/١٢ ، ص ٧ .

(٤) د. سمير رضوان ، الاقتصاد المصري بين الرأسمالية والاشتراكية ، مجلة الأعمال الاقتصادية ، عدد ٨٣١ ، ١٩٨٤/١٢/١٧ ، ص ١٥ .

(٥) أنظر كيف تضم جمعية رجال الأعمال لقيت من كبار رجال الدولة السابقين والحاليين مثل عبد العزيز حجازي ، علي جمال الناطر ، وزكريا توفيق ، وعبد الرحمن الشاذلي ، ومحمد الكوروي ، ومحمد عبد المنعم رشدي ، وكيف ان الجمعية تمنح العضوية بالانتساب لكبار موظفي الدولة الذين يتصل عملهم بالنشاط الاقتصادي وذلك خلال شغلهم لوظائفهم فهي أداة هامة لجذب الوزراء وكبار موظفي القطاع العام . أنظر بالتفصيل : أماني قنديل ، صنع السياسات العامة في مصر ، م . س . ذ . ، ص ٤٧٤ .

من يملك مصر ؟ !

الفصل الرابع

نخبة الانفتاح الاقتصادى : تحليل امبريقى

□□□□□□□□□□□□

المبحث التاسع :

تحليل هيكل ملكية رأس المال

المبحث العاشر :

تحليل الأنشطة الاقتصادية

المبحث الحادى عشر :

التشابكات والتحالفات العائلية

الفصل الرابع

نخبة الانفتاح الاقتصادى : تحليل امبىقى

مقدمة : تتطوى دراسة هذا الفصل على تحليل امبىقى لبعض خصائص نخبة الانفتاح الاقتصادى من واقع دراسة تحليلية للشركات المساهمة . فقد تم حصر الأنظمة القانونية لتلك الشركات من الجبهة الرسمية والوقائع المصرية خلال الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٨٢ وتحليلها للوقوف على حقيقة الروافد المشكلة لتلك النخبة من ناحية وخصائصها من ناحية أخرى .

وتنقسم الشركات من حيث طبيعة تكوينها الى شركات اشخاص وشركات أموال ويتضمن التقسيم الأول شركات التضامن والتوصية البسيطة وشركات المحاصة بينما تضم شركات الأموال شركات المساهمة والتوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة .

وتعتبر شركات المساهمة أهم أشكال شركات الأموال وقد شهد الاقتصاد المصرى نموا مضطردا لهذا النوع من الشركات ابتداء من أواخر القرن التاسع عشر حيث صدرت عدة قرارات منظمة له .

ويمثل القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ أهم القوانين التى عاجلت موضوع الشركات فى مصر فقد أبقى هذا القانون على التقسيم السالف لشركات الأموال . ومع التبدلات والتحولات التى شهدتها الواقع الاقتصادى المصرى منذ منتصف السبعينات أبهى قانون استنار رأس المال العرفى والأجنى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ وكلما القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على تقسيم شركات الأموال كما هو مع ادخال تعديلات جوهرية أدت الى إلغاء القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ .

وترجع أهمية الشركات المساهمة الى أن القانون يحولها ويحيز لها القيام بمشروعات أعمال التأمين والبنوك والأدخار وتلقى الودائع والأموال لحساب الغير . وتمثل هذه الأنشطة الشق الأكبر من

النشاط الاقتصادى المصرى منذ منتصف السبعينات فى حين لا يجوز للنوعين الآخرين من شركات الأموال القيام ب تلك الأنشطة^(١) .

وتنشأ شركة المساهمة بترخيص من الدولة وتؤسس وفق اجراءات معينة ينص عليها القانون اذ يجب ألا يقل عدد الشركاء المؤسسين عن ثلاثة ، ويقسم رأسمالها الى اسهم متساوية القيمة تطرح للاكتتاب العام وقابلة للتداول بالطرق التجارية وتحمّد مسؤولية الشريك المساهم فيها بقدر حصته فقط .

ويتم تأسيس الشركة المساهمة بإحدى وسيلتين : إما طريقة التأسيس الفورى وهو الذى يقتصر فيه المؤسسون فى الاكتتاب فى أسهم الشركة على أنفسهم دون الالتجاء الى الجمهور فى صورة اكتتاب عام (المادة ٣٧ من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١) وإما التأسيس عن طريق الاكتتاب العام ويطلق عليه التأسيس المتتابع^(٢) .

ومن أهم خصائص الشركات المساهمة أنها شركات أموال لا أساس فيها للاعتبار الشخصى فالفرض من تكوينها هو تجميع الأموال وتوظيفها فى مشروعات بغض النظر عن شخصية المساهمين فيها . ويمجد طرح أسهم الشركة للاكتتاب العام يستطيع أى فرد ان يكون شريكا فيها بمجرد دفع قيمتها ويترتب على ذلك عدة نتائج هى :
أ — أن أسهم الشركة قابلة للتداول بالطرق التجارية فيجوز التنازل عنها للغير والتصرف فيها بكافة أنواع التصرفات دون أن يكون لذلك أثو على حياة الشركة .

ب — أن مسؤولية الشريك محدودة بقدر حصته ولا يسأل عن ديون الشركة الا فى حدود ما اكتتب فيه من أسهم .
جـ — إن اسم الشركة التجارى مستمد من غرضها .

ونظرا لأهمية هذا النوع من الشركات رأّت الدراسة أن تركز على تحليلها حيث استطاعت أن تحييب من خلالها على تساؤلات عديدة . ومن هذه التساؤلات : ما هو حجم رأس المال المستثمر فى تلك الشركات ؟ ما هى العلاقة بين حجم رؤوس الأموال وجنسيات أصحابها ؟ هل تمثل شركات المساهمة نفس المنحى الذى تتحوه الاستثمارات الاجمالية العاملة فى الاقتصاد المصرى فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى من حيث استقطر رأس المال العام بشق لا يستهان به من اجمالى رأس المال المحلى

(١) قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .

(٢) د . سميحة القليوبى ، الشركات الصغيلة (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٣) ص ٢٥٦ — ١٥٨ .
انظر كيف يكرس قانون الشركات طريقة التأسيس الفورى الأمر الذى يشجع تكوين الشركات العائلية المغلفة فهو يجوز لأى مساهمين ثلاثة تكوين شركة مساهمة حتى لو كانوا عائلة واحدة .

المستثمر وكذا سيطرة الأنشطة الخدمية على النشاط العام وتراجع الأنشطة الانتاجية ؟ هل تعكس تلك الشركات ضالة الاستثمارات العربية والأجنبية وهى الشركات المساهمة التى يجب أن تعكس صورة مغايرة للاستثمارات الاجمالية ؟ هل تعكس تلك الشركات الطبيعة العائلية والتكوين الضيق ؟

تساؤلات عديدة تجد اجاباتها من خلال تحليل تلك الشركات ولذلك روى أن يتناول هذا الفصل دراسة الباحث التالية :

المبحث التاسع : تحليل هيكل ملكية رأس المال .

المبحث العاشر : تحليل الأنشطة الاقتصادية .

المبحث الحادى عشر : تحليل التشابكات والتحالفات العائلية .

المبحث التاسع تحليل هيكل ملكية رأس المال

استهدفت سياسة الانفتاح الاقتصادى كاستراتيجية تنمية تبنيتها النخبة الحاكمة منذ منتصف السبعينات تشجيع رأس المال المحلى من ناحية وجلب الاستثمارات العربية والأجنبية من ناحية ثانية ، إيماناً بأن رأس المال الأجنبى عامل محورى لتحقيق التنمية نظراً لما يأتى فى ركابه من موارد وخبرات وتكنولوجيا .

وبالرغم من الضمانات والامتيازات والأعفاءات التى تضمنها القانون بهدف جلب رأس المال العربى والأجنبى ، إلا أن الواقع العمل منذ تبنى سياسة الانفتاح الاقتصادى (٧٤ حتى ١٩٨٣) اثبت أن رأس المال المحلى مازال يستأثر بالشق الأكبر من جملة الاستثمارات العاملة فى مصر فى ظل قانون استثمار رأس المال العربى والأجنبى .

ويوضح الجدول رقم (٦) نسبة مساهمة الجنسيات المختلفة فى المشروعات التى بدأت الانتاج داخل البلاد حتى ١٩٨٣/٦/٣٠ .

جدول رقم (٦)
نسبة مساهمة الجنسيات المختلفة فى المشروعات التى بدأت الانتاج داخل
البلاد حتى ١٩٨٣/٦/٣٠

الجنسية	مصريون	عرب	لوبيون	أممكيون	دول اخرى
نسبة الملكية لى اهلل رأس المال	٦٣	٧٣	٥	٤	٥

المصدر : التقرير السنوى ١٩٨٣/٨٢ ، وزارة الاستثمار والتعاون الدولى ، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، سبتمبر ١٩٨٣ ، ص ٦٩ .

وإذا كان الجدول السابق يعكس الشكل العام للاستثمارات الاجمالية العاملة في ظل قانون استثمار رأس المال العرفى والأجنى حتى عام ١٩٨٢ فملاذا عن الاستثمارات في الشركات المساهمة خلال الفترة من ٧٤ - ١٩٨٢ ٢٢

بلغت جملة الاستثمارات العاملة في الشركات المساهمة (٥٣٤ شركة) ١٩٥٢٣٦٢ ألف جنيه وقد استأثر رأس المال المحلى (العام والخاص معا) بـ ٧٠ / من جملة تلك الاستثمارات ، بينما شكلت الجنسيات الأخرى بما فيها رأس المال العرفى والأمريكى والأوربى واليابانى ونحوه من الجنسيات ما نسبته ٣٠ ٪ من جملة تلك الاستثمارات في الشركات المساهمة .

ويوضح الجدول رقم (٧) والجدول رقم ٧ أ والشكل رقم (١) حجم ونسب مساهمة الجنسيات المختلفة في الشركات المساهمة في الفترة محل الدراسة ٧٥ - ١٩٨٢ على النحو التالى :

جدول رقم ٧ «
حجم مساهمة الجنسيات المختلفة في الشركات المساهمة في الفترة
٧٥ - ١٩٨٢

(بالمليون جنيه)

الجنسية	مصرى	عربى	اوربى	أمريكى	إسرائىلى	يابانى	بنما	كورى	جنسيات أخرى	جملة
القيمة المساهمة	١٣٦٢	٣١٨٠٥	١٨٥	٢٧٨	٢٧٤	١٤٤	٦٧	٩٥	٢٧	١٩٥٢
نسبة المساهمة إلى الإجمالي	٧٠	١٦٣	٩٥	١٤	١٤	٧	٣	٣	٢٧	١٠٠ ٪

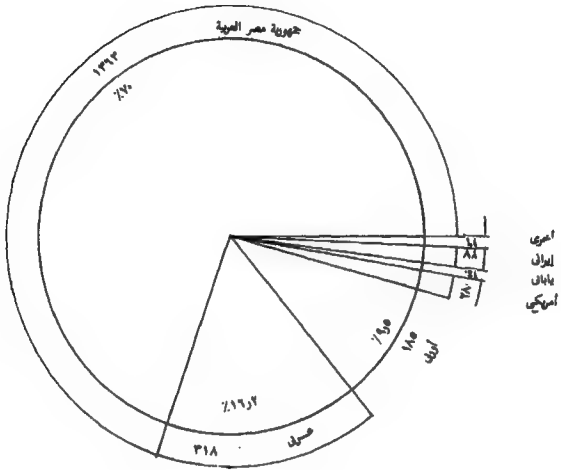
المصدر : الجهة الزمية والوقائع المصرية ، أعداد مختلفة .

وفيما على تحليل لاسهام كل غمط من أنماط رؤوس الأموال :

1. H_2O and H_2O_2

[illegible]

شكل (١)



إجمالي رؤوس الأموال المساهمة في الشركات المساهمة ٧٥ - ١٩٨٢ (بالمليون جنيه)
 وفقا لتحليل الجريدة الرسمية والوقائع المصرية في الفترة من ٧٥ - ١٩٨٢)

أولاً : رأس المال المصري :

ارتبطت زيادة نسبة مساهمة رأس المال المصري بالزيادة المضطربة في عدد الشركات حيث ساهم رأس المال المصري في كافة الشركات المؤسسة تقريباً . ويوضح الجدول رقم (٨) طردية العلاقة بين عدد الشركات وقيمة مساهمة رأس المال المصري (العام والخاص) فضلاً عن عدد الشركات التي تضمنت مساهمة من قبل رأس المال المصري^(٣) .

جدول رقم ٨ :
العلاقة بين عدد الشركات وحجم مساهمة رأس المال المصري
في الفترة ٧٥ - ١٩٨٢

سنة التأسيس	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	جملة
عدد الشركات	٢٢	٣٦	٤٠	٦١	٦٥	٧٩	١١٧	١٠٩	٥٣٤
شركات تضمن مساهمة مصرية	٢٢	٣٤	٣٩	٦١	٦٣	٧٩	١١٥	١٠٩	٥٢٧
قيمة المساهمة بالليون	٥٩	٥٥٨	٨٤٤	٢٢٦٨	١٢٤٥	٢٤٨٥	٣٥٤٥	٢٢٦٥	١٢٦٣

المصدر : الواقع المصري ، أعداد مختلة .

وبشأن تحليل رأس المال المصري يمكن استخلاص الخصائص التالية :

(١) ميل رأس المال المصري لمشاركة رأس المال العربي والأجنبي . فبالرغم من أن الأول يشكل نصيب الأسد من جملة الاستثمارات وبالرغم من ضآلة الاستثمارات العربية والأجنبية إلا أن رأس المال المصري يميل دائماً إلى أن يأتي في ركاب رأس المال العربي والأجنبي ، ففي الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٧٧ يأتي رأس المال المصري دون أية شراكة عربية أو أجنبية في ثلاث شركات فقط من بين ٩٨ شركة أي بنسبة ٣٪ وهذه الشركات هي :

شركة السهول للأسمت : تأسست بتاريخ ١٩٧٧/٣/١ برأسمال قدره ١٦ مليون جنيه وساهم فيها شركة اسمت بورتلاند طوة / اسمت بورتلاند حلوان / القومية للأسمت /

(٣) يراعى طردية العلاقة بين عدد الشركات المؤسسة في الفترة من ٧٥ - ١٩٨٢ وبين قيم المساهمة المصرية على عكس الفترة من ٨٣ - ١٩٨٤ حيث عكسية العلاقة إذا انخفض عدد الشركات انخفضا ملموساً ومع ذلك ظلت قيمة المساهمة المصرية مرتفعة وهذا يمكن ارتفاع ثبات رؤوس أموال تلك الشركات .

الاسكندنافية للأسمت/ البنك الأهلي المصري/ بنك مصر/ بنك الاسكندنافية/ بنك القاهرة/
بنك ناصر الاجتماعي/ شركة الشرق للتأمين/ مصر للتأمين/ التأمين الأهلية/ المصرية لإعادة
التأمين/ مصر للتجارة الخارجية .

— الشركة العربية للألياف الصناعية : وهي شركة عائلية تضم عائلة عثمان أحمد
عثمان .

— شركة أوناس للسياحة : وهي أيضا شركة عائلية انضمت فيها المساهمة علي السيد
محمد عويس (مستشار بنك مصر والمسئول عن مجمع العامية) ، وفلوق إبراهيم عويس ،
وحسن عبد الفتاح الشلقاني ، ومحمد عبد المنعم شاهين ، وأبو بكر عبد الفتاح مصطفى .
ومع تزايد عدد الشركات ترتفع نسبة مساهمة رأس المال المصري بالنسبة للاستثمارات
الاجمالية . وكذا يتزايد عدد الشركات التي يأتى فيها رأس المال المصري (خالصا ١٠٠٪)
دون أية شراكة عربية أو أجنبية ويوضح الجدول رقم (٩) عدد المرات التي شارك فيها رأس
المال المصري بنسبة ١٠٠٪ .

جدول رقم : ٩

الحالات التي شارك فيها رأس المال المصري بحصة ١٠٠٪ في الفترة

١٩٨٧ — ٧٥

سنة التأسيس	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	حالة
عدد الشركات	٧٧	٣٦	٤٠	٦٦	٦٥	٧٩	١١٧	١٠٩	٥٣٤
شركات مساهمة مصرية ١٠٠٪	—	—	٣	١٢	١٢	٢٣	٥٢	٥٦	١٥٨
النسبة	—	—	٨٪	٢٪	٢٪	٢٩٪	٤٤٪	٥١٪	٢٩٪

المصدر : الوراق المصرية ، ولجنة الزمنية ، اعداد مختلفة .

ويرجع تزايد الشركات المصرية الخالصة الى عاملين أولهما اطمئنان رأس المال المحلي الى
المناح الاستثمارية ولا سيما بعد أن حصل على نفس الضمانات والامتيازات التي منحها قانون
استثمار رأس المال العرفي والأجنبي للمستثمر المحلي . وقد يؤكد هذا طبيعة الشركات المحلية
الخاصة التي تأسست بنسبة محلية ١٠٠٪ حيث أن معظمها إما شركات عائلية مغلقة وإما
شركات قطاع عام برأسمال محلي خالص وثانيهما انتشار ظاهرة اشتراك شركة مساهمة في

تأسيس شركة أو شركات مساهمة أخرى الأمر الذى يوجد نوعا من التناخل الذى يفقد رأس المال هويته وحدوده وتوضح ذلك نصرب مثلا :

لو فرض وإن الشركة « س » تأسست كشركة مساهمة من المساهمين أ (رأسمال محلى) ب (رأسمال عربى) ، ج (رأسمال أجنبى) ثم ساهمت هذه الشركة « س » فى تأسيس شركة « ص » فى هذه الحالة تساهم الأولى فى الثانية باعتبارها شركة مساهمة مصرية ١٠٠٪. هذا من الناحية القانونية والشكلية إلا أن الواقع العملى يؤكد أن ثمة خليطا من رأس المال المحلى والعربى والأجنبى . والأمثلة عديدة نذكر منها الآتى :

— بنك مصر إيران للتعمية : شركة مساهمة مصرية تأسست بتاريخ ١٩٧٥/٥/٢٧ برأسمال قدره ٤٠ مليون جنيه مناصفة بين رأس المال المصرى ورأس المال الإيرانى . يساهم هنا البنك فى العديد من الشركات الأخرى باعتبارها شركة مساهمة مصرية ١٠٠٪. ومن هذه الشركات « الشركة المصرية للصناعات الغذائية » ١٩٧٩/٢/٧ و « الشركة المصرية المالية للتعمير ومواد البناء ممفك » .

— شركة كرافن مصر للاستثمارات : تساهم فى تأسيس شركة جورج ومبى ايجيبت بتاريخ ١٩٧٩/٢/٨ باعتبارها رأس مال مصرى ١٠٠٪. رغم أن تلك الشركة قد تم تأسيسها بتاريخ ١٩٧٨/٥/١٧ بين رأسمال محلى (١٠٪) ورأسمال بنمى (٩٠٪) .

— شركة النصر العظيم للاستثمارات : تساهم فى تأسيس شركة النصر العظيم للتجارة ٧٦/٥/١ باعتبارها رأسمال محلى ١٠٠٪ فى حين أن هذه الشركة المؤسسة بتاريخ ١٩٧٥/١١/٢٥ هى شركة مصرية (٤٠٪) وعربية (٦٠٪) .

مثل هذه الظاهرة تؤدى الى تضخيم رأس المال المصرى فى حين أن واقعه يشهد تناخلا مع رأس المال العربى والأجنبى .

(٢) من حيث نسبة مساهمة القطاع العام الى اجمالى رأس المال المصرى : بلغت جملة مساهمات القطاع العام فى الشركات المساهمة ٧٥ — ١٩٨٢ ، ٧٢٥٢٢ مليون جنيه من اجمالى رأس مال مصرى ١٣٦٣ مليون جنيه بنسبة ٥٣٢٪ . أى أكثر من نصف رأس المال المصرى .

وقد نزح الشق الأكبر من تلك الاستثمارات (ما يقرب من النصف) من قطاع المال (البنوك وشركات التأمين) حيث مثل ٤٧٪ من جملة مساهمات القطاع العام . ويوضح الجدول رقم « ١٠ » نسبة حيازة وحدات القطاع العام من اسهم الشركات المساهمة خلال الفترة من ٧٥ — ١٩٨٢ على الوجه التالى :

جدول رقم ١٠ :
نسبة حيازة وحدات القطاع العام من أسهم الشركات المساهمة في القدية
٧٥ - ١٩٨٢

(١)

الجهة	الجهاز المصرى	شركات تأمين	شركات مقاولات وتشييد	شركات كيمياوية	نقل	أجهزة عملية بالمحافظات (قنص)	سلع غذائية (قنص)	سياحة	برول	أخرى	حالة
نسبة المساهمين الى الاجل	٪٣٧	٪١٠	٪١٩	٪٧	٪٦٣	٪٤٣	٪٥٥	٪٥	٪٢	٪٨٥	٪١٠٠

المصدر : الوقائع المصرية ، أعداد مختلفة .

وهستخلص من الجدول السابق النتائج التالية :

أ - يعكس الجدول السابق دلالة هامة ألا وهى اندماج كافة وحدات وأجهزة القطاع العام فى مجال الاستثمار الخاص والانخراط فى الشراكة مع رأس المال الخاص من ناحية والعربى والأجنبى من ناحية أخرى . والباحث يجد أنه لا قطاع قد فلت من تلك الشراكة ابتداء من قطاع المال الذى بشكل عصب الاقتصاد المصرى وانتهاء بالأجهزة الخدمية المحلية بالمحافظات التى تتركزت فى مساهمتها بشكل واضح فى البنوك الوطنية للتنمية وشركات الأمن الغذائى بالمحليات .

ب - استثمار قطاع المال (البنوك وشركات التأمين) بحوالى نصف مساهمات القطاع العام ، وتجدر الإشارة هنا الى نقطة هامة ألا وهى تفاوت قيم المساهمة ونسب الحيازة ليس على مستوى القطاعات المختلفة بل على مستوى كل قطاع على حدة . اذ نجد داخل القطاع المصرى يستأثر بنك مصر وحده بحوالى ٪٢٧ من حصة مساهمات هذا القطاع بينما تبلغ مساهمة البنك المركزى ٪٢٢ ، والبنك الأهلى المصرى ٪١٧ ، وبنك القاهرة ٪١٢ ، وبنك الاسكندرية ٪١٣ . وفيما يتعلق بشركات التأمين نجد أن مساهمة شركة مصر للتأمين بلغت ٪٣٨ر٥ والشرق للتأمين ٪٣٦ر٥ من حصة مساهمة شركات التأمين كلها .

(٤) تشمل أخرى وحدات فى قطاع الزراعة وشركات التجارة الخارجية وشركات القطن وشركات كهرباء وشركات غزل ونسج وشركات أدوية وهيئات عامة (أنظر الملحق رقم (١) الخاص بمساهمات القطاع العام كلها .

جـ - ساحل قطاع المقاولات والبناء والتشييد^(٥) المرتبة الثانية بعد قطاع المال حيث بلغت نسبة مساهماته ١٩٪ من جملة مساهمات القطاع العام كاملة . وكان نصيب شركة « المقاولون العرب » وحدها ٢٠٪ حيث انتشرت مساهمات تلك الشركة في حوالى ١٦ مشروعاً^(٦) .

د - مثل كل من القطاعين السابقين (المال ، الاسكان والتعمير والمقاولات) معا مانسيته ٦٦٪ من جملة مساهمات القطاع العام المختلفة والتي أخذت كافة صور الشراكة مع رأس المال المحلى والعربى والأجنى .

هـ - مثلت كافة القطاعات الأخرى ما نسبته ٣٥٪ ومع ضآلة نسبة المساهمات إزداد عدد الوحدات المساهمة بحيث اغرطت كافة وحدات القطاع العام داخل المجالات الاستثمارية ، شركات التجارة الخارجية ، وكافة شركات القطن ، وكافة شركات السياحة ، وشركات النقل ، وشركات الغزل والنسيج ، وشركات الكهرباء ، وشركات الزراعة ، والنفقات المهنية والأجهزة الخدمية وصناديق الخدمات المحلية والهيئات العامة مثل هيئة الأوقاف المصرية ، والهيئة العامة للتأمينات ، ومؤسسة الأهرام .

٣ - إرتباط رأس المال المصرى برأس المال العربى بصفة عامة والخليجى بصفة خاصة . فالحقق يجد أن شقا من رأس المال المصرى قد تكون وتبلورت بندياته الجينية في الدول العربية البترولية اذ تزامن وتلازم مع انتاج سياسة الانفتاح الاقتصادى فتح أبواب المجتمع المصرى على مصراعيه للهبوط الى الدول العربية وغير العربية وقد نجحت العديد من العناصر المصرية في تكوين ثروات طائلة في الدول العربية البترولية وقد ساعد على ذلك حصول العديد منهم على الجنسيات العربية المختلفة وبصفة خاصة الجنسية « السعودية » .

وقد عكست الدراسة العديد من العناصر المصرية الحاصلة على الجنسية السعودية حيث تساهم تارة باعتبارها سعودية وأخرى باعتبارها مصرية ونذكر منها على سبيل المثال :

عبد العظيم لقمة : مهندس مصرى سافر الى السعودية في الستينات (عقب حركة الاخوان المسلمين) وله ارتباطات وعلاقات وثيقة بعثان أحمد عثمان^(٧) . ونجح في تكوين ثرواته بالمملكة

(٥) يشمل هذا القطاع شركات الاسكان والتعمير والهيئات التابعة لها وعددها ١٠ وحدات ، شركة المقاولات وعددها ٧ شركات ، شركات الأسمت وعددها ٤ شركات .

(٦) هناك شركات أسسها عثمان أحمد عثمان بصفته الخاصة وهناك شركات ساهمت فيها « المقاولون العرب » كـ « كرمال عام » .

(٧) انظر بالتفصيل : عثمان أحمد عثمان ، تجميعى ، م . س . د ، ص ٣٦٤ .

العربية السعودية . وقد أوضحت الدراسة مدى ارتباطه الوثيق برأس المال العرفي ومن الشركات التي يساهم فيها بصفته سعودي الجنسية^(٨) : بنك قناة السويس/ مجمع زفني الوطني للتجميد والتبريد/ شركة انتركار للسياسة/ شركة الاسماعيلية مصر للدواجن/ شركة الاسماعيلية مصر للتنمية/ شركة مصر السعودية العقارية/ الشركة العربية الدولية للاستثمارات^(٩) .

السيد السيد الجوهري : مصري حاصل على الجنسية السعودية وساهم في العديد من الشركات بصفته سعودي الجنسية وارتبطت معظم مساهماته برأس المال العرفي حيث تكاد تنحصر مع مجموعة من العائلات العربية منها الشيخ غسان ابراهيم شاكر ، وغزوى ابراهيم شاكر ، وخالد بن سالم بن محفوظ ، وسعيد بن سالم بن محفوظ ، وسالم محمد بن لادن ، والشيخ محمد الشربل ، وعبد الله تحسين ، وأحمد بن علي العمودي ، ومؤسسة لادن أخوان ، وعلى عبد الله بقرشان ، والشيخ كمال أدهم .

ومن الشركات التي ساهم فيها بصفته سعودي الجنسية : شركة القاهرة للمطبات والصناعة الاسكندرنية للمطبات والصناعة/ الشرق الأوسط لصناعة الزجاج/ السعودية المصرية للاستثمار والتحويل/ المقطم للفنادق والمنشآت السياحية .

عبد القادر السمان : يساهم في تأسيس شركة عائلية بصفته سوري الجنسية وهي الشركة العربية للغازات السائلة^(١٠) .

عيسى الدين عبد الله هلال : يساهم في الشركة العالمية للمقاولات والتشييد بصفته سعودي الجنسية .

محمد علي عادل عزلم : يساهم في شركة الشرق الأوسط للتنمية والتعمير^(١١) بصفته سعودي الجنسية .

الطيب الوهنسي : يساهم في شركة مصر للانتاج الحيواني مع عدة عائلات عربية مثل حسين محمد الحارثي ، وأمين حسن جلوة ، وصالح عبد الله كامل ، وحسن عبد الله كامل ، وبن لادن ، وفهد شبكشي ، ويساهم أيضا في شركة الاستثمار العرفي مع نفس العائلات العربية .

وتجدر الإشارة الى أن هذه العائلات ليست فقط التي تميل الى شركة رأس المال العرفي بل إن الاتجاه العام لرأس المال المصري (العام والخاص) يميل الى تلك الشراكة فتمة شخصيات وعائلات مصرية ركزت كل مساهماتها تقريبا مع رأس المال العرفي ومن هذه العائلات :

(٨) احتوت مساهمات هذه العناصر مساهمات مصرية حيث لم تؤخذ الجنسية الثانية في الحسبان .

(٩) انظر الملحق رقم (٣) .

(١٠) الوقائع المصرية ١٩٨٣/٥/١٣ .

(١١) الوقائع المصرية ١٩٨٢/١/١٦ .

أحمد يوسف الجنيدى^(١٢) : يساهم في شراكة عربية في الشركات التالية : الوطنية للاستثمار والمشروعات العامة ، ١٩٨١/٣/١٩ مع عائلة. وشركات فهد وعلى شبكشى ، الطوان العرفى الدولى ، ١٩٧٨/١٢/٢٤ مع الشيخ سرور بن آل نهيان ، وفرج بن على بن حموده ، وأحمد العبيدلى (الامارات) وعائلات سعودية أخرى - « مصر. أبو ظبى للاستثمارات العقارية » ١٩٧٦/٥/٢٥ مع المساهمين السابقين أيضا .

محمد سيد عبد المنعم : يساهم مع رأس المال العرفى في الشركات التالية : مصر العربية للانتاج الحيوانى ١٩٨٢/٦/٢٤ ، المصرية الكويتية للتعمير ١٩٨٠/٩/١٩ ، الوطنية للاستثمار والمشروعات العامة ١٩٨١/٣/١٩ ، الطوان العرفى الدولى ١٩٧٨/١٢/٢٤ ، الاستثمار العرفى ١٩٨٠/١/٢٧ مع فهد الشبكشى والشيخ محمد الحارثى وصالح عبد الله كامل ويحيى حمزه كوشك واين لادن .

محمد جميل عبد الرحمن : يساهم مع عائلات عربية في الشركات التالية : بنوفرسال لصناعة المنتجات ذات اللصق « يونيك » ١٩٨١/٣/٢ مع بن عبود على العمودى وأحمد محمد بكريم ، بنوفرسال للاستثمار والتنمية (يدكو) ١٩٧٩/٢/١٤ مع نفس العائلات العربية السابقة .

المعز عادل الألفى : يساهم في الشركة العربية للمباني الجاهزة والمواد العازلة ١٩٧٨/٩/٣ ويدخل في شراكة مع عبد المحسن الخزانى (كويتى الجنسية) .

عبد المنعم وعبد الحميد مصطفى سعودى : عائلة تساهم في تأسيس شركة النيل للتنمية الزراعية ١٩٧٩/١٠/٨ مع عائلة عبد العزيز السليمان (سعودية) .

بشرى عبد المنعم الصاوى : يساهم في شركة مصر للاستثمار والتنمية ١٩٧٨/٢/٤ مع الأمير فهد بن عبد العزيز والشيخ على حسن الشبكشى والشيخ صالح عبد الله كامل وحسن الحارثى .

حسام أبو الفتح : يساهم في الشركة العربية لصناعة الأخشاب « متين » ١٩٨٠/٢/١٨ مع الأمير عبد الله الفيصل^(١٣) .

وبالرغم من أن الأمثلة السابقة توضح ميل رأس المال المحلى الخاص للشراكة العربية ، إلا أنه يمكن القول بأن رأس المال المحلى (العام والخاص) يميل الى مشاركة رأس المال العرفى والأجنبى معا .

(١٢) رجل أعمال مشهور (راسملى قديم) نائب رئيس الجالية المصرية بلندن وله ارتباطات وثيقة برأس المال العربى والأفريقى ، عضو باللجنة القانونية لحرب الوفد . انظر الأهرام ١٩٨٥/٣/٢٤ ، ص ٩ .

(١٣) بالإضافة الى ذلك توجد عائلات أخرى دائمة الشراكة مع العائلات العربية مثل حسن عباس زكى ، عبد الوهاب قرطه .

انظر عمودية العائلات العربية دائمة الشراكة .

فقد شهد الواقع العمل تكثيفا لمشركة رأس المال العام والزج به منذ البداية في تلك الشراكة . فمن بين ٢٢ شركة تأسست عام ١٩٧٥ توجد ٥ شركات يشارك فيها رأس المال المحلي العام رأس المال العرفي .

ويوضح الجدول التالي عدد الشركات التي دخل فيها رأس المال العام في شراكة مع رأس المال العرفي .

جدول رقم ١١ :
العلاقة بين رأس المال المحلي العام ورأس المال العرفي ٧٥ - ١٩٨٢

سنة التأسيس	عدد الشركات	شركات عام + عرفي	النسبة
١٩٧٥	٢٢	٥	٪٢٣
١٩٧٦	٣٦	١٣	٪٣٦
١٩٧٧	٤٠	٦	٪١٥
١٩٧٨	٦٦	١٣	٪٢٠
١٩٧٩	٦٥	٦	٪٩
١٩٨٠	٧٩	٨	٪١٠
١٩٨١	١١٧	٧	٪٦
١٩٨٢	١٠٩	٤	٪٤
جمله	٥٣٤	٦٢	٪١١٨

المصدر : الوقائع المصرية ، والهيئة الزمنية ، أعداد مختلفة .

ويعكس الجدول السابق ارتفاع نسبة مساهمة رأس المال العام مع رأس المال العرفي في السنوات من ٧٥ - ١٩٧٨ . وبالرغم من ضآلة النسبة على المستوى الإجمالي ، إلا أن المشاركة بين رأس المال العام ورأس المال العرفي في حد ذاتها تثير العديد من التساؤلات . ولتحقق جيداً أن سياسة التخصية الحاكمة في بداية سنوات الانفتاح الاقتصادي قد كرست الشراكة بين رأس المال العام ورأس المال العرفي والأجنبي لحين تحضير رأس المال المحلي الخاص (بروافده المختلفة) . وهنا يعكس أن رأس المال المحلي الخاص لا ينفرد بميله إلى شراكة رأس المال العرفي بل وأيضاً رأس المال العام . فمن بين ٣٦٥ شركة^(١٤) متعددة الجنسية (يأتي فيها رأس المال المحلي مختلطاً برأس المال العرفي أو الأجنبي أو كلاهما) يأتي رأس المال المحلي (العام والخاص) في شراكة مع رأس المال العرفي في ١٦٣ شركة

(١٤) عدد الشركات التي انحطت فيها رأس المال المحلي بالعربي والأجنبي ٣٦٥ شركة من بين ٥٣٤ . وبمثل الفروق ٦١٩ شركة ، إما شركات محلية خالصة أو عهية خالصة أو أجنبية خالصة .

أولاً : ان الشق الأكبر من الاستثمارات العربية نزع من الدول العربية البترولية السعودية (٣٢ ٪) ، الكويت (٣٠ ٪) ، الامارات (١٤ ٪) ، وقد مثلت جملة مساهمة الأقطار العربية الثلاثة ما نسبته ٧٦ ٪ تقريباً من جملة المساهمة العربية .

ثانياً : أن شقاً لا يستهان به (١٤ ٪) من رأس المال العربي جاء تحت اسم (عربى غير محدد) وقد اعتبرته الدراسة ضمن رؤوس الأموال العربية البترولية نظراً لأنها تميل الى أن تكون بترولية حيث ضالة المساهمات غير البترولية .

ونظراً لاستثمار الدول العربية البترولية بنصيب الأسد من جملة رأس المال العربي نجد رؤوس أموال تلك الجنسيات تميل الى التقلقل والشراكة المحلية والأجنبية .

وقد أوضحت الصفحات السابقة طبيعة العلاقة الشائكة بين رأس المال العام ورأس المال العربى ولا سيما أن تلك العلاقة قد شهدت تكثيفاً لقطاعات بعضها مثل قطاع المال وقطاع التجارة الخارجية وقطاع التشييد . وتوضح بعض أمثلة تلك الشراكة ممكن الخطورة الحقيقية التى تضيق معها حدود رأس المال العام :

الشركة	تاريخ التأسيس	رأس المال	مساهمة مصرية	مؤسسون
— العربية المشتركة للاستثمار (تمويل مشروعات)	١٩٧٩/١/٥	٥٠ مليون جنيه	٥٠ ٪	طرف عربى : حكومية الامارات طرف مصرى : الشرق للطاين/ الطمين الأهلية/ المصرية لاعادة الطمين/ البنك الأمل المصرى/ بنك مصر/ بنك السكنية/ بنك القاهرة .
— المصرية الكهينة للخدمة الطاقة (امتلاك أراضي بحرر الباء والتشيد)	١٩٧٨/٤/٢٧	١٠٠ مليون جنيه	٥٠ ٪	محافظة القاهرة ، شركة مصرية نصر للإسكان والصنوع — المجموعة الإثباتية الطاقة الكهينة .
— الاستثمار العربى (استثمار أموال)	١٩٧٨/١٢/٥	٥٠ ملايين جنيه	١٨ ٪	مؤسسات نهد وعل شبكى شركة : شيل الدولية — حسن الحارثى — عبد الله صالح كامل — بى جو كوشك . طرف مصرى : شركة مصر للتأمين — عبد المنيز حجازى ، محمد فؤاد الزايم — عل مشقة — محمد سيد عبد النعم

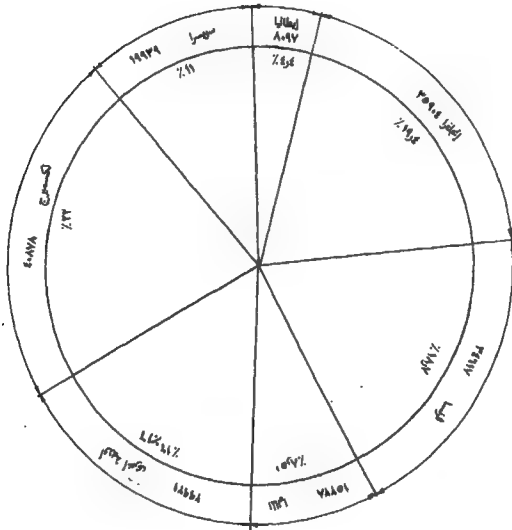
— النصر العظيم للاستثمارات (أعمال تجارية وتبرعات)	١٩٧٥/١١/٢٥ مليون جنيه	٧.٥٠	مصرى — شركة النصر للصناعات والاستيراد عملى — مؤسسة العظيم
— المخطط لل فنادق والمعدات السياحة : لائحة سياحة :	١٩٧٨/١٢/٣١ ٢ مليون جنيه	٨.١	طرف مصرى : — شركة مصر للتأمين — شركة الشرق للتأمين ^(١) — شركة السعودية المصرية للاستثمار طرف عملى : — الشيخ كمال أدهم — عبد الله بالشان — هسان إبراهيم شاكر — السيد السيد الجوهري .

ومع ضالة حجم الاستثمارات العربية الا أنها انتشرت انتشارا واسعا في كم هائل من الشركات . ولعل هذا يعكس الدور الذى يلعبه رأس المال العربى والأجنبى معا وأن هذا الدور لا يتناسب مع حجم كل منهما وأن الضمانات والامتيازات والإعفاءات التى تم منحها بغرض استجلاب رأس المال العربى والأجنبى لا تتناسب مع حجم تلك الاستثمارات ، ولا سيما لو أخذنا فى الاعتبار الطبيعة العائلية لتلك المساهمات فقد أوضحت دراسة رأس المال العربى نتيجتين أولاهما أن ثمة عائلات عربية (سعودية — كويتية — من الامارات — لبنانية) هى تلك التى تتكرر شراكها فى العديد من الشركات المساهمة (فهد وعلى شيكشى / كمال أدهم / صالح عبد الله كامل / الحارثى / بن لادن / العمودى) وثالثتهما ان القول بأن هناك رأسمالا عربيا غالبا يتغوى على العديد من المخاضير اذ ما هو المهيمل لمعرفة هوية رأس المال العربى ؟ بمعنى آخر ما هى الحدود الفاصلة بين رأس المال العربى والأجنبى ؟ وماهى الحدود الفاصلة بين رأس المال العربى والمصرى وخاصة فى إطار تعدد الجنسيات ؟ . وقد دعم من تلاحظى تلك الحدود ظاهرة تعدد الجنسيات سواء على مستوى المساهمين الأفراد أو الشركات . فهناك العديد من الأفراد الذين يحصلون على جنسية سعودية بجانب جنسيتهم المصرية كما أن هناك العديد من الشركات العربية المؤسسة برؤوس أموال عربية والمسجلة فى دول أجنبية (لكسمبرج — بنما — ليبيريا) وتحصل على جنسية تلك الدول فتبدو من الناحية الشكلية والقانونية وكأنها رأسمال أجنبى فى حين الواقع يعكس أن طبيعة تلك الأموال قد تكون عربية أو محلية والأكثر من ذلك هو تلاحظى تلك الحدود بين رأس المال العربى والأجنبى فى إطار ما يعرف بظاهرة تدوير « البترودولارات » .

(١٥) الشركة السعودية المصرية للاستثمار هى شركة مساهمة مصرية تأسست بتاريخ ١٩٧٦/٣/٢٥ برأسمال قدره ٢٠ مليون جنيه مناصفة بين رأس المال السعودى ورأس المال المحلى . فهى ليست مصرية ١٠٠٪ ورغم ذلك تساهم فى تلك الشركة باحباطها مصرية ١٠٠٪ . وتؤسس هذه الشركة هم : الشرق للتأمين / رشدى صبحى / محمد محمود تصوير / على على فهد / السيد السيد الجوهري / الشركة السعودية للتنمية والتجارة (سعودية) .

ثالثا : رأس المال الأوربي :

مثلت الاستثمارات الأوربية ما يقرب من ٩٥٪ (١٨٥ مليون جنيه) من جملة رؤوس الأموال المستثمرة في الشركات المساهمة ٧٥ - ١٩٨٢ . ويوضح الشكل رقم ٣٥ الجدول رقم (١٢) المساهمات الأوربية على مستوى كل جنسية على حدة ويتضح منها الآتي :



جسديات رأس المال الأوربي المساهم في الشركات المساهمة ٧٥ - ١٩٨٢ (بالآلف جنيه)
(وفقا لتحليل الجبهة الزيمية والوقائع المصرية ٧٥ - ١٩٨٢)

مجم دولوس الكون العالمية المصنوعة في المركات المصارف (٧٥ - ١٩٨٨)

معدل رقم (١٧)

بالألف جنيه

مصر	اليونان	السا	البرق	الاندلس	الاسيا	موناكو	لندنا	بلجيكا	البرازيل	دومينا	روماني	كوسوفو	سويسرا	ايطاليا	البحر	لوسا	الاريا	البحرية السا
١٩٢٩	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١٢٦٥	٤٨٢٢	١٤٠٠	١٢٢٧٤	-	-	١٩٧٥
١٩٨٨	-	-	٣٦	٤٨٧	-	٦٠	-	-	-	-	-	١٨٠٨	٤١٩	١٥٠	١٠٧٤	١٨٠٨	١٩٩١	١٩٧٦
١٩٢٩	-	-	-	-	-	-	١١٠٠	١٢٨	٣٦	٢٤٥٠	٤١٦٠	١٢٥٠	١٢٦٦	٤٥٠	١٢٢٦	١٤٤٥	٨٠	١٩٧٧
١٩٥٩	-	٤٠٠	-	-	١٨٩١	-	-	٢٦٠	-	-	-	-	١١٢٦	٢٩٦	٢٦٠	٤٢٦٠	١٨٩٦	١٩٧٨
١٩٥٩	-	-	-	١١٠٠	١٢٧	٢٨٩	-	٢٦٦	-	-	-	١٢٢٤٥	١١١١	٥١٦	٨١٥	٢٢٨	٥١٢	١٩٧٩
١٩٨٧	-	-	-	-	٢٦٠٠	٢٥٧٢	-	-	٥٠٠	-	-	٥٠٠	٢٥٤٩	٢٥٠	٨٣١٨	١١٢٢٢	٨٥٦	١٩٨٠
١٩٦٤	٢٤٢	٤٥٠	٢٦٠	-	٥٦٠٠	٣٦٠	-	-	-	-	-	٧٤٠	١٢٢٣	٢٥٨٥	٥٢٥٤	١٨٨٢	٢٩٢٦	١٩٨١
١٩٢٢	٥١٩	٨١	-	-	٦٠٨	١٧٤	-	٢٦٠	-	-	-	١٢٦٤٤	٧١٩	٢٤٥٠	٤٢٢٣	٢٨٩٨	١١٢٦	١٩٨٢
١٩٥٠-٨٤	٨٧٢	٤٢٦	٢٤٦	٥١١٧	٤١٥٥	٤٧٢٦	٢٦٠٠	٢٤٥٤	٨٦٠	٢٤٥٠	٤٠٨٨	١٩٢٢٩	٨٤٧	٢٥٩٠٤	٢٤٢٣	٢٤٢٣	١٥٢٢٤	١٩٨٢

المصدر : التوقع المصرية والبيانات الرسمية ، أعداد مثقلة .

كما شكل رأس المال العام نصف مساهمة رأس المال المصرى وكما استأثر رأس المال السعودى والكويتى ورأسمال الامارات بالشق الأكبر من رأس المال العربى استأثر رأس المال اللكسمبرجى والانجليزى والفرنسى والسويسرى بنصيب الأسد من حصة تلك المساهمات الأوربية . الا أن رأس المال اللكسمبرجى قد احتل المرتبة الأولى حيث ساهم وحده بنسبة ٢٢٪ من حصة رأس المال الأوربى بينما بلغت نسبة مساهمات رأس المال الانجليزى والفرنسى والسويسرى ١٩٪ ، ١٨٫٧٪ ، ١١٪ على التوالى .

والحقق يجد أن تقسيمة رأس المال الأوربى وفق جنسياته المختلفة تشير عدة تساؤلات منها : لماذا احتل رأس المال اللكسمبرجى المرتبة الأولى ؟ وبالتالي لماذا احتل رأس المال الانجليزى والفرنسى والسويسرى المرتبة الثانية ؟ هل رأس المال الأوربى هذا يعتبر اوروبيا خالصا أم انه ينطوى على رؤوس اموال محلية وعربية مودعة بالبنوك الأوربية ؟ ماهى معايير الاحتكام الى هوية رؤوس الأموال المختلفة ؟

ابنت الدراسة ان ثمة علاقة وثيقة بين رأس المال المحلى ورأس المال الأوربى بصفة عامة والانجليزى والفرنسى بصفة خاصة . فطبيعة العلاقات التاريخية والخبرة التاريخية فى مجال الأعمال بين الرأسمالية المحلية والرأسمالية الأوربية (الانجليزية والفرنسية)^(١٦) ما زالت لها جذورها ولا سيما عند العناصر الرأسمالية المحلية القديمة التى مازالت تحتفظ بعلاقتها فى مجال الأعمال مع تلك الدول بالرغم من انتقال العاصمة الرأسمالية من لندن الى واشنطن . الا أن التساؤل الذى يظل يحتل الصدارة هنا هو طبيعة رأس المال الوارد من لكسمبرج هل هو لورى خالص أم يتضمن رأسمال محلى وعربى بين ثناياه ؟ .

والاجابة على هذا التساؤل تتطلب تناول ظاهرة تعدد الجنسيات سواء على مستوى الفرد المساهم أو الشركة المساهمة . والدراسة عكست بعض العناصر التى حصلت على جنسيات عربية وأجنبية وساهمون بهذه الصفة الى جانب جنسيتهم المصرية . والأكثر من ذلك أن هناك شركات قد تم تأسيسها وفقا لقوانين جنسيات مختلفة فى حين أن حقيقة رؤوس أموالها لا تمت ل تلك الجنسيات بأية صلة^(١٧) . والأدلة على ذلك عديدة فهناك شركات تم تأسيسها فى لكسمبرج ، وبنا ، وليبيها ، لختنشتين ، وهولج كونج وملت نفس الجنسيات وساهمت باسم هذه الجنسيات رغم ان معظم رؤوس أموالها تنتمى الى دول عربية بل الى عائلات عربية محددة . وتسمى رؤوس الأموال

(١٦) الظروف الاستعمارية التى تعرضت لها المنطقة العربية بصفة عامة . فضلا عن أن بذور الرأسمالية المصرية قد نشأت فى ظل الوجود الاستعمارى (انظر نشأة الرأسمالية المصرية ، الفصل الأول) .

(١٧) ظاهرة التلاعب بجنسية الشركات ليست ظاهرة جديدة بل هى ظاهرة عهدها العديد من الشركات للحصول على مزايا مالية وعينية . فنجد على سبيل المثال أحمد عبد باشا قد اشترى شركة بواخر البوطة الخديوية وهى شركة بريطانية فى الواقع ثم رفع عليها العلم المصرى استندوا للمعونات المالية فى مصر . انظر فتحى رضوان ، طلعت حرب ، م . س . ذ ، ص ١١٩ .

العربية وغير العربية لتسجيل شركاتها والحصول على تلك الجنسيات لسببين هما ان قوانين تلك الدول تسمح بدخول وخروج رؤوس الأموال ، وأنها تسمح بحرية تحويل الأرباح والاعفاءات الضريبية والمالية التي تتمتع بها تلك الشركات عند التكوين .

وقد تبين ان هناك العديد من الشركات ذات رأس المال العربي قد تم تسجيلها في لكسمبرج وبنا وليبيزا . وهنا تكمن الخطورة التي تطيح بملود وهوية رأس المال فرأس المال اللكسمبرجي هنا ينطوى على رؤوس أموال عربية والأمثلة تثبت ذلك :

الشركة	الجهة	الشركات المساهم فيها
— التطوير والمقاولات البحرية (عربية مسجلة في لكسمبرج)	لكسمبرج	القناة العالية لمشروعات التطوير والأعمال البحرية ١٩٧٥/١٠/٢
— تراهاد مصر (مصرية مسجلة في لكسمبرج)	لكسمبرج	— الاستشارات العربية للتعمير ١٩٧٩/٢/٢٧ — الاستشارات العربية للتعمير ١٩٧٥/١١/١٨
— مشروعات البحر الأحمر (عربية مسجلة في لكسمبرج)	لكسمبرج	— القاهرة للمطبات والصناعة ١٩٧٩/٣/١٥ — الامتثانية للسكان والتعمير ١٩٧٦/٢/١٦ — الشرق الأوسط لصناعة الزجاج ١٩٧٩/١/١٥ — الاسكندرية للمطبات والصناعة ١٩٧٩/١١/٢٤
— العربية الأولى (مصرية مسجلة في لكسمبرج)	لكسمبرج	— الاسكندرية للمطبات والصناعة ١٩٧٩/١١/٢٤ — الألونيوم العربية ١٥/٤/١٩٧٦
— الجول والاستشارات (عربية مسجلة في لكسمبرج ويمثلها عل عبد الله الجمال)	لكسمبرج	— فنادق حدائق الأهرام بمراميد ١٩٧٦/٦/٢ — لوفريز للتمية والاستثمار ١٩٧٩/١١/١٩ د أوديك

(من بين مؤسسيها جمال توست بنك وشركة هبة للاستثمار وعظماها على عبد الله الجمال) .

العربية للتعميل الدولي	لكسمبرج	— المصرفية العربية الدولية
(عربية مؤسسة في		١٩٧٩/٥/٢٥
لكسمبرج)		
Tag group	لكسمبرج	— الاتحاد العربي للاستثمارات
(مجموعة تاج) مسجلة في	١٩٧٩/٨/١٤	
لكسمبرج وعظماها اشرف مروان		
Mestemo Compny		
— (شركة ميسيمو للاستثمار	ليختشين	الاتحاد العربي للاستثمارات ١٩٧٩/٨/١٤
عظماها اشرف مروان ^(١٨) .		

ويرجع كبر حجم رأس المال لللكسمبرجي بالنسبة لإجمالي رأس المال الأوربي ليس فقط لأنه يتضمن شقا من رأس المال العرفي والمخلى بل لأن الشركات الحاصلة على تلك الجنسية هي التي تتكرر مساهماتها في الشركات المساهمة المصرية بصيغة منتظمة . فلو أن الشركة أ شركة عربية مسجلة في لكسمبرج ساهمت في تأسيس الشركة ب ، ج ، د ففى كل حالة شراكة سوف يتم حساب قيمة المساهمة على أنها رأسمال لكسمبرجي رغم أن الشركة هي الشركة لم تتغير وفي كل حالة شراكة جديدة تتضمن رأسمالا عربيا أيضا وتوضح ذلك نذكر بعض الأمثلة :

— شركة مشروعات البحر الأحمر (شركة عربية مسجلة في لكسمبرج) تساهم في تأسيس الشركات التالية :

المشتركة الاستثمارية للاسكان والتعمير ١٩٧٩/٣/١٠

مساهمة عربية ٥٠٪ ولكسمبرجية ٥٠٪ . ويمثل المساهمة العربية غائلة العمودى — سالم بن محفوظ — عبد الجليل عبد الحق .

القاهرة للمطبات والصناعة ١٩٧٦/٢/١٦

(١٨) قام عدد من المسجلين بتسويق اعمالهم في الخارج على هيئة شركة قابضة للتجارة الدولية مقرها لكسمبرج اسمها شركة « مالتى تيد » في يناير ١٩٧٤ . وقد قامت هذه الشركة باتشاء شركة مساهمة فرنسية مقرها الدمام في بلعيس وكانت وراء غالبية صفقات استيراد السلع الاستهلاكية . وقد سجلت تقارير الرقابة الادارية مخالفات وانحرافات مصدرة في الصفقات التي تنفذها وكان أول رئيس لتلك الشركة عبد المنعم القيسوى ثم خلفه حميد السلع ثم مصطفى خليل . انظر بالتفصيل عادل حسين ، الاقتصاد المصرى من الاحتلال الى النجعة ج — ث ، م ، س . ذ ، ص ٥٢ .

مساهمة مصرية ٢٠٪ عريية ولكسمبرجية ٨٠٪ ويمثل الجانب العربي غسان شاكر/ عبد الرحمن الشريطى — أحمد العمودى — الشركة العربية الأولى — السيد السيد الجوهري وآخرون .

— الشرق الأوسط لصناعة الزجاج ١٥/١/١٩٧٩ . مساهمة مصرية ٢٦٪ ، مساهمة عريية ولكسمبرجية وجنسيات أخرى ٧٤٪ .

المساهمون : شركة مشروعات البحر الأحمر/ القاهرة للمربطيات والصناعة/ الشيخ غسان شاكر/ خالد بن سالم بن محفوظ/ سالم بن محمد بن لادن/ عبد الله تحسين/ عبد الرحمن الشريطى/ أحمد بن على العمودى/ مؤسسة بن لادن/ حسن حسن منصور/ السيد السيد الجوهري/ أوفيز النبوى العالمية (سويسرية) / شركة منتجات الكرم والتفطور (مصرية) .

— الاسكتلندية للمربطيات والصناعة : مساهمة مصرية ٩٣٪ والمساهمون هم نفس المساهمين في الشركات السابقة^(٩٩) .

وتعكس أمثلة عديدة (منها المثال السابق) درجة انتشار رأس المال العربى وميله الى تعدد شركائه سواء بصورة مسترة أو من خلال الشركة الصريحة .

والحق يقيد أن رأس المال العربى شأنه شأن رأس المال الأوربى يميل تارة الى تفتيت شركائه في بعض القطاعات وتارة أخرى يميل الى تركيز شركائه وهو بذلك يضمن التغلغل في أكبر عدد من الشركات فضلا عن التزول بثقل في قطاعات معينة . ولتحقيق هذه الدرجة من السيطرة والانتشار ينحو رأس المال العربى منحنيين أحدهما رأسى والآخر افقى .

أما بالنسبة للمستوى الرأسى يتم الانتشار وفقا لمهايين هما نسبة المساهمة التى يساهم بها سواء مع رأس المال المحلى أو الأجنبى فهو إما أن يشارك مناصفة أو بأكثر من النصف في بعض الشركات وإما يفتت شركائه في البعض الآخر . أما المعيار الثانى هو محدودية العائلات العربية التى تبرز مساهماتها في أكبر عدد من الشركات التى يساهم فيها رأس المال العربى . فالسمة العائلية لم تبرز على مستوى رأس المال المحلى الخاص فقط بل أيضا على مستوى رأس المال العربى أيضا ويمكن أن نحدد بعض العائلات التى تكررت مساهماتها على النحو التالى :

— الشيخ كمال أدهم — الاتحاد العربى للاستشارات ١٤/٨/١٩٧٩
— القطيم للطاقات والمشآت السياحية ٣١/١٢/١٩٧٨

(٩٩) تتكرر نفس أسماء العائلات العربية مع كل شركة . وتقل الشركات العربية المسجلة في لكسمبرج الى شركة رأس المال العربى وهذا يعكس ان مؤسس تلك الشركات هن أنفسهم الذين يدخلون شركاء معها مرة ثانية .

— عائلة العمودي — يونفرمال لصناعة المنتجات ذات اللصق ، يونيك ،
— الشرق الأوسط لصناعة الزجاج .
— المشتركة الاستخبارية للسكان والتعمير .
— القاهرة للمربطات والصناعة .
— الاسكندرية للمربطات والصناعة .
— القناة لصنيع الأسماك .

— عائلة الشكشى — مصر للاستثمار والتنمية — الاستثمار العربى — مصر ابو طهى للاستثمارات
العقارية — مصر للاستثمار — الوطنية للاستثمار والمخروعات العامة — الفيوم للمياه
المعدنية — مصر العربية للانتاج الحيوانى — الطوان العربى الدولى .

— عائلة بن لادن — بن لادن العربية للاستثمار — مصر العربية للاستثمار — مصر العربية للانتاج
الحيوانى — الطوان العربى الدولى — الشرق الأوسط لصناعة الزجاج .

— عائلة الحارثى — مصر للاستثمار والتنمية — الاستثمار العربى — مصر العربية للانتاج الحيوانى —
الطوان العربى الدولى .

— عائلة صالح بن عبدالله — مصر للاستثمار والتنمية — الاستثمار العربى — دلة القابضة — السعودية للانتاج
كامل الإعلامى — مصر العربية للانتاج الحيوانى — الطوان العربى الدولى .

وتعكس الأسماء السابقة الى أى مدى تسيطر عدة عائلات عربية على معظم الشركات التى
يساهم فيها رأس المال العربى .

أما بخصوص المستوى الأبقى فيم الانتشار. عن طريق مساهمة شركات فى تأسيس شركات أخرى
حيث تنبثق شركات من شركات أخرى فشركة مشروعات البحر الأحمر ساهمت فى تأسيس شركة القاهرة
للمربطات والصناعة ١٩٧٦/٢/١٦ ، والشرق الأوسط لصناعة الزجاج ١٩٧٩/١/١٥ ، والمشاركة
الاستخبارية للسكان والتعمير ١٩٧٩/٣/١٠ ، والاسكندرية للمربطات والصناعة ١٩٧٩/١/٢٤ . ثم
ساهمت شركة القاهرة للمربطات والصناعة فى تأسيس شركة الشرق الأوسط لصناعة الزجاج ،
والاسكندرية للمربطات والصناعة . ويمكن توضيح تلك العلاقة على النحو التالى :

١٩٧٩/٢/١٦	أ	الشركة من ساهمت بتسهيبل الأئء فى ءكئين الشركة
١٩٧٩/١/١٥	ب	الشركءان من + أ قاماء بءأسيس الشركة
١٩٧٩/٣/١٠	جـ	الشركاء من +++ب قامت بءأسيس الشركة
١٩٧٩/١١/٢٤	ء	الشركاء من +++ب+جـ قامت بءأسيس الشركة

وتوضح العلاقة السابقة كيف ان هذه الشركات انبثقت من شركة واحدة وكما يقال « اختلفت الفروع والجلزع واحد » .

واذا كانت دراسة وتحليل رأس المال الأوربي قد تضمنت بطريقة غير مباشرة تحليلا لبعض أبعاد رأس المال العربي فكان ذلك نتيجة لطبيعة العلاقة الشائكة والمتداخلة فيما بينهما وتبرز من هذا التحليل نتيجتان هما : أن العلاقة وثيقة بين رأس المال العربي ورأس المال اللكسمبرجي اذ من بين ٢٤ شركة شارك فيها رأس المال اللكسمبرجي كانت هناك ١٠ حالات يأتي فيها رأس المال العربي الخليجي في شكل إما شركات عربية مسجلة في لكسمبرج وإما شراكة صريحة . ولعل هذا يؤكد أن رأس المال الوارد من لكسمبرج يتضمن قدرا من « البترو دولارات » والنتيجة الثانية هي أن رأس المال الأوربي بالرغم من ضآلة حجمه بالنسبة لجملة الاستثمارات يميل الى تفتيت وتوزيع شراكته في أكبر عدد من الشركات المساهمة . وتطبق هذه السمة بالنسبة لجنسيات رؤوس الأموال المختلفة . فلم يأت رأس المال الأوربي خالصا (١٠٠٪) دون أية شراكة الا في شركتين (٢٠) فقط في حين أنه شارك رأس المال المحلي والعربي

والأجنبي (٢١) في ١٨٧ شركة من بين ٣٦٥ شركة أي بنسبة ٥١٪ وهي نسبة عالية اذا ما قورنت بمجم الاستثمارات الأوربية . وقد عكس العديد من الشركات سياسة رأس المال الأوربي في الانتشار عبر مساهماته الضئيلة ومن تلك الأمثلة نوضح ما يلي :

الشركة	شكل المساهمة الأوربية
— مذكو للواخر النيلية ١٩٧٦/٥/٩	٢٢٪ فرنسي ، ١٢٪ ألماني ، ٦٢٪ سويسري
— أورليكون مصر لأسياع	
ومهمات اللحام ١٩٧٨/٥/١٣	٣٥٫٤٪ سويسري ، ٦٫٧٪ ألماني ، ١٦٪ هولندي
— مستشفى السلام ١٩٧٨/١٢/١٢	١٦٪ هولندي ، ١٦٪ سويسري .
— المعبرة الفرنسية	
للكاوتشوك سيكا ١٩٨٠/١٢/٢	٢٥٪ فرنسي ، ١٠٪ انجليزي .
— سالي مصر الكهت	
للصناعات الخشبية ١٩٨١/١/٢١	٨٠٪ ألماني
— مزارع اللوس لانتاج	
البعض والدواجن ١٩٨١/٣/٧	٩٠٪ ايطالي
— المعبرة الألمانية	
للأطذية ١٩٨١/٣/٢٤	٢٢٫٨٪ ألماني
— عابو للاستثمار ١٩٨١/١٠/٣١	٤٠٪ ايطالي ، ١٠٪ انجليزي
— سميس الميخت ١٩٨١/١٠/١	٣٠٪ ألماني ، ٣٠٪ نمساوي

(٢٠) شركة أومسس بتشكيب مصر يمتد ١٩٧٦/٩/٧ وهي مساهمة سويسرية انجليزية بفرض تقديم خدمات بتولية ، وشركة مقاولي البناء الدولية ١٩٨١/٦/٧ وهي شركة فرنسية ١٠٠٪ .

(٢١) الأجنبي غير الأوربي .

وتؤكد الأمثلة السابقة على أن الدور الذي يلعبه رأس المال الأوربي أكبر من حجمه وكيف أن استراتيجية استدعاء رأس المال العربي والأجنبي كانت بمثابة مظلة يأتى في ركبها رأس المال المحلي .

رأبها : رؤوس أموال أخرى وتشمل رؤوس الأموال الأمريكية واليابانية والإيرانية :

١ — رأس المال الأمريكي : بلغت نسبة مساهمة رأس المال الأمريكي ١٤٪ من جملة رؤوس أموال الشركات المساهمة ٧٥ — ١٩٨٢ وهى نسبة ضئيلة للغاية تمكن بها من الشراكة في ٣٨ شركة من اجمالي ٣٦٥ شركة أى بنسبة ١٠٪ تقريبا من جملة الشركات متعددة الجنسيات .

وتجدر الإشارة الى أن رأس المال الأمريكي يميل بصفة خاصة الى شراكة رأس المال المحلي في العام ، فمن بين ٣٨ شركة يساهم فيها رأس المال الأمريكي توجد ٢٨ شركة (أى بنسبة ٧٢٪) يساهم فيها رأس المال الأمريكي مع رأس المال العام . وتتخطى أنشطة رأس المال الأمريكي في الأنشطة الخدمية (النقل والتخزين — التأمين — خدمات صحية ومستشفيات ، خدمات استشارية) وصناعات استهلاكية (لبان وحلويات — صناعة شرائط كاسيت — معجون أسنان) وبعض الصناعات الوسيطة المتعلقة بالبناء والتشييد .

٢ — رأس المال الياباني : بلغت نسبة مساهمة رأس المال الياباني ٧٪ من جملة رؤوس الأموال في الشركات المساهمة أى نصف مساهمة رأس المال الأمريكي وقد جاءت في شكل مساهمة مكثفة^(٢٢) في ٥ شركات فقط منها واحدة فقط ١٠٠٪ رأس مال ياباني خالص . وهذه الشركات هي :

— العربية الدولية للتأمين ١٩٧٦/٣/٤	نسبة مساهمة ٥٪ .
— أوتسوكا العربية	
— للمستهضررات الطبية ١٩٧٧/١٢/١٣	نسبة مساهمة ١٠٠٪ .
— وائ . كى . كى زير مصر ١٩٧٩/٥/٣٠	نسبة مساهمة ٧٥٪ .
— الكيمية المصرية لانتاج	
— الأنابيب البلاستيك ١٩٨٠/٥/٤	نسبة مساهمة ٤٩٪ .
— الاسكندرية الوطنية	
— للصلب ١٩٨٢/٧/٢٤	نسبة مساهمة ١٠٪ .

(٢٢) قلون بين عدد الشركات التى يساهم فيها رأس المال الأمريكى والشركات التى يساهم فيها رأس المال الياباني ، فلم تدخل الشركات التى تتضمن مساهمة يابانية في إنشاء شركات أخرى . يبرز دور رأس المال الأمريكى واضحا في شركات البترول حيث توقفت مصر عن البحث عنه وتولت هذا للشركات الأمريكية .

٣ - رأس المال الإجمالي^(٣٣) : نسبة مساهمة رأس المال الإيراني هي نفس نسبة المساهمة الأمريكية ١٤٪. وتركزت مساهمات رأس المال الإيراني (بين عامي ٧٥ - ١٩٧٦) في بنك مصر ايران للتنمية ٧/٢/١٩٧٥ ، المصرية الايرانية للمقاولات ١١/٢٢/١٩٧٥ ، مصر ايران للفزل والنسيج ١٢/٢٢/١٩٧٥ ، مصر ايران للاستشارات الهندسية ٥/٢٠/١٩٧٦ .

هذه هي أهم جنسيات رؤوس الأموال التي شاركت نخبة الانفتاح الاقتصادي (كرأس مال محلي عام وخاص) . وقد أوضحت الدراسة طبيعة أشكال التداخل والتشابك بين كل من الجنسيات المختلفة ويوضح الجدول رقم (١٣) تحليل رأس المال وفقا لمطع الملكية والتحويل ٧٥ - ١٩٨٢ ويعكس هذا الجدول العديد من الدلالات فبالرغم من استثمار رأس المال المحلي بنصيب الأسد من جملة رؤوس الأموال الا أنه لم يأت منفردا (١٠٠٪) دون أية شراكة عربية أو أجنبية الا في ٣٪ فقط من عدد الشركات (١٦٢ من ٥٣٤) جاءت على النحو التالي : ٢٤ شركة برأسمال عام محت ، و ٧٩ شركة برأسمال خاص محت ، ٥٩ شركة رأسمال مختلط عام وخاص ، بينما جاء في شراكة رأس المال العربي والأجنبي في ٧٠٪ من جملة الشركات ، بل ان ثمة نظرة لتكوين الجدول تعكس ميل رؤوس الأموال بجنسياتها المختلفة للدخول في الشراكة وعزوفها عن أن تأتي « خالصة » .

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا الصدد هو : لماذا الزوج بالقطاع العام في الشراكة الخاصة المحلية والعربية والأجنبية ، لقد بلغ عدد الشركات التي يساهم فيها أو يؤسسها رأس المال العام ما يقرب من ٢١٦ شركة من اجمالي ٥٣٤ شركة أي بنسبة ٤٠٪ . فهو يساهم بنصف رأس المال المحلي من ناحية و٤٠٪ من عدد الشركات المساهمة من ناحية أخرى .

وتكمن الخطورة في علاقات التشابك الثنائية والثلاثية وتصل الى أقصاها في حالات الشراكة الراهية حين تضم رأس المال العام مع الخاص مع العربي مع الأجنبي . ومع هذا المربع تضيق كل أبعاد ومهمة رؤوس الأموال المستثمرة ويندمج كل منها في الآخر .

وفي نهاية هذا المبحث يمكن استخلاص أنه بالرغم من أن شركات المساهمة تمثل أهم شركات الأموال وكان يجب أن تظهر صورة مخالفة للاستثمارات الاجمالية العاملة في ظل قانون استثمار رأس المال العربي والأجنبي من حيث بروز دور رأس المال العربي والأجنبي الا أن التحليل يشير الى أنه ينحو نفس المنحى ويعكس نفس النسب الاجمالية تقريبا لجملة رؤوس الأموال العاملة في ظل قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ . كما يمكن القول بأن الزوج بالقطاع العام كان وفق استراتيجية النخبة الحاكمة التي رأت أن تقدمه (كبش فداء) لاستجلاب رأس المال العربي والأجنبي بل والملي .

(٢٣) دخلت الشركات التي تتضمن رأسمالا إيرانيا في تكوين العديد من الشركات المساهمة الأخرى وقد ساهمت باعتبارها شركة مصرية وأن رأسمالها مصري ١٠٠٪ فعلى سبيل المثال وصل عدد الشركات التي يساهم فيها بنك مصر ايران للتنمية ٨ شركات ولعل هذا يؤكد طبيعة التداخل والتشابك بين رأس المال المحلي ورأس المال الأجنبي .

مجلس رؤساء المصحات النفسية - سنة ١٩٨٧ - ١٩٨٨

[illegible]

ومن ثم يصبح القول بأن ثمة رأسمالاً محلياً عاماً ورأسمالاً محلياً خاصاً يتطوى على العديد من المحاذير . فالخود أصبحت غير واضحة ويستمر الزج بالقطاع العام في كافة أشكال الشراكة بالرغم من أن معظم وحداته خاسرة وتشكو من قلة السيولة النقدية ويتم تلك الشراكة عبر ثلاثة منافذ هي :

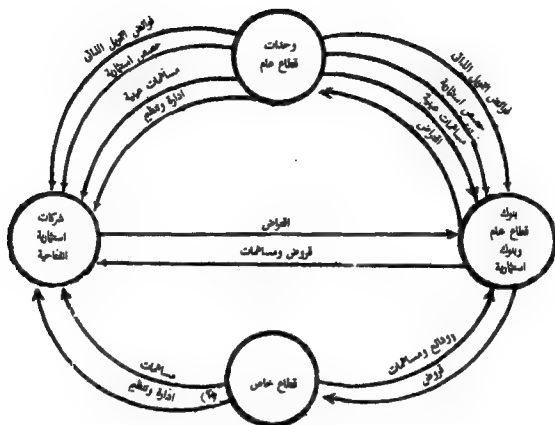
١ - تحويل فائض التحويل الذاتي لشركات ووحدات القطاع العام التي تحقق ونما إلى البنوك الاستثمارية الخاصة أو بنوك القطاع العام مقابل الحصول على سعر فائدة أعلى بالرغم من أن قانون انشاء بنك الاستثمار القومي رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٠ يقضى بتحويل تلك الفوائض إلى حساب بنك الاستثمار القومي الذي يقوم بتنفيذ ومتابعة الخطة الاستثمارية الخمسية ٨٢ - ١٩٨٧ (تحويل القطاع العام) .

٢ - أن بعضاً من وحدات القطاع العام (حتى الخاسرة منها) تقوم بإبداء حصصها الاستثمارية المدرجة لها بالخطة الاستثمارية كودائع في البنوك (في حسابها الجاري) للحصول على فائدة أعلى من جراء تشغيل رأس مال معتمد لتنفيذ الخطة الاستثمارية ، بالرغم من أن التأشيرات العامة للموازنة الاستثمارية لا تميز مثل هذه التصرفات . ولعل هذا يفسر لماذا يظهر التناقض في الحسابات الاستثمارية والحسابات الجارية في معظم وحدات القطاع العام قبلدو مقترضة من بنك الاستثمار القومي (خاسرة وتشكو قلة السيولة) ومن ناحية أخرى تبدو مقترضة للبنوك التجارية والاستثمارية .

٣ - أن الشئ الأكبر من مساهمات القطاع العام عبارة عن أصول ثابتة (أراضي ، مباني^(٢٤) ، آلات) ، عينية وبالتالي فإنها لا تعد استثماراً على المستوى القومي بل هي في النهاية مجرد نقل ملكية من وحدة اقتصادية إلى وحدة اقتصادية أخرى (أنظر شركة كلوراند وكيف أن الشركة العامة للبطلينات « قطاع عام » قد آلت بكامل أصولها الثابتة وفائض التحويل الذاتي إلى الشركة الأجنبية كلوراند) .

ويمكن توضيح أبعاد هذا التداخل بين رأس المال العام ورأس المال الخاص على النحو المبين بالشكل التالي :

(٢٤) سيد الباب ، طبعة مشروعات الإنتاج في الاقتصاد المصري ، مجلة الأهرام الاقتصادية ، عدد ٨٤٢ ، ١٩٨٥/٣/٤ ، ص ٥٣ - ٥٤ .



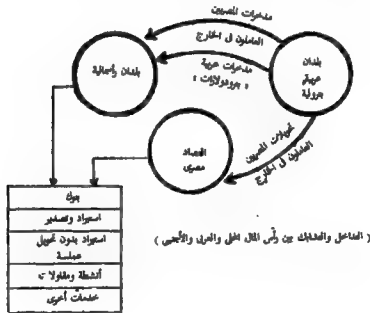
هذه المداخل والمخارج بين رأس المال العام ورأس المال الخاص :

(٢٥) على سبيل المثال : تعطي جمعية رجال الأعمال عضوية شرفية لرؤساء مجالس ادارة شركات القطاع العام كما تشترك بعض العناصر الفنية في مجال التنظيم والادارة والاستشارات القانونية والمحاسبية والاقتصادية (مثل مجلس حشيش — عبد العزيز حجازي — عبد الفتاح الشلقاني) .

وتعكس نماذج عديدة للشركات المساهمة ظاهرة الخلط بين المال العام والمال الخاص وخير مثال على ذلك الشركات التي كونها عثمان أحمد عثمان بصفة (المقاولون العرب) والشركات التي كونها بصفته الشخصية . وهناك مثال آخر هو الشركة الفرعونية للملاحة ١٩٧٧/٢/٢٨ برأسمال ٤ ملايين جنيه تأسست بغرض الملاحة وتشغيل السفن يساهم فيها مصطفى كامل مراد (رئيس مجلس إدارة الشركة الشرقية للأقطان) — والشركة الشرقية للأقطان ومعظم شركات القطن الأخرى وشركات التجارة الخارجية ومثال ثالث وهو الشركة المصرية الأمريكية للنقل والشحن والتفريغ المؤسسة بتاريخ ١٩٧٩/٤/٢٩ يشارك في تأسيسها مصطفى كامل مراد والشركة الشرقية للأقطان ومساهمون آخرون .

وأخيراً يمكن القول بأن تلاشي الحدود لم يقتصر على العلاقة بين رأس المال العام ورأس المال الخاص بل أيضاً بين رأس المال المحلي والعربي والأجنبي . ويوضح الشكل التالي عمليات التداخل والتشابك بين رؤوس الأموال المصرية والعربية والأجنبية على النحو التالي :

ونخلص مما سبق الى أنه ليس هناك حدود واضحة تجبر بأن هناك رأسمالاً عربياً خالصاً أو أجنبياً خالصاً . فمعظم رؤوس الأموال المصدرة الى الدول النامية والقادمة من الدول الأجنبية قد تمثل في جوهرها عوائد النفط العربي المودعة لدى البنوك الأجنبية بل قد تمثل رؤوس أموال محلية أيضاً مودعة في تلك البنوك . وبدعم أيضاً من تلك الظاهرة انتشار مؤسسات التمويل المشتركة (رأس مال عربي + رأسمال دولي) . ومع هذه الدرجة العالية من التداخل والتشابك تضيع هوية وحدود رؤوس الأموال .



(٢٦) نقلاً عن : د . محمود عبد الفضيل ، مفهوم الرأسمالية الطفيلية في ظل الانفتاح الاقتصادي ، م . س . د . ، ص ١٩٢ .

المبحث العاشر تحليل الأنشطة الاقتصادية

لم يعد الاقتصاد المصري ذلك الاقتصاد المخطط التقليدي الذى يقوم على تواجد القطاع العام والقطاع الخاص جنباً الى جنب في عمليات التنمية . فمعد منتصف السبعينات بدأ الاقتصاد المصري كاتقتصاد مختلط في تركيبه هيكلية جديدة تمكس درجة عالية من التشابك والتداخل بين رأس المال المخل ورأس المال العربى والأجنى .

فالنظام الاقتصادى المصرى المخطط قد أصبح يتشكل من وحدات ومكونات وهى وحدات القطاع العام البحت/ وحدات القطاع الخاص البحت/ فروع لشركات أجنبية/ وحدات قطاع مختلط بين رأس المال العام ورأس المال الخاص/ وحدات قطاع مختلط بين رأس المال العام والعربى والأجنى/ وحدات قطاع مختلط بين رأس المال الخاص والعربى والأجنى^(١) .

وانطلاقاً من الضمانات والامتيازات التى منحها القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ والخاص باستثمار رأس المال العربى والأجنى بدأت تلك الوحدات الاقتصادية فى ممارسة الأنشطة التى حددها ذلك القانون فى الفقرة الثانية من مادته الثالثة والتى تضمنت المجالات المختلفة لرأس المال على النحو التالى :

«التصنيع ، التعدين ، الطاقة ، السياحة ، النقل ، استصلاح الأراضى البور والصحراوية واستزراعها ، مشروعات تنمية الانتاج الحيوانى والثروة المائية ، مشروعات الاسكان ومشروعات الامتداد العمرانى ، شركات الاستثمار وبنوك الاستثمار وشركات إعادة التأمين التى يقتصر نشاطها على العمليات التى تم بالعملات الحرة ولهذا أن تقوم بتمويل عمليات تجارة مصر الخارجية والبنوك المتعاملة بالعملة المحلية بشرط أن تكون مشتركة ، نشاط التصدير فى المناطق الخارجية عن الرقعة الزراعية ونطاق المدن الحالية ، نشاط بيوت الخبرة الفنية المتخلفة شكل شركات مساهمة مع بيوت خبرة أجنبية عالمية»^(٢) .

وتوضح من نص المادة الثالثة بقانون الاستثمار العربى والأجنى أن مفاتيح الاقتصاد المصرى التى تتمثل فى قطاع المال وقطاع التجارة الخارجية والتجارة الداخلية والصناعات الثقيلة والتعدين قد فتحت أبوابها أمام الاستثمارات الخاصة المحلية والعربية والأجنبية .

وبالرغم من أن ذات المادة قد أفسحت المجال أمام تلك الاستثمارات الا أن القانون قد حرص على أن يتضمن عبارة صغوية (وفيها من المجالات) وقد دفعت تلك العبارة العديد من الشركات لأن تحيط نفسها بسياس من التجه وعدم الاقتراب صراحة عن طبيعة نشاطها بل كانت تكفى بعبارة صريحة فى

(١) د. محمود عبد الفضيل ، المشاكل الجديدة للإدارة والتوجيه والتخطيط فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى ، المؤتمر العلمى السنوى الثامن للاقتصاديين المصريين ، جمعية الاقتصاد السياسى والاحصاء والنشر ، ١٢ - ١٩٨٣/٥/١٤ .

(٢) قانون استثمار رأس المال العربى والأجنى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ .

النظام الأساسي المشكل لها والمنشور رسمياً بالجريدة الرسمية والوقائع المصرية ألا وهي ان نشاطها يتحدد في اطار موارد بالفقرة الثانية من المادة الثالثة بذلك القانون الأمر الذي دفع بنحو أربعين شركة لأن تدرج تحت بند أنشطة غير محددة ، هذا فضلاً عن العديد من الشركات التي تفصح صراحة عن نشاطها (في النظام الأساسي) ثم تمارس أنشطة أخرى . وفي هذا الاطار خلص تحليل الأنشطة الاقتصادية الى النتائج التالية :

أولاً : العزوف عن النشاط الانتاجي :

مع كل الضمانات والامتيازات والمزايا التي فحمت أمام رأس المال الخاص المحل والعزى والأجنبي الا أنه ظل عازفاً عن الخوض في الاستثمارات الانتاجية . وقد أوضحت الدراسة على مستوى الشركات المساهمة تحيز رأس مالها للأنشطة الخدمية على حساب الأنشطة الانتاجية الأمر الذي كان مدعاة لوجود خلل في البناء الهيكلي للاقتصاد المصري وهي أمور لا تستقيم ومتطلبات التنمية التي تتبني من رحم القطاعات الانتاجية (الزراعية والصناعية) .

وإذا كان الاقتصاد المصري قد أحرز معدلًا عاليًا من النمو بلغ ٩.٥٪ سنوياً خلال الفترة من ٧٥ — ١٩٨٢/٨١ الا أن هذا النمو كان يخفي عدم التوازن بين القطاعات المختلفة^(٣) من ناحية ، وتبديد الموارد الاقتصادية القابلة للنضوب من ناحية أخرى (إيرادات صادرات البترول ، تحويلات المصريين العاملين بالخارج) .

ويؤكد هذا متوسطات معدل النمو السنوي في كل قطاع على حدة فقد بلغ متوسط معدل النمو السنوي في قطاع التجارة والمال والتأمين ١٧٪ وفي قطاع الخدمات الحكومية ٩.٩٪ وفي قطاع النقل والتخزين والمواصلات ١٥٪ بينما لم يزد معدل النمو السنوي في قطاع التعدين والصناعة عن ٢٪ وفي قطاع الزراعة عن ٨٪^(٤) .

(٣) انظر بالتفصيل توزيع إجمالي مشروعات الانفتاح التي بدأت الانتاج داخل البلاد حتى ١٩٨١/١٠/٣١ والتي تعكس نتائج هامة منها :

١ — استثمر قطاع الاستثمار والبنوك بحوالي ٦٣٪ من رؤوس أموال مشروعات الانفتاح محتلين المركز الأول والثاني .
٢ — تأتى الصناعة في المركز الثالث ونصيبها ١٨٪ فقط من رؤوس أموال مشروعات الانفتاح وتركزت في الصناعات الكيماوية والمعدنية والمهندسية والفولاذية حيث استأثرت وحدها بأكثر من ثلثي رؤوس الأموال في الصناعة .

انظر بالتفصيل د. جردة عبد الخالق ، محرم ، الانفتاح : المجهود ، المحصول ، المستقبل ، م . س . ذ . ص ٥٨ .

(٤) انظر بالتفصيل بحث مقدم من سيد الرباب (غير منشور) بنك الاستثمار القومي بعنوان « قضية الاقتصاد المصري الكورى : قضية الانتاج المصري في ظل الانفتاح الاقتصادى : المشاكل والحلول ١٩٧٥ — ١٩٨٢ » ويتضمن هذا البحث مقارنة بين معدل النمو في قطاعي الزراعة والصناعة في ظل الخطة الخمسية الأولى ٦٠/٦١ — ٦٤/٦٥ ومعدل النمو خلال الفترة موضع البحث حيث أوضح أن الزراعة قد تمت بمعدل سنوى حقيقى ١٣٪ بأسعار ١٩٦٠/٥٩ . وبالرغم من انخفاض معدل النمو الكلى السنوى في النصف الثانى من الستينات حيث لم يبلغ الا نحو ٢٪ فقط بأسعار ١٩٦٥/٦٤ كان معدل النمو السنوى في الصناعة ٤٪ وفي الزراعة ٢.٤٪ . ص ٦ .

ومن المفارقات ان شركات المساهمة وهى أهم اشكال شركات الأموال والتي تسمح لها طبيعة تكوينها و ضخامة رؤوس اموالها القيام بمشروعات استثمارية ضخمة وطويلة الأجل تمكس نفس المنحى الذى تنحوه الاستثمارات الاجمالية العاملة فى ظل قانون الاستثمار وسياسة الانفتاح الاقتصادى من حيث تحيزها لصالح الأنشطة الخدمية . ويوضح الجدول رقم ١٤ تطور العلاقة بين تأسيس الشركات الانفتاحية المساهمة وفروع النشاط المختلفة (٧٥ - ١٩٨٢) .

ويعكس هذا الجدول نتائج هامة تؤكد نفس الخط الذى تنحوه الاستثمارات الاجمالية ومنها :

١ - مثلت فروع النشاط الخدمية المجال الأكثر لريادة لرؤوس الأموال المستثمرة فى الشركات المساهمة حيث تمحورت تلك الأنشطة حول الفنادق ، والسياحة ، والخدمات المصرفية والبنكية ، وشركات استثمار الأموال والخدمات الاستشارية على التوالى اذ استأثرت بأكبر عدد من تلك المشروعات . وكان نصيب الأنشطة الخدمية ٣٨,٥ ٪ . من عدد المشروعات وحدث ذلك عاما بعد عام باستثناء عام ١٩٨٠ حيث احتلت المشروعات الانشائية موقع الصدارة . ففى عام ١٩٧٥ كان عدد المشروعات التى تم تأسيسها فى الأنشطة الخدمية يعادل ضعف عدد المشروعات التى تم تأسيسها فى أنشطة الزراعة والصناعة معا وستة أمثال عدد المشروعات المتعلقة بالاسكان والتشييد والمقاولات .

٢ - استمر التفوق النسبى للأنشطة الخدمية حتى عام ١٩٧٧ وبدأ انخفاض نسبى ملحوظ ابتداء من عام ١٩٧٨ ، الا أن هذا الانخفاض لايعنى التوجه الى الأنشطة السلعية بقدر ما كان توزيعها وتفتحيتها للمشروعات على فروع النشاط المختلفة (الزراعة - الصناعة - الاسكان والتشييد - الأمن الغذائى - أنشطة غير محددة) .

٣ - جملة المشروعات التى تم تأسيسها فى الأنشطة الخدمية (٧٥ - ١٩٨٢) تعادل أكثر من ضعف عدد المشروعات فى الزراعة والصناعة معا .

والمحقق يجد أن الجدول رقم ١٤ لايعكس الحقيقة كاملة بل إنه يكتفى بإلقاء الضوء على العلاقة بين فروع النشاط المختلفة وكَم المشروعات . ومن ثم فليس بالضرورة أن يعكس عدد المشروعات الثقل الحقيقى لكل فرع من فروع تلك الأنشطة . بمعنى آخر أن عدد المشروعات لايعبر عن الثقل الحقيقى إلا من خلال أخذ حجم رؤوس أموال تلك المشروعات فى الحسبان وهذا ما يوضحه الجدول رقم ١٥ الذى يعكس العلاقة بين حجم رؤوس الأموال وفروع النشاط المختلفة حيث يبين أنه اذا كانت الأنشطة الخدمية قد استأثرت بنصيب الأسد من عدد المشروعات فلإنها أيضا استأثرت بنصيب الأسد من جملة رؤوس الأموال المستثمرة فى الشركات المساهمة ٧٥ - ١٩٨٢ ، حيث بلغت جملة رؤوس اموالها ٩٨٥,٥ مليون جنيه بنسبة ٥٠ ٪ من جملة رؤوس اموال تلك الشركات .

وتجدر الإشارة الى أن نسبة ٥٠ ٪ السابقة تغطى وتستوعب الانحرافات على مستوى كل سنة على حدة بمعنى أن هذه النسبة تراوحت فى تلك الفترة ما بين ٢٧ ٪ ، ٧٩ ٪ على مستوى السنوات المختلفة .

جدول ١٠: توزيع السكان حسب الجنس والسن (١٩٩٠ - ٢٠٠٠)

السن

السن	الذكور				المجموع		نسبة السكان		نسبة السكان		نسبة السكان		نسبة السكان		نسبة السكان		نسبة السكان		السن
	١٩٩٠	٢٠٠٠	نسبة السكان	نسبة السكان	١٩٩٠	٢٠٠٠	نسبة السكان	نسبة السكان	نسبة السكان	نسبة السكان	نسبة السكان	نسبة السكان	نسبة السكان	نسبة السكان	نسبة السكان	نسبة السكان	نسبة السكان	نسبة السكان	
١٩٩٠	١١٩٢	١١٩٢	١	١	١٩٩٠	١٩٩٠	١	١	١٩٩٠	١٩٩٠	١	١	١٩٩٠	١٩٩٠	١	١	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠
١٩٩١	١١٩٢	١١٩٢	١	١	١٩٩٠	١٩٩٠	١	١	١٩٩٠	١٩٩٠	١	١	١٩٩٠	١٩٩٠	١	١	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩١
١٩٩٢	١١٩٢	١١٩٢	١	١	١٩٩٠	١٩٩٠	١	١	١٩٩٠	١٩٩٠	١	١	١٩٩٠	١٩٩٠	١	١	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٢
١٩٩٣	١١٩٢	١١٩٢	١	١	١٩٩٠	١٩٩٠	١	١	١٩٩٠	١٩٩٠	١	١	١٩٩٠	١٩٩٠	١	١	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٣
١٩٩٤	١١٩٢	١١٩٢	١	١	١٩٩٠	١٩٩٠	١	١	١٩٩٠	١٩٩٠	١	١	١٩٩٠	١٩٩٠	١	١	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٤
١٩٩٥	١١٩٢	١١٩٢	١	١	١٩٩٠	١٩٩٠	١	١	١٩٩٠	١٩٩٠	١	١	١٩٩٠	١٩٩٠	١	١	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٥
١٩٩٦	١١٩٢	١١٩٢	١	١	١٩٩٠	١٩٩٠	١	١	١٩٩٠	١٩٩٠	١	١	١٩٩٠	١٩٩٠	١	١	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٦
١٩٩٧	١١٩٢	١١٩٢	١	١	١٩٩٠	١٩٩٠	١	١	١٩٩٠	١٩٩٠	١	١	١٩٩٠	١٩٩٠	١	١	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٧
١٩٩٨	١١٩٢	١١٩٢	١	١	١٩٩٠	١٩٩٠	١	١	١٩٩٠	١٩٩٠	١	١	١٩٩٠	١٩٩٠	١	١	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٨
١٩٩٩	١١٩٢	١١٩٢	١	١	١٩٩٠	١٩٩٠	١	١	١٩٩٠	١٩٩٠	١	١	١٩٩٠	١٩٩٠	١	١	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٩
٢٠٠٠	١١٩٢	١١٩٢	١	١	١٩٩٠	١٩٩٠	١	١	١٩٩٠	١٩٩٠	١	١	١٩٩٠	١٩٩٠	١	١	١٩٩٠	١٩٩٠	٢٠٠٠

وإذا كانت هناك بعض الأنشطة التي استأثرت بعدد كبير من المشروعات واحتلت المرتبة الأولى في الجدول رقم ١٤) فإن أخذ قيمة رؤوس الأموال في الاعتبار قد يغير من وضع تلك الأنشطة نسبيا .
(الجدول رقم ١٤) يعطى الصدارة لمشروعات الفنادق والسياحة / بنوك وشركات استثمار اموال / خدمات استشارية على التوالي في حين أن الجدول رقم ١٥) يعطى الأولوية للبنوك وشركات الأموال / فندقية وسياحة / نقل ومواصلات على التوالي) .

كما تجدر الإشارة أيضا الى أن الجدول رقم ١٤) يتفق مع الجدول رقم ١٠) « بشأن المشروعات الخدمية » من حيث ان مشروعات البنوك وشركات الاستثمار ومشروعات الفنادق والسياحة تحتل الصدارة في كل منهما فهي في الجدول الأول تشكل معا ٥٢٪ من عدد المشروعات وهي في الجدول الثاني تستأثر ٧٨.٥٪ من قيمة رؤوس الأموال في تلك الشركات .

ثانيا : اسهام القطاع العام :

ساهم القطاع العام بنصف مساهمات رأس المال المخلوق وقد نزع الشق الأكبر من تلك الاستثمارات من قطاع المال (البنوك وشركات التأمين) حيث ساهم هذا القطاع وحده بما يقرب من ٥٠٪ من اجمالي مساهمة القطاع العام .

ومن الغريب أن توظف البنوك (العامة) الشق الأكبر من اموالها في انشاء الشركات الاستثمارية والبنوك المحلية الوطنية والأجنبية فضلا عن الأنشطة الخدمية الأخرى المدرجة في اطار القطاع الخاص .

ونظرا لما يحمله قطاع المال (البنوك وشركات التأمين) من أهمية فقد روى حصر الأنشطة وقيم المساهمة التي تخص هذا القطاع على النحو المبين بالجدول رقم ١٦) حيث يعكس هذا الجدول العلاقة بين عدد المشروعات ، وحجم المساهمات ، وطبيعة الأنشطة التي تتعلق بالبنوك .

ويعكس هذا الجدول مائلي :

١ — إن البنوك التجارية قد وظفت معظم رؤوس اموالها في الأنشطة الخدمية ولاسيما في البنوك الاستثمارية وشركات استثمار الأموال والفنادق والسياحة . اذ نجد أن بنك مصر يوظف في الأنشطة الخدمية ٦٤٪ من استثماراته ، والبنك الأهلي ٨٠٪ ، وبنك القاهرة ٩١٪ ، وبنك الاسكندرية ٧٨٪ ، بينما يوجه البنك المركزي ١٠٠٪ من استثماراته لهذا الفرع من النشاط (انظر الجدول رقم ١٦) .

٢ — إن بنك مصر الذي حمل لواء الصناعة منذ العشرينات لم يوجه إلا شقا ضئيلا من استثماراته لقطاعي الزراعة والصناعة (٢٨٪ من جملة مساهماته) وقد تركزت تلك الأنشطة الزراعية والصناعية حول شركات الأمن الغذائي بينما تركزت شركات الصناعة حول الصناعات الاستهلاكية

بصفة عامة أما الصناعة الوسيطة الوحيدة التي ساهم فيها فهي شركة السويس للأسمت وهي شركة قطاع عام (١٠٠٪) (٥).

ومن المفارقات أن بنك مصر الذي كرس صناعة الفزل والنسيج في مصر يساهم في ترسيخ صناعة تنويء نشاطه الأساسي في هذا الشأن وهلا من أن ينسجم بنك مصر مع الدور الذي اختطه منذ العشرينات وهو تمصير الصناعة المصرية والنهوض بالأنشطة الانتاجية يغيوس في الأنشطة الخدمية ويولع بالشراكة الأجنبية . فنجد على سبيل المثال كيف تساهم بنوك القطاع العام في تأسيس البنوك الاستتارية :

بنك مصر : يساهم في البنوك التالية : بنك مصر الدولي / بنك مصر رومانيا / بنك قناة السويس / البنك المصري العالمي / بنك مصر اكستهور / بنك التعمير والانشاء .

بنك القاهرة : يساهم في بنك القاهرة بركليز الدولي / القاهرة وبانس / بنك قناة السويس / بنك القاهرة والشرق الأقصى / بنك التعمير والاسكان / البنك المصري العالمي / البنك المصري الخليجي / بنك مصر العربي الأفريقي .

البنك الأهلي : يساهم في بنك تشيس الأهلي / بنك الائتمان الدولي / بنك قناة السويس / الشركة المصرية العربية الدولية / بنك التعمير والاسكان / البنك المصري العالمي / بنك الاسكندرية التجاري البحري / بنك الائتمان الدولي مصر .

بنك الاسكندرية : يساهم في بنك مصر ايران للتنمية / بنك قناة السويس / بنك الاسكندرية الكويت الدولي / بنك الدلفا الدولي / بنك التعمير والاسكان / البنك المصري العالمي / بنك الاسكندرية التجاري البحري / بنك مصر العربي الأفريقي .

ومما يجدر الإشارة اليه انه حتى البنوك المتخصصة مثل بنك التنمية الصناعية وبنك ناصر الاجتماعي وبنك التنمية والائتمان الزراعي تساهم في خلق البنوك الاستتارية والأنشطة الخدمية فهناك التنمية الصناعية يساهم في تأسيس بنك مصر العربي الأفريقي والبنك الأهلي والبيت الاستشاري العربي الدولي وشركة مصر لإنتاج الطوب الطفلي وشركة بني سوف للطوب الطفلي .

وبالرغم من أن أغلبية البنوك الاستتارية تسجل على أنها بنوك استثمار أموال ويهدف جلب رؤوس الأموال العربية والأجنبية للمساهمة في تحقيق التنمية ، إلا أن هذه البنوك كثيرا ماتعمل كبنوك تجارية وتساهم في خلق العديد من الشركات والبنوك الأخرى ولاسيما بعد أن تبددت القوارق بينها وبين القطاع العام . فبعد أن كانت مهمتها جذب رؤوس الأموال أصبحت مهمتها الأساسية طرد رؤوس الأموال إلى

(٥) قارن بين الشركات التي أنشأها بنك مصر — العشرينات (الفصل الأول) وبين الشركات التي أنشأها وساهم فيها منذ منتصف السبعينات (انظر الملحق رقم ٥١) .

• ملاحظ تكرار البنوك الاستتارية التي تساهم في تأسيسها البنوك التجارية العامة

الخارج^(٦) . وبصبح الموقف منذ منتصف السبعينات حتى الآن شبيها بالدور الذى كانت تلعبه البنوك الأجنبية قبل الثورة وفى هذا الشأن يصدق قول الدكتور عبد الجليل العمرى الذى تقلد وزارة المالية فى بداية عهد الثورة : « ان الاقتصاد المصرى قبل الثورة اشبه ما يكون ببقرة ترعى على التربة المصرية لكن ضرورها تعتمد الى الخارج حيث تحلب هناك »^(٧) .

والتساؤل الذى يطرح نفسه بهذا الصدد يتعلق بمهاجمة السياسة التى على أساسها تم مشاركة القطاع العام للقطاع الخاص المحلى والعربى والأجنى . بمعنى آخر ملهى الأسس التى من منطلقها يدخل القطاع العام فى تلك الشراكة أو يؤسس هو شركات برأسمال عام بحث ؟ هل هى سياسة اجبارية من قبل الدولة أم أنها سياسة اختيارية من قبل وحدات القطاع العام نفسه ؟ وإذا كانت سياسة اجبارية أليست هناك مراعاة لحظية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتى من المفروض أن يحتمكم ويمثل لها كل من القطاعين العام والخاص بما فى ذلك حالات الشراكة العربية والأجنبية^(٨) .

وبالنظر الى المشروعات التى يشارك فيها قطاع البنوك نجد أن ثمة مشروعات تتكرر بصفة دائمة اذ نجد مع كل مساهمات البنوك المختلفة تقرها تتكرر الشركات التالية : السهس للأسممت / الملاحة الوطنية / دار مايو الوطنية للنشر / الاسماعيلية للتسويق والتصدير / الوطنية لتنمية الثروة الحيوانية . وتكرر هذه المشروعات يتم عن وجود درجة من درجات التنسيق بين الجهاز المصرفى فى المساهمة فى تلك المشروعات ، اذ انه ليس من قبيل الصدفة أن يتم ذلك . وتتكرر نفس الظاهرة مع شركات التأمين وشركات التجارة الخارجية وغيرها من وحدات القطاع العام المختلفة^(٩) . فى حين أن هناك مساهمات عديدة تعكس درجة عالية من عدم التنسيق .

والذى تجدر الاشارة اليه أيضا هو دور البنوك الوطنية للتنمية والتى بدأ إنشائها ابتداء من عام ١٩٨١ وانتشرت فى جميع المحافظات والمحليات .

لقد مثلت هذه البنوك وأيضا شركات الأمن الغنائى دور رأس المال المحلى الخاص مع رأس المال المحلى العام التازح بالأساس وبالدرجة الأولى من صناديق الخدمات المحلية بالمحافظات وفروع بنك ناصر الاجتماعى وبنك التنمية والائتمان الزراعى . كما عكست أيضا ظاهرة الخلط بين رأس المال العام والخاص فضلا عن تكوئها للسمه العائلية اذ نجد عددا معينا من العائلات يتكرر بصفة دائمة مع انشاء تلك الشركات فى كل محافظة . فعلى مستوى محافظة الشرقية نجد عائلة أباطة ، ومصطفى السعيد ،

(٦) د. فؤاد مرسى ، الجليل المصرى للتنمية الاقتصادية ، م . س . ذ . ص ٢٥ .

(٧) محمد حسنين هيكل ، م . س . ذ . ص ٣٨٨ .

(٨) انظر الخلافات التى أوجدها الجهاز المركزى للمحاسبات بشأن شركة رأس المال العام مع رأس المال الخاص وكيف أنها لا تتم فى إطار خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمستهدف . د . محمود عبد الفضيل ، المشاكل الجديدة للإدارة والتوجيه والتخطيط ، م . س . ذ . ص ١٥ .

(٩) انظر بالتفصيل الملحق رقم ١١

والطاروطى ، مشهور ، وعلى مستوى محافظة الدقهلية نجد سعد الشربى ، وسعيد محمد الجبل ، ومحمد قشوع ، وعائلة الأحول ، وهكذا تتأكد السمة الماثلية ليس على المستوى القومى بل أيضا على المستوى المحلى .

النشاط الصناعى : تأتى الصناعة فى المرتبة الثانية بعد كافة الأنشطة الخدمية وكان نصيبها ٢١٪ من قيمة رؤوس الأموال المستثمرة فى الشركات المساهمة . أما من ناحية عدد المشروعات فقد استحوذت على ٢٥٪ من العدد الاجمالى (٥٣٤ شركة) .

والحقق نجد أن تضخم القطاع الخدمى كان على حساب القطاعات السلعية الانتاجية والصناعية بل الأكثر من هذا أنه مع ضآلة حجم الاستثمارات وحجم المشروعات الصناعية إلا أنها تركزت فى الأنشطة الصناعية الاستهلاكية . فمن بين ١٣٢ شركة صناعية نجد أن ٥٦ شركة بنسبة ٤٢٪ تركز نشاطها فى الصناعات الاستهلاكية مثل اللبان ، المكرونة ، والملابس الجاهزة ، والمبيدات الحشرية ، وشقرات الحلالة ، ومستحضرات تجميل ، ومياه غازية ، وإنتاج سجاد ، وإنتاج مشتقات الدم ، وإنتاج مراتب اسفنج ، وصناعة بطاطين ، وصناعة أثاث ، وصناعة أحذية . كما اتضح أنه من بين ٥٦ شركة التى ركزت نشاطها فى الصناعات الاستهلاكية كان يوجد ١٠ شركات بنسبة ١٨٪ اهتمت بالصناعات الاستهلاكية الممرة مثل التلاجات والفسالات .

أما الصناعات الوسيطة فقد استحوذت على نصيب الأسد من جملة المشروعات الصناعية حيث استأثرت بـ ٦٦ مشروعا من اجمالى ١٣٢ مشروعا (وكذلك استأثرت بأكثر حجم من رؤوس الأموال المستثمرة فى الصناعة) بنسبة ٥٠٪ وتركز نشاطها فى صناعة السلع الوسيطة التى تخدم القطاع الخدمى من ناحية والقطاع الاستهلاكى من ناحية أخرى . فنجد مثلا إنتاج زجاجات لتعبئة المياه الغازية يخدم على صناعة المياه الغازية ، وإنتاج بوليستر يخدم على صناعة الملابس الجاهزة والأقمشة ، وإنتاج بطاريات يخدم على صناعة السيارات ، وإنتاج شاش وألياف صناعية يخدم على المستشفيات والمراكز الطبية ، وإنتاج مواد ومستلزمات بناء يخدم على قطاع التشييد والمقاولات حيث كان من بين ٦٦ مشروعا يوجد ٤٣ مشروعا بنسبة ٦٥٪ تركز نشاطها فى إنتاج مواد ومستلزمات بناء .

أما نصيب الصناعة الثقيلة فكان ضئيلا للغاية فمن بين ١٣٢ شركة صناعة كان عدد ١٠ مشروعات فقط للصناعات الثقيلة بنسبة ٧٪ من جملة المشروعات الصناعية ونسبة ٢٪ من جملة المشروعات الاستثمارية فى كافة الأنشطة (٥٣٤ شركة) وهى نسبة لا تذكر اذا قورنت بنسب الأنشطة الخدمية بل والأنشطة الصناعية الاستهلاكية والوسيطة .

وقد تركزت تلك الصناعات فى صناعة المحولات الكهربائية ، وصناعة معدات البناء ، وبناء سفن ، وتصليح خلطات خرسانية ، وصناعة أجهزة تعمل بالطاقة الشمسية ، وصناعة صلب وحديد لازع للباخر ، وإنتاج مصاعد كهربائية .

الأنشطة الانشائية : البناء والتشييد والمقاولات : احتل هذا النشاط المركز الثالث بعد قطاع الخدمات وقطاع الصناعة . وقد استحوذ على ١٠٥ مشروعات بإجمالي رأس مال قدره ٣٣٢ مليون جنيه تقريبا ونسبة ١٧٪ من إجمالي رؤوس الأموال في الشركات المساهمة . وقد احتلت أنشطة مشروعات الاسكان والتشييد المرتبة الأولى من حيث حجم رأس المال المستثمر فيها ٢٤٣ مليون جنيه تقريبا ، بالرغم من أن أنشطة المقاولات تستحوذ على الشق الأكبر من عدد المشروعات (٦٩٪) في هذا القطاع ، في حين أن نصيبها من رأس المال أقل حيث استحوذت على مايقرب من ٨٩ مليون جنيه بنسبة ٣٧٪ من جملة رؤوس الأموال المستثمرة في هذا النشاط . ولعل هذا يعكس ارتفاع قيمة رؤوس أموال شركات البناء والتشييد ، فبالرغم من قلة عدد مشروعاتها ، إلا أنها تستحوذ على نصيب أكبر من رأس المال .

النشاط الزراعي : كان نصيب هذا القطاع من إجمالي مشروعات الشركات المساهمة ٥١ مشروعا بنسبة ٩٦٪ وكان نصيبه ١٤٨ مليون جنيه من جملة رؤوس الأموال المستثمرة في الشركات المساهمة بنسبة ٧٤٪ . وتعكس هذه الأرقام مدى ضآلة الاستثمارات الزراعية والصناعية .

فالجداول رقم «١٤» يوضح ضآلة عدد المشروعات الاستثمارية في الزراعة والصناعة من ناحية والجداول رقم «١٥» يوضح ضآلة حجم الأموال المستثمرة في القطاعين من ناحية أخرى ، ويوضحان معا ان ماحتله الأنشطة الخدمية سواء من حيث عدد المشروعات أو من حيث حجم رأس المال يعادل أكثر من ضعف نصيب القطاعين الزراعي والصناعي معا .

وكان نصيب شركات الأمن الغذائي^(١٠) ٤٤ مشروعا بينما كان نصيب مشروعات استصلاح الأراضي ٧ مشروعات فقط بنسبة ١٣٪ من إجمالي المشروعات (٥٣٤ مشروعا) .

ولعل الأرقام السابقة تعكس كيف أن الشركات المساهمة وهي الشركات التي كان من المفروض أن توجه استثماراتها للقطاعات الانتاجية بالأساس تتميز لصالح الأنشطة الخدمية ، حتى ماخصص منها في مجال الزراعة والصناعة لايتمتع بصميم العملية الانتاجية ، ففي مجال الصناعة إما صناعة استهلاكية وإما صناعة بسيطة تتخدم على الأولى وفي مجال الزراعة تتركز الاستثمارات في شركات الأمن الغذائي . ونظرا لمحدودية عدد الشركات وحجم رؤوس الأموال في هذين القطاعين يمكن القول بأن الاستثمارات الموظفة فيها ليست بالقدر الذي يدعم الهيكل الانتاجي السليم .

وفيما يتعلق بالأنشطة غير المحدودة فقد استحوذت على ٧٥٪ من إجمالي المشروعات برأسمال قدره ٨٤ مليون جنيه . وهذه الأنشطة لم تقتصر صراحة عن طيعة نشاطها ولكنها اكتفت بذكر العبارة التالية (ممارسة الأنشطة الواردة بالفقرة الثانية من المادة الثالثة بقانون استثمار رأس المال العري

(١٠) يقصد بشركات الأمن الغذائي هي الشركات التي تمارس أنشطتها في النواحي التالية : انتاج دواجن ، انتاج بيض ، تربية ماشية ، تسمين عجول ، زراعة دواجن ، صناعة البان ، انتاج مشاتل ، تصنيع لحوم وتجهيزها ، انتاج وجبات جاهزة وذلك وفقا لما ورد بالنظم الأساسية لتلك الشركات .

والأجنبي (. وتكمن خطورة مثل هذه الشركات في أنها كثيراً ما تقام نشاطا ماثم تتقضى مدة الاعفاء الضريبى وتعمل نفس الشركة بنفس أصولها الثابتة (مع تغيير الاسم) الى شركة أخرى باسم جديد ومجال نشاط جديد للتمتع بمدة اعفاء ضريبى جديدة أو للترب من تسديد الضرائب .

والحق يقيد أن المشروعات الخدمية قد استأثرت بالشركات ذات هات رؤوس الأموال الصغيرة والكبيرة معا^(١١) . أما باقى فروع النشاط فقد عكست الدراسة أنها استأثرت بالمشروعات ذات هات رؤوس الأموال الصغيرة . ويوضح الجدول رقم ١٧٥ العلاقة بين طبيعة فروع النشاط الاقتصادى المختلفة وبين هات رؤوس الأموال .

ويعكس هذا الجدول ان ثمة تحيزاً آفياً في كافة فروع النشاط المختلفة حيث توزع هات رؤوس الأموال الصغيرة على كافة الأنشطة الاقتصادية . اذ نجد حوالى ٨٢٪ من جملة المشروعات يقع في فئة رأس المال ما بين أقل من مليون الى ٥ ملايين جنيه . ومن ناحية ثانية يعكس تحيزاً رأسياً يستأثر به جزء من القطاع الخدمى (البنوك وشركات الفنادق والسياحة) حيث يستحوذ على شق كبير من المشروعات ذات رؤوس الأموال كبيرة الحجم . ومن ناحية ثالثة يعكس طردية العلاقة بصفة عامة بين فروع النشاط المختلفة (باستثناء البنوك والفنادق والسياحة) وبين هات رؤوس الأموال الكبيرة فكلما زادت فئة رأس المال كلما قل عدد المشروعات . فمع هات رؤوس الأموال الصغيرة تستأثر المشروعات بحوالى ٨٢٪ من العدد الاجمالى لها . ومع الفئات المتوسطة (٥ — ٢٠ مليون جنيه) يقع ٩٤٪ من عدد المشروعات بينما يقع ٤٪ فقط من عدد المشروعات في هات رؤوس الأموال الكبيرة .

والتساؤل هنا : اذا كانت الاستثمارات الاجمالية العاملة في ظل قانون استثمار رأس المال العربى والأجنبى قد أثبتت غلبة رأس المال المحلى (من ناحية الجنسيات المختلفة) من ناحية والتحيز للأنشطة الخدمية (من حيث طبيعة النشاط) من ناحية أخرى ، أفما كان جديراً بالشركات المساهمة ان تقدم صورة مغايرة تثبت العكس وخاصة أنها تعكس صورة رأس المال العربى والأجنبى في اطار الشركات متعددة الجنسيات ؟

ونخلص مما تقدم الى أن الوضع الذى تقدمه الشركات المساهمة بما فيها الشركات متعددة الجنسيات يعكس عدم إمكان رأس المال المحلى والعربى والأجنبى عن القيام بدوره في تحقيق تنمية تتناسب ومقتضيات هذا المجتمع . وما يزيد الأمر خطورة هو دور رأس المال المحلى بالذات فبالرغم من استثاره بنصيب الأسد من جملة تلك الاستثمارات ، الا أنه أثبت عزوفاً عن الاستثمار في الأنشطة الانتاجية الزراعية والصناعية بصفة خاصتهوى الأنشطة التى تمثل حجر الزاوية في أية عملية تنمية حقيقية .

(١١) رؤوس الأموال الصغيرة من أقل من مليون — أقل من ٥ .

رؤوس الأموال المتوسطة ٥ — ٢٠

رؤوس الأموال الكبيرة ٢٠ — ١٠٠

[illegible]

المبحث الحادى عشر التشابهات والتحالفات العائلية

قد يبدو لأول وهلة ان ظاهرة التشابهات والتحالفات العائلية ظاهرة جديدة بدأت تطفو حديثا على سطح المجتمع المصرى مع انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادى ومع تحول شق كبير من جهاز الدولة الى مجال الأعمال ، الا أن المحقق يجد أن مجتمع ما قبل ثورة يوليو قد قدم نموذجا واضحا يعكس درجة عالية من تلك التحالفات والتشابهات والتداخلات التى أفضت الى أن أصبح عالم السياسة وعالم الاقتصاد وجهين لعملة واحدة^(١) .

وبالرغم من قيام ثورة يوليو بالعديد من الاجراءات والتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى كان من شأنها تحجيم تلك الظاهرة ، الا أنه يمكن القول بأن فترة ما بعد الثورة قد شهدت امتدادا نسبيا لتلك السمة حيث ظلت تلك الظاهرة تسيطر على ادارة بعض الشركات التى تم تأميمها . فنجد على سبيل المثال بعض الشركات التى ظلت تسيطر عليها عائلاتها حتى بعد أن تم تأميمها (شركة عثمان أحمد عثمان تديرها عائلة عثمان أحمد عثمان ، وشركة مختار ابراهيم تديرها عائلة مختار ابراهيم ، وشركة حسن علام تديرها عائلة حسن علام) .

ومن المفارقات التاريخية وبعد مرور أكثر من ٢٠ سنة على قيام الثورة تعود تلك الظاهرة على المستوى السياسى والاقتصادى والاجتماعى لتأخذ أبعادا من التداخلات والتشابهات والتحالفات تجعلها شبيهة الى درجة كبيرة بتلك التى عهدها المجتمع قبل الثورة . فمع التحولات والتبدلات التى حدثت منذ منتصف السبعينات تنشط العلاقة الجدلية بين الثروة والسلطة وإذا بكلتسهما وجهان لعملة واحدة مرة أخرى مع اختلاف شكل العلاقة بينهما .

وإذا كان عصر ما قبل ثورة يوليو قد شهد اندماج جهاز الدولة ورجال السلطة وعالم السياسة فى مجال الاقتصاد والمال والأعمال فإن العلاقة الجدلية التى كانت تربط بين السلطة والثروة كان مؤداها ان الثروة تؤدى الى السلطة وان الاقتصاد يؤدى الى السياسة وان ممارسة العمل السياسى والوصول الى السلطة تعد من قبيل الوجاهة السياسية والاجتماعية . الا أن ما يشهده المجتمع المصرى منذ قيام ثورة يوليو حتى الآن هو أن السلطة تؤدى الى الثروة والسياسة تؤدى الى الاقتصاد وعالم الأعمال . فاذا بكبار رجال السلطة وجهاز الحكم ينخرطون فى عالم الأعمال وإذا بالقطاع العام الذى كان يمثل الركيزة الأساسية للتحول الاقتصادى يندمج فى شراكة مع رأس المال الخاص الحلى والعربى والأجنبى ويفضى الأمر فى النهاية الى تحقيق السيطرة على مفاتيح العمل الاقتصادى والسياسى والسيطرة على السلطة والثروة معا .

(١) انظر بالتفصيل المبحث الثالث من الفصل الأول .

والسؤال الذى يطرح نفسه فى هذا المبحث (فى اطار دراسة الشركات المساهمة) هو : اذا كانت السمة العائلية سمة ملموسة فى الواقع السياسى والاقتصادى والاجتماعى المصرى واذا كانت شبكة التداخلات والتشابكات العائلية سواء على مستوى علاقات الأعمال أو علاقات المصاهرة والنسب قد برزت بصورة واضحة منذ منتصف السبعينات حتى الآن فما هى المؤشرات العلمية التى تؤكد حقيقة هذا التداخل والتشابك ؟ ما معنى العائلية ؟ ما هى المعايير التى يمكن للباحث ان يحتكم اليها فى توصيف شركة ما من الشركات المساهمة بأنها شركة عائلية ؟ هل هناك كتابات علمية تناولت ظاهرة العائلية بالدراسة والتفصيل ؟ .

أولاً : مفهوم العائلية :

بالرغم من تكرار استخدام لفظ العائلية لوصف شكل وطبيعة الرأسمالية المصرية التى تبلورت وأخذت ملامحها تتضح منذ منتصف السبعينات حتى الآن الا أنه ليست هناك كتابات علمية تحدد المعايير التى انطلق منها هذا الوصف وتتحدد على أساسها تلك السمة . وقد تناول د. جودة عبد الخالق فى بحثه المقدم الى المؤتمر الثالث للاقتصاديين المصريين بعنوان « أهم دلالات سياسة الانفتاح الاقتصادى بالنسبة للتحويلات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى ٧١ — ١٩٧٧ »^(٢) هذه الظاهرة حيث وصف رأسمالية السبعينات بأنها رأسمالية عائلية واحتكم فى ذلك الى عدد من المشروعات المنشورة فى الجريدة الرسمية فى الفترة من اغسطس ٧٥ — ديسمبر ١٩٧٧ والتي بلغت أربعين مشروعاً حيث وجد أن ثمة عدداً من العائلات يتكرر بصفة دائمة فى العديد من تلك المشروعات .

والحق يقيد أن معيار التكرار فى حد ذاته ليس كافياً للحكم على مدى عائلية شركة ما من تلك الشركات . فقد تتكرر مساهمات عائلة واحدة (٥ أفراد مثلاً) فى عدة شركات ، الا أن مساهمة تلك العائلة فى كل شركة لا تتعدى نصف فى المائة من قيمة رأس المال فما هو الوزن الحقيقى لتلك العائلة فى

(٢) د. جودة عبد الخالق ، أهم دلالات سياسة الانفتاح الاقتصادى بالنسبة للتحويلات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى ٧١ — ١٩٧٧ ، المؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ٢٣ — ٢٥ مارس ١٩٧٨ .
اكتفى الدكتور محمود القاضى فى كتابه (البيوت الزجاجية) بوصف الشركات التى كونها عثمان أحمد عثمان بأنها شركات عائلية تسيطر عليها عائلة عثمان أحمد عثمان فضلاً عن عدم قانونية تشكيل مجلس الادارة فى شركة المقاولون العرب حيث قال « ان شركة المقاولون العرب تعتبر شركة عائلية حيث أن رئيس الشركة حسين عثمان شقيق الوزير ، صلاح حسب الله ابن خالته ونسيه ، عباس صفى الدين زوج ابنة أخيه محمد عثمان ويحى أبو النعيط زوج ابنة الوزير ومحمد رفعت زوج ابنة أخيه محمد عثمان ... » .
انظر بالتفصيل د. محمود القاضى ، البيوت الزجاجية ، م. س. د. ، ص ٢٢٩ .
أما محمد حسنين هيكل فقد تناول نفس العائلة السابقة ووصفها بذات السمة دون تحديد لمعاهى العائلية . انظر محمد حسنين هيكل ، غشيف الغضب ، م. س. د. ، ص ٤١٥ .

تكوين تلك الشركة ؟ وهذا يعنى أن المقياس العددي والكمي ليس كافيا للاحتكام اليه في تحديد مدى عائلية شركة ما . ومن ثم كان لابد من طرح معيار آخر يتعلق بقيمة المساهمة وهي التي تعكس الوزن الحقيقي للمساهمين في تلك الشركات .

وبادى ذى بدء ينبغي تحديد بعض النقاط الهامة المتعلقة « بالعائلية » :

١ — تناولت الدراسة ظاهرة العائلية بناء على مفهوم العائلة الضيقة (الزوج والزوجة والأبناء القصر والبالغين) وذلك لصعوبة الاستناد الى مفهوم العائلة الواسعة (الزوج — الزوجة — الأبناء — البالغين والقصر — أشقاء الزوج — أشقاء الزوجة — زوجات الأبناء — أزواج البنات ... الخ) بالرغم من أنه يزد من تكهس تلك الظاهرة . بيد أن صعوبة استخدام هذا المفهوم تكمن في عدم الإفصاح في النظام الأساسي لكل شركة مساهمة عن علاقات القرابة والنسب بين المؤسسين . ولذلك رؤى استخدام المفهوم الأول لأمكانية التوصل اليه بسبب تشابه اسماء الأبناء مع اسم الأب فضلا عن أن عددا كبيرا من هذا النوع من الشركات كثيرا مايفصح عن اسم الزوجة بل ويعرفها .

٢ — أن تناول ظاهرة العائلية يركز على علاقات الدم والقرابة والنسب والمصاهرة بصرف النظر عن اعتبارات الجنسية . فقد تشكل شركة من عائلة واحدة (زوج وزوجة وأبناء بالغبين وقصر) يتمتع فيها الأب والأبناء بجنسية ما وتتمتع فيها الأم بجنسية أخرى .

٣ — أن الحكم على مدى عائلية الشركة قد انطلق من معيارين : معيار كمي يتعلق بعدد العائلات التي تسيطر على شركة ما ، ومعيار كفي يتعلق بقيمة المساهمة (منسوبة الى اجمالي رأس مال الشركة) التي تساهم بها عائلة ما .

وبالنسبة للمعيار الأول اعتبرت الدراسة ان الشركة عائلية في حالة اذا ماقتصرت المساهمة على عدد من العائلات يتراوح ما بين عائلة واحدة الى ٥ عائلات^(٣) . واذا ملازاد عدد العائلات عن ٥ عائلات تنفى صفة العائلية .

أما بالنسبة للمعيار الثاني فتعتبر الشركة عائلية إذا ملاستحوذت عائلة واحدة (بصرف النظر عن عددها) على ٢٠٪ فأكثر من قيمة رأس المال .

وبناء على المعايير السابقة أثبتت الدراسة أن السمة الغالبة على تكوين الشركات المساهمة هي السمة العائلية ، فاذا قسمنا الشركات المساهمة بين شركات مغلقة وشركات طرحت حصبة من رأسها للاكتتاب العام ، نجد أن السمة الغالبة على تلك الشركات هي ظاهرة الشركات المخلقة التي يقتصر فيها المؤسسون على عائلة واحدة أو عدد ضئيل من العائلات .

(٣) تحير الشركة التي تسيطر على رأسها عائلة واحدة شركة عائلية من حيث العدد ومن حيث قيمة المساهمة .

ومن المفارقات ان الشركات المساهمة العامة والخاصة التي تشكلت قبل عام ١٩٧٥^(٤) ومقيدة في البورصات قبل ذلك التاريخ جميعها كانت اسهمها متداولة بين الجمهور . الا أن الضمانات والامتيازات التي منحها قانون استثمار رأس المال العرفي والأجنبي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ قد استفاد منها كبار المستثمرين من الأفراد . فبدلاً من تكوين شركات أشخاص (شركات تضامن أو توصية بسيطة) أو شركات أموال أخرى (التوصية بالأسهم أو ذات المسؤولية المحدودة) انتهر كبار المساهمين تلك الاعفاءات فأسسوا شركات مساهمة مغلقة دون طرح حصة من رأس مالها للاكتتاب العام وأفضى الأمر في النهاية الى أن شركات المساهمة التي هي أهم أشكال شركات الأموال تحولت الى شركات أشخاص بل وعائلات محدودة .

ثانياً : أنماط العائلية في الشركات المساهمة :

يوضح الجدول رقم « ١٨ » الظاهرة العائلية وفقاً للمعيار الكمي وعدد العائلات . ويعكس هذا الجدول أن الشركات العائلية (١ - ٥ عائلات) قد استأثرت بنسبة ٥٩٪ من جملة الشركات . كما استأثرت الشركات التي يسيطر عليها من عائلة الى عائلتين والتي تبدأ مساهمة العائلة الواحدة فيها من ٢٠٪ فأكثر بنصيب الأسد من عدد الشركات التي تخضع لهذا المعيار حيث بلغت ١٤٥ من اجمالي ٢٤٤ أي بنسبة ٥٩٪ في حين مثلت ٣٥٪ من اجمالي الشركات العائلية وغير العائلية .

كما يعكس الجدول تميزاً رأسياً لصالح الشركات التي تسيطر عليها من عائلة الى ثلاث عائلات مع هات « قيم المساهمة » المختلفة ، ومن ناحية ثانية يعكس الجدول تركيزاً افقياً واضحاً لصالح الشركات التي تسيطر عليها من عائلة واحدة الى ثلاث عائلات عند الفئة (٥٠ - أقل من ٦٠٪) والفئة (٩٠ - ١٠٠٪) . إذا وصل عدد الشركات التي تسيطر عليها من عائلة الى ثلاث عائلات عند الفئة الأولى (٥٠ - ٦٠٪) شركة من اجمالي شركات عائلية ٧٣ شركة أي بنسبة ٨٦٪ . ونسبة ٥٩٪ من اجمالي الشركات العائلية وغير العائلية التي تقع عند تلك الفئة (١٩) شركات .

أما عند الفئة الثانية من (٩٠ - ١٠٠٪) فقد وصل عدد الشركات التي يسيطر عليها نفس الكم من العائلات (عائلة - ثلاث عائلات) ٤٥ شركة من اجمالي عائل ٥٨ شركة أي بنسبة ٧٧,٥٪ ونسبة ٤٥٪ من اجمالي الشركات العائلية وغير العائلية حسب الجدول الموضح والتي يبلغ عددها ١٠٠ شركة .

وتكمن الخطورة الحقيقية في تلك الفئة حيث تستحوذ على ٢٦ شركة من الشركات التي تسيطر عليها عائلة واحدة من بينها ٢٠ شركة عائلية مغلقة (تساهم في تكوينها عائلة واحدة بـ ١٠٠٪ من حصة رأس المال) .

(٤) انظر بالتفصيل الأهرام الاقتصادي بتاريخ ١٩/١٢/١٩٨٣ حيث نادى نبيل صباغ بضرورة اعادة تنظيم تلك الشركات واقتصار الضمانات والامتيازات على الشركات التي تطرح ٢٠٪ من حصص رأس مالها للاكتتاب العام ونحرم الشركات المعلقة من تلك الضمانات .

جملون رقم (١٨)
المالية حسب مهار : عدد العلاقات :

حالة	في العالي		تكرارات الأسر العاطلة					عدد العلاقات		المتحدة
	النسبة	أكثر من خمسة علاقات	النسبة	علاقات	أربع علاقات	ثلاث علاقات	علاقات	علاقات	علاقات	
٧٧	%٥٠	١١	%٥٠	١١	—	٧	٤	٥	٤	أقل من ١٠ %
٧٥	%٤٠	١٠	%٦٠	١٠	١	٢	٤	٧	٧	من ١٠ — ٢٠ %
٤٣	%٣٦	١٤	%٧٧	١٤	٣	٥	٨	١١	١١	من ٢٠ — ٣٠ %
٧٧	%٤٤	١٢	%٥٥	١٢	٤	٧	٥	٣	٣	من ٣٠ — ٤٠ %
٧٧	%٥٤	١٢	%٥٥	١٢	١	٧	١	٦	٦	من ٤٠ — ٥٠ %
١٠٦	%٣١	٣٣	%٦٩	٣٣	٤	٩	١٨	٣٦	٣٦	من ٥٠ — ٦٠ %
٣٧	%٣٧	١٧	%٦٢	١٧	١	٥	٧	٥	٥	من ٦٠ — ٧٠ %
٧٥	%٦٨	١٧	%٣٧	١٧	—	—	٧	٥	٥	من ٧٠ — ٨٠ %
١٢	%٥٨	٧	%٤١	٧	١	—	٣	١	١	من ٨٠ — ٩٠ %
١٠٠	%٤٧	٤٧	%٥٨	٤٧	٨	١١	٨	٢٦	٢٦	من ٩٠ — ١٠٠ %
٤١٤ (١)		١٧٠		١٧٠	١٩	٣٨	٦٠	١٠٥	١٠٥	حالة
١٠٠٠		%٤١		%٥٩	%٧٥	%٦٩	%٤٣	%٤٣	%٤٣	النسبة

المصدر : المجردة الزمنية ، والواقع المبرية ، اصناد عطفية .
(١) القصر دراسة الظاهرة المالية على رأس المال الخلل الخاص في مصور شركة الخطفة مع رأس المال الخلل العام ومع رأس المال الخاص المبري والأجنبي .

ونذكر من تلك الشركات على سبيل المثال :

شركة منتصر للمقاولات^(٥) : يقتصر فيها المؤسسون على أحمد رفعت منتصر وأبنائه : منى ، ودينا ، وعاطف ، وسامية ، وأحمد ، ومصطفى ، وشريف ، وسارة .

شركة الشرق الأوسط للإنشاءات (ميدكو) : المؤسسون هم غالب وصفي شمشاعة ، وزوجته ملك هاشم الصوراني ، والأبناء عمر (قاصر) ودينا (قاصر) .

الشركة المصرية للإسكان برج النهضة : المؤسسون هم محمد أحمد وإبراهيم وأبناءه مجدى ، ومصطفى وإبراهيم .

شركة النيل للإسكان : المؤسسون : يوسف على يوسف توبة ، وزينب محمود حسن (زوجة) ومحمد يوسف على يوسف ، وسناء يوسف ، وهى يوسف (أبناء) .

شركة فور - إم للاستثمار والادارة : المؤسسون محمد محمود حسن ، عثمان ومحمد منصور حسن (وزير سابق) وزينب ونفيسة ، ونادية ، وعواطف . (عائلة واحدة) .

شركة منتصر للمحاجر والخزائفة : المؤسسون عائلة أحمد رفعت منتصر .

وتجدر الإشارة هنا الى أن الاحتكام الى عائلية تلك الشركات واضح للغاية فمن حيث عدد العائلات فالمسيطر عائلة واحدة ومن حيث قيمة المساهمة ١٠٠٪ ولكن التساؤل يثار بشأن الأشكال المختلفة الأخرى . فالجدول رقم ١٨٥ قد حسم السمة العائلية وفقا لعدد العائلات وبناء عليه تم اعتبار الشركات العائلية هى التى يسيطر عليها تماما من عائلة الى خمس عائلات . والأكثر من ذلك لايدخل ضمن هذا المعيار العندى .

ولكن ماذا اذا كانت هناك شركة مساهمة يؤسسها خمسون مساهما ولكن ثمة مساهما واحدا فقط أو عائلة واحدة فقط تستحوذ على ٩٠٪ من حصة رأس المال فهل تعتبر هذه الشركة عائلية أم غير عائلية ؟

وفقا للمعايير التى تبنتها الدراسة تعتبر تلك الشركة عائلية . وتعتبر شركة عائلية كل شركة تستحوذ فيها عائلة واحدة على ٢٠٪ فأكثر من حصة رأس المال حتى لو زاد عدد العائلات فيها عن خمس عائلات وهنا ما قامت بتحديده الدراسة حيث تم حصر الشركات التى تخضع لذلك المعيار وتم التوصل للجدول التالى الذى يوضح معيار العائلية حسب قيمة المساهمة ونوضحه كما يلى :

(٥) أول شركة مساهمة عائلية مغلقة تكونت بتاريخ ١٩٧٨/١١/٥ .

**جدول رقم (١٩٠)
العائلية حسب قيمة المساهمة**

السنة	عدد الشركات	شركات لا تلتصق لظاهرة ^(١) العائلية	شركات تلتصق لظاهرة العائلية	العائلية منها	النسبة
١٩٧٥	٢٢	١٤	٨	٣	٪٣٧,٥
١٩٧٦	٣٦	١٢	٢٤	٨	٪٣٣,٥
١٩٧٧	٤٠	١٦	٢٤	١٠	٪٤١,٥
١٩٧٨	٦٦	١٢	٥٤	٢٥	٪٤٦,٣
١٩٧٩	٦٥	١٦	٤٩	٢٨	٪٥٧
١٩٨٠	٧٩	١٨	٦١	٣٦	٪٥٩
١٩٨١	١١٧	١٩	٩٨	٤٨	٪٤٩
١٩٨٢	١٠٩	١٣	٩٦	٥١	٪٥٣
حالة	٥٣٤	١٢٠	٤١٤	٢٠٩	٪٥٠

المصدر : الجريدة الرسمية والوقائع المصرية ، اعداد مختلفة .

ويؤكد هذا الجدول السمة العائلية وفقا للمعيار المستخدم حيث نجد ٥٠٪ من عدد الشركات تعد شركات عائلية . والمحقق يجد أن ثمة علاقة طردية بين عدد الشركات العائلية (وفقا للجدول السابق) وبين سنوات تأسيس الشركات المساهمة بصفة عامة . وهذا يؤكد أن رأس المال الخاص لم ينزل الى مجال الأعمال بقله وانتاجه الجرداء الا بعد حصوله على نفس الامتيازات والضمانات التي حصل عليها المستثمر العربى والأجنبى وبالتالي بدأ في تكوين شركات عائلية مغلقة وشركات عائلية غير مغلقة .

وتكمن خطورة زحف الظاهرة العائلية على الشركات المساهمة في أنها تؤدي في نهاية الأمر الى سيطرة عدد ضئيل من العائلات على أكبر حجم من رؤوس الأموال المستثمرة في تلك الشركات من ناحية

(٦) هذه الشركات تأخذ شكل مساهمة عمية أو أجنبية أو قطاع عام أو أى شكل من أشكال الشراكة بينهم .

العمود رقم ٣ = ١ - ٢ .

العمود رقم ٤ = مشتق من ٣ .

العمود رقم ٥ = ٤ / ٣ .

وعلى أكبر قدر من السلطة والنفوذ فيما يتعلق بإدارة تلك الشركات من ناحية أخرى . فقد وصل الأمر الى أن نفس المساهمين تتكرر اسمائهم بالكامل كمساهمين ومؤسسين لشركة أو شركات أخرى . والأفضلة عديدة نوضح منها مايلي :

- الشركات التي أسسها كل من منتصر ، وعثمان أحمد عثمان ، والعمولى ، وحسن علام فى معظمها شركات عائلية مغلقة يتكرر فيها نفس المساهمون .
 - الشركة المصرية اللبنانية لصناعة البلاط والقيشاني (ليسيكو) ، وشركة سانشاين للسياحة والخدمات السياحية يؤسسها عزت عبد الوهاب ، مصطفى عبد الوهاب ، نيتشارد وديع غرغور .
 - الشركة الإسلامية الدولية للاستشارات العقارية ، والشركة الإسلامية الدولية للمقاولات تأسس كل منها بنفس أسماء المساهمين وهم المصرف الإسلامى الدولى للاستثمار والتنمية ، ومهر حسن عزالى ، ومحمد عبد المحسن النجار ، وعز الدين الدباج ، وأحمد محمد الشريف ومحمد عبد العزيز السمهان ، ومحمد علاء الدين هلال ، واسحق المليحي ، وتوفيق صادق وآخرون .
- وتجدر الإشارة الى أن هناك العديد من العوامل التى تدعم الظاهرة العائلية على المستوى الأسمى^(١) ومن هذه العوامل :

- (١) علاقات التزاوج والتشابه والمصاهرة بين رجال الأعمال اذ توصلت تلك العلاقات بين رجال أعمال السبعينات بعضهم ببعض وكلنا بينهم وبين رجال السلطة بعد أن انحرف جهاز الدولة فى مجال المال والأعمال واندجج عالم السياسة مع عالم الاقتصاد .

وقد أفصحت الدراسة عن وجود شبكة واسعة من علاقات المصاهرة والنسب وعلاقات الدم بين مجموعة هائلة من العائلات المصرية التى استحوذت على السلطة / النفوذ والثروة معا فى

• من الملاحظات التى تؤكد سمة العائلية للشركات المساهمة (موضع الدراسة) أن بعضا من الشركات التى تم تأسيسها قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ يعود بعد مرور أكثر من ثلاثين عاما بنفس الاسم ونفس المساهمين وأبرز مثال لذلك (الشركة الهندسية للصناعات والمقاولات العمومية) وقد خضعت تلك الشركة لمعاملات التأميم الا أنها مع منتصف السبعينات تعود وتؤسس بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٨ تحت اسم (شركة المقاولات والصناعات التخصصية وتؤسسها نفس عائلة عثمان أحمد عثمان .

(٧) العائلية على المستوى الرأسمى تحسم وتحبس على مستوى الشركة الواحدة وفقا للمعايير السابقين (عدد العائلات ، قيمة المساهمة) اما العائلية الأقمية تتحدد على أساس التوسع والانتشار الأسمى للعائلة الواحدة فى أكثر من شركة .

آن واحد من هذه الشبكة :

عثمان أحمد عثمان ، وسيد مرعى ، أنور السادات / ومصطفى كامل السعيد ، وعائلة شلى /
وأحمد يوسف الجندى ، وعائلة لهيطه / وحسن عباس زكى ، وعائلة حسبو / وعثمان أحمد
عثمان ، وعبد المنعم الصاوى ، وحسب الله / عبد المقصود عرفة ، والقواسى ، وعجربة .

وبالنظر الى عدد الشركات التى تؤسسها كل عائلة أو تساهم فيها على حدة قد تبدو
السمة العائلية أقل وضوحا ولكن عندما نأخذ علاقات المصاهرة والنسب فى الاعتبار تتضح
خطورة هذه الظاهرة حيث يثبت أن قلة من العائلات تستحوذ على أكبر عدد من الشركات .
ومثال لذلك : أوضحت الدراسة وجود صلة قرابة وعلاقات مصاهرة ونسب بين العائلات
التالية : عثمان أحمد عثمان ، وأنور السادات / وسيد مرعى ، والصاوى ، وحسب الله ،
ومذكور . وتستحوذ كل عائلة من تلك العائلات على عدد من الشركات توضح كالتالى :

عائلة عثمان أحمد عثمان	تؤسس وتساهم فى	١٥ شركة
عائلة حسب الله	تؤسس وتساهم فى	٨ شركات
عائلة سيد مرعى	تؤسس وتساهم فى	٦ شركات
عائلة مذكور	تؤسس وتساهم فى	٤ شركات
عائلة محمد أنور السادات	تؤسس وتساهم فى	٣ شركات
عائلة عبد المنعم الصاوى	تؤسس وتساهم فى	٤ شركات

معنى ذلك أن علاقات النسب والمصاهرة أفضت الى أن تستحوذ شبكة عائلات على ٤٠
شركة وهذا من شأنه تكريس الظاهرة العائلية على المستوى الأعلى حيث انتشار عائلة واحدة فى
عدد كبير من الشركات . والمثال التالى تمكسه علاقة القرابة والمصاهرة والنسب بين عائلة
مصطفى كامل السعيد وعائلة اسلام شلى اذ تساهم وتؤسس العائلة الأولى ٥ شركات بينما الثانية
تؤسس وتساهم فى ٤ شركات . معنى هذا أن عائلة واحدة تسيطر على ٩ شركات .

٢ - مساهمة الشركات المساهمة فى تأسيس بعضها البعض حيث يقوم بعض المؤسسين بتأسيس
الشركة «أ» ثم تدخل الشركة «أ» كمساهم فى تأسيس الشركة «ب» ثم تقوم الشركتان أ ، ب
بتأسيس الشركة «ج» وهكذا . وبناء على ذلك تصبح العائلات المؤسسة للشركة «أ» ضمن
المؤسسين للشركة «ب» وأيضا فى الشركة «ج» وتؤكد الأمثلة تلك النتيجة حيث انبثاق الشركات
من بعضها البعض .

— شركة كاثواوماتيك (شركة يؤسسها ابراهيم ابو العيون أحمد كامل) تساهم فى تأسيس
الشركات التالية : بنك القيوم الوطنى للتنمية / بنك هونج كونج / بنك الجيزة الوطنى للتنمية /
شركة قارون للاستثمار والتنمية .

- شركة نوباربك القاهرة للسياحة : تساهم في تأسيس شركة جهين بيراميز .
- الشركة الاستشارية للمقاولات : تساهم في تأسيس الشركة المصرية الاثنية للمقاولات .
- شركة المقاولات والصناعات التخصصية : تساهم في تأسيس شركة مصر / وايموند للأساسات / الشركة المصرية لتطوير صناعة البناء (لفت سلاب مصر) .
- شركة الشرق الأوسط لاستصلاح الأراضي والتنمية الصناعية والزراعية : تساهم في تأسيس الشركة العربية لتجميع وتصنيع مواد البناء (إيباك) / شركة مصر للمياه الغازية وحفظ الأغذية / الشركة العربية لتجميع وتصنيع معدات البناء .
- بنك قناة السويس : يساهم في الشركات التالية : الاسماعيلية للسياحة / بنك المهندس / العالمية للأحذية / الاسماعيلية للمزارع السمكية / الوطنية للأمن الغذائي / المهندس للمنتجات الغذائية / الوطنية للسكان للثقافات المهنية / المهندس الوطنية لصناعة المكرونة والنشويات / المهندس الوطنية للمعلومات / مصر الفهرم لمواد البناء / الاسماعيلية الوطنية للمشاتل / الوطنية لتصنيع الأخشاب / الاسماعيلية للتسويق والتصدير / شركة الحفر الوطنية .
- ثم يساهم بنك المهندس (شركة مساهمة تساهم في تأسيسها بنك قناة السويس) في تأسيس معظم الشركات السابقة ابتداء من الشركة الوطنية للأمن الغذائي حتى شركة المهندس الوطنية للمعلومات بالإضافة الى شركات أخرى مثل شركة المهن الطبية للاستشارات ، شركة المهندس الوطنية لصناعة اللحوم .
- شركة المقاولون العرب للاستثمار : تساهم في تأسيس شركة بنى سوف للطوب الطفلى / الشركة العربية لتجميع وتصنيع مواد البناء ، الشركة العربية لتجميع وتصنيع معدات البناء .
- المصرف الاسلامي للاستثمار والتنمية : يساهم في تأسيس الشركة الاسلامية الدولية للاستشارات العقارية / الشركة الاسلامية الدولية للمقاولات / الشركة الاسلامية للأدوية والكيمياء والمستلزمات الطبية (فلزكو للأدوية) .
- البنك العربي الأفريقي الدولى : يساهم في تأسيس بنك مصر العربى الأفريقى / شركة مصر ايران فرنسا للفنادق .
- وما يجدر الاشارة اليه هو أن شبكة التداخلات والتشابهات هذه ليست على مستوى الشركات المساهمة كمساهمين في شركات أخرى بل تمتد تلك الظاهرة لتشمل الأفراد المساهمين أيضا حيث نجد المساهم «س» يساهم في الشركات أ ، ب ، ج ، د وهكذا .
- وقد قامت الدراء بـ محصر شبه كامل لكل المساهمين الأفراد الذين تتعدد مساهمتهم في مشروعين أو أكثر وتوصلت الدراسة الى النتائج التى يعكسها الجدول رقم (٢٠)

جدول رقم (٢٠)
العلاقة بين عدد رجال الأعمال الذين يساهمون في الشركات المساهمة
في مشروعين فأكثر (وبين عدد الشركات التي يساهمون فيها خلال الفترة
١٩٨٤ - ٧٥

نوع	١٥	١٤	١٣	١٢	١١	١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	عدد المشروعات عدد رجال الأعمال
١١٨	١	-	-	-	١	١	-	٣	٣	٨	٨	٢٠	٣١	٤٢	العدد
٪١٠٠	٪٢٧	-	-	-	٪٢٧	٪٢٧	-	٪٢٧	٪٢٧	٪٢٧	٪٢٧	٪١٧	٪٢٦	٪٢٥	النسبة
١١٨	١	-	-	١	-	٣	١	٨	٥	٥	١٢	٢٣	٢٧	٣٢	العدد (١)
٪١٠٠	٪٢٧	-	-	٪٢٧	-	٪٢٧	٪٢٧	٪٢٧	٪٢٧	٪٢٧	٪١٠	٪١٩	٪٢٤	٪٢٧	النسبة

(١) بعد احتساب المشروعات التي ساهمت فيها التبعة خلال عامي ٨٣ ، ١٩٨٤ .

المصدر : الجريدة الرسمية والوقائع المصرية ، أعداد مختلفة .

• بعد هذا الجدول ترجمة رسمية للسلم رقم (٣) المرفق بعنوان « بيان أسماء المساهمين في الشركات الاستشارية في مشروعين فأكثر خلال الفترة ٧٥ - ١٩٨٤ » .

ويتضح من تحليل العينة^(٨) أنها مثلت وبصدق الروافد الاجتماعية الثلاثة التي تشكلت منها نخبة الانفتاح الاقتصادي (موضوع البحث) حيث تضمنت عائلات رأسمالية تقليدية وعائلات تنتمي الى البرجوازية البيروقراطية وعائلات طفيلية . وبالرغم من أن العينة قد احتكمت الى المعيار الكمي فقط (عدد المشروعات) الا أنها عكست كيف أن الذين يملكون الثروة هم أولئك الذين يستحوذون على السلطة أو النفوذ أو كليهما معا . فمنهم من ينتمي الى الرأسمالية القديمة ومنهم من ينتمي الى البرجوازية البيروقراطية التي تبلورت منذ منتصف السبعينات ومازالت بعض العناصر التي تنتمي الى الرافدين السابقين تلتحم مع بيروقراطية السبعينات والثمانينات حيث ممارسة السلطة مرة ثانية والاستناد الى النفوذ السياسي والاقتصادي . بالإضافة الى ذلك بعض العناصر الطفيلية التي استغلت من في السلطة وذوى النفوذ .

أما من حيث مصدر الثروة فقد أوضحت العينة أن العديد من مفرداتها قد كونوا ثرواتهم إما في الداخل أو في الدول العربية (خاصة البترولية) والدول الأوربية . وقد تبين أن الشق الأكبر من عناصر الرأسمالية التقليدية والبرجوازية البيروقراطية قد كونوا أيضا ثروات ضخمة من خلال العمل بالدول العربية (أبو الفتح — البطلوسي — حسن عباس زكي — محمود صديق مراد — محمد أحمد غام وغيرهم) . فبعض عناصر الرأسمالية القديمة قد هاجرت الى الدول العربية البترولية (بعد اجراءات التأميم والمصادرة وفرض الحراسة) وكذا بعض عناصر البرجوازية البيروقراطية التي تبلورت في الستينات وتركزت العمل بالجهاز الحكومي والقطاع العلم — مستغلة خبراتها الفنية التي اكتسبتها من العمل في هذه المجالات — للعمل في الدول العربية النفطية .

وقد أوضحت العينة أن عدد رجال الأعمال الذين يساهمون في مشروعات فأكبر ولا يقل مساهمتهم عن ١٠٠ ألف جنيه بلغ ١١٨ . وأن عدد أولئك الذين يساهمون في عدد من ٢ — ٨ مشروعات بلغت ١١٥ عائلة بنسبة ٩٧.٥٪ بينما عدد الذين يساهمون في عدد مشروعات من ١٠ — ١٥ بلغ ٣ فقط بنسبة ٧.٥٪ .

والحقق نجد أن وجود مساهم يؤسس ويساهم في ٧ مشروعات أو ٨ مشروعات أو ١٠ مشروعات الى ١٥ مشروعا يعكس درجة عالية من التداخل والتشابه بين رجال الأعمال ، ولاسيما لو أخذنا في الاعتبار أن الرقم (١٥) لا يعد رقما تراكميا اذ قد يستوعب في داخله العديد من المشروعات نتيجة لتكرار مساهمة المساهمين في نفس المشروعات .

وبعد إضافة عدد المشروعات التي ساهمت فيها تلك العينة في عام ٨٣ ، ١٩٨٤ ينخفض عدد

(٨) هذه العينة ليست عينة عشوائية ولكنها بمثابة حصر شبه كامل لكافة أسماء المساهمين الذين يساهمون في مشروعات أو أكثر شرعية أن تبدأ قيمة مساهمتهم من ١٠٠ ألف فأكثر . أي أن اختيار هذه الأسماء تم على أساس التكرار وليس العشوائية . أنظر بالتفصيل الملحق رقم (٣) .

رجال الأعمال الذين يساهمون في عدد من ٢ — ٣ مشروعات (من ٤٢ الى ٣٢ ، من ٣١ الى ٢٧) وترتفع بناء على ذلك مساهمات رجال الأعمال في المشروعات ذات العدد الأكبر ، إذ أن الانخفاض في عدد المشروعات الأقل يعوضه ارتفاع في المشروعات ذات العدد الأكبر ولعل هذا يعكس مدى استمرارية بعض مفردات تلك العينة في تأسيس والمساهمة في شركات جديدة^(٩) .

٣ — يدعم من السمة العائلية ما يعرف بظاهرة (الشريك الدائم)^(١٠) وهنا الترابط والتشابه والتداخل قد لائحكمه علاقات الدم والقرابة والمصاهرة فقط بل أيضا علاقات الأعمال إذ نجد على سبيل المثال :

- الشراكة الدائمة بين ميشيل باخوم ، وأحمد محرم .
- الشراكة الدائمة بين عبد العزيز حجازي وعادل طالبا أغا .
- الشراكة الدائمة بين مدحت التونسي ، وإبراهيم أبو العيون أحمد كامل .
- الشراكة الدائمة بين سعد الشريفي وسعيد محمد الجليل ومحمد قشوع .
- الشراكة الدائمة بين بشري عبد المنعم الصاوي ومحمد جميل عبد الستار ورائد هاشم يحيى ومحمد فهد فؤاد حميس .

٤ — ان شراكة بعض المساهمين لا تقتصر على المساهمة في تلك الشركات بل يواصلون في تكوينات أخرى وشركات أخرى (توصية بالأسهم — ذات مسعولة محدودة) وتوكيلات تجارية ، وشركات أشخاص ، ويقتلدون مناصب في ادارة تلك الشركات وغيرها وبعض الأمثلة توضح ذلك على النحو التالي :

- | | |
|---------------------|---|
| — إسماعيل بلخ صيري | رئيس مجلس ادارة شركة الدلتا للسكر . |
| — نيازى مصطفى | رئيس مجلس ادارة شركة تيموس للتنمية الزراعية . |
| — أحمد محرم | رئيس مجلس ادارة مصر ايران للاستشارات الهندسية . |
| — محمد سامى أباطة | رئيس مجلس ادارة ترافلرز للنقل والسياحة . |
| — محمد أمين العمولى | رئيس مجلس ادارة م. س. أى. فى الشرق الأوسط . |
| — فاروق عقل | رئيس مجلس ادارة فندق السلام . |
| — حسن عباس زكى | رئيس مجلس ادارة الشركة المصرفية العربية الدولية . |

(٩) قام الباحث بتحليل النظام الأساسى للشركات المساهمة خلال عامى ٨٣ ، ١٩٨٤ استكمالا للخط المنهجى الذى اتبعه وأضاف تلك المشروعات الى العينة التى توصل اليها (من حيث المساهمة) حتى عام ١٩٨٢ . وتجدر الاشارة الى أن المساهمة الجديد قد اقتصرت على البعض دون الكل .

(١٠) هذه الظاهرة معناها أن تتراس وتلازم شراكة اثنين أو ثلاثة من المساهمين في أغلب الشركات التى يؤسسونها ان لم يكن جميعها .

- محمود صديق مراد
— أحمد أبو اسماعيل
— عبد العزيز حجازى
— نعيم مصطفى أبو طالب
— حسن رمضان هداره
- رئيس مجلس ادارة بنك الدلتا الدولى .
رئيس مجلس ادارة بنك القاهرة الشرق الأقصى .
رئيس مجلس ادارة بنك التجارة والتنمية .
رئيس مجلس ادارة بنك الاسكندرية التجارى البحرى .
رئيس مجلس ادارة الشركة المصرية الأمريكية للنقل والشحن والتفريغ .
- بشرى عبد المنعم الصاوى
— زكى هاشم
— محمد عبد الله هلال
— سمير حسن عرافى
— عبد الفتاح الشلقانى
- رئيس مجلس الادارة ووكيل المستثمرين فى شركة مصر للاستثمار والتنمية «مكرو»
رئيس مجلس ادارة شركة النيل للفنادق والسياحة وشركة جودير لانتاج اطارات السيارات :
رئيس مجلس ادارة (ووكيل المستثمرين) شركة الانشاءات المدنية والاساسات الميكانيكية «ستروميك» .
رئيس مجلس ادارة الشركة المصرفية للاستثمارات .
يرأس مجلس ادارة المجموعة المالية المصرية لخدمات الاستثمار والاستشارات المالية ويعمل مستشارا قانونيا فى العديد من الشركات الانفتاحية
يرأس مجلس ادارة شركة الجزيرة للأنظمة والخدمات.
- محمد محمود نصير
— حامى نيازى مصطفى
— محمد عبد الله مرزبان وحسين مرزبان
- أما فيما يتعلق بالتركيبات التجارية نجد :
حاصل على ١٥ توكيلا من سويسرا/ ألمانيا الغربية/ هولندا/فرنسا/ إنجلترا/ دول أخرى .
حاصلان على ٧ توكيلات تجارية من سويسرا/إيطاليا/ بلجيكا/ ألمانيا الغربية .
— حسام أبو الفتوح
حاصل على توكيلات سيارات B.M.W.

وكذا يوسف بهلوى منصور ، وسعيد الطويل ، وأحمد يوسف الجندى ، وجلال الدين الحماصى ، ووجيه أباطة ، ومحمود أحمد الشيتى ، وأحمد على هدايت ، وجلال السايح .

وقد أوضحت الكتورة أماني قنديل أن السمة العالمية تغلب أيضا على جمعية رجال الأعمال المصريين المرتبطة ارتباطا وثيقا بالمجلس المصرى الأمريكى المعروف باسم اللجنة المصرية الأمريكية ، اذ يشترك الاثنان فى هيكل تنظيمى واحد وتضم تلك الجمعية عبدالعزيز حجازى ، وعلى جمال الناطر ، وزكريا توفيق عبد الفتاح ، وعبد الرحمن الشاذلى ، وعلى زين العابدين ، ومنصور حسن ، وفؤاد أبو

زغلة ، ومحمد ذكوروى حيث وجدت في تكوين الجمعية تلك السمة من خلال تكرار أسماء رجال الأعمال وأبنائهم مثل سعيد الطويل / عماد الطويل / وأحمد عمر الأب / أحمد عمر الابن ، وأشرف علوبة / نائلة-علوبة ، ونبازى مصطفى / خاتم نبازى مصطفى ، وحسام أبو الفتوح / حسن أبو الفتوح^(١١) .

ومع التداخلات والتشابكات السابقة يصعب الفصل بين من يسيطر على الشركات المساهمة ومن يسيطر على حركة وتجارة التوكيلات ومن يسيطر على الشركات ذات التوصية بالاسهم وذات المسؤولية المحدودة ومن يسيطر على شركات الأشخاص الانفتاحية ومن يدير تلك الشركات وغيرها . الا أنه يمكن القول أن ثمة مجموعة من العائلات لها اليد الطولى في السيطرة على كل الأنشطة السابقة إما بطريق مباشر وإما بطريق غير مباشر . ويوسع من نطاق تلك المجموعة علاقات القرابة والمصاهرة والزواج وعلاقات الأعمال بين أولئك الذين يسيطرون على مفاتيح العمل الاقتصادى في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى وأولئك الذين يتقلدون السلطة داخل جهاز الدولة . وفي هذا الاطار تتأكد العلاقة الوثيقة بين السلطة والثروة .

وقد تبين من تحليل العينة السابقة (١١٨ عائلة) أنها تستحوذ بالفعل ليس على أكبر عدد من المشروعات الاستثنائية (الشركات المساهمة) بل أيضا على أكبر حجم من الثروة (من جملة رؤوس أموال الشركات المساهمة) إذ أن مساهماتها في الشركات المساهمة بلغت ١٤٩٥ مليون جنيه^(١٢) .

ويخلص هذا الفصل الى أن الشركات المساهمة التى تمكس وضعا متعارفا عليه سواء في الدول الاشتراكية أو الدول الرأسمالية من حيث طبيعة التشكيل والتكوين ، ومن حيث طبيعة النشاط قد قدمت في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى نموذجا مناقضا للوضع الذى كان ينبغى أن تكون عليه تلك الشركات . فهي تتركس الطبيعة العائلية والشخصية وعلاقات الدم والقرابة والنسب والتداخل بين رجال المال والأعمال ورجال السياسة وهى الشركات التى كان من المفروض أن تطرح أسهمها للاكتتاب العام حتى تتسع فرصة مشاركة المواطنين بدلا من أن تتشكل في معظمها من شركات مغلقة . ومن ناحية أخرى قد كرست تلك الشركات جهودها ووظفت رؤوس أموالها في أنشطة خدمية بالأساس لا علاقة لها بعمليات التنمية الحقيقية وهى الشركات التى كان ينبغى أن تلقى بالالا بعمليات التنمية الحقيقية حيث توظيف رؤوس أموالها في الأنشطة الانتاجية الزراعية والصناعية .

كما أوضحت تلك الشركات ان. السمة العائلية — التى تسيطر ليس على الاقتصاد المصرى بل

١١) امانى خليل ، صنع السياسات الاقتصادية ، م . س . د ، ص ٤٧٤ .

١٢) يتضمن هذا الرقم مساهمات بعض العائلات في بعض المشروعات الاستثنائية (الشركات المساهمة) خلال عامى ٨٣ ، ١٩٨٤ . بالإضافة الى أسماء العينة موضع الدراسة حيث تم حصر أسماء المساهمين الذين تبدأ مساهماتهم من ١٠٠ ألف جنيه فأكثر .

انظر بالتفصيل الملحق رقم (٣) ، والملحق رقم (٤) ، والملحق رقم (٥) ، والملحق رقم (٦) والملحق رقم (٧) .

على الواقع المصرى ككل - هى امتداد للتحالفات العائلية والتشابكات التى شهدتها المجتمع المصرى قبل الثورة وتكرسها التحولات والتبدلات المجتمعية منذ منتصف السبعينات ولعل نموذج علاقات القرابة والمصاهرة والنسب بين عائلة الرئيس محمد أنور السادات وبين بعض العائلات الغنية يبين كيف أن تلك الظاهرة قد امتدت الى ما بعد ثورة يوليو . فقد زوج الرئيس إحدى بناته لأحد أبناء عائلة من أكبر العائلات الرأسمالية التقليدية (سيد مرعى) وكلتا الثانية لأحد أبناء عائلة (عبد الغفار) وهى عائلة رأسمالية تقليدية أيضا أما الثالثة فكانت لأحد أبناء عثمان أحمد عثمان .

وتجدر الإشارة الى أن العائلة لا تسمح بتطبيق أسس الإدارة الحديثة والمراقبة على مصادر الأموال واستخداماتها . كما أن هذا الشكل من التنظيم والإدارة هو أكثر الأشكال اتساقا لأنشطة مشروعات تهدف الى الربح والراء السريع^(١٣) ، ولعل هذا يذكّرنا بطبيعة نشأة الرأسمالية المصرية ومدى عزوفها عن النشاط الانتاجى بالرغم من الضمانات والامتيازات الممنوحة لها .

هكذا عكس تكوين الشركات المساهمة - وهى الشركات التى كان ينبغي ان تطرح اسهمها للاكتتاب العام - سيطرة السمة العائلية على المستويين المحلى والقومى بل وأيضا على مستوى رؤوس الأموال العربية المستثمرة فى تلك الشركات خلال الفترة ٧٥ - ١٩٨٢ .

(١٣) د. محمود عبد الفضيل ، تأملات فى المسألة الاقتصادية المصرية ، م . س . ذ . ، ص ٦٥ .

من يملك مصر ؟ !

الخاتمة

□ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □

« الخاتمة »

سعت هذه الدراسة إلى تحليل الروافد أو الأصول الاجتماعية التي شكلت في مجملها نغمة الانفتاح الاقتصادي في المجتمع المصري في الفترة ٧٤ — ١٩٨٠ ولتحقيق هذا الهدف استوجبت الدراسة اسخدام توليفة منهجية قوامها الأسلوبين النظري والكمي معا . إلا أنه يمكن القول بأن المادة العلمية للبحث قد اعتمدت على دراسة وتحليل النظم الأساسية للشركات المساهمة المنشأة وفقا لقانون استثمار رأس المال العربي والأجنبي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ والمنشورة بالجريدة الرسمية والوقائع المصرية خلال الفترة ٧٤ — ١٩٨٤ .

وقد أثارَت موضوعات الدراسة في مجملها ثلاث قضايا هي :

- أولا : الاستعمارية والتغير .
- ثانيا : ظاهرة التشابكات والتحالفات العائلية .
- ثالثا : العلاقة الجدلية بين الثورة والسلطة .

أولا : الاستعمارية والتغير : تطرح هذه القضية سؤالا هاما هو : إلى أى مدى تمثل رأسمالية السبعينات امتدادا للماضي ؟ ، بمعنى آخر ملهى ملامح الاستعمارية التي تعكسها رأسمالية السبعينات وتجعلها وثيقة الصلة برأسمالية ما قبل الثورة من ناحية أو تضيف عليها خصائص جديدة من ناحية ثانية ؟ .

أوضحت الدراسة أن رأسمالية السبعينات رأسمالية مهجنة ذات روافد وأصول متعددة تعود إلى أحقاب تاريخية مختلفة ، بعضها ينتمى إلى ما قبل ثورة يوليو (رأسمالية تقليدية) والبعض الآخر تمخض عن فترة الستينات (اليرجوانية البهروقرراطية) والبعض الثالث أفرزته حقبة السبعينات (الرافد الطفيل) .

كما أوضحت الدراسة أن الرأسمالية التقليدية كانت بمثابة نقطة التخمير الحقيقية لأية تشكيلة رأسمالية في الحياة المصرية سواء تلك التي تبلورت منذ منتصف الستينات أو تلك التي عهدا ومازال

يعيش المجتمع خبزتها منذ منتصف السبعينات . وهذا يعنى أن الرأسمالية التقليدية تملك من القدرة على التحور والتشكل ما يمكنها من أن تجد لنفسها امتدادات داخل النظام الجديد بعد الثورة — بالرغم من المحاولات المتعددة لتحجيمها — من ناحية وما جعلها الآلية الرئيسية لاستدعاء رأسمالية السبعينات من ناحية ثانية .

وتتضح ملامح الاستمرارية في عودة العناصر الرأسمالية التقليدية مرة ثانية لأن تتبوأ مكانتها على مسرح الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية (في أحيان كثيرة بنفس تحالفها وتشابكاتها الاجتماعية) وكذا استمرارية إرتباط تلك العناصر برأس المال الأوروى من ناحية ثانية .

ويمكن القول بصفة عامة أن رأسمالية السبعينات تميل إلى مشاركة رأس المال الأجنبى ، بمعنى أنها تأتى دائما في ركابه ولعل هذا يعكس طبيعة تكوينها التابع . وأزاء هذا نجد أن النخبة الحاكمة قد أدركت هذه الطبيعة الكامنة في تكوين الرأسمالية المصرية ولذا بدأت (رغم إيمانها بأن ثمة عناصر محلية ورأسمال محلي قادر على أن يقود سياسة الانفتاح الاقتصادى ويضعها موضع التنفيذ) باستدعاء رأسمال المال الأجنبى أولا ومنحه كافة الضمانات والامتيازات وإذا برأس المال المحلى يطالب بنفس المعاملة وهو ما حدث بالفعل حيث كان قانون استدعاء رأس المال العربى والأجنبى بمثابة مظلة وخطط دفاع وأمان لإستدعاء رأس المال المحلى .

وثمة سمة أخرى تعكس الإستمرارية بين رأسمالية السبعينات ورأسمالية ما قبل الثورة ألا وهى العزوف عن المساهمة في العملية الإنتاجية وتوجهه الإستثمارات إلى الأنشطة الخدمية والصناعات الإستهلاكية والسعى وراء الربح السريع الأمر الذى يقضى إلى خلخلة الهيكل الإنتاجى وتجريفه بعد أن بدأت ملامحه تتشكل مع منتصف الستينات .

وتجدر الإشارة إلى أن الرافد الرأسمالى التقليدى يعكس بوضوح عنصر الإستمرارية في تكوين رأسمالية السبعينات فهو الرافد الذى يمثل القاسم المشترك حيث عهد خيرة المجتمع المصرى قبل الثورة وبهذا إلا أنه يمكن القول بأن عودة الرأسمالية التقليدية وإرتدادها للمسرح الاقتصادى والسياسى المصرى مع منتصف السبعينات بعد أن قننت لها الفرصة لانتطوى على نفس الدور الذى لعبته قبل الثورة . فمرحلة ما قبل الثورة شهدت سيطرة الرأسمالية التقليدية على قمة الهرم الاجتماعى واستحوادها على السلطة والثروة معا .

كما إتضحنت سمة الإستمرارية في موقف رأسمالية السبعينات ككل من قضية التنمية في المجتمع فهى رأسمالية لا تتلقى بالا للبعد الاجتماعى للتنمية أو بالجوانب التوزيعية للسياسات الاقتصادية وتستأثر لنفسها بنصيب الأسد من الدخل القومى . فهى رأسمالية غير ملتزمة كثيرا بقضية التطوير الاقتصادى وهى غير مطمئنة إلى مستقبلها ولهذا فهى دائما تميل إلى توظيف أموالها في أنشطة خدمية أو أنشطة تجعلها تحتفظ بيسئولتها إستعدادا للتفوق أو القرار .

أما من حيث جوانب وملاح التغير فتعكسها طبيعة تكوين رأسمالية السبعينات بمعنى أنها رأسمالية مهجنة متعددة الروافد والأصول الاجتماعية إذ يحمل كل روافد سمات وقسمات وملاح تاريخية تجعله يختلف عن الآخر ومن ثم فإن هذه العناصر المختلفة عليها أن تنصهر لتشكيل معا تكوينة رأسمالية جديدة يندمج فيها الكل .

هذا بالإضافة إلى أن مصدر التكوين والتراكم الرأسمالي لرأسمالية السبعينات مصدر خارجي . بمعنى آخر أنها رأسمالية خارجية التكوين بصفة عامة خليجية التكوين بصفة خاصة أى أن رؤوس أموالها الموظفة في الاستثمارات المختلفة تكونت خارج القطر المصري سواء في الدول العربية النفطية وغير النفطية أو في الدول الأوروبية وغير الأوروبية وفقدت بدورها مع بدء الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادي . وهذا في مجمله بمعنى أن رؤوس الأموال هذه لم تتولد من العملية الإنتاجية داخل المجتمع المصري .

وتثير قضية الإستمرارية والتغير أسئلة منها : لماذا عودة الرأسمالية التقليدية مرة ثانية على المسرح المجتمعي المصري بالرغم من إتباع سياسات مضادة هدفت إلى إقصائها وتحجيمها وخاصة منذ منتصف الستينات تمثلت في المصادرة — قوانين الإصلاح الزراعي — التأمين — الحراسات ؟ . ماهى قدرة الطبقات على إعادة تشكيل وإنتاج نفسها ؟ بمعنى آخر ماهى قدرة الطبقات على تطوير وتحوير نفسها للتكيف مع مقتضيات كل عصر ؟ .

إن عودة الرأسمالية التقليدية واستمرارها في أن تلعب دورها سواء بشكل مقنن أو غير مقنن يمكن فهمه في ضوء عدة تفسيرات هي :

(١) ربما ترجع قوة الرأسمالية التقليدية وعودتها مرة ثانية إلى ساحة المجتمع المصري إلى أن السياسات التي اتبعتها الثورة بهدف تحجيمها لم تكن سياسات معادية بالقدر الكافي ، بمعنى آخر أن الثورة ربما تكون قد نجحت في إقصاء هذه الطبقة سياسيا ومع ذلك ظلت تحتفظ بقوتها الاقتصادية رغم مالحق بها من أضرار ومن ثم فإن تلك الإجراءات لم تقطع تلك الطبقة منذ جلورها بل اكتفت بتوجيه عدة ضربات متتالية لها علما بأن هذه الطبقة قد نجحت في أن تجد لها منافذ داخل النظام الجديد تارة عبر الزوج بأبنائها داخل جهاز الدولة والقطاع العام وتارة ثانية عبر علاقات النسب والمصاهرة والزواج ، وما تجرر الإشارة إليه هو أن عديدا من الحاصل البرجوازية البيروقراطية التي تقللت مناصب ومراكز عالية داخل جهاز الدولة والقطاع العام سعوا لأن يرتبطوا بعلاقات نسب ومصاهرة مع أبناء العائلات الغنية ، وتارة ثالثة عبر ممارسة أنشطة اقتصادية هامة مثل المقاولات .

(٢) قد ترجع قوة الرأسمالية التقليدية إلى عمليات دعم خارجية تهدف إلى تدعيم تلك القوى بغية العلول عن الخط الذي إنتهجه القيادة الناصرية منذ منتصف الستينات . ولعل استمرارية إرتباط رأس المال التقليدى برأس المال الأوروبى من ناحية وإرتباط العناصر البرجوازية البيروقراطية برأس المال الأمهيكي من ناحية ثانية وتجميع الحدود بين رأس المال العام والخاص ، وأهلى والعربى والأجنبي

من ناحية ثالثة قد يفسر إلى حد بعيد وجود ثغرات تنفذ منها قوى خارجية محركا بشكل مباشر وشكل غير مباشر لهذه القوى .

(٣) الإحتمال الثالث لعودة الرأسمالية التقليدية هو ضعف الطبقات الأخرى ، بمعنى أن قوة الرأسمالية التقليدية مبعثها ضعف التكوينات الإجتماعية الأخرى وعدم بلورتها بلورة كافية تؤهلها لأن تقوم بدور أكبر وتتخذ موقفا تجاه قضية التنمية والتطوير .

ثانيا : التشابهات والتحالفات الاجتماعية :

تمثل رأسمالية السبعينات استمرارية لرأسمالية ما قبل الثورة من حيث سيطرت تلك السمة (العائلية) على تكوينها . لقد سيطرة السمة العائلية على رأسمالية ما قبل الثورة نتيجة لطبيعة تكوينها حيث كان الذين يملكون الثروة هم أولئك الذين يملكون السلطة والنفوذ وهم أيضا الذين يتربعون على قمة الهرم الاجتماعي بشكل أفضى إلى سيطرة عدة عائلات مصرية بعينها على السلطة والثروة معا .

ولقد استخدمت علاقات الدم والمصاهرة والنسب كأسلوب من أساليب تدعيم النفوذ السياسي والاقتصادي والاجتماعي والمحافظة عليه .

وبلاحظ استمرارية تلك السمة (العائلية) على التكوينات الرأسمالية التي تشكلت بعد الثورة فقد لجأ العديد من كبار رجال الدولة والقطاع العام ورجال الثروة أنفسهم إلى تكوين علاقات زواج ومصاهرة مع أبناء العائلات الغنية وخاصة منذ منتصف الستينات حيث فتحت مجالات واسعة أمام أبناء الشرائع والطبقات الوسطى لمساعدتهم على الصعود إجتماعيا ومكنتهم من تبوأ مراكز عالية داخل جهاز الدولة والقطاع العام وسعت العديد من هذه العناصر بعد أن حصنت نفسها بالسلطة لتحصين نفسها اجتماعيا عبر الثروة والجاه^(١) .

وقد أوضحت الدراسة سيطرة السمة العائلية على رأسمالية السبعينات إلا أن الجديد في التحالفات والتشابهات العائلية أنها تم في إطار تكوين إجتماعية أعم وأشمل إذ تتمثل أقطابها في الروافد المشكلة لتيبة الانفتاح الاقتصادي .

ثالثا : العلاقة الجدلية بين الثروة والسلطة :

عهد المجتمع قبل ثورة ١٩٥٢ علاقة بين الثروة والسلطة مؤداها أن الثروة تؤدي إلى السلطة وأن الاقتصاد يؤدي إلى السياسة وأن ممارسة العمل السياسي تعد من قبيل الوجهة الاجتماعية . أما بعد الثورة

(١) Malak Zaalouk op. cit., pp 275-285 وانظر أيضا علاقات النسب والمصاهرة بين عائلة الرئيس محمد أنور السادات وبين عائلات سيد مرعي ، وعثمان أحمد عثمان ، وعبد الغفار .

فقد عاش المجتمع خيبة مناقضة مؤداها أن السلطة تؤدي إلى الثروة وأن ممارسة الحياة السياسية غالباً ما تؤدي إلى عالم الاقتصاد والأعمال . وهذا يعني أن السلطة تستخدم كوسيلة لجمع الثروة وأن تقلد المناصب السياسية الكبرى داخل جهاز الدولة والقطاع العام بمثابة وسيلة لجمع الثروة .

وقد يفسر هذا طبيعة التحولات التي انتهت المجتمع المصري بعد الثورة والتي تطلبت عمليات تصعيد إجتماعي مفاجيء ولأسيما أن القادة الجدد داخل المؤسسة البيروقراطية بشقيها المدني والعسكري كانوا ينتمون إلى الطبقة الوسطى ولأنك أن المراكز الجديدة قد أصابهم بما يعرف بالتوترات الهيراركية وهي ظاهرة ناجمة عن الانتقال المفاجيء من وضع إجتماعي إلى وضع إجتماعي أعلى .

وإذا أخذنا في الإعتبار أن ثورة يوليو لم تتمكن من خلق كوادر ثورية موالية لها ونتيجة للظروف الثورية في مجتمع ليس فيه حزب سياسي ولا التزام أيديولوجي ، مجتمع قام فيه الجيش بالثورة ، يرم الانتقاء فيه للمناصب الكبرى على أساس الثقة يصبح من المسلم به مسبقا لجوء العديد من تلك العناصر إلى إستخدام السلطة لجمع الثروة .

ويقدم من تلك الظاهرة التغيرات التي انتهت المجتمع المصري عقب سياسة الإنفتاح الاقتصادي حيث أصبحت تلك السمة أكثر وضوحا فالسياسة تؤدي إلى عالم رجال الأعمال . وليس فقط كبار رجال الدولة والقطاع العام الذين ينخرطون في عالم الأعمال بل إن جهاز الدولة ذاته والقطاع العام ينخرطون بدورهم في عالم الأعمال عبر الشراكة مع رأس المال الخاص المحلي والعربي والأجنبي الأمر الذي يفضي في النهاية إلى تجميع وتلاشي الحدود بين رأس المال العام ورأس المال الخاص .

هذه هي أهم القضايا الهورية التي دارت حولها تلك الدراسة ومن تحليل النظم الأساسية لتلك الشركات والمنشورة بالوقائع المصرية والهيئة الرسمية خلال عامي ٨٣ — ١٩٨٤ . توصلت الدراسة إلى نتائج تؤكد نفس النتائج السابقة :

— وصل عدد الشركات المساهمة عام ١٩٨٣ ، ٧٧ شركة برأسمال قدره ٢٦٦٣ مليون جنيه منها رأسمال محلي (عام + خاص) مائتته ٢٠٥٠ مليون جنيه بنسبة ٧٦٪ من جملة رأس المال . أما في عام ٨٤ فقد إنخفض عدد الشركات إلى ٤٦ شركة في حين زاد حجم رأس المال إلى ٣١٦٤ مليون جنيه منها ٢٤٦٧ مليون جنيه رأسمال محلي وهذا يعني أن عدد الشركات التي تم تأسيسها في هذين العامين بلغ ١٢٣ شركة بإجمالي رأس مال قدره ٥٧٥٥ مليون جنيه منها ٤٤٧ مليون جنيه رأسمال محلي (عام + خاص) بنسبة ٧٨٪ من جملة رأس المال .

ولعل هذا يعكس استمرار استئثار رأس المال المحلي بتصيب الأسد من رؤوس الأموال المساهمة في الشركات المساهمة .

— بلغت مساهمات القطاع العام في عامي ٨٣ ، ١٩٨٤ ، ١٣٨٥ مليون جنيه بنسبة ٣١٪ من

جملة رأس المال المحلى . ويعكس انخفاض مساهمة رأس المال العام أحد احتمالين أولهما أن عمليات تكثيف شراكة رأس المال العام في السنوات الأولى قد استوعبت حجما لأأس به من المال العام ومن ثم يمكن القول بأن كافة أجهزة الدولة و وحدات القطاع العام قد تم استيعابها داخل تلك الشركات خلال الفترة ٧٥ - ١٩٨٢ ، أما الإحتمال الثاني فهو إطمئنان رأس المال المحلى الخاص نسبيا إلى الجو الإستثمارى وازدياد مساهماته ، ولعل تأسيس العديد من الشركات العالمية المغلفة يعكس ذلك .

— من بين ٧٧ شركة تأسست عام ١٩٨٣ أتى رأس المال المحلى مساهما مساهمة مصرية خالصة في ٣٠ شركة بنسبة ٣٩٪. بينما لم يأت رأس المال العربى خالصا من أية شراكة إلا في شركة واحدة وكذا رأس المال الأجنبى .

— من بين ٤٦ شركة تأسست عام ١٩٨٤ أتى رأس المال المحلى مساهما مساهمة مصرية خالصة في ٢٠ شركة بنسبة ٤٣٪ من عدد الشركات (من بينهم ١٢ شركة عائلية مغلقة) وشركتين فقط قطاع عام ، وست شركات برأسمال مختلط (عام + خاص) أما رأس المال العربى فلم يأت منفردا في شراكة خالصة وكذا رأس المال الأجنبى . ويعكس هذا إستمرار علميات التداخل والتشابك بين رأس المال المحلى والعربى والأجنبى .

— إستمرار توجيه رؤوس الأموال إلى الأنشطة الخدمية والصناعات الإستهلاكية وإن كان هناك شق ضئيل منها تم توجيهه للصناعات الثقيلة مثل صناعة المقطورات والمصاعد الكهربائية .

— عكست الدراسة إستمرار أشكال التحالفات العائلية والتشابك بين روافد نخبة الإنفتاح الاقتصادى ، فثمة شركات تمكس تحالفا للرأسمالية التقليدية إذ نجد الشركة المصرية الحديثة لتنمية الإستثمارات (مدينا) المؤسسة بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢ برأسمال قدره ٨ ملايين جنيه / مساهمة مصرية ١٠٠٪ تضم عائلة أبو الفتوح ، وعيسى الصويطى ، وشريف بلراوى ، وحسين منكور ، وهى عائلات رأسمالية قديمة . وكذلك شركة جنرال موتورز مصر المؤسسة بتاريخ ١٩٨٣/٤/١٤ برأسمال قدره ١٦ مليون جنيه تضم توفيق ببلوى منصور مع هانى عبد الجليل العمري مع حاتم نيازى مصطفى فى شراكة عربية (سعودية وكويتية) وشراكة أجنبية (أمريكية وهايتية) .

— وثمة شركات أخرى تمكس التداخل بين الرأسمالية التقليدية وبيروقراطية الستينيات والسبعينات ورجال أعمال السبعينات إذ نجد شركة العاشر من رمضان لصناعة الغزل المؤسسة بتاريخ ١٩٨٣/٤/٢ برأسمال قدره مليون جنيه مساهمة مصرية ١٠٠٪ تضم بشرى عبد المنعم الصاوى ، ورائد هاشم يحيى ، ومحمد فريد فؤاد حميس ، ومحمد جميل عبد الستار ، ومحمد سيد عبد المنعم ، ومصطفى فايز حبلى ، ومدحت عبد المنعم أبو الفضل ، وتيسر الحوارى وآخرين .. أما

شركة الوادى الإستثمارية لصناعة الصابون والمنظفات الصناعية المؤسسة بتاريخ ١٩٨٣/٢/٢٤ مساهمة مصرية ١٠٠٪ برأسمال قدره ١٢ مليون جنيه تضم عائلات محمد شاهين وتوفيق صلاح الدين دياب وسعيد أحمد الطويل وهى عائلات رأسمالية قديمة كما تضم أحمد كامل يس ، ورائية حسن المهجين ، وعلى زين العابدين ، وطارق وهناء فتحى سرور ، وعمود ورائية ابراهيم درويش ، وعائلة مصطفى السعيد ، وعائلة شلى ، فى حين تعكس شركة قارون للإستثمار والتنمية — المؤسسة بتاريخ ١٩٨٣/٣/٦ برأسمال قدره ٢ مليون جنيه — التداخل بين المال العام والمال الخاص إذ تضم المساهمين الآتى أسمائهم :

إسم المساهم	قيمة المساهمة
— شركة كاتارماتيك (ابراهيم أبو العيون أحمد كامل)	٨٠٠
— البنك الأهلى المصرى (ق . ع)	٣٠٠
— الشركة المصرية لإعادة التأمين (ق . ع)	٣٠٠
— ابراهيم أبو العيون أحمد كامل	٢٠٠
— بلر الدين حمدى	١٠٠
— ابراهيم نافع (رئيس تحجر الأهرام)	١٠
— فرخندة حسن (عضو مجلس الشعب)	٥٠
— على جمال الناظر (وزير سابق)	٤٠

— أوضحت الدراسة أن بعضا من المساهمين قد ركز مساهماته فى السنوات من ٧٥ — ١٩٨٢ ولم يساهم فى إنشاء شركات أخرى خلال عامى ٨٣ — ١٩٨٤ ، وبعضا ثانيا استكمل مساهماته خلال عامى ٨٣ — ١٩٨٤ ، أما البعض الثالث فقد ركز مساهماته خلال نفس العامين (٨٣ — ١٩٨٤) أنظر ملحق رقم (٧) .

وبعكس تكوين الشركات التى تم تأسيسها خلال عامى ٨٣ — ١٩٨٤ نفس النتائج تقريبا أى أنها إمتداد للشركات التى تكونت خلال الفترة ٧٥ — ١٩٨٢ .

وأخيرا تجدر الإشارة إلى أن أى عمل علمى له دور مزدوج فهو من ناحية يحاول أن يبيح على تساؤلات قائمة ومن ناحية ثانية يفتح الباب أمام تساؤلات جديدة .

لقد سمعت هذه الدراسة من خلال منهجية محددة أن تحيى على سؤال عن ماهية تكوين نخبة سياسة الإنفتاح الاقتصادى ، ولكن الإجابة على هذا السؤال قد فتحت الباب بلورها على أسئلة جديدة منها :

١ — ماهى طبيعة العلاقة بين روافد النخبة الثلاثة ؟ هل هى علاقة توافق وانسجام وتداخل ؟ أم هى

علاقة تنافر وصراع ؟ هل يمكن لهذه العناصر أن تنصهر في بوتقة واحدة لتشكّل تكوينة رأسمالية متنامكة ؟

والإجابة الأولى التي تطرحها الدراسة هي أن العلاقة بين الروافد الثلاثة علاقة تداخل وانسجام وقد يكون ذلك مبعثه أن حجم المصالح المشتركة بينهم أكبر من حجم التناقضات وقد ساعد على ذلك عمليات الحراك الإجتاعى التي شهدتها مجتمعات السبعينات .

٢ — ماهى احتمالات تطور تلك التكوينة الإنفتاحية ؟ بمعنى آخر ماهى إمكانية تحويل تلك النخبة بروافدها الثلاثة إلى طبقة منتجة قادرة على إفراز سياسة تنمية حقيقية ؟

هناك رأيان في هذا الصدد :

رأى يرى أن المرحلة التي تمر بها رأسمالية السبعينات هي مرحلة طبيعية من مراحل تطور أية رأسمالية وذلك لأن الرأسمالية في المرحلة الأولى وخاصة في ظل نظام عسكري وفي ظل سيادة حزب واحد وعدم إستقرار سياسى تشعر دائما بعدم الأمان ولكن إذا مامنحت لها الفرصة وشعرت بالأمان سوف تبدأ في رسم وإرساء دورها وتبدأ تنمو طبقة المنظمين الذين يشكلون جوهر الرأسمالية .

ورأى ثان يرى أن مثل هذه الفرصة غير ممكنة في بلاد العالم الثالث إذ ليس بالضرورة أن يحكم للخبرة الأوروبية فيما يتعلق بمراحل تطور الرأسمالية في دول العالم الثالث ذلك أن الخبرة التي عايشها المجتمع الأوروبي تختلف عن تلك التي عايشها الرأسمالية في دول العالم الثالث . فالرأسمالية في الأخيرة نشأت في ظل الوجود الإستعماري وهي دائما مرتبطة إرتباطا وثيقا برأس المال الأجنبي أى أنها رأسمالية تابعة لرأس المال الأجنبي . ومن ثم فإن إمكانية تحول رأسمالية السبعينات إلى رأسمالية منتجة قادرة على إفراز سياسة تنمية حقيقية أمر مشكوك فيه .

٣ — السؤال الثالث يدور حول احتمال نجاح واستمرار رأسمالية السبعينات في ضوء المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية . فرأسمالية السبعينات نشطت في ظل ظروف ساعدت على نشأتها وتطورها . فهى رأسمالية إرتبطت بظاهرة الراج المالى الناجم عن عمليات الحقن الخارجى للإقتصاد المصرى (تحويلات العاملين من الخارج — القروض — المساعدات — الدخول الهيمية من قناة السويس ولبترول والسياحة) الأمر الذى جعلها تسبح على بحر من العملات الأجنبية : فما هى احتمالات تطورها مع نقص الموائد النفطية ورجوع العمالة المصرية وانخفاض تحويلات العاملين بالخارج وانخفاض عوائد السياحة وقناة السويس ؟ إن إستمرارية ونجاح رأسمالية السبعينات خلال العشر سنوات القادمة مرتبطة إرتباطا وثيقا بتلك التطورات .

« قائمة المراجع »

أولاً : المصادر الأولية :

أ - الوثائق :

- أعداد من الجريدة الرسمية والوقائع المصرية خلال الفترة ٦٠ — ١٩٧٠ .
- كافة أعداد الجريدة الرسمية والوقائع المصرية خلال الفترة ٧٥ — ١٩٨٤ .
- قانون استثمار رأس المال العرى والأجنبي رقم ٤٣ لسنة ٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ .
- قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .
- التقرير السنوي الصادر عن الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة لعام ٨٢ — ١٩٨٣ .

ب - خطب وأحاديث :

مجموعة خطب وأحاديث الرئيس محمد أنور السادات في الفترة من يناير — يونيو ١٩٨٧ ، الهيئة العامة للإعلامات .

ثانياً : الكتب :

أ - كتب باللغة العربية :

- ١ — د . ابراهيم العيسوي ، في إصلاح مأسفاته الإلتفات ، كتاب الأهالي رقم ٣ ، سبتمبر ١٩٨٤ .
- ٢ — أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٥) .
- ٣ — د . أحمد زايد ، البناء السياسي في الريف المصري : تحليل لجماعات الصلوة القديمة والجديدة (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨١) .
- ٤ — د . أسعد عبد الرحمن ، الناصرية : البيروقراطية والثورة في تجربة البناء الداخلي (بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية ، ١٩٨١) .
- ٥ — باتريك أوبريان ، ثورة النظام الاقتصادي في مصر ، ترجمة خميرى حماد ، (القاهرة : دار الكاتب العربي ، ١٩٧٠) .

- ٦ — جاك بولين ، مع القومية العربية ، ترجمة نجدة هاجر ، سعيد الغز ، (بيروت : المكتب التجاري ، ١٩٥٩) .
- ٧ — د . جمال العطيفي ، آراء في الشرعية وفي الحرية ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠) .
- ٨ — د . جمال حمدان ، شخصية مصر . دراسة في عبقرية الزمان والمكان ، (القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٨٤) .
- ٩ — د . جمال مجدى حسنين ، البناء الطبقي في مصر ٥٢ — ١٩٧٠ (القاهرة : دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٨١) .
- ١٠ — د . جودة عبد الخالق (محرر) ، التعريف بالإنفتاح وتطوره ، الإنفتاح الجلور والحصاد والمستقبل (القاهرة : المركز العربي للبحث والنشر ، ١٩٨٢) .
- ١١ — دافيد س لاندز ، بوبك وباشوات ، ترجمة د . عبد العظيم أنيس (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٦) .
- ١٢ — د . رعت السعيد ، الأساس الاجتماعي للثورة العراقية ، (القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٦٦) .
- ١٣ — د . رمزي زكي ، دراسات في أزمة مصر الاقتصادية مع استراتيجية مقترحة للاقتصاد المصري في المرحلة القادمة (القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٨٣) .
- ١٤ — روبرت مايرو ، الاقتصاد المصري ٥٢ — ١٩٧٢ ، ترجمة د . صليب بطرس (القاهرة : الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٦) .
- ١٥ — روبرت مايرو ، سمير رضوان ، التصنيع في مصر ٣٩ — ١٩٧٤ : السياسية والإدارة ، ترجمة د . صليب بطرس (القاهرة : هيئة الكتاب ، ١٩٨١) .
- ١٦ — د . سميحة القليوبى ، الشركات التجارية (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٣) .

- ١٧ — سيد مرعى ، أوراق سياسية : من القرية إلى الإصلاح ، (القاهرة : المكتب المصرى الحديث ، ١٩٧٨) .
- ١٨ — شارل بطلهائم ، التخطيط والتنمية ، ترجمة د. اسماعيل صبرى عبد الله (القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٨) .
- ١٩ — شهدي عطية الشافعى ، تطور الحركة الوطنية المصرية (القاهرة : النور المصرية للطباعة والنشر ، ١٩٥٧) .
- ٢٠ — صبحى وحيدة ، فى أصول المسألة المصرية (القاهرة : مكتبة مدهولى ، د.ت) .
- ٢١ — عادل حسين ، الاقتصاد المصرى من الإستقلال إلى التبعية ١٩١٤ — ١٩٧٩ ، (بيروت : دار الوحدة ، ١٩٨١) .
- ٢٢ — د. عاصم الدسوقي ، كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٤ — ١٩٥٢ (القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٥) .
- ٢٣ — عبد الله إمام ، تجربة عثمان (القاهرة : دار الموقف العربى ، ١٩٨١) .
- ٢٤ — قضية عصمت السادات : محاكمة عصر (القاهرة روز اليوسف ، ١٩٨٣) .
- ٢٥ — د. عبد القادر حاتم ، حول النظرية الاشتراكية (القاهرة : الدار القومية ، ١٩٥٩) .
- ٢٦ — عبد الكريم درويش ، البيروقراطية والاشتراكية (القاهرة : مكتبة الأنجلو ، ١٩٦٥) .
- ٢٧ — عثمان أحمد عثمان ، تجربتى (القاهرة : المكتب المصرى الحديث ، ١٩٨١) .
- ٢٨ — د. على الجريتلى ، التاريخ الاقتصادى للثورة (القاهرة : دار المعارف ١٩٧٤) .
- ٢٩ — خمسة وعشرون عاما : دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر ٥٢ — ١٩٧٧ (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧) .

٣ - د. على الدين هلال ، السياسة والحكم في مصر : العهد البرلاني ٢٣ - ١٩٥٢ (القاهرة : مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٧٧) .

٣١ - (وآخرون) ، المشكلة السياسية في مصر والتحول إلى تعدد الأحزاب : تجربة الديمقراطية في مصر ٧٠ - ١٩٨١ (القاهرة : المركز العربي للبحث والنشر ١٩٨٢) .

٣٢ - د. على بركات ، تطور الملكية الزراعية في مصر ١٨١٣ - ١٩١٤ وأثره على الحركة السياسية (القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، د . ت) .

٣٣ - د. فاروق يوسف ، الثورة والتغير السياسي في مصر (القاهرة : مكتبة عين شمس ، ١٩٧٩) .

٣٤ - ف . أ لوتسكفيتش ، عبد الناصر ومعركة الاستقلال الاقتصادي ٥٢ - ١٩٧١ ترجمة د. سلوى أبو سعد ، د. واصل بحر (بيروت : دار الكلمة للنشر ، ١٩٨٠) .

٣٥ - فتحى رضوان ، طلعت حرب : بحث في العظمة (القاهرة : دار الكتاب للطباعة والنشر ، ١٩٧٠) .

٣٦ - د. فتحى عبد الفتاح ، القرية المصرية : دراسة في الملكية وعلاقات الانتاج (القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٣) .

٣٧ - د. فؤاد مرسى ، التجهيل المصرى للتنمية الاقتصادية (الاسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٨٠) .

٣٨ - هذا الانفتاح الاقتصادى (بيروت : دار الوحدة للطباعة والنشر ، ١٩٨٠) .

٣٩ - لطفي الخويل ، دراسات في الواقع المصرى المعاصر (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٦٤) .

٤٠ - د. لويس عوض ، تاريخ الفكر المصرى الحديث : من عهد اسماعيل إلى ثورة ١٩١٩ (القاهرة : الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٨٤) .

٤١ - محمد أنور السادات ، وصيتى ، (القاهرة : المكتب المصرى الحديث ، د . ت) .

- ٤٢ — البحث عن الذات (القاهرة : المكتب المصرى الحديث ، ١٩٧٨) .
- ٤٣ — محمد حسنين هيكل ، خوف الغضب ، (بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ١٩٨٣) .
- ٤٤ — د. محمد دويدار ، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطور (الاسكندرية ، دار الجامعات المصرية ، ١٩٧٨) .
- ٤٥ — د. محمود القاضى ، البيوت الزجاجية (القاهرة : دار الموقف العربى ، ١٩٨١) .
- ٤٦ — د. محمود عبد الفضيل ، التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى اليف المصرى ٥٢ — ١٩٧٠ : دراسة فى المسألة الزراعية فى مصر (القاهرة : الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٨) .
- ٤٧ — الاقتصاد المصرى بين التخطيط المركزى والانفتاح الاقتصادى (بيروت : معهد الانماء العربى ، ١٩٨٠) .
- ٤٨ — (١٩٨٣) .
- ٤٩ — د. محمود متولى ، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٤) .
- ٥٠ — محمود مراد ، من كان يحكم مصر : شهادات وثائقية (القاهرة : مطابع الأهرام ، ١٩٧٥) .
- ٥١ — هيلين آن ريفلين ، الاقتصاد والإدارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر ، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى ، ومصطفى مصطفى الحسينى (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٧) .

- 1 - Ali E Hillal Dessouki, The Politics of Income distribution in Egypt, **The Political Economy of Income distribution in Egypt**, in Goude Abdel Khalek and Robert Tignor eds., (New Yourk-London: Holmes & Meisr Publishers, 1980).
- 2 - Gabriel Baer, **Ahistory of Landownership in Modern Egypt 1800-1950** (Chicago: The University of Chicago Press, 1959).
- 3 - Peter Gran, **Islamic Roots of Capitalism, Egypt 1760-1840** (Austin: University of texas press, 1979).

ثالثا : أبحاث ورسائل غير منشورة :

أ — الأبحاث :

١ — د. ابراهيم العيسوي ، تطور النظام الاجتماعي ومستقبل التنمية في مصر ، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي السنوى الخامس للإقتصاديين المصريين ، القاهرة ٢٧ — ٢٩ مارس ١٩٨٠ ، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع .

٢ — د. جودة عبد الخالق : أهم دلالات سياسة الإنفتاح الإقتصادى بالنسبة للتحويلات الهيكلية فى الإقتصاد المصرى ٧١ — ١٩٧٧ ، المؤتمر العلمى السنوى الثالث للإقتصاديين المصريين ، ٢٣ — ٢٥ مارس ١٩٧٨ ، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع .

٣ — د. رأفت شفيق : دور القطاع الخاص فى تنمية الصناعات التحويلية بمصر فى ظل سياسة الإنفتاح الاقتصادى ، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمى السنوى الخامس للإقتصاديين المصريين ٢٧ — ٢٩ مارس ١٩٨٠ ، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع .

٤ — سيد البواب ، قضية الإقتصاد المصرى الكبرى ، قضية الإنتاج المصرى فى ظل الإنفتاح الإقتصادى : المشاكل والحلول ٧٥ — ١٩٨٢ ، بحث غير منشور بلك الإستثمار القومى ١٩٨٤ .

٥ — د. محمد عبد الشفيق ، الإقتصاد المصرى من أين وإلى أين ، بحث غير منشور ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٨٤ .

٦ — د. محمود عبد الفضيل ، المشاكل الجديدة للإدارة والبرجيه والتخطيط فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى ، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمى السنوى الثامن للإقتصاديين المصريين ١٢ — ١٤ مايو ١٩٨٥ ، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع .

ب - الرسائل :

١ - أحمد عبد الحميد ثابت ، علاقات التبعية وأزمة التنمية في العالم الثالث : مصر كدراسة حالة ٧٥ - ١٩٨١ ، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٣) .

٢ - السيد على زهرة ، الأحزاب السياسية وسياسة الإنفتاح الاقتصادي في مصر ، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٤) .

٣ - أماني قنديل ، صنع السياسات العامة في مصر مع تطبيق على السياسة الاقتصادية ٧٤ - ١٩٨١ ، رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٥) .

ج - رسائل باللغة الإنجليزية :

1 Malak Zaalouk, Commercial Agents in Egypt, A case study in Development, unpublished P.H.D. thesis submitted to the university of Hull (London) 1982 .

رابعاً : الدوريات :

١ — د. أحمد يوسف أحمد ، د. عثمان محمد عثمان ، الأبعاد الاقليمية والدولية لبدائل التنمية في مصر ، نشرة المستقبلات العربية البديلة ، عدد ٥ يوليو ، ١٩٨٢ .

٢ — الطليعة ، تاريخ وثائق القطاع العام ، ملف خاص ، مجلة الطليعة ، العدد الثامن ، أغسطس ١٩٦٥ .

٣ — د. رفعت السعيد ، الطبقة المتوسطة ودورها في المجتمع المصري ، مجلة الطليعة ، السنة الثامنة ، العدد الثالث ، مارس ١٩٧٢ .

٤ — د. سمير رضوان ، الاقتصاد المصري بين الرأسمالية والاشتراكية ، مجلة الأهرام الإقتصادى ، العدد ٨٣١ ، ١٧ ديسمبر ، ١٩٨٤ .

٥ — سيد البواب ، طبيعة مشروعات الإنفتاح في الاقتصاد المصري ، مجلة الأهرام الإقتصادى ، العدد ٨٤٢ ، ٤ مارس ، ١٩٨٥ .

٦ — عادل حمودة ، انتهاء يوليو وضحايا الحراسة ، مجلة روزاليوسف ، السنة التاسعة والخمسون ، العدد ٢٩٠٢ ، ٢٣ يناير ، ١٩٨٤ .

٧ — عادل غنيم ، ثورة يوليو والرأسمالية المصرية ، مجلة الطليعة ، العدد السابع ، يوليو ١٩٦٥ .

٨ — حول قضية الطبقة الجديدة ، مجلة الطليعة ، السنة الرابعة ، العدد الثاى ، فبراير ١٩٦٨ .

٩ — عصام رفعت ، الإدارة تتلاعب والنتيجة عقاب المسامرين في بنك الأهرام ، مجلة الأهرام الإقتصادى ، العدد ٨١٧ ، ١٠/١٠/١٩٨٤ .

١٠ — انقذوا بنك الأهرام من مليونيرات زمان ، مجلة الأهرام الإقتصادى ، العدد ٨١٨ ، ١٠/١٧/١٩٨٤ .

١١ — عماد غنيم ، فاتورة حساب ١٩٨٣ ، مجلة الأهرام الإقتصادى ، العدد ٧٩٥ ، ١٦/٤/١٩٨٤ .

- ١٢ — د. على الدين هلال ، المؤامرة ، مجلة روزاليوسف ، السنة التاسعة والخمسون ، العدد ٢٩٠٢ ، ٢٣ يناير ١٩٨٤ .
- ١٣ — د. فؤاد مرسى ، نظرة جديدة على تكوين النظام المبرق ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٣٤٦ ، أكتوبر ١٩٧١ .
- ١٤ — د. محمد الدمشاوى ، مؤشرات إندماج الإقتصاد المبرى فى التقسيم الدولى الجديد للعمل خلال فترة السبعينات ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٣٩٦ ، ابريل ١٩٨٤ .
- ١٥ — د. محمد دوبنار ، التكوين الخارجى للتخلف الإقتصادى فى مصر ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٣٧٣ ، يوليو ١٩٧٨ .
- ١٦ — د. محمود عبد الفضيل ، مفهوم الرأسمالية الطفيلية فى ظل الإنفتاح الإقتصادى ، مجلة الطليعة ، عند مايو ١٩٨٤ .
- ١٧ — حول مفهوم الرأسمالية الطفيلية فى الواقع المصرى الراهن ، مجلة الطليعة ، عدد يناير — مارس ١٩٨٥ .
- ١٨ — حول إغباهاات التوسع والإنكماش فى الإقتصاد المبرى فى ظل سياسة الإنفتاح الإقتصادى ، مجلة مصر المعاصرة ، السنة ٧٥ ، العدد ٣٩٧ ، يوليو ١٩٨٤ .
- ١٩ — د. مصطفى كامل السيد ، السلطة التنفيذية فى مصر ، مجلة الأهرام الإقتصادى ، العدد ١٨ ، اغسطس ١٩٨٣ .

عامسا : الصحف والمجلات :

. أعداد مختلفة من :

الأهرام .

الأخبار .

الأهالى .

الوقد .

المجلة .

ملحق رقم (١)

بيان حجم مساهمات وحدات القطاع العام وهيئات العامة والمحلية والتقايات في الشركات المساهمة ٧٥ — ١٩٨٢ . وتصنف وفقا للترتيب التالي :

أولا : قطاع المال ويشمل :

- ١ — البنوك .
- ٢ — شركات التأمين .

ثانيا : قطاع الزراعة والصناعة والتجارة الخارجية وتشمل :

- ١ — شركات التجارة الخارجية .
- ٢ — شركات القطن .
- ٣ — شركات الزراعة .
- ٤ — شركات الكهرباء .
- ٥ — شركات السلع الغذائية .
- ٦ — شركات الغزل والنسيج .
- ٧ — شركات صناعة وإنتاج حررى .
- ٨ — شركات أدوية .
- ٩ — شركات البترول .

ثالثا : قطاعى السياحة والنقل ويشملان :

- ١ — شركات السياحة .
- ٢ — شركات النقل .

رابعا : قطاع التعمير والمقاولات .

خامسا التقايات .

سادسا : الهيئات المحلية .

سابعا : هيئات عامة .

أولا : قطاع المال
١ - البنوك
(بنك ناصر)

قيمة المساهمة بالألف جنيه	الشركة
١٢٧٥	١ - بنك مصر الدولي
١٨٧٥	٢ - العربية الدولية للفنادق والسياحة
٣١٩٢	٣ - الخليج / مصر للفنادق والسياحة
٢٥٥٠	٤ - بنك مصر رومانيا
١٠٠٠	٥ - السويس للأسمت
٧٢٠	٦ - مصر للتبديدات والتخزين
١٢٧٨٠	٧ - العامة للألياف الصناعية
٩٠٣	٨ - الإسماعيلية مصر للدواجن
٢١٢٣	٩ - الإسماعيلية مصر للتنمية
١٠٠	١٠ - بورسعيد الحرة للتجارة والتنمية
١٢٥٠	١١ - بنك قناة السويس
١٤٠٠	١٢ - مصر للهندسة والإنشاءات
٣٢٥٠	١٣ - العربية المشتركة للإستثمار
١٧٩٠	١٤ - الإسماعيلية للسياحة
١٢٥٠	١٥ - بنك التصدير والإسكان
١٥٧٥	١٦ - مصر للأغذية
٢٥٠	١٧ - الوطنية للأمن الغذائي
٥٠٠	١٨ - المهندس الوطنية للمنتجات الغذائية
٢٠٠	١٩ - الوطنية للإسكان للنقابات المهنية
١٠٠	٢٠ - المهندس الوطنية لصناعة المكرونة والنشويات
١٦٠٠	٢١ - مصر / ادكو للنقل البحري
٧٠٠	٢٢ - مصر / أوبري للإستثمارات العقارية
٧٥٠٠	٢٣ - مصر للإستثمار
٢١٠٠	٢٤ - الملاحة الوطنية

١٠٠٠	٢٥ — البنك المصرى العالمى
١٥٠	٢٦ — الإسماعيلية الوطنية للمشاتل
٥٠٠	٢٧ — دار مايو الوطنية للنشر
١٧٤٠	٢٨ — بنك مصر اكستريور
١٩٨١	٢٩ — مصر العربية للإنتاج الحيوانى
٥٠٠	٣٠ — بنى سويف للطوب العلفى
١٠٠	٣١ — أسوان الوطنية للمعكنة الزراعية
٧٢١٥٤	جـ

« بنك القاهرة »

٥٠٠٠	١ — بنك القاهرة باركليز الدولى
٥٠٠	٢ — السويس للأسمت
٥١٠٠	٣ — بنك القاهرة وبانيس
٢٠٠	٤ — مصر للإستثمار والتنمية
١٢٥٠	٥ — بنك قناة السويس
٣٧٥	٦ — العاشر من رمضان للإتشاءات
١٥٠	٧ — العربية للمنتجات الخشبية
٣٥٠	٨ — بنك القاهرة والشرق الأقصى
١٠٠٠	٩ — الأهلية للإستثمار والتعمير
٤٣٥٠	١٠ — العربية المشتركة للإستثمار
١٢٥٠	١١ — بنك التعمير والإسكان
٦٠٠	١٢ — القمصان للمشروعات السياحية
٢٥٠	١٣ — الإسماعيلية للتسويق والتصدير
١٠٠٠٠	١٤ — البنك المصرى العالمى
٢٥٠	١٥ — دار مايو الوطنية للنشر
٣٧٠	١٦ — يوسكاليس ويستستير
١٠٠٠	١٧ — البنك المصرى الخليجى
٣٠٠	١٨ — سوهاج للإستثمار والتنمية
٢٥٠	١٩ — الفيوم الوطنية للأمن الغذائى
١٤٠٠	٢٠ — بنك مصر العربى الأفريقى
٣٦٦٤٥	جـ

« البنك الأهلي المصرى »

٥١٠٠	١ — بنك تشميس الأهلى
١٨٧٥	٢ — العربية الدولية للفنادق والسياحة
٤٠٠	٣ — فنادق حدائق الأهرام ببيراميد
٥٠٠٠	٤ — بنك الإقتمان الدولى
١٩٠٠	٥ — السويس للأسمنت
١١٠٠	٦ — بنك قناة السويس
٢٣٧٥	٧ — المصرية المالية للتعمير والبناء
١٧٥	٨ — زهروكس مصر
٤٢٥٠	٩ — العربية المشتركة للإستثمار
٨٣٤	١٠ — المصرفية العربية الدولية
١٢٥٠	١١ — بنك التعمير والإسكان
١٢٥٧٤	١٢ — المصرية الفرنسية للكلوتشوك
١٠٠٠	١٣ — المهن الطبية للإستثمار
٢١٠٠	١٤ — الملاحة الوطنية
١١٦٠	١٥ — التمساح للمشروعات السياحية
٢٠٠	١٦ — الإسماعيلية للتسويق والتصدير
١٠٠	١٧ — الإسماعيلية الوطنية لتنمية الثروة الحيوانية
١٠٠٠٠	١٨ — البنك المصرى العالمى
٢٥٠	١٩ — مصر الفيوم لمواد البناء
١٤٢٨٥	٢٠ — بنك الإسكندرية التجارى البحرى
٢٥٠	٢١ — دار مايو الوطنية للنشر
٣٠٠	٢٢ — ممينزيميجيت
١٢٥٠	٢٣ — المنتزه للسياحة والإستثمار
٣٠٠	٢٤ — المشتركة لتصنيع الأخشاب
٣٥٧٠	٢٥ — بنك الإقتمان الدولى مصر
٤٥٦٨٧٥	ملحة

« بنك الإسكندرية »

٥٠٠٠	١ — بنك مصر إيران للتنمية
١٠٠٠	٢ — السويس للأسمت
١٢٥٠	٣ — بنك قناة السويس
٥٠٠٠	٤ — الإسكندرية الكويت الدولى
٢٠٠٠	٥ — الدلتا للسكر
١٥٠٠٠	٦ — بنك الدلتا الدولى
٣٤٧٥	٧ — العربية المشتركة للإستثمار
٣٥٠	٨ — الإسماعيلية للسياحة
١٠٠٠	٩ — بنك التعمير والإسكان
٥٢٠	١٠ — مصر / أسوان لتصنيع الأسماك
٥٠٠	١١ — المهندس الوطنية للأمن الغذائي
١٠٠٠٠	١٢ — البنك المصرى العالمى
١٤٢٨٥	١٣ — بنك الإسكندرية التجارى البحرى
٢٥٠	١٤ — دار مايو الوطنية للنشر
١٥٠	١٥ — الإسماعيلية الوطنية للإستثمارات العقارية
١٤٠٠	١٦ — بنك مصر العربى الأفريقى
٣٤٨٢٣٥	جملته

« البنك المركزى المصرى »

٦٠٠٠٠	١ — البنك المصرى العالمى
-------	--------------------------

« بنك ناصر الإجتماعى »

٥٠٠	١ — السويس للأسمت
٥٠٠	٢ — الإسماعيلية / مصر للدواجن
٥٠٠	٣ — الإسماعيلية / مصر للتنمية
١٠٠٠	٤ — الدلتا للسكر
١٩٦٠	٥ — مستشفى السلام
٣١٥	٦ — مصر / أسوان لصيد وتصنيع الأسماك

٦٠٠	٧ — مستشفى السلام الدولي
١٠٠٠	٨ — مصر لإنتاج الطوب الطلق
٥٠٠	٩ — الوطنية للأمن الغذائى
٢٠٠٠	١٠ — الوطنية للإسكان للتقابات المهنية
٥٠	١١ — الإسماعيلية للتسويق والتصدير
١٢٥	١٢ — الوطنية لتنمية الثروة الحيوانية
١٠٠	١٣ — بنك البحيرة الوطنى للتنمية
٣٧٥	١٤ — بنك كفر الشيخ الوطنى للتنمية
٢٠٠	١٥ — بنك الشرقية الوطنى للتنمية
٢٥٠	١٦ — بنك الجيزة الوطنى للتنمية
١٠٠	١٧ — بنك أسيوط الوطنى للتنمية
١٠٠	١٨ — بنك كفر الشيخ الوطنى للأمن الغذائى
٢٠٠	١٩ — بنك شمال سيناء الوطنى للتنمية
٢٥٠	٢٠ — بنك سوهاج الوطنى للتنمية
٢٥٠	٢١ — بنك دمياط الوطنى للتنمية
٢٥٠	٢٢ — القوم الوطنى للأمن الغذائى
١٠٠	٢٣ — أسبوط الوطنى للأمن الغذائى
١٥٠	٢٤ — بنك المنوفية الوطنى للتنمية
١٠٠	٢٥ — أسبوط الوطنى للتجهيزات والتلج
٦٠	٢٦ — أسبوط الوطنى للدواجن والبيض

١١١٩٧٥

جـ

« بنك التنمية والإئتمان الزراعى »

٢٠٠	١ — بنك الجيزة الوطنى للتنمية
٢٠٠	٢ — بنك أسيوط الوطنى للتنمية
١٠٠	٣ — المصرية الزراعية لإنتاج التقاوى
١٠٠	٤ — سوهاج للإستثمار والتنمية
٢٠٠	٥ — بنك شمال سيناء الوطنى للتنمية
٢٠٠	٦ — بنك سوهاج الوطنى للتنمية
١٥٠	٧ — بنك دمياط الوطنى للتنمية

٢٥٠	٨ — الفيوم الوطنية للأمن الغذائي
٢٠٠	٩ — أسوان الوطنية للمبينة الزراعية
١٥٠	١٠ — بنك المنوفية الوطنى للتنمية
١٠٠	١١ — أسوط الوطنية للتبديدات والتلج
٦٠	١٢ — أسوط الوطنية للدواجن والببض
٢٠٠	١٣ — الدقهلية الوطنية للأمن الغذائي
٥٠	١٤ — الامماعيلية للتسويق والتصدير
٢٠	١٥ — بنك الفيوم الوطنى للتنمية
١٠٠	١٦ — كفر الشيخ الوطنية للأمن الغذائي
١٠٠	١٧ — أسوط الوطنية للأمن الغذائي
١٢٩	١٨ — بنك البحيرة الوطنى للتنمية
١٤١٩	١٩ — بنك الشرقية الوطنى للتنمية

٢٦٥٠٩

جـ

« بنك التنمية الصناعية »

١٧٥	١ — البيت الاستثمارى العربى الدولى
٢٣٤	٢ — مصر لانتاج الطوب الطفل
٢٥٠	٣ — بنى موبل للطوب الطفل
١٤٠٠	٤ — بنك مصر العربى الألفهقى

٢٠٥٩

جـ

« البنك العقارى العربى »

٢٥٠	١ — بنك الصمير والاسكان
-----	-------------------------

« البنك العقارى المصرى »

١٠٠٠	١ — بنك الصمير والاسكان
------	-------------------------

« بنك الاستثمار القومى »

٣٠٠٠	١ — بنك الإسكندرية البحارى
------	----------------------------

٢ — شركات التأمين

شركة مصر للتأمين

٥٠٠٠	١ — بنك مصر إيران للتنمية
١٢٥٠	٢ — العربية الدولية للفنادق والسياحة
٩٠	٣ — الجرائد والرخام المصرية
٨٧٠	٤ — العربية الدولية للتأمين
٦٠	٥ — مصر إيران لتكييف الهواء
٤٨٩١٣	٦ — مصر إيران فرنسا للفنادق
١٥	٧ — جاك يونيل مصر
٥٠٠	٨ — السويس للأسمت
٢٠٠٠	٩ — الكويتية المصرية للأحذية والمنتجات الجلدية
٢٠٠	١٠ — مصر إيران للمنشآت السياحية والإدارية
٢٥٠	١١ — مصر إيران للأثاث
٤٥٠٠	١٢ — مصر للاستثمار العقاري والسياحي
١٤٥٠	١٣ — بنك قناة السويس
٦٣٧٥	١٤ — المصرية المالية للتعمير ومواد البناء
٥٠٠	١٥ — الاستثمار العربي
٨٣٤	١٦ — المصرفية العربية الدولية
١٠٠٠	١٧ — بنك التعمير والسكان
٥٢٥	١٨ — إدارة العقارات
٥٠٠	١٩ — مصر / أسوان للسياحة
٥٢٠	٢٠ — مصر / أسوان لصيد وتصنيع الأسماك
١٠٥	٢١ — البيت الاستشاري العربي الدولي
٤٩٠	٢٢ — مصر إيران للفنادق
١٢٠٠	٢٣ — الكويتية المصرية لمواد البناء
٢٥٠	٢٤ — مصر لإنتاج الطوب الطفلي
٥٠٠	٢٥ — المهندس الوطنية للمنتجات الغذائية
١٠٥٠	٢٦ — الملاحة الوطنية
٢١٠٠	٢٧ — بنك الاسكندرية التجاري البحري
١٥٠	٢٨ — سيمنز إنجنييت

١٦٧٥	٢٩ — البنك المصرى الخليجى
٢٠٠	٣٠ — بنك سوهاج الوطنى للتنمية
٢٨٤٠٢١	جـ لـ

« شركة الشرق للتأمين »

٣٥٠٠	١ — السعودية المصرية للاستثمار والتحويل
٥٠٠	٢ — السويس للأسممت
٢٠٠٠	٣ — الكويتية المصرية للأحذية والمنتجات الجلدية
٢٠٠	٤ — الاسماعيلية مصر للدواجن
٦٨٩	٥ — القاهرة للعقارات
١٥٠٠	٦ — المصرية الأمريكية للتأمين
٥٦٢٥	٧ — العاشر من رمضان للإنشاءات
٢٤٠٠	٨ — الدلتا للسكر
٢٠٠٠	٩ — بنك القاهرة الشرق الأقصى
١٠٠٠	١٠ — بنك الدلتا الدولى
٦٦٥	١١ — مستشفى السلام
٩٣	١٢ — المقطم للفنادق والمنشآت السياحية
٣٦٥٠	١٣ — العربية المشتركة للاستثمار
١٠٠٠	١٤ — بنك التعمير والاسكان
٥٠٠	١٥ — مصر / أسوان للسياحة
١٥٦٠	١٦ — مصر / أسوان لصيد وتصنيع الأسماك
١٠٥	١٧ — البيت الاستشارى العربى الدولى
١٣٠٠	١٨ — الكويتية المصرية لمواد البناء
٢١٠٠	١٩ — مصر أبو ظبى للاستشارات العقارية
١٠٠٠	٢٠ — مصر للاستثمار

٢٧١٦١٥	جـ لـ
--------	-------

« الشركة المصرية لإعادة التأمين »

٢٤٤٦	١ — مصر إيران فرنسا للفنادق
٢٥٠	٢ — السويس للأسممت

٦٠٠	٣ — مصر إيران للمنشآت السياحية والأدوية
٢٢٥٠	٤ — العربية المشتركة للاستثمار
١٠٠٠	٥ — بنك التعمير والإسكان
٢٤٥	٦ — مصر إيران للفنادق
٧٠٠	٧ — سمندو للسياحة والوحدات
١٤٠٠	٨ — بنك مصر العربي الأفريقي
٦٦٨٩٢	جـ

(شركة التأمين الأهلية)

٣٥٠٠	١ — السعودية المصرية للإستثمار والتأمين
٥٠٠	٢ — السويس للأمنيات
٤٠٠	٣ — مصر للإستثمار والتنمية
١٠٠٠	٤ — الأهلية للإستثمار والتعمير
٩٠٠	٥ — المقطم للفنادق والمنشآت السياحية
٣٩٠٠	٦ — العربية المشتركة للإستثمار
١٠٠٠	٧ — بنك التعمير والإسكان
٤٢٠	٨ — المساح للمشروعات السياحية
١١٦٢٥	جـ

ثانيا : قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة الخارجية وتشمل :

١ — شركات التجارة الخارجية

(شركة النصر للتصدير والإستيراد)

٤٠٠	١ — النصر الفطيم للتصدير والإستيراد
٢٠٠	٢ — تيروتا إيجيبت
١٩٦٠	٣ — النصر الفطيم للتجارة
٢٥٦٠	جـ

« شركة مصر للتجارة الخارجية »

٦٥٠	١ — السويس للأسمت
١٠٠٠	٢ — الدلتا للسكر
١٦٥٠	جملـة

« شركة مصر للإستيراد والتصدير »

١٦٠	١ — الفرعونية للملاحة
١٥٠٠	٢ — مصر / أسوان لصيد وتصنيع الأسماك
١٦٦٠	جملـة

شركة النيل لتصدير الحاصلات الزراعية ،
والوادي لتصدير الحاصلات الزراعية ،
والعربية للتجارة الخارجية

٤٠٠	١ — الفرعونية للملاحة
-----	-----------------------

٢ — شركات القطن

« الشركة الشرقية للأقطان »

٤٠٠	١ — الفرعونية للملاحة
١٠٠	٢ — بنك الدلتا الدولي
٩٩٩	٣ — المصرية الأمريكية للنقل والشحن والتضيق
١٤٩٩	جملـة

شركة اسكندرية التجارية ،
وشركة مصر لتصدير الأقطان ،
والشركة المساهمة لتجارة وتصدير الأقطان

٦٤٠	١ — الفرعونية للملاحة
-----	-----------------------

٣ — شركات الزراعة والهيئات التابعة « الشركة العامة للدواجن »

١ — الإسماعيلية / مصر للدواجن ٩٠٠

« الشركة المصرية الزراعية العامة »

١ — الإسماعيلية مصر للتنمية ١٠٠٠

٢ — الزراعة لإنتاج الألبان (فلرسكور) ٥٠

١٠٥٠ جملة

المصرية لإنتاج اللحم والألبان ،
ومصر للألبان والأغذية ،
والنهضة الزراعية ،
والهيئة لاستصلاح الأراضي

١ — الزراعة لإنتاج الألبان (فلرسكور) ١٥٥٠

« الشركة العقارية المصرية »

١ — الزراعة لإنتاج الألبان ٥٠

٢ — أسوان الوطنية للمبكرة الزراعية ٢٠٠

٢٥٠ جملة

« شركة غرب النوبارية »

١ — بنك البحية الوطنى للتنمية ٥

« الهيئة الزراعية المصرية »

١ — المصرية لإنتاج التفاوى ٦٠

« الجمعية التعاونية العامة للأراضى المستصلحة »

١٠٠	١ — الزراعة لإنتاج الألبان
٨٢	٢ — المصرية لإنتاج التقاوى
١٨٢	جملة

٤ — شركات الكهرباء والهيئات التابعة « « شركة النصر لصناعة اغحولات الكهربائية »

٢٦٩٥	١ — المصرية الألمانية للمنتجات الكهربائية
١٣	٢ — المصرية لهندسة نظم القوى الكهربائية
٢٨٢٥	جملة

« شركة مصر للمشروعات الكهربائية والميكانيكية »

٢٠٠	١ — مصر التمسا للإنشاءات والهندسة
١٣	٢ — المصرية لهندسة نظم القوى الكهربائية
٣٣٠	جملة

« العامة للمشروعات الكهربائية »

٣٠	١ — براون أند روت المصرية للإنشاءات
----	-------------------------------------

« شركة السد العالى للمشروعات الكهربائية (هايديلكو) »

٢١٠	١ — مقاولات القوى الكهربائية
١٣	٢ — المصرية لهندسة نظم القوى الكهربائية
٣٤٠	جملة

هيئة كهرباء مصر ، هيئة كهرباء الريف
هيئة مشروعات القطار ، هيئة المخططات النورية
هيئة توزيع كهرباء القاهرة ، هيئة توزيع كهرباء الإسكندرية

١ — المصرية لهندسة نظم القوى الكهربائية ٧٨٠

٥ — شركات السلع الغذائية « شركة السكر والتقطير المصرية »

١ — مصر لإيران للأثاث ٢٥٠
٢ — الدلتا للسكر ١٨٠٠٠
جولة ١٨٢٥٠

« شركة القاهرة للخلاصات الغذائية والعطرية »

١ — نازن مصر الدولية ١١٠٢٥

« الشركة المصرية لتعبئة الزجاجات »

١ — مصر للمياه الغازية وحفظ الأغذية ٢٧٠

« الشركة المصرية لتسويق الأسماك »

١ — مصر / أسوان لصيد وتصنيع الأسماك ٦٧٦

البيل للمجمعات الاستهلاكية
الأهرام للمجمعات الاستهلاكية

١ — الوطنية للأمن الغذائي ٥٠٠

« شركة بسكو مصر »

١ — العالمية للبان والحلويات ١٠٧٥

« شركة النصر لصناعة الزجاجات »

١٧٥

١ — الفيوم للمياه المعدنية

« الهيئة العامة للسلع التموينية »

٣٥٠٠

١ — الملاحة الوطنية

٦ — شركات الغزل والنسيج

« شركة مصر للغزل والنسيج »

٢٢١٠

١ — مصر لإبران للغزل والنسيج

١٠٠٥٢

٢ — سمند للنسيج والوبريات

٣٠

٣ — العربة المصرية للتفصيل

٣٥١٥٢

جملية

« شركة مصر المنوفية للغزل والنسيج »

٤٤٢٠

١ — مصر لإبران للغزل والنسيج

٢٥

٢ — بنك الجزيرة الوطنى للتنمية

٢٨

٣ — بنك المنوفية الوطنى للتنمية

٤٤٧٣

جملية

« شركة النصر للأصواف »

٦٦٠

١ — فستيا للملابس الجاهزة

« شركة النصر للغزل والنسيج »

٣٩٢

١ — سمند للنسيج والوبريات

٧ — شركات صناعية وإنتاج حرى وهيثات تابعة لها « الشركة العربية لمنتجات الخزف والصينى »

٤٥٠

١ — العربية للخزف

شركة حلوان للمسيوكات الحربية وشركة حلوان للصناعات الحربية (٩٩٩)

١٠٤

١ — ماكفوى المصرية للمعدات البترولية

« شركة المشروعات الصناعية والهندسية »

٨٠

١ — المشروعات الصناعية والهندسية نيكال الشرق الأوسط

« شركة أبو زعبل للكيماويات »

٥٠٠

١ — فازعبل للكيماويات

٥٢٥

٢ — جونسون واكس مصر

٩٠٢٥

جلسة

« شركة الحديد والصلب المصرية »

٢٠٠

١ — المصرية الإيطالية للهندسة إيجيبتكو

٩٠٠٠

٢ — الاسكندرية الوطنية للصلب

« الهيئة العامة للمجمعات الصناعية والتعدينية »

٧٠٠٠

١ — الاسكندرية الوطنية للصلب

« شركة النحاس المصرية »

١٥٠

١ — المصرية الإيطالية للهندسة

٦٠٠٠

٢ — الاسكندرية الوطنية للصلب

٦١٥٠

جلسة

« شركة الدلتا الصناعية للصلب »

١٠٠	١ — المصرية الإيطالية للهندسة
٦١٧٤	٢ — المصرية للصمامات
٦٠٠٠	٣ — الإسكندرية الوطنية للصلب
٢٥١٤ر٨	٤ — المصرية الفرنسية للكلوتشوك
٩٢٣٥٢	جـ —

« الشركة الأهلية للصناعات المعدنية »

١٠٠	١ — المصرية الإيطالية للهندسة
٦٠٠٠	٢ — الإسكندرية الوطنية للصلب
٦١٠٠	جـ —

« شركة النصر لصناعة المواسير »

٢٥٠٠	١ — أكرو مصر للشدات والسقالات
------	-------------------------------

« الشركة المصرية لصناعة الجلود »

٢٥١	١ — العالمية للأحذية
-----	----------------------

« شركة الإسكندرية للمنتجات المعدنية »

١١٢٠	١ — ديلكنسون سورر الشرق الأوسط
------	--------------------------------

« الشركة المصرية لصناعة الأخشاب »

١٥٠	١ — العربية للمنتجات الخشبية
-----	------------------------------

« الشركة المصرية للصناعات الكيماوية »

٢٠٠٠	١ — الدلتا للسكر
------	------------------

« الشركة المصرية للإنشاءات المعدنية (ميتالكو) »

٦٠٠ — المصرية الألمانية للإنشاءات المعدنية

« الشركة العامة للبطاريات »

٣٤٢٠ — كلورايد إيجيبت

« شركة النصر لمنتجات الكاوتشوك »

٣٧٧٢٢ — المصرية الفرنسية للكاوتشوك

« شركة النصر لصناعة المراجل البخارية »

٩١٨ — الوطنية للمراجل والأوعية الثقيلة

« شركة النصر لصناعة السيارات »

٥٤٠ — المشتركة لتصنيع الأخشاب

« مجمع الألومنيوم بنجع حمادى »

١٠٠ — دنلوب للتنمية والاستثمار

٨ — شركات الأدوية

الشركة العربية للصناعات الدوائية ،

وشركة القاهرة للأدوية ،

والشركة العربية للأدوية والصناعات الكيماوية

٤٩٠٠ — المصرية الدولية للصناعات الدوائية

« الشركة المصرية لتجارة الأدوية »

- ١ — المصرية الدولية للصناعات الدوائية ١٤٠٠
٢ — المهن الطبية للإستثمار ١٠٠٠
٣٤٠٠ **جـ**

« شركة ممفيس الكيماوية »

- ١ — المصرية الدولية للصناعات الدوائية ٧٠٠
٢ — المهن الطبية للإستثمار ٥٠٠
١٢٠٠ **جـ**

شركة الجمهورية لتجارة الأدوية ، وشركة الإسكندرية للأدوية

- ١ — المهن الطبية للإستثمار ١٠٠٠

٩ — شركات البترول « الشركة العامة للبترول »

- ١ — الحفر المصرية ٣٦٩٨

« المؤسسة المصرية العامة للبترول »

- ١ — المشروعات البترولية والاستشارات الفنية ١٤٠٠
٢ — برون مصر الهندسية ١٠٠
٣ — المصرية للصمامات ٣٥٧٨
٤ — الإسكندرية الوطنية للصلب ١٠٠٠٠
١١٨٥٧٨ **جـ**

ثالثا : قطاعى السياحة والنقل ويشملان :

١ — شركات السياحة والهيئات التابعة لها « الشركة المصرية العامة للسياحة والفنادق (المجوث) »

١٣٦٠	١ — المصرية لتنمية السياحة
٢٨٨٧,٥	٢ — هوليداي وريجز للاستثمارات والتنمية السياحية
٣٣٢,٥	٣ — الخليج مصر للفنادق والسياحة
١٠٥٠	٤ — التعمير السياحى
١٥	٥ — المصرية السويسرية للموتيلات
٢٥٠٠	٦ — الإسماعيلية للسياحة
١٧,٢	٧ — العربة للاستثمار السياحى والفندقى
١٠٠٠	٨ — مصر / أسوان للسياحة
٥٠٠	٩ — تراياد مصر للفنادق
٩٠٠	١٠ — الشرق الأوسط للإستثمارات السياحية والفندقية
١٥٢٣٩,٥	جملته

شركة الفنادق المصرية ، وشركة مصر للفنادق ، وشركة مصر للسياحة هيئة تشغيل السياحة

٢١٢,٥	١ — مصر / أسوان للسياحة
	٢ — الشرق الأوسط للإستثمارات السياحية والفندقية

٢ — شركات النقل والمواصلات والهيئات التابعة لها

شركة القناة لأعمال الموانئ ، وشركة التمساح لبناء السفن

٤٠٠	١ — القناة المالية لمشروعات التطهير
-----	-------------------------------------

« شركة الأعمال البورسعيدية »

- ١ — القناة العالمية لمشروعات التطهير ٢٠٠
٢ — السويس الألكترونية ٦٠

« الشركة العربية لإصلاح وبناء السفن »

- ١ — المصرية السعودية للتقريب والأعمال البحرية ١٢٠

شركة القناة للتوكيلات الملاحية ،
وشركة الاسكندرية للتوكيلات الملاحية ،
والشركة المصرية لأعمال النقل البحرى ،
والشركة العربية للشحن والتفريغ ،
والشركة المصرية لإصلاح وبناء السفن

- ١ — الملاحة الوطنية
١ — بنك الإسكندرية التجارى البحرى ٣٢١٥٠

« شركة المستودعات المصرية العامة »

- ١ — الملاحة الوطنية ٧٠٠
٢ — بنك البحيرة الوطنى للتنمية ٣٥٠
١٠٥٠ — جمل

الشركة المصرية للملاحة البحرية ،
والشركة المصرية للتوريدات والأشغال البحرية ،
وشركة القناة للشحن والتفريغ

- ١ — الملاحة الوطنية ١٤٠٠

« هيئة قناة السويس »

- ١ — الاسماعيلية مصر / للدواجن ٥٠
٢ — الاسماعيلية مصر / للتنمية ٥٠

٥٥٠	٣ — بنك قناة السويس
٥٥٠	٤ — الاسماعيلية للسياحة
١٣٧	٥ — الاسماعيلية للمزارع السمكية
٢٨٠	٦ — البيت الاستشارى العربى الدولى
٢٠٠	٧ — الاسماعيلية للطوبى الطفلى
٢٥٠	٨ — المهندس الوطنية للمنتجات الغذائية
١٠٠٠	٩ — الوطنية للإسكان للتقانات المهنية
١٥٠	١٠ — الاسماعيلية للتسويق والتصدير
٢٠٠	١١ — الوطنية لتنمية الثروة الحيوانية
١٥٠	١٢ — برورعيد الوطنية للأمن الغذائى
٢٠٠	١٣ — قناة السويس للإستثمار
٢٠٠	١٤ — بنك شمال سيناء الوطنى للتنمية
١٥٠	١٥ — الشرقية الوطنية للمقاولات
٥٩١٧	جـ

« مؤسسة مصر للطيران »

١٥٠٠	١ — العالم العربى / مصر للطيران والفنادق
١٠٠٠	٢ — مصر أسوان للسياحة
٢٥٠٠	جـ

« ميناء القاهرة الجوى »

٢٧٠	١ — العربية للاستثمار السياحى والفندق
-----	---------------------------------------

« الهيئة القومية لسكك حديد مصر »

٢٥٥	١ — المصرية الفرنسية لصيانة وتجديد الخطوط الحديدية
-----	--

رابعاً : قطاع التعمير والمقاولات

١ — شركات الإسكان والتعمير والمقاولات والهيئات التابعة لها

« شركة الشمس للإسكان والتعمير »

٦٦٥٠	١ — الاستشارات العربية للتعمير
٢٤٥٠	٢ — مصر أبوظبى للاستشارات العقارية
٥٥٢	٣ — الشمس بيراميلز للفنادق والسياحة
١٠٥٠	٤ — التعمير السياحى
١٠٧٠٢	جـلـة

« شركة المصاعد ومواد البناء »

٦٢٠٠	١ — العربية للمصاعد شندلر / مصر
------	---------------------------------

« شركة القاهرة للإسكان والتعمير »

٣٨٢٥	١ — القاهرة للإستشارات والتنمية
٧٠	٢ — البيت الأستشارى العربى الدولى
٣٨٩٥	جـلـة

« هيئة المدن الجديدة »

٥٦٢٥	١ — العاشر من رمضان للإنشاءات
١٥٠	٢ — العربية للمنتجات الخشبية
٣٠٠	٣ — بنك التعمير والإسكان
٣٧١٢,٥	جـلـة

« شركة مدينة نصر للإسكان والتعمير »

١١٢٦١	١ — المصرية الكويتية للتنمية العقارية
-------	---------------------------------------

شركة التعمير والمساكن الشعبية ،
 وشركة النصر للإسكان والتعمير ،
 وشركة المعمورة للإسكان والتعمير

٦٠٠٠ — زهراء المعادى للإستثمار والتعمير

« الهيئة العامة لتنمية بحيرة السد العالي »

١٠٠٠ — مصر / أسوان للسياحة

٧٠٨ — مصر / أسوان لصيد وتصنيع الأسماك

٤٨٠ — أسوان للرخام والجرانيت

٢١٨٨ جملـة

« صندوق الدراسات بوزارة التعمير »

١٤٠ — البيت الاستشارى العربى الدولى

٥٣٠٠ — مصر لإنتاج الطوب الطبقى

٥٤٤٠ جملـة

« الهيئة العامة للتنمية والتعمير »

٢٠٠ — الزراعة لإنتاج الألبان (فلارسكور)

« شركة المقاولون العرب »

٧٥٠ — المصرية الإيرانية للمقاولات

١٦٠٠ — فنادق حدائق الأهرام ببيراميز

٨٠ — دينا أراب للهندسة للإنشاءات

٢٥٠ — أكرو مصر للشبكات والسقالات

٢٢٥٠ — العاشر من رمضان للإنشاءات

٨٠٠ — العربية للمنتجات الخشبية (متمين)

٧١٢٥ — المقاولون العرب للإستشارات

٨٣٣ — المصرفية العربية الدولية

٦٦٥٠	٩ — المركز الطبى للمقاولون العرب
٥٠٠	١٠ — الإسماعيلية للسياحة
١٠٥٠	١١ — المقاولون العرب للصناعات الكهربائية
١٤٠٠	١٢ — العربية لتجميع وتصنيع معدات البناء (إيباك)
١٠٤١	١٣ — مصر / أسوان لصيد وتصنيع الأسماك
١٤٠	١٤ — البيت الاستشارى العربى الدولى
٢٠٠	١٥ — المهندس الوطنية للمعلومات
١٥٠	١٦ — الإسماعيلية الوطنية للاستشارات العقارية

٢٤٨١٩

جـ

« شركة النصر العامة للمقاولات »

٥٧١٢	١ — الأساسات الميكانيكية والتشييد
٢٠٠	٢ — مصر لإيران لمواد البناء

٧٧١٢

جـ

شركة النصر للأعمال المدنية ، شركة الجيزة العامة للمقاولات
شركة القاهرة العامة للمقاولات ، شركة مصر لأعمال الأسمنت المسلح
شركة النصر للمباني والإنشاءات ، شركة أطلس للمباني والإنشاءات
شركة الجمهورية العامة للمقاولات ، شركة المقاولات المصرية
الشركة العامة للإنشاءات ، شركة النيل العامة للكبارى

٢٢٦٦	١ — مصر لإنتاج الطوب الطفل
------	----------------------------

« شركة النيل العامة للخرسانة »

٢٠٠	١ — مصر لإيران لمواد البناء
-----	-----------------------------

« شركة منتصر للمقاولات »

١٢٥	١ — بنك الجيزة الوطنى للتنمية
٢٠	٢ — دار مايو الوطنية للنشر

٣٢٥

جـ

« صندوق معاشات المقاولون العرب »

٥٠	١ — الاسماعيلية مصر للنواجر
٥٠	٢ — الاسماعيلية مصر للتنمية
٥٥٠	٣ — بنك قناة السويس
٣٧٥	٤ — المقاولون العرب للإستشارات
١٦٧٠	٥ — مصر للمياه الغازية وحفظ الأغذية
٣٥٠	٦ — المركز الطبى للمقاولون العرب
٣٠٤٥	جـ

شركة بوتلاند حلوان ، شركة بورتلاند طرة
الشركة القومية لإنتاج الأسمنت ، شركة الاسكندرية للأسمنت

٥٤٣٦٠	١ — العربية السويسرية للهندسة (اسيك)
	٢ — السويس للأسمنت

« شركة سيجوارت »

٦٠٠	١ — العربية لمواد التعمير
٤٨٠	٢ — المصرية للخرسانة سابقة الاجهاز
٦٠٠	٣ — المصرية الأسبانية لمنتجات الأستبوس
١٥٠	٤ — الدولية للمواسير والفخار والسيرامك (سيبك)
١٨٣٠	جـ

« الشركة المصرية للجاسات والمهاجر »

٧٢٠	١ — أسوان للرخام والمجارات
-----	----------------------------

« المؤسسة المصرية العامة لمواد البناء »

١٢٣	١ — العربية السويسرية للهندسة (اسيك)
-----	--------------------------------------

خامسا : النقابات

« نقابة المهندسين »

- ١ — بنك المهندس ٢٠٠٠
- ٢ — الاسماعيلية للطوب الطفل ١٥٠
- ٣ — المهندس الوطنية للمنتجات الغذائية ٢٠٠٠
- ٤ — الوطنية للإسكان للنقابات المهنية ٢٠٠٠
- ٥ — المهندس الوطنية لصناعة المكرونة والنشويات ٤٠٠
- ٦ — المهندس الوطنية لصناعة اللحوم ٥٠
- ٧ — المهندس الوطنية للمعلومات ٤٠٠
- ٨ — مصر القويوم لمواد البناء ٣٠٠
- ٩ — الشباب الوطنية للاستثمار والتنمية ١٠٠
- ١٠ — بنى سويف للطوب الطفل ١٠٠

٧٥٠٠ **جـ**

« نقابة الزراعيين »

- ١ — الوطنية للإسكان للنقابات المهنية ٢٥٠
- ٢ — المصرية الزراعية لإنتاج التقاوى ٦٠
- ٣ — الشرقية الوطنية للأمن الغذائى ١٠

٣٢٠ **جـ**

« نقابة المحامين »

- ١ — الاقتصادية للتنمية الغذائية ١٥٠

« نقابة المعلمين »

- ١ — الوطنية للإسكان للنقابات المهنية ٥٠٠
- ٢ — الاقتصادية للتنمية الغذائية ٥٠
- ٣ — الشرقية الوطنية للأمن الغذائى ٥

٥٥٥ **جـ**

سادسا : الهيئات المحلية

محافظة الإسماعيلية

- ١ — الإسماعيلية للتسويق والتصدير ٥٠
 - ٢ — الإسماعيلية الوطنية لتنمية الثروة الحيوانية ١٠٠
 - ٣ — الإسماعيلية الوطنية للاستثمارات العقارية ٢٩٢
- جـلـة ٤٤٢

« محافظة قنا »

- ١ — مصر العليا لتنمية الثروة السمكية ٢٥٠
 - ٢ — التمساح للمشروعات السياحية ١٣٠
 - ٣ — دندرة للتنمية والاستثمار ١٥٠
- جـلـة ١٧٠٠

« محافظة القاهرة »

- ١ — المصرية الكويتية للتنمية العقارية ٩٢١٣٤
 - ٢ — القاهرة أسوان الوطنية للدواجن وإنتاج البيض ١٠٠٠
- جـلـة ١٠٢١٣٤

« محافظة الاسكندرية »

- ١ — الاسكندرية الكويت للاستثمار العقارى ٤١١٧

محافظة أسوان

- ١ — مصر أسوان لصيد وتصنيع الأسماك ٢٦٠
 - ٢ — القاهرة أسوان الوطنية للدواجن وإنتاج البيض ٢٠٠٠
 - ٣ — أسوان الوطنية للميكنة الزراعية ٨١٠
- جـلـة ٣٠٧٠

محافظة الفيوم

- ١ - أعلاف الفيوم ١٠٠٠
 - ٢ - الفيوم للمياه المعدنية ٢١٥
 - ٣ - مصر / الفيوم لمواد البناء ٣٠٠
 - ٤ - الفيوم الوطنية للأمن الغذائي ٥٠٠
 - ٥ - الفيوم لإنتاج مواد البناء ٥٥٠
- جـ لـ ٢٥٦٥

محافظة بورسعيد

- ١ - بورسعيد الوطنية للأمن الغذائي ٢٥٠

محافظة دمياط

- ١ - الزراعة لإنتاج الألبان ١٧٥٠

محافظة البحيرة

- ١ - بنك البحيرة الوطنى للتنمية ٣٠٩٢
 - ٢ - البحيرة للطوب الطفلى ومواد البناء ٥٥٠
- جـ لـ ٨٥٩٢

محافظة كفر الشيخ

- ١ - بنك كفر الشيخ الوطنى للتنمية ٣٠
 - ٢ - كفر الشيخ الوطنية للأمن الغذائي ١٣٣
- جـ لـ ١٦٣

محافظة القليوبية

- ١ - بنك القليوبية الوطنى للتنمية ٧٥

محافظة الشرقية

- ١ — بنك الشرقية الوطنى للتنمية ١٤١٩
 - ٢ — الشرقية الوطنية للمقاولات ٣٠٠
 - ٣ — الشرقية الوطنية للأمن الغذائى ٢٦٠
 - ٤ — الشرقية الوطنية لإنتاج بيض المائدة ٩١٩
- جلسة
- ١٦٢٠.٩

محافظة سوهاج

- ١ — بنك سوهاج الوطنى للتنمية ١٠٠

محافظة الغربية

- ١ — بنك الغربية الوطنى للتنمية ٥٢٩

محافظة السويس

- ١ — بوسعيد الوطنية للأمن الغذائى ٦٠

محافظة أسيوط

- ١ — أسيوط الوطنية للأمن الغذائى ١٠٠
 - ٢ — أسيوط الوطنية للدواجن والبيض ٨٠٠
- جلسة
- ٩٠٠

محافظة الدقهلية

- ١ — شركة الدقهلية الوطنية للأمن الغذائى ٥٠٠

محافظة المنوفية

- ١ — بنك المنوفية الوطنى للتنمية ٤٨٠

محافظة شمال سيناء

- ١ - بنك الاسماعيلية الوطنى للتنمية ١٤٠

سابعا : هيئات عامة

مؤسسة الأهرام

- ١ - تصنيع الأقلام البلاستيك ١٦٥
٢ - ويلكتسون سورر للشرق الأوسط ٢٨
٣ - الأهرام للإستثمار ٤٢٠٠
٤ - بنك القليوبية الوطنى للتنمية ٢٠
٤٤١٣ جـ

هيئة الأوقاف المصرية

- ١ - الدلتا للسكر ٣٣٠٠
٢ - مستشفى السلام ١٤٠٠
٣ - بنك التصير والاسكان ٢٤٠٠
٤ - الاسماعيلية للمزارع السمكية ٢٠٠
٥ - سمند للنسيج والوبريات ٧٦٠ر٢
٦ - الاسلامية للفروة الحيوانية ٣٦٢ر٨
٨٠٢٣ جـ

الهيئة العامة للإقتصادية للقوات المسلحة

- ١ - الوطنية للأمن الفئانى ٢٠٠

الهيئة العامة للتأمينات

- ١ - سمند للنسيج والوبريات ٧٠٠

ملحق رقم (٢)

بيان حجم مساهمات وحدات القطاع العام والهيئات المحلية في الشركات المساهمة ٨٣ -

١٩٨٤ وتصنف وفقا للترتيب التالى :

أولا : قطاع المال ويشمل :

١ - البنوك .

٢ - شركات التأمين .

ثانيا : وحدات وهيئات أخرى .

أولا : قطاع المال

١ - البنوك

بنك مصر

٣٧٥	١ - الامم اعلمية الجديدة للإستثمار والسياحة
٧٠٠٠	٢ - مصر العامرية للغزل والنسيج
١٠٠	٣ - بنك العمال
٢٧٧٠	٤ - المصرية فى الخارج للإستثمار والتنمية
(١) ٧٣٢٤٥	جملـة

البنك الأهلى

٣٠٠	١ - قارون للإستثمار والتنمية
٥٠٠	٢ - المصرية الأمريكية لإنتاج الأدوات الصحية
٥٦٢٥	٣ - المصرية للأملاح والمعادن بالقىوم
٢٧٣٢	٤ - المصرية فى الخارج للإستثمار والتنمية
٦٠٠	٥ - المصرية لخدمة وصيانة السيارات (مصريات)
٣٠٠٠	٦ - مصر للإستثمارات المالية
١٢٧٥٧	جملـة

بنك الإسكندرية

٥٠٠	١ - المصرية الأمريكية لإنتاج الأدوات الصحية
٣٧٥٠	٢ - المصرية للأملاح والمعادن بالقىوم
٢٧٧٠	٣ - المصرية فى الخارج للإستثمارات والتنمية
٣٠٠٠	٤ - مصر للإستثمارات المالية
١٠٠٢٠	جملـة

بنك القاهرة

٢٧٧٠	١ - المصرية فى الخارج للإستثمار والتنمية
------	--

(١) نفس القيمة ه تقريرا الذى يسلم بها خلال الفترة من ٧٥ - ١٩٨٢ فى ٣١ مشروعا .

- ٢ — مصر للاستثمارات المالية ٢٠٠٠
 ٣ — السنبلات الوطنية لمشروعات الأمن الغذائي ٢٥٠
جـ ٥٠٢٠

بنك ناصر الاجتماعي

- ١ — مصر للنقل والخدمات السياحية ١٠٠

بنك التسمية والائتمان الزراعي

- ١ — الاسماعيلية الوطنية للصناعات الغذائية ٤٠٠

٢ — شركات التأمين

الشركة المصرية لإعادة التأمين

- ١ — المصرية الأمريكية لإنتاج الأدوات الصحية ٥٠٠
 ٢ — المصرية للأملح والمعادن بالفيوم ٣١٢٥
جـ ٣٦٢٥

شركة مصر للتأمين

- ١ — المصرية لخدمات وصيانة السيارات (مصرات) ٦٠٠
 ٢ — مصر للاستثمارات المالية ٢٠٠٠
جـ ٢٦٠٠

شركات السياحة

شركة مصر للسياحة ، والفنادق المصرية

- ١ — سيناء للفنادق ونواصي القوص ٢٥٠

شركة مصر للفنادق

- ١ — مصر للنقل والخدمات السياحية ٣٠٠

ثانيا : وحدات وهيئات أخرى
الشركة المساهمة المصرية للمقاولات

١ — مصر النسا لمنتجات البلاستيك ٥٠٠

شركة النصر لصناعة المخولات الكهربائية

١ — المصرية الفرنسية لمنتجات الطاقة المتميزة درينكوه ٣٦٠

شركة النصر لصناعة السيارات

١ — المصرية لخدمة وصيانة السيارات مصريات ٢٢٠٠

شركة النصر لصناعة الزجاج والبللور

١ — الوطنية للزجاج والبللور ٣٢٥٥

شركة النصر لتعبئة الزجاجات كوكاكولا

١ — الوطنية للزجاج والبللور ٥٢٥

• شركة بيرة الأهرام

١ — الوطنية للزجاج والبللور ٥٢٥

شركة العبوات الدوائية

١ — العربية للمبوات الدوائية ٢٠٠

الشركة المصرية لتعبئة وتوزيع السلع
الغذائية (شتمس)

١ — العربية للمبوات الدوائية ١٠٠٠

شركة النيل للأدوية والصناعات الكيماوية ،
وشركة القاهرة للأدوية والصناعات الكيماوية ،
وشركة النصر والكيماويات الدوائية

- العربية للمنتجات الجيلاتينية ٣١٥
— شركة النصر للملاحات ١
المصرية للأملاح والمعادن بالفيوم ١٠٠٠٠

الهيئة المصرية العامة للبترول

- ١ — الخدمات البترولية الجوية ٧٥٠٠

هيئة قناة السويس

- ١ — الاسماعيلية الوطنية للصناعات الغذائية ٤٠٠

محافظة قنا

- ١ — قنا للطوب الطفل ٦٠٠

محافظة الفيوم

- ١ — الفيوم للمستحضرات الدوائية ١٥١

محافظة الدقهلية

- ١ — السنبلادين الوطنية لمشروعات الأمن الغذائي ١٠٠
٢ — الدقهلية الوطنية لتصنيع اللحوم والأعلاف ٦٠٠

ملحق رقم (٣)

بيان عينة من المساهمين الذين يساهمون في شركتين أو أكثر من الشركات المساهمة (٧٥) —
(١٩٨٤) ولا تقل مساهمتهم عن ١٠٠ ألف جنيه .

(١) ابراهيم أبو العيون أحمد كامل

الشركة	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالألف جنيه
١ — مستشفى السلام	١٩٧٨/١٢/١٢	٥٦٧,٢
٢ — المجموعة المصرية للاستثمارات	١٩٧٩/٥/١٣	٣٠
٣ — الكيماويات العطرية ومكسبات الطعم والرائحة " فيو كاتو"	١٩٨٠/١/٢٢	٢٥٠
٤ — الخبراء العرب في الهندسة والادارة		
مصر / يثم / مصر	١٩٨٠/٧/١٧	١٥٤
٥ — بنك أسبوط الوطنى للتنمية	١٩٨١/٨/٢٦	٥
٦ — بنك هونج كونج المصرى	١٩٨٢/٥/١٧	٨٤٠
٧ — أسبوط الوطنية للأمن الفئائى	١٩٨٥/٦/٢٧	١
٨ — قارون للاستثمار والتنمية	١٩٨٣/٣/٦	١١٠٠
٩ — الوطنية للأمن الفئائى	١٩٨٣/٦/٥	١٠٠
١٠ — مصر العربية للفنادق والأقصر	١٩٨٣/٨/٢١	١٦٠

٣٠٦٨,٧

جملــــــــــــــــة

(٢) ابراهيم مذكور

١ — بنك الاسكندرية الكويت الدولى	١٩٧٨/٤/٢٤	٤٠
٢ — جرين بيراميلز	١٩٨٢/٣/٣	١٩٦
٣ — البرارى للاستثمار	١٩٨٣/٢/٢٦	٢
٤ — المصرية الحديثة للتنمية والاستثمار	١٩٨٣/٣/٢	١٠٠

٣٣٨

جملــــــــــــــــة

(٣) أحمد أبو اسماعيل

١ — بنك القاهرة الشرق الأقصى	١٩٧٨/٦/٢١	٥٠
٢ — صناعة مواشير ومنتجات البلاستيك	١٩٨٠/٥/٥	٣٥
٣ — البحيرات المرة للاستثمار	١٩٨٠/٨/٢٣	١٢,٣
٤ — سمندو للنسيج والوبريلت	١٩٨١/٢/٢٨	١,٢٦

١٠٩,٩

جملــــــــــــــــة

(٤) أحمد رفعت منتصر

٤٠٠	١٩٧٨/١٢/٧	منتصر للمقاولات والتعمير	١ -
١٠٠٠	١٩٨١/٦/٤	منتصر للمحاجر والخراسانات الجاهزة	٢ -
٢٠	١٩٨١/٩/١٢	دار مايو الوطنية للنشر	٣ -
٤٠٠	١٩٨٣/١١/٢٣	الدولية لتصنيع وتوزيع الفيديو	٤ -
١٨٠	١٩٨٤/٦/٢٣	المجموعة العربية للاستثمار والتنمية	٥ -
٢٠٠٠		جملية	

(٥) أحمد سعيد عباس

٢٤٩	١٩٨١/٩/١٤	مفيسك مصر للمقاولات	١ -
٨٣	١٩٨١/١٢/٢٧	كوجيمي ميلد إيست للمقاولات	٢ -
٣٣٢		جملية	

(٦) أحمد عبد السلام هبة

٦٣	١٩٧٠/١/٢٦	بنك النيل	١ -
١٠٠٥	١٩٧٩/٤/٤	المونيوم رمسيس	٢ -
١٣٣٧	١٩٨٠/٥/٥	صناعة مواسير ومنتجات البلاستيك	٣ -
٣٠	١٩٨٠/٨/٢٣	البحيرات المرة للاستثمار	٤ -
٣٠٠	١٩٨٢/٧/١٣	إنتاج مشتقات الدم (دلتا فلرم)	٥ -
٣٦٠٥		جملية	

(٧) أحمد عبد الله اللبيب

٨٣٠٥	١٩٨١/١٢/٢٧	كوجيمي ميلد إيست للمقاولات	١ -
٢٠٠	١٩٨٢/٩/٤	بنك مصر العربى الأفريقى	٢ -
٢٨٣٠٥		جملية	

(٨) أحمد كامل يسس

٧٠	١٩٧٨/٣/٤	بنك قناة السويس	١ -
----	----------	-----------------	-----

٢٠٠	١٩٧٨/١٢/١٢	النيل للفنادق والسياحة	٢ —
		المصرية الفرنسية للصناعات الزراعية والغذائية	٣ —
١٤٠	١٩٨١/٧/٢٥	هانوفيل للسياحة	٤ —
١٠٠٠	١٩٨١/٩/١٠	الوادي الاستشارية لصناعة الصابون والمنظفات الصناعية	٥ —
١٢٠	١٩٨٣/٢/٢٤		
١٥٣٠		جـ	

(٩) أحمد كمال أبو حشيش

٧٥	١٩٧٩/١٠/١٥	العربية للكرفان والخدمات السياحية	١ —
١١٠	١٩٨١/٩/١٦	الشرق الأوسط القابضة	٢ —
١٥	١٩٨٣/١٠/١٧	القاهرة للاستشارات والتنمية	٣ —
١٣٢٥		جـ	

(١٠) أحمد محمد الشريف

١٥٠	١٩٨٢/٨/٢٤	الاسلامية الدولية للاستشارات العقارية	١ —
٢٠٠	١٩٨٢/٨/٣٠	الاسلامية الدولية للقولوات	٢ —
١٠٠	١٩٨٤/٣/٢	الاسلامية الدولية للصوتيات والمرئيات	٣ —
٤٥٠		جـ	

(١١) أحمد محرم

٢٥	١٩٧٦/٥/٢٠	مصر إيران للاستشارات الهندسية	١ —
		أردمان أيس هندسة التربة واختبار مواد التثبيت	٢ —
١٧٥	١٩٧٨/٤/٢٧	براون أندروث المصرية للنشطات	٣ —
٤٠	١٩٧٨/١٠/١٧	قى. أى. فى الشرق الأوسط	٤ —
٥	١٩٧٩/٥/٣	البنك المصرى الخليجى	٥ —
٢٥	١٩٨١/١٠/٢٦		
١١٢٥		جـ	

(١٢) أحمد يوسف الجندى^(١)

٣٥٠	١٩٧٦/٥/٢٥	مصر أبوظبى للاستثمارات العقارية	١ —
٢٠٠	١٩٨٧/٢/٢٤	الطيران العربى الدولى	٢ —
٥٩٥	١٩٨١/٣/١٩	الوطنية للاستثمار والمشروعات العامة	٣ —
١١٤٥		جـلـة	

(١٣) اسلام شلى

٢٣١	١٩٨١/٥/١٩	ديرى نجم للاستثمار	١ —
٢٠٤٤	١٩٨٢/٣/٣	جرين برايميز	٢ —
		الوادى الاستشارية لصناعة الصابون	٣ —
١٠	١٩٨٣/٢/٢٤	والمنظفات الصناعية	
١٤٠	١٩٨٣/٨/٢١	مصر العربية للفنادق	٤ —
٢٤٢٥		جـلـة	

(١٤) اسماعيل بلخ صبرى

١٢٠٥	١٩٧٨/١/٢٦	بنك النيل	١ —
		المصرية الفرنسية للصناعات الزراعية	٢ —
١٠٠	١٩٨١/٧/٢٥	والغذائية	
١١٢٥		جـلـة	

(١٥) أشرف أبو الوفا مروان

١٠٥٠	١٩٧٩/٨/١٤	الاتحاد الدولى للاستثمارات	١ —
١٠٠	١٩٨٠/٧/١٥	المتحلة للانتشاعات	٢ —
٨٤	١٩٨٢/٥/٢٦	الاتحاد للأجهزة الكهربائية	٣ —
١٢٣٤		جـلـة	

(١) عضو بلجنة الشؤون الاقتصادية بحزب الوفد ونائب رئيس الجالية المصرية بلندن ويساهم فى تأسيس العديد من الشركات الأخرى . الأهرام ٨٥/٣/٢٤ ، والأخبار ٨٥/٢/٩ ، ص ٧ .

(١٦) السيد السيد الجوهري

٢٠	١٩٧٦/٢/١٦	القاهرة للمربطيات الصناعية	١ —
٢٠٠	١٩٧٦/٣/٢٥	السعودية المصرية للاستثمار والتحويل	٢ —
٢٥	١٩٧٨/١/٢٦	بنك النيل	٣ —
١٠٠	١٩٧٨/٨/٢٠	بنك الدلتا الدولي	٤ —
٦٠	١٩٧٨/١٢/٣١	المقطم للفنادق والمنشآت السياحية	٥ —
٥٢٥	١٩٧٩/١/١٥	الشرق الأوسط لصناعة الزجاج	٦ —
٢١	١٩٧٩/١١/٢٤	الاسكندرية للمربطيات والصناعة	٧ —
٢٨٠	١٩٨١/٦/٨	بنك الاتحاد والتجارة مصر	٨ —

١٢٣١

جـ

(١٧) المعتر عادل الألفي

١٣٢	١٩٧٨/٩/٣٠	العمية للمباني الجاهزة والمواد العازلة	١ —
٦٧٥	١٩٧٩/١/١٦	المشاريع السياحية	٢ —
١٠	١٩٧٩/٢/٦	الدولية لصناعة الكاسيت والشرائط	٣ —
٢٢٥	١٩٨١/٦/٣	المهندس الوطنية لصناعة اللحوم	٤ —
٤٠	١٩٨٤/٤/١٦	مأك للمقاولات	٥ —
١٠	١٩٨٤/١٢/١١	الاتنتاج الحيواني	٦ —

٤٨٤,٥

جـ

(١٨) الياس ونيس فلتس

٢٠	١٩٧٨/٥/١٣	أورليكون مصر لأسياخ ومهمات اللحم	١ —
١٢٢,٥	١٩٨٥/٥/٢٧	العالية للبطلطين والمنسوجات	٢ —

١٤٢,٥

جـ

(١٩) أنور القاضي

٢٠	١٩٧٨/٣/٢٦	قلبي للاستثمارات	١ —
٣٦	١٩٧٨/٨/١٤	جتيكلو مصر لمواد البناء	٢ —
٤٠٠	١٩٨٠/٩/٢٩	مفيس الصناعية والتجارية	٣ —
٦٠	١٩٨٢/١٢/١٤	الذهلية الوطنية للطباعة والنشر	٤ —

٥٦٦

جـ

(٢٠) أنور محمد مرسى

٣٠	١٩٨١/٢/١	النقل والسباحة الداخلية « انترنور »	١ —
١٠٠	١٩٨١/٩/١٢	بنك الاسكندرية التجارى البحرى	٢ —
٤٠	١٩٨٢/٩/٤	بنك مصر العربى الأفريقى	٣ —
١٤٢	١٩٨٣/٣/٢٨	دار الاسكندرية للطباعة والنشر	٤ —
١٥٠٠	١٩٨٤/٥/١٢	الأنوار للإستثمار	٥ —
١٦٨٤٢		ج ل ة	

(٢١) أيوب عدلى أيوب

١٢٥	١٩٧٩/٢/٥	موباج أيوب	١ —
١٤٩٤	١٩٨١/٤/٧	الاستثمار والتنمية	٢ —
١٠٠٠	١٩٨١/٧/٢	أوبكو للمقاولات	٣ —
٢١٠	١٩٨١/٩/٢٨	أجلاند للأمن الغنائى	٤ —
٢٨٢٩		ج ل ة	

(٢٢) بشرى عبد المنعم الصاوى

٢٤٠	١٩٧٨/٢/٤	مصر للاستثمار والتنمية	١ —
		مصر أمريكا لصناعة السجاد والموكيت	٢ —
٢٥٠	١٩٨١/٣/٢٥	« ماك »	
		الألمانية لمعدات المرور والأجهزة	٣ —
٢٢٨	١٩٨٣/٢/٢١	الالكترونية	
٥٠	١٩٨٣/٤/٢	العاشر من رمضان لصناعة الغزل	٤ —
٧٦٨		ج ل ة	

(٢٣) هيجت سعد خليل

٢٠٠	١٩٧٨/٢/٢٤	الطيران العربى النولى	١ —
٢٠٠	١٩٨٢/٩/٤	بنك مصر العربى الأفريقى	٢ —
٤٠٠		ج ل ة	

(٢٤) توفيق بباوى منصور

٣٠	١٩٧٦/٧/٢٩	المطاعم السويسرية المصرية (سيركو)	١ —
١٢٠	١٩٧٨/٣/٤	بنك قناة السويس	٢ —
١٦	١٩٧٨/٥/١٣	أورليكون مصر لاسياخ ومهمات اللحم	٣ —
٣٠	١٩٧٨/١٠/١٧	براون أندروث المصرية للإنشاءات	٤ —
٢٥٠	١٩٧٨/١٢/١٢	النيل للفنادق والسياحة	٥ —
١٢٢٥	١٩٨٢/٥/٢٧	العالية للبطاطين والمنسوجات	٦ —
١٥١٢	١٩٨٣/٤/١٤	جنرال موتورز مصر	٧ —
٢٠٨٠٥		جملية	

(٢٥) حاتم نيازى مصطفى^(١)

١٤٠	١٩٧٨/٣/٤	بنك قناة السويس	١ —
٥٠	١٩٧٨/٨/٢٠	بنك الدلتا الدولى	٢ —
٢٥٠	١٩٧٨/١٢/١٢	النيل للفنادق والسياحة	٣ —
١٠٠١	١٩٨١/٢/١	النقل والسياحة الداخلية «انتراتور»	٤ —
٥٠٤	١٩٨٣/٤/١٤	جنرال موتورز مصر	٥ —
٩٥٤١		جملية	

(١) رجل أعمال ورئيس اتحاد رجال الأعمال المصريين والأمريكان .

(٢٦) حسام أبو الفتح

٤٥	١٩٧٩/١٠/١٠	الدولة للإنشاءات «رامو»	١ —
٦٥٠٦	١٩٨٠/٢/١٦	المصرية الفرنسية «فريس»	٢ —
٣٥٠٠	١٩٨٠/٢/١٨	العربية لصناعة لأخشاب «متين»	٣ —
٤٢	١٩٨٠/٣/١٩	بنك الأهرام	٤ —
١٠	١٩٨١/٦/٣٠	المهندس الوطنية لصناعة اللحوم	٥ —
٥٠	١٩٨٢/٩/٤	بنك مصر العربى الأفريقى	٦ —
		المصرية الحديثة للتنمية والاستثمار	٧ —
٧٣٠٠	١٩٨٣/٣/٢	«مينا»	
١١٠١٢٦		جملية	

(٢٧) حسن حسن علام

- ١ — ق. في. في إيجبت للراسة وتصميم المنشآت العمرانية ١٩٧٦/٦/٢٤ ١٨
- ٢ — علام جارفس للمقاولات العامة ١٩٧٨/٦/٨ ٢٥٠
- ٣ — الشركة المتحدة للإنشاءات ١٩٨٠/٧/١٥ ٣٠٠
- ٥٦٨ جملـة

(٢٨) حسن عبد الفتاح هدارة

- ١ — صناعة التبريدات والغازات ١٩٨٠/١٠/٣٠ ٢٦١
- ٢ — المساهمة للأعمال الميكانيكية والكهربائية ١٩٨٢/٢/٢٨ ١٠٠٠
- ١٢٦١ جملـة

(٢٩) خليفة وبيبة عبد المنعم برادة

- ١ — المشاريع السياحية ١٩٧٩/١/١٦ ٥
- ٢ — ديرب نجم للإستثمار ١٩٨١/٥/١٩ ٢
- ٣ — بنك مصر العربى الأفرقى ١٩٨٢/٩/٤ ١٠٠
- ٤ — العربية الأولى للتنمية والاستثمار ١٩٨٣/١١/٢٤ ٤٠٠
- ٥٠٧ جملـة

(٣٠) رائد هاشم يحيى

- ١ — مصر أمريكا لصناعة السجاد والموكيت « ملك » ١٩٨١/٣/٢٥ ١٥٠
- ٢ — المتحدة للأثاث كورمكس ١٩٨٢/٤/٢٠ ٤٨
- ٣ — العاشر من رمضان لصناعة الغزل ١٩٨٣/٦/٢ ٣٧
- ٢٣٥ جملـة

(٣١) رشاد عثمان قاسم

- ١ — الوطنية للأمن الغذائى ١٩٨٠/٩/١١ ١٥٠
- ٢ — الوطنية للإسكان للنقابات المهنية ١٩٨٠/١٢/٩ ٢٠٠
- ٣ — ديرب نجم للإستثمار ١٩٨١/٥/١٩ ١٠
- ٤ — بنك الإسكندرية التجارى البحرى ١٩٨١/٩/١٢ ٥٥٠
- ٩١٠ جملـة

(٣٢) رؤوف وفؤاد كامل مرمى^(١)

١٨٠٠	١٩٨٠/٨/٢	مصر إيران للمنشآت السياحية والإدارية	١ —
		المصرية الفرنسية للصناعات الزراعية	٢ —
١٠٠	١٩٨١/٧/٢٥	والغذائية	
١٥٥٠	١٩٨٢/١١/٢٧	مصر ألمانيا للمقاولات العامة	٣ —
٣٤٥٠		جملـة	

(٣٣) ريتشارد وديع غرغور

٢٠٠	١٩٧٥/٩/٢٥	المصرية اللبنانية لصناعة البلاط والقيشاني	١ —
١٥	١٩٧٥/١٠/٣٠	سانشايين للسياحة والخدمات السياحية	٢ —
٢١٥		جملـة	

(٣٤) زكى هاشم^(٢)

٢٥٠	١٩٧٨/١٢/١٢	النيل للفنادق والسياحة	١ —
١٠	١٩٨١/٦/٨	بنك الإعتاد والتجارة مصر	٢ —
١٤ر٤	١٩٨٢/٤/٢٠	المتحدة للأثاث كرومكس	٣ —
٢٧٤ر٤		جملـة	

(٣٥) سالم شكرى ظهيفة

إينيس شكرى ظهيفة

اليكى القونس ظهيفة

١٤٠	١٩٧٩/٥/٣٠	والامى أوكافر للمقاولات	١ —
٣٥٠	١٩٨٢/١/٣	كانينو بالاس بورسعيد	٢ —
٥٠	١٩٨٢/٩/٢٢	استثمارات الشرق الأوسط	٣ —
٥	١٩٨٣/١/٢٩	العربة للبورسلين	٤ —
٥٤٥		جملـة	

(١) كان رئيسا لهيئة الطيران في عام ١٩٦٦ . أنظر الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٦٦/١/١٧ .

(٢) محام دولي ورجل أعمال عمل وزيرا للسياحة في السبعينات وله صلة بدوائر الأعمال العالية خاصة الأمريكية .

(٣٦) صالح على حسب الله

١	١٩٧٦/٥/٢	٥٢٩	١ - اسميتال لتصنيع قطع معدنية للمساكن الجاهزة
٢	١٩٧٧/٤/٢٨	٤	٢ - الصناعات الهندسية المعمارية للإنشاء والتصميم
٣	١٩٧٨/٣/٢٦	٩٥	٣ - فالى للإستثمارات
٤	١٩٧٩/١٢/١٣	٥٠	٤ - الهندسية لخدمات التشييد (ايسكو)
٥	١٩٨١/٥/٣	٧٥	٥ - باور إنجنييت لهندسة التربة
٦	١٩٨١/٧/٢٠	٣٠	٦ - العامرية للمقاولات
٧	١٩٨٢/٢/٧	٥٠	٧ - بنك الإسماعيلية الوطنى للتنمية
٨	١٩٨٣/٨/٤	٦٠	٨ - الإسماعيلية آرت سيتى
		٦٨٥,٩	جملية

(٣٧) سعد الشرينى محمد الشرينى

١	١٩٨٢/١١/٦	١٠٠	١ - الدقهلية الوطنية للأمن الغذائى
٢	١٩٨٢/١٢/١٤	٧٥	٢ - الدقهلية الوطنية للطباعة والنشر
٣	١٩٨٤/٣/٨	٥٠	٣ - السبلاتين الوطنية لمشروعات الأمن الغذائى
		٢٢٥	جملية

(٣٨) سعد زغلول الأحول ومصطفى وجمال

١	١٩٧٦/٦/١٠	١٠٠	١ - المصرية الدولية للنقل الجوى
٢	١٩٧٨/٧/١٧	٢٩٨	٢ - المتحفة للهندسة والمقاولات
٣	١٩٨٠/١/٦	٦٠٠	٣ - المصرية الوطنية للملاحة
٤	١٩٨٢/١١/٦	٢٠٠	٤ - الدقهلية الوطنية للأمن الغذائى
٥	١٩٨٣/١٠/٢٧	١٨	٥ - العربية للصناعات الخشبية
		١٢١٦	جملية

(٣٩) سعد فعوى عبد القور

١	١٩٨١/٣/٢٨	١٥٠	١ - المالية المصرية
٢	١٩٨١/٧/٢٥	٢٧٠	٢ - المصرية الفرنسية للصناعات الزراعية والغذائية
		٤٢٠	جملية

(٤٠) سعيد أحمد الطويل

٢٥	١٩٧٨/١/٣٦	بنك النيل	١ —
٩٢	١٩٧٩/١٠/١١	العالمية للأحذية	٢ —
٦٥٦	١٩٨٠/٢/١٦	المصرية الفرنسية «فريس»	٣ —
٤	١٩٨١/٥/١٩	ديرب نجم للإستثمار	٤ —
٨٤٠	١٩٨٢/٥/١٧	بنك هونج كونج	٥ —
١٥٠	١٩٨٢/٩/٤	بنك مصر العربى الأفريقى	٦ —
٧٢	١٩٨٣/٢/٢٤	الوادى الاستثمارية لصناعة الصابون والمنظفات الصناعية	٧ —
٢٠	١٩٨٣/٣/٣	العربية لتصنيع مواد التغليف	٨ —
١٠	١٩٨٣/٣/١٢	جولدن تكس للأصواف	٩ —
١٢	١٩٨٣/٣/٢٨	دار الاسكندرية للطباعة والنشر	١٠ —

جملــــــــــــــــة

١٢٩٠٦

(٤١) سعيد عبد الحليم الصوفى

٢١	١٩٨١/٨/١٩	بنك البحيرة الوطنى للتنمية	١ —
١٠٠	١٩٨٢/١/٤	البحيرة للطوب الطفلى ومواد البناء	٢ —

جملــــــــــــــــة

١٢١

(٤٢) سعيد محمد الجمل

٢٥	١٩٧٨/١/١٦	بنك النيل	١ —
..	١٩٨١/٧/١٦	بنك الدقهلية الوطنى للتنمية	٢ —
١٠٠	١٩٨٢/١١/٦	الدقهلية الوطنية للأمن الغذائى	٣ —
٣٠	١٩٨٢/١٢/١٤	الدقهلية الوطنية للطباعة والنشر	٤ —
١٥٠	١٩٨٤/٣/٨	السبلاتين الوطنية لمشروعات الأمن الغذائى	٥ —

جملــــــــــــــــة

١٣٥٠

(٤٣) سمير حسن عزابى

١٩٠	١٩٧٩/٥/١٣	المجموعة المصرية للإستثمارات	١ —
١٥٠	١٩٨٢/٨/٢٤	الاسلامية الدولية للإستثمارات العقارية	٢ —

١٥٠	١٩٨١/١٠/١	سيمنز إيجيت	٤ —
١٣	١٩٨٢/١/٦	المقاولات العالمية	٥ —
٣٢٢		جملية	

(٤٨) عادل طالب أخصا

١١٩	١٩٨٠/١/٢١	مستشفى السلام الدولى	١ —
		المصرية الأمريكية للتنمية الصناعية	٢ —
١١٥٦	١٩٨٠/٣/٢٧	والاقتصادية	
٧٠٠	١٩٨٢/٢/١٠	المصرية الأمريكية للاستثمار	٣ —
٢٠٠	١٩٨٣/٦/١٤	أبراج مصر العالية	٤ —
٢١٧٥		جملية	

(٤٩) عادل ناشدينى بشارة

٢٠	١٩٧٨/٤/٢٤	بنك الاسكندرية الكويت الدولى	١ —
١٩٨	١٩٨٠/١٠/٣	المباني المتحدة	٢ —
٧٠٠	١٩٨١/٢/١٤	المصرية لمقاولات التجهيد وتكييف الهواء	٣ —
٩١٨		جملية	

(٥٠) عادل يوسف خليل

٨٤	١٩٧٨/١٢/١٢	مستشفى السلام	١ —
٣٠	١٩٨١/١٠/٢٦	البنك المصرى الخليجى	٢ —
٢٠٩٢٥	١٩٨٢/١٠/٤	المصرية الأمريكية للنوابات والديكورات	٣ —
٢٤٧٦٥		جملية	

(٥١) عبد الرؤوف ابراهيم شهابك

٥٠	١٩٨١/٧/٢٩	العالية للاستثمار والتنمية	١ —
١٦٠	١٩٨٢/١١/٩	العالية للمقاولات والتشييد	٢ —
٢١٠		جملية	

(٥٢) عبد السلام هیکل

١٤٥	١٩٧٨/٣/٢٦	١ -	قالى للإستشارات
٧٢٠	١٩٨٢/١/١٩	٢ -	البحر المتوسط للمقاولات
٨٦٥			جاءة

(٥٥) عبد العليم وطلعت محمد سمهان

٧٥	١٩٧٩/١/١٦	المشاريع السياحية	١ -
٥٥٠	١٩٧٩/٣/١٩	منظمة الشرق للمباني والانشاءات «ابكو»	٢ -
٥٥٧٥		جملـة	

(٥٦) عبد القادر السيسى

١٠	١٩٧٦/١/١	الجرانيت والرخام المصرية	١ -
٨	١٩٧٨/٥/١٣	اورليكون مصر لأسياخ ومهمات اللحام	٢ -
٢٥	١٩٧٨/٧/٦	السلام للاستثمار	٣ -
٣٦٢	١٩٧٩/١٠/١٥	العربية للكرافان والخدمات السياحية	٤ -
١٠٠	١٩٨٢/٩/٤	بنك مصر العربى الأهمقى	٥ -
١٥٠	١٩٨٢/٤/١٤	البحر الأزرق المصرية للإستثمار	٦ -
٥	١٩٨٣/٣/٣	العربية لتصنيع مواد التغليف	٧ -
٤٧	١٩٨٣/٣/٢٨	دار الإسكندرية للطباعة والنشر	٨ -
٣٣٨٩		جملـة	

(٥٧) عبد المنعم وعبد الحميد مصطفى سعودى

٦٠٠	١٩٧٩/١٠/٨	النيل للتنمية الزراعية «نادكو»	١ -
١٢٥	١٩٨١/٣/١٩	الوطنية للاستثمار والمشروعات العامة	٢ -
١٢	١٩٨١/٥/٧	المصرية الأمريكية للزراعة	٣ -
٢٥٥	١٩٨١/١١/١٤	مودرن للإستثمارات والتنمية	٤ -
١٧٥٠	١٩٨٢/١/٣	كازينو بالاس بورسعيد	٥ -
٢١٧	١٩٨٣/١/١٨	مودرن للمقاولات والتعمير	٦ -
٢٠٠	١٩٨٣/٦/٥	الجيزة الوطنية للأمن الغذائى	٧ -
٣١٥٩		جملـة	

(٥٨) عثمان أحمد عثمان

١٧٣	١٩٧٦/٥/٢	استيمان لتصنيع قطع معدنية للمساكن الجاهزة	١ -
٥	١٩٧٧/٤/٢٨	الصناعات الهندسية المعمارية للإنشاء والتعمير	٢ -

٢٥٠	١٩٧٧/٧/٩	العربية للألياف الصناعية	٣ —
٥٠٠	١٩٧٧/١٢/٨	المقاولات والصناعات التخصصية	٤ —
٢٥	١٩٧٨/١/٢٦	بنك النيل	٥ —
١٧٥	١٩٧٨/٣/٤	بنك قناة السويس	٦ —
٣٤٧,٤	١٩٧٨/٥/١٠	العربية لإنتاج المهاجر (كوليكو)	٧ —
١٠	١٩٧٨/٨/٢٠	بنك الدلتا الدولي	٨ —
١٠٢	١٩٧٩/٧/٢	مصر ريموند للأساسات	٩ —
٨٠	١٩٧٩/١٢/١٣	الهندسية لخدمات التشييد (ايسكو)	١٠ —
		مصر ديفيلج والمقاولات والصناعات	١١ —
١٥٠	١٩٨٠/٢/١٠	التخصصية	
١٠	١٩٨١/٥/١٩	ديرب نجم للاستثمار	١٢ —
١	١٩٨١/٩/١٢	دار مايو الوطنية للنشر	١٣ —
١٤٢٥	١٩٨١/١٠/٢٥	المجموعة الاستشارية المتحلة	١٤ —
٥٠	١٩٨٢/٣/٧	الشرقية الوطنية للمقاولات	١٥ —

٣١٤٧,٧

جـ

(٥٩) عز الدين محمد الدباج

١٥٠	١٩٨٢/٨/٢٤	الاسلامية الدولية للاستثمارات العقارية	١ —
٢٠٠	١٩٨٢/٨/٣٠	الاسلامية الدولية للقلولات	٢ —
١٠٠	١٩٨٤/٣/٢	الاسلامية الدولية للصوتيات والمرئيات	٣ —

٤٥٠

جـ

(٦٠) عزت ومصطفى عبد الوهاب

		المصرية اللبنانية لصناعة البلاط	١ —
٤٠٥	١٩٧٥/٩/٢٥	والقيشالي (ايسكو مصر)	
٣٠	١٩٧٥/١٠/٣٠	سانشايين للسياحة والخدمات السياحية	٢ —

٤٣٥

جـ

(٦١) عصام شفيق جبر

١٠٠	١٩٨٠/٢/١٨	العربية الحديثة لصناعة الأخشاب «متين»	١ —
٣٧	١٩٨٠/٤/١٦	الوطنية للمشروعات	٢ —

١٠٠	١٩٨٢/٩/٤	بنك مصر العربى الأفريقى	٣ -
١٢٠	١٩٨٣/٣/٢٨	دار الاسكندرية للطباعة والنشر	٤ -
٣٥٧		جملته	

(٦٢) عفاف عبد الحليم الشيراوى

٥	١٩٨١/٩/٥	بنك القيعم الوطنى للتنمية	١ -
١٠٠٠	١٩٨٢/٩/٦	الهندسية والتعمير (هانور)	٢ -
١٠٠٥		جملته	

(٦٣) عقل محمد حلمى^(١)

١٤٥	١٩٨٠/٣/١٩	بنك الأهرام	١ -
١٠	١٩٨١/٥/١٩	ديوب نجم للاستثمار	٢ -
٢٢٥	١٩٨٢/١/١٦	الشرق الأوسط للتنمية والتعمير	٣ -
٢٤٩٥		جملته	

(٦٤) على عبد النعم المفتى

١٤	١٩٧٨/١٢/١٢	مستشفى السلام	١ -
٥٠	١٩٧٩/٣/٢٥	الاسكندرية للأغذية	٢ -
٣١٥	١٩٨٠/١/٣١	العالمية للنقل السياحى	٣ -
٣٧٩		جملته	

(٦٥) على وحسن عبد الفتاح الشلقانى^(٢)

٢٧٠	١٩٧٧/٨/١١	أوناس للسياحة	١ -
٣٠	١٩٧٨/٣/٣٦	فالى للإستثمارات	٢ -
٦٩	١٩٧٨/٤/٢٢	المجموعة الاستشارية للشرق الأوسط	٣ -
٢٤٠	١٩٨٤/٦/٢٣	المجموعة العربية للاستثمار والتنمية	٤ -

جملته

(١) كان رئيسا لمجلس إدارة الشركة المصرية للصناعات الحريرية والتليفونات ، الجريدة الرسمية ١٩٦٨/٦/٢ .

(٢) فرضت عليه الحراسة بقرار رقم ١٨ لسنة ١٩٦٧ . أنظر الجريدة الرسمية بملات التاريخ . ورفعت عنه بقرار رقم ١٦١ لسنة ١٩٦٨ . أنظر الجريدة الرسمية بملات التاريخ .

(٦٦) فتحي اسماعيل والى

- ١ — الاسلامية الدولية للاستشارات العقارية ١٩٨٢/٨/٢٤ ١٨٠
٢ — الاسلامية الدولية للمقاولات ١٩٨٢/٨/٣٠ ١٠
٣ — الاسلامية الدولية للصناعات والمقاولات ١٩٨٤/٣/٢ ١٣٠

جملته

٣٩٠

(٦٧) فتحي ووجيه الدجوى

- ١ — مستشفى السلام الدولى ١٩٨٠/١/٢١ ٧٠
٢ — النيل للاستثمار والتنمية ١٩٨١/١٢/١٠ ٢٠٠
٣ — النيل للتعمدين ١٩٨٢/٨/١٤ ٥٠

جملته

٣٢٠

(٦٧) فوزى رزق المفتى

- ١ — العالم العربى للتجارة ١٩٧٦/٧/٢٥ ٢٧٢
٢ — بنك النيل ١٩٧٨/١/٢٦ ٥٠
٣ — بنك قناة السويس ١٩٧٨/٣/٤ ١٣٠
٤ — صناعة مواشير ومنتجات البلاستيك ١٩٨٠/٥/٥ ٢٥
٥ — المصرية الأسبانية لمنتجات الأستوبوس
(وراء مصر) ١٩٨٠/١١/٢٢ ٢٢٥
٦ — العالم العربى للإستثمار والتنمية ١٩٨١/٧/٥ ١٥٠٠
٧ — العربية للمستلزمات الطبية ١٩٨٢/١٢/١٨ ١٠٥٠
٨ — العربية لصناعات مستلزمات المواشير ١٩٨٤/٣/٢٦ ٢٤٠٠

جملته

٥٦١٩٥

(٦٩) كامل توفيق دياب

- ١ — ميكانيك أهد إيجيبت ١٩٨٠/٧/٣ ١٠٠
٢ — ديرب نجم للاستثمار ١٩٨١/٥/١٩ ١٠
٣ — الحفر الوطنية ١٩٨١/٩/١٤ ٤٠٠
٤ — بنك هونج كونج ١٩٨٢/٥/١٧ ٨٤٠
٥ — الوادى الاستثمارية لصناعة الصابون
والمظلفات الصناعية ١٩٨٣/٢/٢٤ ٨٤

جملته

١٤٣٤

(٧٠) كمال أحمد عاشور

٢٠	١٩٧٨/٩/١٧	مصر اتصفا للإتشاءات والمهندسة	١ —
٥٠	١٩٧٨/١٠/١٧	براون أندروت المصرية للإتشاءات	٢ —
٦٠	١٩٨٠/٤/٢٤	المصرية العالمية للمقاولات «كونكورده»	٣ —
١٠٤٤	١٩٨٠/١٠/٣٠	صناعة التبيد والغازات	٤ —
٤٥	١٩٨٠/١٢/٢٠	انترنايل للتصنيع	٥ —
١٥٢٥	١٩٨٤/٤/٥	الجزيرة للكتابلات	٦ —
٦٠٠	١٩٨٤/٤/١١	الجزيرة للمشروعات والمهندسة	٧ —
٢٤٠٤٤		جملية	

(٧١) محمد أحمد غانم

١٤٠	١٩٧٦/١/١	الجرايت والرخام المصرية	١ —
٦٠	١٩٧٦/١/٢٢	تصنيع الأقلام البلاستيك	٢ —
٩٦٣	١٩٧٨/٩/١٩	المصرية الكويتية للتعمير	٣ —
٤٠٠	١٩٨٢/٤/٢٢	النيل للأحذية البلوريتان	٤ —
٦٩٦٣		جملية	

(٧٢) محمد إسماعيل العيوطي وإخوته^(١)

١٧٢٥	١٩٧٨/١/٢٦	بنك النيل	١ —
١٤	١٩٧٨/١٢/١٢	مستشفى السلام	٢ —
٧٠	١٩٨٠/٢/١٨	العرية لصناعة الأخشاب «متين»	٣ —
٤٠٠	١٩٨٢/١١/١٣	النيل للتصنيع الزراعي	٤ —
٦٥٠	١٩٨٢/١١/١٤	النيل للطباعة والتغليف	٥ —
١٠٠٠	١٩٨٣/٣/٢	المصرية الحديثة للتعمير والاستثمار	٦ —
٣٠	١٩٨٣/١/١	المباني المصرية «أركان»	٧ —
١٥٠٠	١٩٨٣/١١/٢٧	طبية للمشروعات والتنمية	٨ —
٤١٠٦٥		جملية	

(١) رأسمالية قديمة فرضت عليه الحراسة بتاريخ ١٩٦٧/٢/١٨ مع عبد الفتاح الشلقاني ومحمد زهير جرائه . أنظر الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٦٧/٢/١٨ .

(٧٣) محمد الرزوقي وزوجته ربيعة الهادي التركي

٩٠٠	١٩٨١/١/١٩	مارينجاك للاستثمار المصرية	١ —
٧٧٩	١٩٨١/١٠/٣١	مارينجو للاستثمار	٢ —
١٩٧٩		جملــــــــــــــــة	

(٧٤) محمد أنور السادات

١٠٠	١٩٨٠/٩/١١	الوطنية للأمن الغذائي	١ —
١	١٩٨١/٨/١٩	بنك البحية الوطنى للتنمية	٢ —
ار	١٩٨١/٩/١٢	دار مايو الوطنية للنشر	٣ —
١٠١٩		جملــــــــــــــــة	

(٧٥) محمد توفيق عبد اللطيف شوقي

٨٠٠	١٩٨١/٩/١٤	الحفر الوطنية	١ —
١٦٨	١٩٨٢/٥/١٧	بنك هونج كونج المصرى	٢ —
٩٦٨		جملــــــــــــــــة	

(٧٦) محمد جميل عبد الستار

		مصر أمهيك لصناعة السجاد والموكيت	١ —
١٢٠	١٩٨٢/٣/٢٥	«ملاك»	
٣٨	١٩٨٣/٦/٢	العاشر من رمضان لصناعة الغزل	٣ —
٢٥٨		جملــــــــــــــــة	

(٧٧) محمد حامد محمود

٤٠٠	١٩٧٥/٩/٢٢	الجيزة لإنتاج النولاجن	١ —
٣٥٠	١٩٨١/١/٢٤	بن لادن العربية للإستثمار	٢ —
٥	١٩٨١/٥/١٩	ديرب نجم للإستثمار	٣ —
٧٥٥		جملــــــــــــــــة	

(٧٨) محمد حسن الباز

١١٠	١٩٨١/٩/١٦	الشرق الأوسط القابضة	١ —
-----	-----------	----------------------	-----

١٥٠	١٩٨٢/٤/١٤	البحر الأزرق المصرية للإستثمار	٢ —
١٠٠	١٩٨٢/٩/٤	بنك مصر العربى الأفريقى	٣ —
٣٦٠		جـلـة	

(٧٩) محمد حسن العبد

١٠	١٩٧٥/٨/١٦	العربية للخزف	١ —
١١٠٤	١٩٧٩/١١/٨	روسيكو للأثاث	٢ —
٢٥	١٩٨٣/٣/١٣	العربية للطوب	٣ —
١٤٥٤		جـلـة	

(٨٠) محمد رشيد راشد

٧٥٢	١٩٨١/٣/٢٤	المصرية الألمانية للأغذية	١ —
٣٥٧	١٩٨١/٧/١٧	ميناء رشيد للملاحة	٢ —
١١٠٩		جـلـة	

(٨١) محمد سعيد رشدى

١٠	١٩٧٦/٦/٣	مصر لإيران لتكييف الهواء (ميراكو)	١ —
٥	١٩٧٨/١/٢٦	بنك النيل	٢ —
٣	١٩٧٩/٤/٢٩	المصرية الأمهكية للنقل والشحن والتفريغ	٣ —
١٤٣٥	١٩٧٩/٧/٣	قى. أى. فى الشرق الأوسط	٤ —
٣٠	١٩٧٩/٩/١٠	إيمكس انترناشيونال	٥ —
٣٣٦٥		جـلـة	

(٨٢) محمد سعيد عبد المنعم

٤٢٣٥	١٩٧٨/٩/١٩	المصرية الكويتية للتعمير	١ —
٢٥	١٩٨٧/١٢/٥	الاستثمار العربى	٢ —
٣٨٠	١٩٧٨/١٢/٢٤	الطيران العربى الدولى	٣ —
١٤٥	١٩٨١/٣/١٩	الوطنية للإستثمار والمشروعات العامة	٤ —
٨٤	١٩٨٢/٦/٢٤	مصر العربية للإنتاج الحيوانى	٥ —
١٤٥	١٩٨٣/٤/٢	العاشر من رمضان لصناعة الغزل	٦ —

٣٧٥	١٩٨٣/١١/١٥	نوبيا فلم للإستثمار	٧ —
٢١٠	١٩٨٣/١١/١٥	المجموعة العربية للإستثمار	٨ —
٢٢٣٧,٥		جملــــــــــــــــة	

(٨٣) محمد عبد العزيز السمان

٥٠	١٩٨٢/٨/٢٤	الاسلامية الدولية للإستثمارات العقارية	١ —
١٠٠	١٩٨٢/٨/٣٠	الاسلامية الدولية للمقاولات	٢ —
١٥٠		جملــــــــــــــــة	

(٨٤) محمد عبد العزيز محبوب

٢٥٠	١٩٧٩/١٢/٦	الاتحاد للتعمير والتصنيع	١ —
١٧٨	١٩٨١/٦/٢٥	الدولية لتعبئة المياه الجوفية والمعدنية	٢ —
١٦٠	١٩٨٢/١/١٨	المصرية لصناعة الأدوات الصحية	٣ —
١٥	١٩٨٣/١/٢٩	العربية للبورسلين	٤ —
٢٥٦	١٩٨٣/٨/٩	الاسكندنافية للخدمات الطبية	٥ —
٣٠٠	١٩٨٤/٣/٥	الدولية لمواد ومستلزمات البناء	٦ —
١١٥٩		جملــــــــــــــــة	

(٨٥) محمد عبد الله مرزبان وشقيقه

٤٥,٣	١٩٧٨/٥/٢٦	كوليجيت بالموليف مصر	١ —
١٤٢,٥	١٩٧٩/٤/٢٩	المصرية الأمريكية للنقل والشحن والتفريغ	٢ —
٥٠	١٩٨١/٦/ ٨	بنك الإعتاد والتجارة مصر	٣ —
٢٣٧,٨		جملــــــــــــــــة	

(٨٦) محمد عبد المحسن التجار

١٢,٥	١٩٧٨/٤/٢٤	بنك الاسكندنافية الكويت النولى	١ —
١٥٠	١٩٨٢/٠/٢٤	الاسلامية الدولية للاستثمارات العقارية	٢ —
٢٣٠	١٩٨٢/٨/٣٠	الاسلامية الدولية للمقاولات	٣ —
٢٥٠	١٩٨٤/٣/٢	الاسلامية الدولية للصوتيات والمرئيات	٤ —
٦٤٢,٥		جملــــــــــــــــة	

(٨٧) محمد عبد المحسن شتا

٧٠	١٩٧٩/٩/١٠	ايمكس إنترناشيونال	١ —
٦٥٠	١٩٨٢/٣/٣١	المركز الطبى بالعجوزة	٢ —
٨٤٠	١٩٨٢/٥/١٧	بنك هونج كونج المصرى	٣ —
١٥٦٠		جلسة	

(٨٨) محمد على القفى

١	١٩٧٧/١١/١٧	الاسماعيلية مصر للتواجن	١ —
٧	١٩٧٨/١٢/١٢	مستشفى السلام	٢ —
١٢٥	١٩٨٠/١١/٣٠	البركان للتنمية والإنشاء	٣ —
٢	١٩٨١/٥/١٩	ديرب نجم للإستثمار	٤ —
٩٥	١٩٧١/١١/١٤	مودرن للإستثمار والتنمية	٥ —
١٧٥	١٩٨٢/١/٥	العربية المصرية للإستثمار	٦ —
٤٢	١٩٨٢/١٠/٢١	المباركية للإستثمار	٧ —
٣٢٣		جلسة	

(٨٩) محمد شعيرى عبد الله

٥٠	١٩٧٦/٦/١٠	المصرية الدولية للنقل الجوى	١ —
٢٥	١٩٧٠/١/٢٦	بنك النيل	٢ —
١٣	١٩٧٨/٧/١٧	المتحدة للهندسة والمقاولات	٣ —
١٧٥	١٩٧٨/١٢/١٢	مستشفى السلام	٤ —
٣٠	١٩٨٠/٨/٢	مصر إيران للمنشآت السياحية	٥ —
١٥٩٩	١٩٨٠/١١/٢٥	المصرية السعودية للتنمية	٦ —
١٠٠٠	١٩٨١/٣/٢٣	المهن الطبية للإستثمار	٧ —
٦٧	١٩٨١/٩/٥	بنك التيوم الوطنى للتنمية	٨ —
٣٣٤٦		جلسة	

(٩٠) محمد فريد فؤاد خميس

٤٠٠	١٩٨١/٣/٢٥	مصر أمريكا لصناعة السجاد والموكيت	١ —
		« ملك »	

٢٥٠	١٩٨١/١٠/٢٦	البنك المصري الخليجي	٢ —
١٠٥٦	١٩٨٢/٤/٢٠	المتحدة للأثاث كرومكس	٣ —
٣٣	١٩٨٣/٤/٢	العاشر من رمضان لصناعة القزل	٤ —
٧٨٨٦		جملــــــــــــــــة	

(٩١) محمد كشوع

٨٠٠	١٩٨١/٧/١٦	بنك الدقهلية الوطنى للتنمية	١ —
١٠٠	١٩٨٢/١١/٦	الدقهلية الوطنية للأمن الغذائى	٢ —
٩٠٠		جملــــــــــــــــة	

(٩٢) محمد فؤاد إبراهيم

١٠	١٩٧٨/١٢/٥	الاستثمار العربى	١ —
٦٢٥	١٩٨١/٥/٢٥	ماتاك المصرية لمقاولات أعمال التبيد	٢ —
٥٩٥	١٩٨٢/٢/١٥	سنوحى لمواد البناء	٣ —
١٣٢		جملــــــــــــــــة	

(٩٣) محمد محمود

٣٧٦	١٩٧٥/٨/٢١	المجيبات لصناعة الأحذية والنعال	١ —
٧٣٥	١٩٧٦/٩/٢٩	بول تمهول الورق	٢ —
١٥٠٠	١٩٧٩/٩/١٣	المجيبات لصناعة صناديق الكارتون المضلع	٣ —
٦٠٠	١٩٨١/١٠/٢٦	البنك المصرى الخليجى	٤ —
٢٠	١٩٨١/١/١٨	المصرية لصناعة الأدوات الصحية	٥ —
١٨٠٠	١٩٨٢/٤/٢١	النيل المتحدة للإستثمارات	٦ —
٥٠٣١		جملــــــــــــــــة	

(٩٤) محمد محمود أبو شادى

٨٠	١٩٨١/٧/٢٥	المصرية الفرنسية للصناعات الزراعية	١ —
١٥٠	١٩٨٢/٩/٤	الغذائــــــــــــــــة	
١١٢	١٩٨٢/١٠/١٢	بنك مصر العربى الأفريقى	٢ —
١٥٠٠	١٩٨٤/٣/١١	النيل للمحاجر	٣ —
١٧٤١٢		العربية للمقاولات والتنمية العمرانية	٤ —
		جملــــــــــــــــة	

(٩٥) محمد محمود عزب

٧٥	١٩٧٥/٨/١٦	العربة للخزف	١ -
		المصرية اللبنانية لصناعة البلاط	٢ -
٤٠٥	١٩٧٥/٩/٢٥	والقيشاني (ليسيكو مصر)	
٥٠	١٩٧٨/٣/٤	بنك قناة السويس	٣ -
١٥	١٩٨٣/١/٢٩	العربة للبرسلين	٤ -
٥٤٥		جملية	

(٩٦) محمد محمود نصير

٢٠٠	١٩٧٦/٣/٢٥	السعودية المصرية للإستثمار والتحويل	١ -
٣٣	١٩٧٨/١٢/١٢	مستشفى السلام	٢ -
٢٣٣		جملية	

(٩٧) محمد مصطفى ياقوت^(١)

٤٦	١٩٧٧/٧/١١	شريدر للمعدات الكهربائية	١ -
٥٠	١٩٧٨/١/٢٦	بنك النيل	٢ -
٥٠٠	١٩٧٨/٢٣	المصرية الأسبانية للملاحة «إيجيبيان»	٣ -
٥٩٦		جملية	

(١) رفعت عنه الحراسة بقرار رقم ٦ لسنة ١٩٦٨ . الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٦٨/١/١٦ .

(٩٨) محمد عيسى أبو دلال

١٢٠٥	١٩٨١/٨/١٩	بنك البحيرة الوطنى للتنمية	١ -
٢٢٠	١٩٨٠/١/٤	البحيرة للطوب الطفلى ومواد البناء	٢ -
٢٣٢٥		جملية	

(٩٩) محمد منير شريف صبرى (شقيق الملكة نازلى)

٧٠٠	١٩٧٧/٩/١٨	نوبا بيارك القاهرة	١ -
١٢٥	١٩٧٨/١/٢٦	بنك النيل	٢ -
٧١٢٥		جملية	

(١٠٠) محمود يس شعراوي

سمير حسن شعراوي

أحمد حسن شعراوي

١٣	١٩٧٨/٧/١٧	المتحدة للهندسة والمقاولات	١ —
٣٧٥	١٩٧٨/١١/٢٣	المصطنعة للإستثمار	٢ —
٤٠	١٩٨٠/١/٢٠	استثمار الطاقة الشمسية	٣ —
٧٥٠	١٩٨١/٩/٢٩	العالمية للتصميم والسياحة	٤ —
١٢٩٥		جـلـة	

(١٠١) محيى الدين أحمد القرش

١٨٩١	١٩٨٠/١١/٢٥	المصرية السعودية للتنمية	١ —
٣٤٦	١٩٨١/٢/١	النقل والسياحة الداخلية «انتراتور»	٢ —
٨٣	١٩٨٣/٧/٢	الجنوب للإستثمارات	٣ —
٢٧٥٥٦		جـلـة	

(١٠٢) محيى الدين عبد الله هلال

١٦٠	١٩٨٠/٩/٣	الإنشاعات المدنية والأساسات	١ —
٤٥٠	١٩٨١/٧/٢٩	الميكانيكية (ستروميك)	٢ —
٣٥٠	١٩٨١/١٢/١٠	العالمية للإستثمار والتنمية	٣ —
٥٠	١٩٨٢/٨/١٤	النيل للإستثمار والتنمية	٤ —
١٠١٥		النيل للمعدن	
		جـلـة	

(١٠٣) مدحت التونسي

١٠٠	١٩٧٨/١٢/٥	الاستثمار العربى	١ —
٥٦٨٢	١٩٧٨/١٢/١٢	مستشفى السلام	٢ —
٣٠	١٩٧٩/٧/١٣	المجموعة المصرية - للإستثمارات	٣ —
٢٥٠	١٩٨٠/١/٢٢	الكيمويات العطرية ومكسبات الطعم	٤ —
		والرائحة (نيوكاتو)	
١٥٤	١٩٨٠/٧/١٧	الخبراء العرب فى الهندسة والإدارة	٥ —
		مصر / تيم / مصر	

١٠٥	١٩٨٢/٥/١٧	بنك هونج كونج المصرى	٦ -
٨٤	١٩٨٢/٦/٢٤	مصر العربية للإنتاج الحيوانى	٧ -
١٥	١٩٨/ ١٢/١١	الاتاج النباتى	٨ -

١١٦٧٢ جملـة

(١٠٤) أحمد عبد الحليم مشهور وآخرون

٢٥	١٩٧٨/٧/٦	السلام للاستثمار	١ -
٢١	١٩٧٩/١/٢٠	قالى للإستثمار ومواد البناء والمقاولات	٢ -
١٢٥٠	١٩٧٩/٥/٢٩	الدولية للإنشاءات	٣ -
٣٩٦	١٩٧٩/١١/٨	روستيكو للأثاث	٤ -
٣٢٨	١٩٨١/٣/١٩	الوطنية للإستثمار والمشروعات العامة	٥ -
٣٢	١٩٨١/٨/٢٣	بنك الشرقية الوطنى للتنمية	٦ -
١٥٠	١٩٨٢/٩/٤	بنك مصر العربى الأفريقى	٧ -
٦	١٩٨٣/٣/٢	اليزارى للإستثمار	٨ -
٢٥	١٩٨٣/٣/٣	العربية لتصنيع مواد التغليف	٩ -
٢٣٧	١٩٨٣/٣/٢٨	دار الاسكندرية للطباعة والنشر	١٠ -

١٦٥١ جملـة

(١٠٥) مصطفى البليدى

١٠٠	١٩٧٨/٨/٢	بنك الدلتا النولى	١ -
١٠٠	١٩٧٨/١١/٨	النيل للملابس	٢ -
٢٥	١٩٨١/٩/١٢	دار مايو الوطنية للنشر	٣ -
٨٤٠	١٩٨٢/٥/١٧	بنك هونج كونج المصرى	٤ -

١٠٦٥ جملـة

(١٠٦) مصطفى حسن محمد

٥٠	١٩٨٢/٨/٢٤	الاسلامية الدولية للاستثمارات العقارية	١ -
٥٠	١٩٨٢/٨/٣٠	الاسلامية الدولية للمقاولات	٢ -

١٠٠ جملـة

(١٠٧) مصطفى رمزي الشافعي

٦٠٠	١٩٨٠/١/٦	المصرية الوطنية للملاحة	١ —
٧٥	١٩٨٠/٥/٥	صناعة مواشير ومنتجات البلاستيك	٢ —
٣٥	١٩٨٠/٨/٢٣	البحيرات المرة للاستثمار	٣ —
١٣٠	١٩٨١/٣/١٩	الوطنية للاستثمار والمشروعات العامة	٤ —
٤	١٩٨١/٥/١٩	ديرب نجم للاستثمار	٥ —
١٥٠٠	١٩٨١/٦/٣	الاسكندرية للاستثمار والتنمية	٦ —
٢	١٩٨١/٦/٨	بنك الاعتاد والتجارة مصر	٧ —
١٥	١٩٨١/٧/١	المهندس الوطنية للمعلومات	٨ —
٣٥٠	١٩٨١/٩/١٢	بنك الاسكندرية التجارى البحرى	٩ —
١٣٦	١٩٨٢/١/٢٣	المصرية للمنظفات الصناعية	١٠ —

٢٨٠٧/٥

جملـة

(١٠٨) مصطفى كامل السيد

٢٠	١٩٧٨/٣/٢٦	فالى للاستثمارات	١ —
٢٠	١٩٨١/٥/١٩	ديرب نجم للإستثمار	٢ —
١٠	١٩٨١/٨/٢٣	بنك الشرقية الوطنى للتنمية	٣ —
٥٠	١٩٨٠/٣/٧	الشرقية الوطنية للمقاولات	٤ —
		الوادى الاستثمارية لصناعة الصابون	٥ —
٨٨	١٩٨٣/٢/٢٤	والمنظفات الصناعية	

١٩٨

جملـة

(١٠٩) منير اسماعيل الخولى

صبرى حسن الخولى

٣٥٠	١٩٨١/١٢/١٠	النيل للاستثمار والتنمية	١ —
٢٠٠	١٩٨٢/٨/١٤	النيل للتعدين	٢ —

٥٥٠

جملـة

(١١٠) موهيس رزقي ألدراوس

٥٠	١٩٧٨/١/٢٦	بنك النيل	١ —
١٠٠٠	١٩٧٩/٧/٥	الدولية للاستثمار والتعمير	٢ —

١١٠٠

جملـة

(١١١) موفت محمد رضوان قنای

٢٥٣٦٥	١٩٧٨/١٢/١٢	مستشفى السلام	١ —
١٨٠	١٩٨٠/١/٢٥	المصرية السعودية للتنمية	٢ —
٦٩	١٩٨١/٨/٤	الفيوم للمياه المعدنية	٣ —

٢٧٨٥٥٥ جـلـة

(١١٢) ميشيل باخوم

٢٥	١٩٧٦/٥/٢٠	مصر إيران للاستشارات الهندسية	١ —
٢٥	١٩٧٨/١/٢٦	بنك النيل	٢ —
		اردمان ايس لهندسة التربة واختبار	٣ —
٢٤	١٩٧٨/٤/٢٧	مواد التثبيت	
٥	١٩٧٩/٥/٣	قى. أى. بى الشرق الأوسط	٤ —
٢٥	١٩٨١/٧/٢٥	المصرية الفرنسية للصناعات الغذائية	٥ —
٢٥	١٩٨١/١٠/٢٦	البنك المصرى الخليجى	٦ —

١٠٦٣٥ جـلـة

(١١٣) نجيبة عقل جيرة

٥٥٢	١٩٧٦/٧/٥	الشمس بيراميدز للفنادق والسياحة	١ —
		مصانع الأسمنت الأسبانية المصرية	٢ —
٢٢٤٠	١٩٨٠/٦/٢١	«سجيكو»	

٢٢٩٥٢٢ جـلـة

(١١٤) نعمة الله بولس

٥٠	١٩٧٩/٥/١٧	الاسماعيلية للسياحة	١ —
١٧٥	١٩٧٩/٦/٤	واى. كى. كى. نهر مصر	٢ —

٢٢٥ جـلـة

(١١٥) هالى رزق جرجس

١٠٠٠	١٩٨١/٣/١٥	الدولية للاستثمار	١ —
٣٠	١٩٨٢/٧/٢٨	الدولية لمنتجات الألبان والأغذية	٢ —

١٣٠٠ جـلـة

(١١٦) هانى عبد الجليل العمري

٥	١٩٨١/١٠/٢٦	البنك المصرى الخليجى	١ -
٨٤٠	١٩٨٣/٤/١٤	جنرال موتورز مصر	٢ -
٧٠٨	١٩٨٣/١١/١٥	المجموعة العربية للاستثمار	٣ -
		المجموعة المالية المصرية لخدمات الاستثمار	٤ -
٩٣	١٩٨٤/٦/١٤	للاستشارات المالية	
١٦٤٦		جملــــــــــــــــة	

(١١٧) وائل صديق لميطة

٣٥	١٩٧٦/٥/٩	مذكو الدولية للبواخر النيلية	١ -
١٠	١٩٧٧/١٢/٢٩	بورسعيد الحرة للتجارة والتنمية	٢ -
٥	١٩٨١/٣/١٩	الوطنية للاستثمار والمشروعات العامة	٣ -
٧٨٧	١٩٨٣/٢/٢٠	المصرية لأعمال النقل الفنى	٤ -
١٢٨٧		جملــــــــــــــــة	

(١١٨) يوسف على يوسف توبة

٥٠	١٩٧٨/١/١٦	بنك النيل	١ -
١١٥٠٠	١٩٨٠/١٠/١٥	النيل للإسكان	٢ -
١١٥٥٠		جملــــــــــــــــة	

ملحق رقم (٤)
بيان بأسماء المساهمين في الشركات المساهمة
١٩٧٥ — ١٩٨٤
والذى تتراوح مساهماتهم بين ١٠٠ ألف جنيه
إلى ٢٥٠ ألف جنيه

مسلسل	الاسم	الشركة	تاريخ المساهمة	طبيعة التعداد	قيمة المساهمة بالألف جنيه
١	أبراهيم كامل سيد أحمد	اتنزايل للتبئع	١٩٨٠/١٢/٢	إنتاج طفرات حلالة	١٥٠
٢	أبراهيم محمد فاضل	مستشفى الدلق للطوارئ.	١٩٨٤/٧/٢٩	خدمات طبية	١٢٠
٣	أحمد أبو إسماعيل	انظر للملحق (٥)	انظر للملحق (٥)	خدمات مصرفية — بالاتيك	١٠٩٩
٤	أحمد حامد الشرفاوى	بنك مصر الزمك	١٩٨٢/٩/٤	خدمات مصرفية	١٠٠
٥	أحمد حسن التاجى	١٩٨٤/٧/٢٩ الجموعة العربية للاستثمار والتمية	خدمات طبية	١٢٠	١٢٠
٦	أحمد زكى عبد الحميد	الروحية للاستثمار والشروعات العامة	١٩٨٤/٦/٢٣	غير محدد	١٠٠
٧	أحمد فصحى حسين	انظر للملحق	١٩٨٩/٣/١٩	غير محدد	١٠٠
٨	أحمد كمال أبو حشيش	انظر للملحق	١٩٨٩/٣/١٩	سياحة — استثمار أموال	١٣٢٥
٩	أحمد محمد	انظر للملحق	١٩٨٤/٧/٢٩	بنوك — خدمات استثمارية	١١٦٥
١٠	أحمد مصطفى عيسى	مستشفى الدلق للطوارئ	١٩٨٤/٧/٢٩	خدمات طبية	١٢٠
١١	أحمد محمد أبانقة	ابنك المصرى اقليمى	١٩٨١/١٠/٢٩	خدمات مصرفية	٢٠٠
١٢	أحمد مجدى عيسى	جلكو مصر لمراد البناء	١٩٧٨/٨/١٤	إنتاج مواد بناء	١٠٨
١٣	أحمد موروف	بنك مصر الزمك الأفرقي	١٩٨٢/٩/٤	خدمات مصرفية	١٠٠
١٤	إسماعيل بلخى صبرى	انظر للملحق	انظر للملحق	بنوك — أمن غذائى مقاولات	١١٢٥

سلسل	الاسم	الشركة	تاريخ المساهمة	طبيعة النشاط	قيمة المساهمة بالألف
١٥	احماعيل عبد الفتاح	الشركة الوطنية للمقاولات	١٩٨٧/٣/٧	مقاولات	١٥٠
١٦	أحمدان محمد عيسى	المصرية السودانية المشتركة للاستثمار	١٩٨٧/٦/٢٠	غير محدد	١٠٠
١٧	احمد ابراهيم خليل	الوطنية للاستثمار والشروعات العامة	١٩٨١/٣/١٩	غير محدد	١٥٠
١٨	احسني عادل محمد رشاد	المصرية العربية للمقاولات	١٩٨٣/٧/٦	مقاولات	١٣١
١٩	اباس ونس لانس	انظر الملحق	انظر الملحق	إنتاج بطاطين	١٤٩,٥
٢٠	آمال محمد أمين	البل للنفادق والسياحة	١٩٧٨/١٢/١٢	فندق سياحة	١٠٠
٢١	هي الدين الأخرم	مفكوت للاستهادات	١٩٨٠/٢/١١/١٣	تشيد وبناء	١٥٦
٢٢	جلال عبد الرواب عبد العزيز	المصرية الأمريكية للمقاولات (أرأسك)	١٩٨٤/٨/٢٩	مقاولات	١٠٢,٩
٢٣	جمال فايق بنباشي	المقاولات العالمية	١٩٨٢/١/٦	مقاولات	١٣٠
٢٤	جورج نسيم جرجس	المجموعة العربية للاستثمار	١٩٨٣/١١/١٥	غير محدد	١٢٨
٢٥	جولان محمد رياض	فوتج سان البناء والمهندسة	١٩٧٨/١٢/٢١	مقاولات	١٠٥
٢٦	حسان يوسف ياسين	مصر العربية للنفادق	١٩٨٣/٨/٢١	فندق سياحة	٢٠٠
٢٧	حسن عبده الأشرف	فوتو البلاستيك	١٩٨٠/٢/٢	صناعة البلاستيك	١٢٥
٢٨	رائد هاشم يحيى	انظر الملحق	انظر الملحق	إنتاج سجاد وموكيت	٢٣٥
٢٩	رزق غفاس غريبال	الاستهادات المدنية	١٩٨١/٢/٥	تشيد وبناء	١٥٠

سلسلة	الاسم	الشركة	تاريخ المساهمة	طبيعة النشاط	قيمة المساهمة بالآلاف
٣٠	رشيدة رياض علي زطويل	المصرية للتعبئة والإستثمار	١٩٨٤/٩/٢٩	غير عدد	١٠٠
٣١	رضوان عبد العزيز خير	المدى العامة للصناعات والسياسة	١٩٨١/٩/٢٩	فدقة وسياسة	١٠٠
٣٢	رمزي إبراهيم	المصرية للصناعات للإستثمار والتجهيل	١٩٧٩/٣/٢٥	تجهيل مشروعات	٢٠٠
٣٣	ريشارد وديع غرغور	انظر الملحق	انظر الملحق	فدقة وسياسة - صناعة بلاط	٢١٥
٣٤	سامية حسن قنديل	المركز الطبي بالمعمورة	١٩٨٢/٣/٣٩	خدمات طبية	١٥٠
٣٥	سماد حسين فهمي	بنك مصر المصرف الأفريقي	١٩٨٢/٩/٤	خدمات مصرفية	١٠٠
٣٦	سمد الشيبني محمد	انظر الملحق	انظر الملحق	امن غذائي - تليف كيب	٣٢٥
٣٧	سمد محمد السرياني	مصر أمريكا لخدمات المستشفيات	١٩٨١/٩/٢٩	خدمات طبية	٢١٠
٣٨	سميد أسعد علي	سالي مصر الكويت للصناعات الخشبية	١٩٨١/٩/٢٩	صناعة أخشاب والأثاث	٢٢٠
٣٩	سميد أحمد حمدة	المصرية العامة للمقاولات	١٩٨٣/٧/٦	مقاولات	٣٣١
٤٠	سميد عبد اطيح الصوفلي	انظر الملحق	انظر الملحق	بنوك - إنتاج طوب	٣٢١

سلسل	الاسم	الشركة	تاريخ المساهمة	طبيعة النشاط	قيمة المساهمة بالآلاف
٤١	سميد علي عوف	سالى مصر الكويت للصناعات الخشبية	١٩٨٨/١/٢٩	صناعة أعمدات وأثاث	١١٠
٤٢	سليمان الملاطى	العربية لصناعة الأعمدات ودعينة	١٩٨٠/٢/١٨	صناعة أعمدات	١٠٠
٤٣	سليمان حسن أبو باها	العربية العربية للمقاولات	١٩٨٣/٧/٦	مقاولات	١٣١
٤٤	محم. عبد القادر خليفة	لورنسا مصر لصناعة الأثاث	١٩٨٤/٤٠٧	صناعة أثاث	١٠٩
٤٥	خديجة إبراهيم عبد الحفيظ	بنك هونغ كونغ المصرى	١٩٨٧/٥/١٧	خدمات مصرفية	٢١٠
٤٦	صلاح مصطفى أمين	مستشفى النيل للحارثية	١٩٨٤/٧/٢٩	خدمات طبية	٢٠٠
٤٧	صلاح الدين سيد الطائى	المافى من زهران لصناعة البول	١٩٨٣/٤/٢	صناعة غزل للسجاد	١٠٠
٤٨	طارق محمود سمور	العربية العربية للمقاولات	١٩٨٣/٧/٦	مقاولات	١٣١
٤٩	طارق غورد عصمت لؤاد	الإسلامية للأكويية والكمبيوترات والطب	١٩٨٧/١١/٧	التاج مستلزمات طبية	١٢٦
٥٠	عابر عارف أحمد كامل	الشرق الأوسط القابضة	١٩٨١/٩/١٦	غير عدد	٢٢٠
٥١	عبد الرحمن عبد المجيد	البنك المصرى الخديجى	١٩٨١/١٠/٢٦	خدمات مصرفية	١٠٠
٥٢	عمرو عبد العظيم محمد المصرى	فورد للسيارات	١٩٨٠/٢/٧	التاج بالاسيك	١٢٥
٥٣	عبد الحافظ طائى	العربية السعودية للتقاع	١٩٧٨/١١/٢٨	قناعة وسياحة	١٠٠

قيمة المساهمة بالآلاف	طبيعة النشاط	تاريخ المساهمة	الشركة	الاسم	مسجل
٢٢٠	إنتاج بطاطين نقسل	١٩٧٨/٨/٦	ناكي فاينا	عبد الحميد موسى	٥٤
١٠٠	صناعة آلات	١٩٧٨/١٢/٢٤	الطيران العرب الدولي	عبد الحميد المروسي	٥٥
١٢٥	مقاولات - استشار أموال	١٩٧٧/٩/٢٢	مصر إيران الأكلات	عبد الفتاح علي نجيب	٥٦
٢١٠		انظر للمحق	شبابنا، انظر للمحق	عبد الرؤوف إبراهيم	٥٧
١١٠	مقاولات	١٩٨٤/٨/٢٩	العربية الأمريكية للمقاولات	عصام محمد الصادق وهديان	٥٨
١٠٠	أمين غذائي	١٩٧٩/٥/١	(أرسك) مكة للبراجين	عصام علي زايد	٥٩
٢٠٠	أمين غذائي	١٩٨١/١١/١٢	الاقتصادية للتعبئة الغذائية	عطية محمد سليمان	٦٠
٢٠٠	تحويل مشروعات	١٩٧٦/٣/٢٥	السعودية العربية للاستثمار والقنصل	علي علي فايد	٦١
١٢٥	تحويل مشروعات	ملحق رقم (٧)	ملحق رقم (٧)	علي جمال الناظر	٦٢
٢٤٩,٥	بنوك - مقاولات	انظر للمحق	انظر للمحق	عقل محمد حلمي	٦٣
١٨٧,٥	صناعة بلاستيك	١٩٨٠/٩/٢	فدور للبلاستيك	علي حسين عبد الرحيم	٦٤
١٠٠	خدمات طبية	١٩٨٧/٣/٣١	المركز الطبي بالمعجزة	علي محمد أمين والي	٦٥
١٠٠	غير محدد	١٩٨٤/٦/٢٣	الجمعية		٦٦
١٠٠	فنادق ورياضة	١٩٨٧/١١/٢٨	العربية السعودية للتأديق	عمرو إبراهيم ماهر	٦٧
١٠٠	صناعة أخشاب	١٩٨١/١/٢١	سالي مصر الكويت للمباعات الخشبية	فائق فؤاد بشارة	٦٨

قيمة المساهمة بالآلاف	طبيعة النشاط	تاريخ المساهمة	الشركة	الاسم	مسجل
جيبه	صناعة أثاث	١٩٨٠/٩/١٨	مجموعيت - مصر للأثاث والاستثمار والصحية	فرج محمد عبد الطيف كمال محمد هجرس	٢٩ ٧٠
١٠٠	غير محدد	١٩٨٤/٦/٢٣		كمال محمود زكي	٧١
١٠٠	خدمات معمرية	١٩٨٧/٩/٤	بنك مصر العرب الأفريقي	ليل محمد الشمرق	٧٢
١٠٠	خدمات معمرية	١٩٨٧/٩/٤	بنك مصر العرب الأفريقي	ماجدة محمود سامي	٧٣
٢٠٠	فنادق وسياحة	١٩٨٣/١/٢١	مصر العربية للفنادق	ناصر إلياس حنين	٧٤
١٠٠	فنادق وسياحة	١٩٨٢/٩/٤	بنك مصر العرب الأفريقي	عبدى محمد محمود البيرى	٧٥
١٢٠	خدمات طبية	١٩٨٤/٧/٢٩	مستشفى الدمق للطوارئ	عبدى محمد رزق	٧٦
١١٠	مقارلات	١٩٨٤/١/٢٩	العربية الأمريكية للمقارلات	عبدى أسماء طيب خليفة	٧٧
١٠٥	فنادق وسياحة	١٩٧٨/٣/٢٦	قالي للاستثمارات	عبدى محمد رزق	٧٨
١٢٧	صناعة أثاث	١٩٨٤/٤/٧	لوريشيا مصر لصناعة الأثاث	عبد أبو الفرج سليم	٧٩
١٠٠	فنادق وسياحة	١٩٧٨/١٢/٢٢	النبيل للفنادق والسياحة	عبد افادى فكري	٨٠
١٠١	مصنف - أمن غذائي	انظر للمحق	انظر للمحق	عبد أنور السادات	٨١
١٠٠	خدمات استشارية	١٩٨٠/١/٢٨	المجموعة الاستشارية المصرية	عبد جمال الدين بكرى	٨٢
١٥٠	صناعة حديد	١٩٨٠/٩/٢٩	الآلاتية للصحة	عبد حلى عبد الحافظ	٨٣
١٢٠	خدمات طبية	١٩٨٤/٧/٢٩	عقوس الصناعية والتجارية	عبد دسوقي النشار	٨٤
٢٠٠	أمن غذائي	١٩٨٣/٦/٥	مستشفى الدمق للطوارئ	عبد رضا أبو عبد السلام	٨٤

رقبة المساهمة بالألف	طبيعة النشاط	تاريخ المساهمة	الشركة	الاسم	مسلسل
جبهة					
١٠٠	خدمات معمرية	١٩٨٢/٩/٤	بنك مصر العربي الأفريقي	محمد رزقي	٨٥
٣٢٠	غير محدد	١٩٨١/٩/١٦	الشرق الأوسط القابضة	محمد زكي فرحات	٨٦
١٠٠	خدمات طبية	١٩٨٢/٣/٣١	المركز الطبي بالمعجزة	محمد سامي عارف	٨٧
١٥٠	فندقة وسياسة	١٩٧٨/١١/٢٨	المصرية السعودية للتفادق	محمد صلاح معمر	٨٨
١٠٧,٥	غير محدد	١٩٨١/٢/١٠	مصر العربية للاستثمار	محمد عادل السيد بدرى	٨٩
٣١٥	غير محدد	١٩٨١/٢/١٠	مصر العربية للاستثمار	محمد عادل إبراهيم السيد	٩٠
٢٠٠	تشيد وبناء	١٩٨٠/١٠/٣	البنال المتحدة	محمد عباس صفوت	٩١
١٠٠	فندقة وسياسة	١٩٨١/٩/٢٩	العالية للصنوع والسياسة	محمد عبد المنعم فرج	٩٢
١٠٠	خدمات معمرية	١٩٨٢/٩/٤	بنك مصر العربي الأفريقي	محمد عبد الرحمن نصار	٩٣
١٠٠	خدمات معمرية	١٩٨٢/٩/٤	بنك مصر العربي الأفريقي	محمد عبد الله محمد عمر	٩٤
١١٠	مقاولات	١٩٨٤/٨/٢٩	المصرية الأمريكية للمقاولات	محمد عبد الحميد عطية	٩٥
٣٣,٥	بنوك — صناعة طب	انظر الملحق	انظر الملحق	محمد عيسى أبو دلال	٩٦
١٥٠	مقاولات	انظر الملحق	انظر الملحق	محمد عبد الوهيد اسمان	٩٧
١٠٠	خدمات معمرية	١٩٨٢/٩/٤	بنك مصر العربي الأفريقي	محمد علي الفوا	٩٨
١٠٠	صناعة طب	١٩٨٢/٨/١٥	بنى سيف للطبيب الطفل	محمد علي كامل مولى	٩٩
١٢٠	خدمات طبية	١٩٨٤/٧/٢٩	مستشفى الدق للقلب والكلى	محمد علي ملود	١٠٠

قيمة المساهمة بالألف	طبيعة النشاط	تاريخ المساهمة	الشركة	الاسم	مسلسل
٢٠٠	تكوين وصيانة	١٩٧٦/٧/٢٥	العامل العربى للتجارة	محمد فهمى إبراهيم	١٠١
١٣٢	مقاولات غير عدد	انظر الملحق	انظر الملحق	محمد فؤاد إبراهيم	١٠٢
٢٠٠	تشيد وبناء	١٩٨١/٣/١	المصرية احديية لصناعة	محمد كمال السيد مصطفى	١٠٣
١٠٠	صناعة أختاب	١٩٨٠/٢/١٨	الأختاب مصنع	محمد كمال عبد الوهاب	١٠٤
١٧٥	فندقة وسياحة	١٩٨٠/١/٢١	العالية للنقل السياحى	محمد لطفي منصور	١٠٥
١٠٠	فندقة وسياحة	١٩٧٨/١١/٢٨	المصرية السودوية للفنادق	محمد محمد فليم	١٠٦
٢٣٣	خدمات طبية - استشار أموال	انظر الملحق	انظر الملحق	محمد محمود نصير	١٠٧
١٠٠	غير عدد	١٩٨٤/١/٢٦	الدولية للصحة والاستشار	محمد يسرى محمد يونس	١٠٨
١٠٠	غير عدد	١٩٧٨/٢/٤	مصر للاستشار والصحة	محمد يوسف وهبى	١٠٩
١٠٠	فندقة وسياحة	١٩٧٨/١٢/١٢	النيل للفنادق والسياحة	عمود محمد الوردانى	١١٠
١٠٠	فندقة وسياحة	١٩٧٨/١١/٢٨	المصرية السودوية للفنادق	عمود محمد الطيب	١١١
٢١٠	تكوين خضر وقاكية	١٩٨٠/٩/٢	العالية لتجهيز الماكولات	عمود يحيى فهمى	١١٢
١٠٠	خدمات مصرفية	١٩٨٢/٩/٤	بنك مصر العربى الاقويى	يحيى الدين عمود	١١٣
١٥٠	نقل	١٩٧٨/٦/١٥	بنزاجين للملاحة	عزت حسين حسن	١١٤
١٢٦	خدمات مصرفية	١٩٨٢/٥/١٧	بنك هونج كونج العربى	عزت عاصى عوف	١١٥
١٦٠	فندقة وسياحة	١٩٨٠/٤/٢٤	المصرية العالية للماكولات (كورنر)	مصطفى حامد قدامح	١١٦

رقبة المساهمة بالألف	طبعة النشاط	تاريخ المساهمة	الشركة	الاسم	مسجل
١٠٠٠	مقاولات	انظر الملحق	انظر الملحق	مصطفى حسن محمد	١١٧
٢٠٠	إنتاج مياه غازية	١٩٨٠/٤/٦	الباسط الوطنية للمشروبات	مصطفى سعيد عبد الباسط الوطنية للمشروبات	١١٨
١٩٨	فندقة وسياحة وبنوك	انظر الملحق	انظر الملحق	مصطفى كامل السيد	١١٩
١٠٠	خدمات استشارية	١٩٨١/١٠/٢٢	اثر أندرسون وحقوق وركاهم	مصطفى محمد خروق	١٢٠
١١٠	صناعة بطاريات	١٩٧٧/١٠/١٥	بوينز كاريد مصر	مكرم كامل حجاز	١٢١
١٠٠	فندقة وسياحة	١٩٧٨/١٢/١٢	البل للصادق والسياحة دورج سان للبناء والهندسة	منصور محمد حسن ميخائيل ملاك	١٢٢ ١٢٣
١٠٥	مقاولات	١٩٧٨/١٢/٢١	مصر		
١٠٥	بنوك - خدمات استشارية	انظر الملحق	انظر الملحق	ميشيل باخيم	١٢٤
١١٢	مقاولات	١٩٨٣/٧/٦	المصرية العربية للمقاولات	ناهد حسن بارواي	١٢٥
١٠٥	مقاولات	١٩٧٨/٤/٢٦	اجنيرة العربية للمقاولات	نازي حسين محمد رفعت	١٢٦
١٠٥	خمر محمد	١٩٨١/٢/١٠	مصر العربية للاستثمار	هاني عبد النعم فوزي	١٢٧
١٧٨٧	نقل - تخزين	انظر الملحق	انظر الملحق	وائل صديق طيلة	٢٨
١٢٠	مقاولات	١٩٨٢/١/٦	اقلالات المالية	وديع عبد السيد نصر	١٢٩
٢١٥	غير محمد	١٩٨١/٢/١٥	مصر العربية للاستثمار	وفق محمد خلسي	١٣٠
١٥٠	أمين خلداني	١٩٨٤/٣/٨	الشروعات الأمين الخلداني	باسين محمد فهمي	٢٣

ملحق رقم (٥)

بيان بأسماء المساهمين في الشركات المساهمة

٧٥ — ١٩٨٤

والذى تتراوح مساهماتهم بين ٢٥٠ ألف جنيه إلى ٥٠٠ ألف جنيه

قيمة المساهمة بالألف جنيه	طبيعة النشاط	تاريخ المساهمة	الشركة	الاسم	مسلسل
٣٣٨	بنوك سياحية — غير محدد	انظر الملحق	انظر الملحق	ابراهيم مذكور	١
٧٨٧	خدمات مصرفية	١٩٨١/٦/٨	بنك الاتحاد والتجارة مهنر	احمد جواد ابراهيم	٢
٣٣٢	مقارلات	انظر الملحق	انظر الملحق	احمد سعيد عباس	٣
٤٣٠	غير محدد	١٩٨٢/١١/١	مصنع للتصنيع والاستثمار	احمد عبد الحميد حسن	٤
٣٥٠	خدمات مصرفية	١٩٨١/١٠/٢٦	ابنك المصري، اهلبيجي	احمد عبد الرحمن عنان	٥
٣١٠	بنوك — صناعة مواشير	انظر الملحق	انظر الملحق	احمد عبد السلام هنية	٦
٧٨٣/٥	بنوك — مقارلات	انظر الملحق	انظر الملحق	احمد عبد الله الديب	٧
٤٥٠	مقارلات	انظر الملحق	انظر الملحق	احمد محمد الشريف	٨
٤٠٦	خدمات مصرفية	١٩٨٠/٣/١٩	بنك الأهرام	احمد يس عيبد	٩
٢٥٠	تصوير كمبيوتر	١٩٨٣/٢٤	كومكو سكان	أشرف صقر يس	١٠
٤٨٤/٥	سياحة — انتاج شرائط	انظر الملحق	انظر الملحق	المعز عادل الألفي	١١
٣٨٩	خدمات مصرفية	١٩٨٠/٣/١٩	بنك الأهرام	أنور المهنراني	١٢
٣٩٩	ضمن وتوزيع	١٩٨٧/٦/٧٨	القناة لتداول الطوابات	جيه المين احمد حلمي	١٣
٤٠٠	خدمات مصرفية / نقل	انظر الملحق	انظر الملحق	جيهت سعيد خليل	١٤
٣٩١	صناعة بطاطين	١٩٧٨/٨/٦	تاكي فاينا	تقي الله حلمي	١٥
٣٣٦	بنوك	١٩٧٩/٥/١٧	بنك هونغ كونغ المصري	حامد الساسج	١٦

مسلسل	الاسم	الشركة	تاريخ المساهمة	طبيعة النشاط	قيمة المساهمة بالألف
١٧	حسن حسني عمارة	مهرز أند هيل مهر للتشييد	١٩٧٩/٧/١٢	مقاولات	٣١٢
١٨	حسن عباس حلي	الإسلامية للأدوية الكيماوية والمستحضرات الطبية	١٩٨٢/١١/٧	صناعة أدوية	٣٩٢
١٩	حسن كامل الخلالى	جبل الإستثمار	١٩٨٤/٥/٢	غير محدد	٣٠٠
٢٠	حسن محمد حافظ	بن لادن العربية للإستثمار	١٩٨١/١١/٢٤	خدمات استشارية	٣٥٠
٢١	حمدي زيان	بنك هونغ كونج المصرى	١٩٨٢/٥/١٧	بنوك	٤٢٠
٢٢	خالد محمود طالب	العربية المشتركة للإستثمارات	١٩٨٠/٦/١١	مقاولات	٣٧٠
٢٣	رشدى صبرى خليل	الاتحاد الدولى للإستثمارات	١٩٧٩/٨/١٤	غير محدد	٤٠٠
٢٤	ربزى إبراهيم راسف	بنك الإقتصاد والتجارة مصر	١٩٨١/٦/٨	خدمات مصرفية	٧٨٨
٢٥	رؤوف حكيم الياس	إنتاج مشتقات الدم	١٩٨٧/٧/١٣	إنتاج دم	٣٠٠
٢٦	زكى هاشم	انظر الملحق	انظر الملحق	إنتاج دم	١٧٧٥
٢٧	سامى محمود مراد سامى	ملحق رقم (٧)	ملحق رقم (٧)	بنوك - آلات	٤١٠
٢٨	سعد فخرى عبد البود	انظر الملحق	انظر الملحق	سياحة	٤٢٠
٢٩	مير سمعان الطورن	البرية لتصنيع الملابس	انظر الملحق	إستثمار أموال - أمن غذائى	٣٣٩
٣٠	سهر عبد الرزاق عبد الفتاح	إجابقة	١٩٨٢/١٢/٢٩	إنتاج ملابس جاموز	٣٠٠
٣١	شريف إميل الكسان	انظر الملحق	١٩٨١/٧/٢٠	مقاولات فدقة وسياحة / نقل	٤١٠

قيمة المساهمة بالآلاف	طبيعة النشاط	تاريخ المساهمة	الشركة	الاسم	مسلسل
١٩٧٣	مقاولات - خدمات استشارية	انظر الملحق	انظر الملحق	صفوت حبيب غللة	٣٢
١٥٠	غير محدد	١٩٨٣/٤/١٠	المجموعة الاستشارية العربية	صلاح أمين الهمس	٣٣
٣٧٥	مقاولات	١٩٧٨/١١/٢٣	العمارية للإستثمار	طلعت ممعللى إبراهيم	٣٤
٣٠٠	غير محدد	١٩٨١/٧/٧	مقارة للإستثمارات	عادل عبد الرزاق	٣٥
٢٥٠	تقنى	١٩٧٨/١٢/٢٤	الطيران العربى	عادل نادر بشارى	٣٦
٣٧٥	مقاولات	١٩٧٨/١١/٢٣	الدولى (أخرى)	عبد الجواد عبد الحميد	٣٧
٤٥٥	أمن غذائى	١٩٨١/١١/١٢	العمارية للإستثمار	عبد الصمد فهد حاد	٣٨
٣١١	خدمات صحية - استشار أموال	انظر الملحق	الاقتصادية للتسمية الغذائية	عبد العزيز حجازى	٣٩
٣٠٠	غير محدد	١٩٨٤/٥/٢	انظر الملحق	عبد العزيز فضى قنورة	٤٠
٣٧٠	أمن غذائى	١٩٨١/٩/٢٨	جلى للإستثمار	عبد الفلاح عبد الرحمن	٤١
٣٣٩	بنوك - سياحة	انظر الملحق	أجلاءه للأمن الغذائى	المليحي عبد القادر عبد الرحمن عبد السميع	٤٢

مسلسل	الاسم	الشركة	تاريخ المساهمة	طبيعة النشاط	قيمة المساهمة بالألف
٤٣	عبد الميم عثمان	العامة للمقاولات	١٩٨١/٧/٢٠	مقاولات	٣٠٠
٤٤	عز الدين محمد الدياج	انظر للمحق	انظر للمحق	مقاولات	٤٥٠
٤٥	عزت عبد الوهاب	انظر للمحق	انظر للمحق	سياحة - صناعة بلاط	٤٣٥
٤٦	صدام خليل جبر	انظر للمحق	انظر للمحق	صناعة أثاث - برك	٣٥٧
٤٧	علي زين الماين سطرسي	البلدية للإتصالات	١٩٩٠/٦/١٥	مقاولات	٤٠٠
٤٨	علي عبد الحافظ جعفر	البلدية السعودية للتصبة	١٩٨٠/١١/٢٥	غير محدد	٧٨٠
٤٩	علي عبد النعم المني	انظر للمحق	انظر للمحق	خدمات طبية وسياحية	٣٧٩
٥٠	غالب وصفي فمشاعة	الشرق الأوسط للإتصالات	١٩٧٩/٢/١١	مقاولات	٤٠٠
٥١	فالن حسين صالح	مصر العربية للفنادق	١٩٨٣/٨/٢١	فندق وسياحة	٤٠٠
٥٢	فاروق محمد محمد	مصر العربية للفنادق	١٩٨٣/٨/٢١	فندق وسياحة	٣٢٠
٥٣	فتحي اسماعيل راني	انظر للمحق	انظر للمحق	مقاولات	٣١٠
٥٤	فتحي الدجوي	انظر للمحق	انظر للمحق	خدمات صحية - غير محدد	٣٢٠
٥٥	فتحي عبد الله صمارة	مصر العربية للفنادق	١٩٨٣/٨/٢١	فندق وسياحة	٤٠٠
٥٦	فريد وديع سعد	المالية المصرية	١٩٨١/٣/٢٨	استثمار أموال	٢٥٠
٥٧	قاسم طاهر عيسى	الأمل لتسبيلات مواد البناء	١٩٨٣/١/٢٦	إنتاج مواد البناء	٢٥٥

مسلسل	الاسم	الشركة	تاريخ المساهمة	طبيعة النشاط	قيمة المساهمة بالألف
٥٨	كمال أحمد أبو عطوة	الهيئة السعودية المشتركة للإستثمار	١٩٨٢/٦/٢٠	غير محدد	٣٠٢
٥٩	لوسيان حبيب سامي	مصانع الأغرام للورق	١٩٨٣/٦/٣٠	صناعة الورق	٤٥٩
٦٠	ماهر صبحي مخلوك	مصر للإستثمارات العميرية	١٩٨٣/٧/٣	غير محدد	٤٥٠
٦١	محمد الدين بسيوف كشك	مجمع زلفى الوطنى للتجهيز والتوريد	١٩٧٩/٢/١٩	تجهيز خضر وفاكهة	٧٨٠
٦٢	محمدى محمد عدوى	الدولية للإستثمارات	١٩٧٩/٥/٢٩	مقاولات	٢٥٠
٦٣	محمد ابراهيم الصباغ	سارونيك للفرماليكا	١٩٨٢/٨/٢٢	إنتاج فرماليكا	٤١٣
٦٤	محمد أبو الميّن سرحان	الباني المتحدة مصر	١٩٨٠/١٠/١٣	مقاولات	٣٠٠
٦٥	محمد أبو الفضل المندلاوى دلدرة للتجارة والإستثمار	١٩٨٠/١/٩	غير محدد	غير محدد	٢٢٠
٦٦	محمد جمال الدين عبد الحلیم المتحدة للإستثمار والتجارة	١٩٧٨/٥/٣١	غير محدد	إنتاج أثاث	٣١٠
٦٧	محمد جمال محمد فهمي	ملحق رقم (٧)	ملحق رقم (٧)	إنتاج أثاث	٣٨٠
٦٨	محمد جميل عبد الستار	انظر الملحق	انظر الملحق	صناعة أثاث - سجاد	٢٥٨
٦٩	محمد حسن البارز	انظر الملحق	انظر الملحق	ومركبات - صوف	٣٩٠
٧٠	محمد خالد يحيى زكيا	انظر الملحق	انظر الملحق	بنوك - إستثمار أموال تصوير كمبيوتر	٢٥٠

رقعة المساهمة بالآلاف	طبيعة النشاط	تاريخ المساهمة	الشركة	الاسم	مسجل
٢٩٧	غير عدد	١٩٨٣/٢/٣	المصرية لطباعة الاستعار	محمد رأفت البداري	٧١
٤١٠	خدمات مصرفية نقل - بروت - خدمات استشارية	١٩٨٢/٥/١٧ انظر الملحق	والتمية انظر الملحق	محمد عبد العزيز سيد محمد سميد رشدي	٧٢ ٧٣
٣٣٣	خدمات صحية - مقاولات - أمن غذائي	انظر الملحق	انظر الملحق	محمد علي الفقي	٧٤
٣٧٤	مقاولات - أمن غذائي	١٩٨١/٦/٢٩	أديكو لتوظيف الأموال	محمد علي حسن سيف	٧٥
٤٣٧	استعار أموال	١٩٧٨/١١/٢٣	العمارية للاستعار	محمد علي حسن السباعي	٧٦
٣٧٥	مقالات	١٩٨٣/١١/١٥	المجموعة العربية للاستعار	محمد لطفي منصور	٧٧
٢٥٢	غير عدد	١٩٨٢/١٠/٢٣	منتجات الأوتوبين «البور»	محمد عدي زيد	٧٨
٣١٠	تصنيع الأوتوبين	١٩٨١/٤/٥	الانشاءات المدنية	محمد محمد عتوف	٧٩
٢٩٠	مقاولات	١٩٨١/١٢/١٠	البيل للاستعار والتعمية	محمد محمود فهمي	٨٠
٤٠٠	غير عدد	١٩٨٢/١١/١	مصر للصناعات والاستعار	محمد خليل بدوي	٨١
٤٣٠	مقاولات	١٩٨١/٧/٢٠	العمارية للمقاولات	عبي الدين زيانان	٨٢
٣٠٠	تخزين	١٩٧٩/٩/١٠	إيكس انترناشيونال	ممنطقي رشدي سيد	٨٣
٣٣٠	إنتاج الزيت	١٩٨٢/١٠/٧٣	منتجات الأوتوبين «البور»	ممنطقي كمال سليم	٨٤
٣٠٠	تجارة السفن	١٩٧٨/٣/٣٠	تربانة الشرق الأدنى لكسبو السفن	ممنطقي نور المأمون	٨٥

قيمة المساهمة بالألف	طبيعة النشاط	تاريخ المساهمة	الشركة	الاسم	مسجل
جنيه					
٣١٦	أمن غذائي	١٩٨٢/١/١٧	فارس فود للمنتجات الملاوية	ناظلة فكري	٨٦
٣٧٨٧	نقل وسياحة	١٩٧٨/٦/١٥	برايميز للملاحة	وجيه حسن محمود حنفي	٨٧

ملحق رقم (٦)
بيان بأسماء المساهمين في الشركات المساهمة
٧٥ - ١٩٨٤
والذين تتراوح مساهماتهم بين ٥٠٠ ألف جنيه فأكثر

رقم المساهمة بالألف جنيه	طبيعة النشاط	تاريخ المساهمة	الشركة	الاسم	مسجل
٣٢٩٨٧	فندق وسياحة - برك أخرى	انظر الملحق	(١) كام انظر الملحق	ابراهيم أبو العيون أحمد	١
١٢٩٠	انتاج أسلاك خام	١٩٨٤/٧/١٦	المصرية السودانية لإسلاك اللحام	ابراهيم اسماعيل محمد	٢
٢٠٠٠	مقاولات - صناعة اشربة فيديو	انظر الملحق	انظر الملحق	أحمد رفعت منتصر	٣
١١٥٠	انتاج كابلات كهرباء	ملحق رقم (٧)	ملحق رقم (٧)	أحمد عيسى حسن	٤
١٥٣٠	بوك - سياحة أمين غذائي	انظر الملحق	انظر الملحق	أحمد كمال يس	٥
١١٦٦٧	مقاولات	١٩٨٠/٥/٧	الأنجاث والتنمية	أحمد كمال حامد سليم	٦
٢٤٦٩٥	انتاج كابلات	ملحق رقم (٧)	ملحق رقم (٧)	أحمد عمن	٧
٧١٩٥	بوك - سياحة	انظر الملحق	انظر الملحق	أحمد مبرر شريف صبرى	٨
١١٤٥	نقل - استأجر أموال	انظر الملحق	انظر الملحق	أحمد يوسف الجندى	٩
١٠٠٠	مقاولات	١٩٨١/٩/٢٧	مصر العليا للمقاولات العامة	ادوار مكي ميجائل	١٠
٢٤٢٥	سياحة-صناعة صابون	انظر الملحق	انظر الملحق	اسلام شلى حسن شلى	١١
١٠٠٠	شحن وتوزيع سفن	١٩٧٨/٦/٤	الهيئة الدولية للملاحة	اسماعيل عبد المجيد زهران	١٢
١٢٣٤	استأجر أموال-مقاولات	انظر الملحق	انظر الملحق	أشرف مروان	١٣

رقبة المساهمة بالآلاف	طبيعة النشاط	تاريخ المساهمة	الشركة	الاسم	مسجل
جيبه	غير عدد بنوك، سياحة، مياه غازية مقاولات غير عدد انتاج فريمايكا انتاج مواد بناء — طباعة ولشر	١٩٨٢/٧/٨ انظر الملحق ١٩٨٢/٤/١٥ ١٩٨٣/١٠/١٧ ١٩٨٢/٨/٢٢ انظر الملحق	مصر للاستثمار والتنمية انظر الملحق انترناشيونال كونتراكت القاهرة للاستثمار سانرييل للفوريمايكا انظر الملحق	البدري السيد علي مويذ السيد السيد الطهري الشاوي محمد علي انطوان عبد المسيح أمين علي حسين أبرر القاصبي	١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩
٥٢٦	بنوك، استثمار أموال غير عدد	انظر الملحق	انظر الملحق	أبرر محمد مويذ	٢٠
١٢٨٤	بنوك، استثمار أموال غير عدد	١٩٨٣/٩/١٥ انظر الملحق	المصرية للمشروعات والتنمية	ابناس محمد سعيد	٢١
١٧٩٠	مقاولات، أمن، غذائي صناعة سجاد وموكيت	انظر الملحق	انظر الملحق	أيوب عدلي أيوب	٢٢
٧٩٨	معدات كهربائية بنوك — سياحة مقاولات	انظر الملحق ملحق رقم (٧)	انظر الملحق	بشرى عبد الميم الصاوي	٢٣
٢٠٨,٥	بنوك — سياحة مقاولات	١٩٨١/٧/٢٠ ملحق رقم (٧)	انظر الملحق	توفيق يباري منصور	٢٤
١١٤٢	مقاولات	١٩٨١/٧/٢٠ ١٩٨٣/٧/٢	العامرية للمقاولات	تيسر عبد القادر افوازي	٢٥
٩١٣	غير عدد	١٩٨٣/٧/٢	الجنوب للاستشارات	جلال أحمد محمود الشريف	٢٦
٩٥٤	بنوك — سياحة	انظر الملحق	انظر الملحق	جلال محمود عواد حاتم يباري ممصطفى	٢٧ ٢٨

قيمة المساهمة بالآلاف	طبيعة النشاط	تاريخ المساهمة	الشركة	الاسم	مسجل
١١١١٧٦٦ جيبه	بنوك صناعة أثاث أمن غذائي	انظر للمحق	انظر للمحق	حسام أبو الفصح	٢٩
١٢٤٠	إنتاج أدوية	١٩٨٤/١١/٨	العمرية للكمبيوترات والأدوية	حسام الدين طاهر	٢٠
٥٦٣٥	مقاولات مقاولات — نقل خدمات استشارية	١٩٨٣/٧/٦ انظر للمحق	العمرية العمية للمقاولات انظر للمحق	حسن برباوي برباوي حسن حسن عالم	٢١ ٢٢
٥٦٨	مقاولات غير عدد	١٩٨٤/١٠/١٧	الاتصالات	حسن سيف الدين خورشيدالعمرية لشروعات	٢٣
١٤٧٥	خدمات تبيد	١٩٨٣/١٧/٣	مهر الجديدة للاستثمار	حسن شوق عبد السلام	٢٤
١٢٦١	صناعة أصعدة نور وخدمات	انظر للمحق ١٩٨٢/٩/١٨	انظر للمحق	حسن عبد الفتاح هداره	٢٥
١٤٩٥٢	صناعة سيارات	١٩٨٣/٤/١٤	الغالية للمصلب الكريستل	حلمي اعماجل عبد المال	٢٦
٨٤٠	بنوك — سياحة — استثمار أموال	انظر للمحق	جوزاك موزد مصر	حلمي عبد السلام التوبى	٢٧
٥٠٧	استصلاح أراضي	١٩٨١/٣/٣١	انظر للمحق	غديعة عبد الميم بركة	٢٨
١٠٥٠	أمن غذائي — بنوك	انظر للمحق	العمرية للاستثمار والصحية	خليل محمد الشيباني	٢٩
٩١٠	اسكان			رشاد عثان قاسم	٤٠

رقعة المساهمة بالألف	طبيعة النشاط	تاريخ المساهمة	الشركة	الاسم	مسجل
جبهة					
١٤٢٥	اسكان ومقاولات	١٩٧٩/١٠/١٠	البلدية للاقتصادات ورامو	رشدى محمد الشقرارى	٤١
٥٠٤	إنتاج سيارات	١٩٨٣/٤/١٤	جيزال موزيرز مصر	رفعت محمد عبد الفتاح المسعودى	٤٢
٣٤٥٠	فندق وسباحة - مقاولات	انظر الملحق	انظر الملحق	رؤوف كامل مرسى	٤٣
٧٥٠	غير عدد	١٩٨٣/١٢/٣	مصر الجديدة للاستثمار	زكريا دارود عبد القادر	٤٤
١٤٧٤	مقاولات	١٩٨٤/٧/٢٩	المصرية للمقاولات العامة	زبيب حسن حسن عاصي	٤٥
٥٦٧٥	تصنيع أجهزة كهربائية	١٩٨١/١/١٢	الجميع المصري للأجهزة الكهربائية	سالم أحمد سالم	٤٦
٥٤٥	فندق وسباحة - مقاولات	انظر الملحق	انظر الملحق	سالم حكيم طريفة	٤٧
٦٨٥٩	خدمات استشارية - مقاولات	انظر الملحق	انظر الملحق	ساجح حسب الله	٤٨
١٥٠٠	غير عدد	١٩٨٣/١٢/٣	مصر الجديدة للاستثمار	سامي علي حسن	٤٩
٥٠٠	غير عدد	١٩٨٢/٨/٢	مجموعة الأندلس للتجارة والصناعة	سامية محمد عمار	٥٠
١٢١٦	نقل - ملاحة - أمن غذائي	انظر الملحق	انظر الملحق	سعد زغبول الأحرول	٥١
٥٠٠	خدمات مصرفية	١٩٨١/٧/١٦	بنك القاهرة الوطنية للتجارة	سعد فريد المصري	٥٢
١٢٩٠	بنوك - صناعة أحذية أمن غذائي	انظر الملحق	انظر الملحق	سعيد أحمد الطويل	٥٣

قيمة المساهمة بالألف	طبيعة النشاط	تاريخ المساهمة	الشركة	الاسم	مسلسل
١٣٥٠ ٩٤٩,٥ ٥٦٨ ٧٤٠ ٨٠٠ ٩٧٥ ٥٥٠ ٧٥٠ ٦٨٠	جنيه امن غذائي - بريك سياحة - امن غذائي اوبري مقاولات استثمار اموال - مقاولات نقل - سياحة - بريك تشبيد وبناء استثمار اموال مقاولات مقاولات امن غذائي	انظر للمحق انظر للمحق ١٩٨١/٢/١٦ انظر للمحق انظر للمحق ١٩٨٣/٧/٣ انظر للمحق ١٩٨٤/٥/١٧ ١٩٨٠/٤/٣	انظر للمحق انظر للمحق انظر للمحق انظر للمحق انظر للمحق انظر للمحق مصر للاستشارات العمرانية مهرت ايجيت للمقاولات كورتازا ثيوتال للصناعة والاستثمار	سعيد محمد الجمل سيد مرمي سليمان عبد الجواد الاقصر مهر حسن عزاني شفيق يوسف نجم شكري شكري كوريس صبري حسن الخولي صلاح الدين احمد عثمان صلاح الدين محمد أمين	٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢
١٥٠٠ ٥٥٧ ٧٥٠ ٢١٧٥	مقاولات سياحة - بناء وتشبيد فندق وسياحة فندق وسياحة - خدمات طبيخة	١٩٨٤/٤/٩ انظر للمحق ١٩٨١/٩/٢٩ انظر للمحق	الريل للمقاولات انظر للمحق العالية للتعمير والسياحة انظر للمحق	طارق اسلام سعد الدين طلعت محمد سميان طلعت مصطفى ابراهيم عادل طالب آغا	٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٧
٨٩٨ ٢٤٧٦ ٥٠٠	بنوك - مقاولات بنوك - خدمات صحية خدمات مصرفية	انظر للمحق انظر للمحق ١٩٨١/٧/١٢	انظر للمحق انظر للمحق بنك الدقهلية الوطني للتسيمة	عادل ناشديني بشارة عادل يوسف خليل عبد الباسط أيوب الزمر	٦٧ ٦٨ ٦٩

رقم المساهمة بالآلاف	طبيعة النشاط	تاريخ المساهمة	الشركة	الاسم	مستل
جيه	شحن وتوزيع أجهزة	١٩٨٢/١٢/٨	فريتوب للأجهزة والمواد الكيميائية	عبد الرؤوف شكري	٧٠
١١٥٥	صناعة ملابس جاهزة	ملحق رقم (٧)	ملحق رقم (٧)	عبد الستار عبد المصمود	٧١
١٢٨٦	مقاولات	١٩٨٢/٥/٦	بامكو للمقاولات	عزلة	٧٢
١٠٠٠	مقاولات - فندقة	انظر الملحق	انظر الملحق	عبد السلام حنين بدوي	٧٣
٨٦٥	وسايرة	انظر الملحق	انظر الملحق	عبد السلام مكي	٧٤
١٠٦٦	استثمار أموال - أمن غذائي	ملحق رقم (٧)	ملحق رقم (٧)	عبد العزيز عزام	٧٥
٢٥٠	صناعة أدوات صحية	١٩٨٢/١/١٨	المصرية لصناعة الأدوات	عبد العزيز فريد حامد	٧٥
٤١١٧	مقاولات - أمن غذائي	انظر الملحق	المصرية	المصري	٧٦
٩١٥	بنوك - سياحة	١٩٨٣/٥/١٣	الهيئة للغازات المسالة	عبد القادر منير السمان	٧٧
١٢٨٠	انتاج غاز الأوكسجين	١٩٨٣/٧/٧	الجمعية الدولية للاستثمار	عبد الكريم توحيد هلال	٧٨
٣٩٨٣٥	مقاولات	ملحق رقم (٧)	ملحق رقم (٧)	عبد المصم عبد الصمد	٧٩
١٤٠٠	تخزين وتوزيع	١٩٨٠/٩/١٥	النوعية للإنشاءات (رامس)	عبد المصم محمد إبراهيم	٨٠
١٠٠	خدمات سياحية	١٩٨٣/٨/٩	الوطنية للأزياء	عبد المصم محمد مفيد	٨١

قيمة المساهمة بالآلاف	طبيعة النشاط	تاريخ المساهمة	الشركة	الاسم	مسجل
جيه					
٣١٥٩	أمن غذائي، مقارلات	انظر الملحق	عبد النعم مصطفى سمودي انظر الملحق	عبد الواحد حسن سليمان	٨٢
١٩١٦٧	صناعة طوب استثمار أموال أمن غذائي	انظر الملحق	عبد النصف بدوي حزين انظر الملحق رقم (٧)	عبد الواحد حسن سليمان	٨٣
٥٠٠	مقارلات، بيوك، أخرى	١٩٨١/١٠/٢٠	انظر الملحق	عبد الواحد حسن سليمان	٨٤
٣١٤٧٧	صناعة صلب للمبانى	انظر الملحق	الاسكندرية للصلب	عنان أحمد عجان	٨٥
١٨٠٠	غير محدد	١٩٨٢/٨/٢١	مجموعة الأندلس للسمية	عزت محمد عبد القادر	٨٦
٥٠٠	نقل وملاحة	١٩٨٢/٨/٢	مجموعة الأندلس للسمية	عزة حافظ الطرهوري	٨٧
٥٠٠	تقل وملاحة	١٩٧٧/١١/٢٦	فابل جلف للملاحة	عزيرة عبد الله بوزس	٨٨
١٠٠٥	أمن غذائي — سياحة	انظر الملحق	مؤدث كونستوكين	عفاف عبد الحليم الشراوى انظر الملحق	٨٩
٧٦٥	مقارلات	١٩٧٩/٧/١١	انترناشيونال	علاء نور الدين ناصر	٩٠
١٠٠٠	غير محدد	١٩٨٢/٨/٢	مجموعة الأندلس للسمية والتصدير	علي حسن عجيله	٩١
٥٤٦	سياحة، خدمات	انظر الملحق	انظر الملحق	علي عبد الفتاح الخلفاني	٩٢
٩٧٢	غير محدد	١٩٨٣/٦/٢٣	الجمهورية الاقتصادية للاتحاد والاستثمار	علي حسن محمود الجمل	٩٣
٧٥٠	مقارلات	١٩٨٤/٣/٢٩	العالية للمقارلات	عمرو أحمد عبده محمد	٩٤

قيمة المساهمة بالآلاف	طبيعة النشاط	تاريخ المساهمة	الشركة	الاسم	مسجل
جبهة					
٣٤٠٠	نقل	١٩٧٨/١٢/٢٤	الطيران العربي الدولي	قادية محمد رشاد كحيل	٩٥
٥٢٣٨	استثمار أموال	ملحق رقم ٧	ملحق رقم ٧	فضي توفيق عبد الفتاح	٩٦
٨٥٤	خدمات مصرفية	١٩٨٠/٣/١٩	بنك الأهرام	فخرى محمد سلامة	٩٧
٥١١٩٥	بنكو — خدمات طبية	انظر الملحق	انظر الملحق	فوزى زكى النسي	٩٨
١٠٠٠	— صناعة مواشير بالاسبيك	١٩٧٨/١٢/٢٤	الطيران العربي الدولي	فوزية حسين عزت	٩٩
٥٠٠	نقل	١٩٨١/٧/١٦	بنك الدقهلية الوطني للصحة	قلب فوج سليمان	١٠٠
٢٤٣٤	خدمات مصرفية بنكو — خدمات استشارية	انظر الملحق	انظر الملحق	كامل توفيق دياب	١٠١
١٠٠٠	— صناعة صابون	١٩٨٢/١٠/١١	القاهرة أصفهان للمقارلات	كريمة حسين عمر	١٠٢
٢٤٠٤٤	مقارلات خدمات استشارية — مقارلات	انظر الملحق	انظر الملحق	كمال أحمد عاشور	١٠٣
١٠٠	تصنيع مقطورات	١٩٨٣/٤/٢٨	ديزلز انترناشيونال وديزلز	ماري ولم بنابوب	١٠٤
٢٢٥٠	تركيب تكيفات	١٩٨٣/٦/١١	ماس للتوريد والتكيف	عبدى مختار على يوسف	١٠٥
١٥٠٠	مبانى وتشييدات	١٩٨٣/٩/١١	ك. سبان للمبانى المدنية	عبدى يحيى حسين	١٠٦
٦٩٦	صناعة رخام — أقلام	انظر الملحق	انظر الملحق	محمد أحمد غانم	١٠٧
٧١٧	بالاسبيك إسكان وتشيد	١٩٨٠/٢/١٧	المصرية للإسكان (برج النهضة)	محمد أحمد إبراهيم	١٠٨

قيمة المساهمة بالألف	طبيعة النشاط	تاريخ المساهمة	الشركة	الاسم	مسجل
جيبه	خدمات مصرفية	١٩٨١/٩/١٢	بنك الإسكندرية التجارية البحري	محمد إبراهيم حسن	١٠٩
٢٤٥٠	خدمات صحية	١٩٨٤/٣/٦	مستشفى الفروز	محمد إبراهيم عبدالله	١١٠
٧٤٢	فندقة وسياحة	١٩٨٠/١١/٢٥	المصرية السودوية للتسيمة	محمد إبراهيم مجدى	١١
٤١٠٦٥	بنوك صناعة أختاب. أخرى	انظر الملحق	انظر الملحق	محمد اسماعيل المبروكي وآخرون	١١٢
١١٧٧٩	ملاحة. نقل. صناعة موانير	انظر الملحق	انظر الملحق	محمد الرزوق	١١٣
٥٦٠	غير محدد	١٩٨٣/٨/١٨	المصرية للاستثمار والتسيمة	محمد المدونه عبدالحق	١١٤
٥٩٠	خدمات صرف	١٩٨٧/٥/١٦	الوطنية للأبنار والمياه	محمد أنور أحمد	١١٥
٥٠٣١	أحذية. ورق. استشار أموال	انظر الملحق	انظر الملحق	محمد محمود وأولاده	١١٦
٧٥٥	أمين غذائي. استشار أموال	انظر الملحق	انظر الملحق	محمد حامد محمود	١١٧
٥٤٥	بنوك انتاج بلاط سيراميك	انظر الملحق	انظر الملحق	محمد محمود عريب	١١٨
٢٢٢٧٥	نقل. غزل ونسيج. أمن غذائي	انظر الملحق	انظر الملحق	محمد سميد عبد المنعم	١١٩
٥٩٦	بنوك — نقل — أخرى	انظر الملحق	انظر الملحق	محمد مصطفى باقوت	١٢٠
١٧٤١	بنوك — أمن غذائي	انظر الملحق	انظر الملحق	محمد محمود أبو شادي	١٢١
٦٥٢	مقاولات بنوك. خراطة	انظر الملحق	انظر الملحق	محمد عبد الغنى النجار	١٢٢
٣١٢٦	بنوك. سياحة. خدمات صحية	انظر الملحق	انظر الملحق	محمد فوزى عبد الله	١٢٣

قيمة المساهمة بالآلاف	طبيعة النشاط	تاريخ المساهمة	الشركة	الاسم	مسلسل
٩٢٨ ١١٩ ١١٥٩	جتيه بنوك - خدمات حفر ملاحة ونقل. أمن غذائي خدمات صحية. صناعة أدوات صحية. تعبئة مياه جوفية	انظر الملحق انظر الملحق انظر الملحق	انظر الملحق انظر الملحق انظر الملحق	محمد توفيق عبد اللطيف محمد رشيد راشد محمد عبد العزيز محجوب	١٢٤ ١٢٥ ١٢٦
٩٠٠ ١٥٦٠ ١٢٩٥ ٨٧٧/٢ ٥٠٠ ١٥٠٠	أمن غذائي خدمات صحية - بنوك فندقة - مقاولات بنوك - صناعة آلات غير محدد غير محدد	انظر الملحق انظر الملحق انظر الملحق انظر الملحق ملحق رقم (٧) ١٩٨٢/١٠	انظر الملحق انظر الملحق انظر الملحق انظر الملحق ملحق رقم (٧) المهندسون المبرزين للإحتجاز	محمد فتوح محمد عبد الحسن شتا محمد بن التمراري محمد فهد لواز بن محمد عمود فهمي محمد بسري سعد زغاليل	١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢
١٠٠٠ ٥٠٠	مقاولات خدمات مصرفية	١٩٨٢/١١/١٠ ١٩٨١/٧/١٦	إنتاج للمقاولات بنك الدقهلية الوطني للتعبئة	محمد عمود السيد محمد مبر احمدعل	١٣٣ ١٣٤
١٢٠٠	غير محدد غير محدد	١٩٨٠/١٢/١١ ١٩٨١/٧/٧	فور - ام للإحتجاز والإدارة مقارة للإحتجاز	محمد عمود حسن محمد عطية قاعود	١٣٥ ١٣٦

قيمة المساهمة بالألف	طبيعة النشاط	تاريخ المساهمة	الشركة	الاسم	مسجل
جبهة					
٥٠٠	خدمات صحية	١٩٨٢/٣/٣١	المركز الطبي بالمعززة	محمد عبد القم صهيب	١٣٧
٦٩٢	غير محدد	١٩٨٢/٦/٢٠	المعربة السودوية المشتركة للإستثمار	محمد بهاء الدين عثمان	١٣٨
١٧٥	غير محدد فندق رياحة - استار أموال	١٩٨٢/١١/١ ملحق رقم (٧)	مصر للصنيع والإستثمار ملحق رقم (٧)	محمد فوزي أحمد خليل محمد عصام الدين لهي	١٣٩ ١٤٠
١٠٨٠	غير محدد	١٩٨٢/٦/٢٠	المعربة السودوية المشتركة للإستثمار	محمد سعيد فارس	١٤١
٥٥٠	غير محدد	١٩٨٣/٢/٧	المعربة السودوية للإستثمار	عمود علي عبد الباسط	١٤٢
٦٠٠	غير محدد	١٩٨٣/٢/٧	المعربة السودوية للإستثمار	محمد سليمان زكي	١٤٣
٧٣٥	مقارلات	١٩٨٣/٤/٥	العالية للمقارلات الكهربائية	محمد علي سلطان	١٤٤
١٥٠٠	مقارلات	١٩٨٣/٤/٢٣	(مستأجر) الأفرام الانشاءات	محمد ماجد عبد الفتاح	١٤٥
٢٥٧٠	فندق رياحة	١٩٨٣/٦/٤	ابراج مصر العالية	محمد طالت عبد العزيز	١٤٦
١٥٠٠	غير محدد	١٩٨٣/٦/٢٥	تريكي الإستثمار	محمد سمير محمد الهادي	١٤٧

سلسل	الاسم	الشركة	تاريخ المساهمة	طبيعة النشاط	قيمة المساهمة بالآلاف
١٤٨	محمد ماجد عبد الفتاح	الأهرام للإرشادات	١٩٨٣/٤/٢٣	مقاولات	١٥٠٠
١٤٩	محمد علوي تيمور	مجموعة العمرة للاستثمار	١٩٨٣/١١/١٥	غير محدد	٧٠,٨/٨
١٥٠	محمد حسنين جمبلي	ملحق رقم (٧)	ملحق رقم (٧)	تصنيع أواني الطهي	١٢٠٠
١٥١	محمد صادق فودة	ملحق رقم (٧)	ملحق رقم (٧)	خدمات طبية: استشار أموال	٥٥١
١٥٢	محمد فهد عقل	انظر للملحق	انظر للملحق	فدانة وسباحة — صناعة أخشاب	١٢٢٠
١٥٣	محمد محمود عزوز	المندمية خدمات الضيعة (البيسكي)	١٩٧٩/١٢/٢٣	خدمات استشارية	٥١٠
١٥٤	محمد بالوت النجار	العمرة الأسيانية للملاحة	١٩٧٨/٣/٢٣	نقل بحري	٥٠٠
١٥٥	عمود رضا عباس	بنك الإعمار والتجارة مصر	١٩٨١/٦/٨	خدمات مصرفية	٨٤١
١٥٦	عبي الدين أحمد القوي	انظر للملحق	انظر للملحق	نقل — استشار أموال	٢٧٥٥٢
١٥٧	عبي الدين عبد الله ملاك	انظر للملحق	انظر للملحق	بنوك — استشار أموال	١٠١٠
١٥٨	عطار مخلوف أباطة	مصر لصناعة المقطورات	١٩٨٤/١٠/٣٠	صناعة مقطورات	١٥٠٠
١٥٩	مدحت الرئيس	انظر للملحق	انظر للملحق	أمين غذائي، صناعة ورق	١١٢٧٩
١٦٠	مروان جرجس صالح	بنك هونغ كونغ المصري	١٩٨٢/٥/١٧	خدمات مصرفية	٨٤٠
١٦١	أحمد عبد السلام مشهور	انظر للملحق	انظر للملحق	بنوك، مقاولات، استشار أموال	١٥٧٣٤
١٦٢	مصطفى البلهدي	انظر للملحق	انظر للملحق	بنوك — ملاسي جامو	١١٦٥
١٦٣	مصطفى رزقي الداعلي	انظر للملحق	انظر للملحق	بنوك — صناعة صابون	٢٨٠٧٥
١٦٤	مصطفى قوين	الإتحاد للتصدير والتصدير	١٩٧٩/١٢/٦	تشييد وبناء	٥٠٠

مسجل	الاسم	الشركة	تاريخ المساهمة	طبيعة الاستثمار	قيمة المساهمة بالألف
١٢٥	مصطفى كامل علي صالح	العالية للمقاولات	١٩٨٤/٣/٢٩	مقاولات	٧٥٠
١٢٦	مصطفى محمد حنين	ملمق رقم (٧)	ملمق رقم (٧)	استثمار أموال. صناعة طوب	١٨١٦٩٧
١٢٧	مرويس رزق الأندارس	انظر للملق	انظر للملق	بنوك — أسكان وتشييد	١١٠٠
١٢٨	مؤلف محمد رمضان	انظر للملق	انظر للملق	خدمات صحية — تهيئة مياه جوفية	٢٧٨٥
١٢٩	نادية أبو بكر خليفة	الطيران العموي الدولي	١٩٧٨/١٢/٢٤	تفصيل	٢٠٠٠
١٣٠	نيل سعد الدين علي حسين علي	انظر للملق	١٩٨٠/٧/١٢	مقاولات	٧٢٥
١٣١	نجية علي جوي	انظر للملق	انظر للملق	سياحة — صناعة ايجنت	٢٢٩٥٢
١٣٢	هانى رزق جريس	انظر للملق	انظر للملق	امن غذائي. استثمار أموال	١٣٠٠
١٣٣	هانى عبد الجليل العمري	انظر للملق	انظر للملق	بنوك — استثمار أموال	١٢٤٩
١٣٤	هشام محمد خير عبد السلام	الاقادرو أسفهان للمقاولات	١٩٨٢/١٠/١١	مقاولات	١٠٠٠
١٣٥	يوسف علي يوسف توبه	انظر للملق	انظر للملق	بنوك — اسكان	١١٥٥٠

ملحق رقم (٧)
بيان بأسماء بعض المساهمين الذين تركزت مساهماتهم
في الشركات المساهمة خلال عامي
٨٣ — ١٩٨٤

الشركة

تاريخ التأسيس

قيمة المساهمة
بالألف جنية

(١) أحمد عيسى حسن		
٧٥٠	١٩٨٤/٤/٥	— الجزيرة للكابلات
٤٠٠	١٩٨٤/٤/١١	— الجزيرة للمشروعات الهندسية
١١٥٠		جملة

(٢) أحمد محسن		
١٣٥	١٩٨٣/٢/٢	— الوطنية المصرية للحفر والخدمات البترولية
١٣٥	١٩٨٣/٩/٢٧	— المهندس يوزن للبيوت والدهانات الصناعية والبحرية
١٥٢٥	١٩٨٤/٤/٥	— الجزيرة للكابلات
٨٠٠	١٩٨٤/٤/١١	— الجزيرة للمشروعات الهندسية
٢٤٦٣٥		جملة

(٣) تيسير عبد القادر الحواري		
٦	١٩٨٣/٢/٣٦	— البرارى للاستثمار
٥٠	١٩٨٣/٣/١٠	— الشباب الوطنية للخدمات العامة
١٠٠	١٩٨٣/٣/١٣	— العربية للطوب
٤٠	١٩٨٣/٤/٢	— العاشر من رمضان لصناعة الغزل
٥٠	١٩٨٣/٨/٤	— اسماعيلية أرت سیتی
٣٠	١٩٨٣/٨/١٨	— العربية للاستثمارات والتنمية
٧٤١	١٩٨٣/١١/١٥	— المجموعة العربية للاستثمار
١٠٠	١٩٨٤/٨/٢٣	— القيم للمستحضرات الدوائية
١١١٧		جملة

(٤) حسين فايق صبور		
٢٥	١٩٧٨/١/٢٦	— بنك النيل
١١٠	١٩٨٣/٣/١٠	— الشباب الوطنية للخدمات العامة
٨٤	١٩٨٣/٨/٢٢	— مصر أمريكا للأنظمة الزراعية
٢١٩		جملة

(٥) سامى محمود مراد سامى
انظر الملحق رقم (٣)

(٦) عبد الرحمن عزام وآخرون

١١٧٠	١٩٨٢/١/١٦	— الشرق الأوسط للتنمية والتعمير
١٤٤٥	١٩٨٣/١/٢٧	— الاسلامية للاستثمار والتنمية
٦٠	١٩٨٣/١١/٢٦	— العربية لأعمال التطهير (اراديس)
٣٣٩١	١٩٨٤/٥/٣١	— السالمية للأمن الغذائى
٦٠٦٦	جلد	

(٧) عبد الستار عبد المقصود عرفة

٢١٦٨	١٩٨٣/٣/١٢	— جولدن تكس للأصواف
١٨	١٩٨٤/١/١١	— بورسعيد للملابس الجاهزة
٢١٨٦	جلد	

(٨) عبد النصف بنوى حنين وآخرون

١٦٦٦٧	١٩٨٠/٥/٧	— الأبحاث والتنمية ينديكو
١٥٠	١٩٨٣/٣/١٨	— العربية للاستثمار والتنمية
١٠٠	١٩٨٣/١١/٧	— قنا للطلوب الطفلى
١٩١٦٧	جلد	

(٩) فتحي توفيق عبد الفتاح

١٦٣٨	١٩٨٤/٢/٢	— الريان مصر لتوظيف الأموال
------	----------	-----------------------------

(١٠) محمد حسنين جيلدى

١٢٠٠	١٩٨٣/١١/٢٨	— المصرية لتصنيع أجهزة الطوى
------	------------	------------------------------

(١١) محمد صادق فوده

٢٥	١٩٨٣/٨/٩	— الاسكندرية للخدمات الطبية
٤٧٢٥	١٩٨٣/١١/١٥	— المجموعة العربية للاستثمار
		— المجموعة المالية المصرية لخدمات الاستثمار
٥٤	١٩٨٤/٦/١٤	— والاستشارات المالية
٥٥١٣٥	جلد	

(١٢) محمد عبد النعم عبد الصمد

٧٥	١٩٨٠/٥/٥	— صناعة مواسير ومنتجات البلاستيك
٨٢٥	١٩٨٢/١٢/٢٨	— العربية للمستلزمات الطبية
٩٥٠	١٩٨٣/١١/٣٠	— مجمع كفر الدوار للتجيد والتجميد
١٢٠٠	١٩٨٤/٣/٣٦	— العربية لصناعة ومستلزمات المواسير
٢٩٨٢٥	—————	

(١٣) محمد عصام الدين فهمي وآخرون

١٣	١٩٨٠/٢/١٨	— العربية لصناعة الأخشاب «متين»
٢٥٠	١٩٨٣/٣/٢	— المصرية الخدمية للتمية والأستثمار
٧٠٠	١٩٨٣/٨/٢١	— مصر العربية للفنادق
١٠٨٠	—————	

(١٤) محمد فهد عقل

٦٣	١٩٨٣/٨/٢١	— مصر العربية لفنادق الأقصر
	٦٣/١٠/٢٧	— العربية للصناعات الخشبية
١٢٦٠	—————	

(١٥) علي جمال الناطر

٤٠	١٩٨٣/٣/٦	— قارون للاستثمار والتمية
١٢٥	١٩٨٤/١/١٢	— المجمع المصرى للأجهزة الكهربائية والألكترونية
١٦٥	—————	

ملحق رقم (٨)
بيان بأسماء بعض المساهمين الذين تركزت مساهماتهم
في الشركات المساهمة خلال عامي ٨٥ ، ١٩٨٦

مساهمون بـ ١٠٠ ألف جنيه — أقل من ٢٥٠ ألف جنيه

الاسم	الشركة	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالألف جنيه
أحمد غالب إبراهيم	الإسلامية الدولية للتجارة الخارجية	١٩٨٥/٨/٣	١٥٠
أحمد زكى عبد الحميد	المصرية لصناعة اللباس الجاهزة سيفيل	١٩٨٦/٩/١٥	٢٠٠
أحمد طاهر محمد	عمير للصناعات الغذائية	١٩٨٥/٥/١٣	١٨٠
بدر الدين أحمد حدى	سورى الدولية لانتاج الأحذية		
	الرياضية والخفيفة	١٩٨٦/٨/٢٨	٢٣٤
نجيب شانودى عبد الملاك	أنترنيد للانتاج الغذائى	١٩٨٥/٣/٢٥	١٨٩
حسن أبو بكر محمد	مصر فرنسا للملابس	١٩٨٥/٢/٩	١٩٣
مير أبادير سيدهم	أوننت باك للمبوات	١٩٨٥/١/٢٨	١٧٠
سوسن حسن زكى أحمد	العربية للبصيات (أوميتكا)	١٩٨٥/١١/٣	١٠٩,٢
عليه عبد السلام مجاهد	المصرية لصناعة المكرونة والنشويات	١٩٨٦/٥/٢٧	١٢٠
عز الدين عزت قاسم	العربية لمنتجات الالبان	١٩٨٥/٦/٩	١٥٠
عبد الحافظ محمد عبد الحافظ	العربية لصناعة الطوب الاسمنتي	١٩٨٦/٨/٢٠	١٠٠
فوزى زكى اخبرخ	الدولية لتصنيع المنسوجات	١٩٨٦/١٠/٤	٢٢٥
فتحي أحمد حسين	المهندسون العرب للمقالات أو التصميم	١٩٨٥/١/٢٧	٢٢٥
ماهر عبد الغفار أحمد	أنترنيد للانتاج الغذائى	١٩٨٥/٣/٢٥	١٢٣
مايسة يحيى عبد العزيز	المصرية لصناعة المكرونة والنشويات	١٩٨٦/٥/٢٧	١٢٠
عليه عبد السلام مجاهد	المصرية لصناعة المكرونة والنشويات	١٩٨٦/٥/٢٧	١٣٥
محمد عبد الفتاح أبو النجا	المصرية لصناعة المكرونة والنشويات	١٩٨٦/٥/٢٧	٢١٠
محمد اسماعيل دغان	العربية لمنتجات الالبان	١٩٨٥/٦/٩	٢١٦
محمد بهاء الدين عثمان	دار النظم لتصوير العلمى	١٩٨٥/٣/١٦	١٩٢
محمد حسن سليمان	عمير للصناعات الغذائية	١٩٨٥/٥/١٣	١٥٤
محمد صبرى عبد الحيد سيد	الإسلامية الدولية للتجارة الخارجية	١٩٨٥/٨/٣	١٥٠
محمد فهمى حسين	دار النصر لتصوير العلمى	١٩٨٥/٣/١٦	٢٣٢
محمى الدين حسن حامو	فايف ستارز لتريكو والجوارب	١٩٨٦/١١/١	١٤٨
محمود حامد محمود	عمير للصناعات الغذائية	١٩٨٥/٥/١٣	١٥٠
ميسون على رشيد	العربية لانتاج البيض والدواجن	١٩٨٦/١/٢٠	١٠٠
منى إبراهيم عبد الله موسى	عمير للصناعات الغذائية	١٩٨٥/٥/١٣	١٨٠

الاسم	الشركة	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالألف جنيه
نبيل فؤاد اسكندر هانى فوزى منصور هذى صلاح عبد الحميد وأعوامها	المصرية لصناعة المكرونة والنشويات سميتا سبورق الدولية لإنتاج الإحذية الرياضية الخفيفة عمير للصناعات الغذائية	١٩٨٦/٥/٢٧ ١٩٨٦/٥/٢٦ ١٩٨٦/٨/٢٨ ٨٥/٥/١٣	١٣٥ ١٠٠ ١٥٠ ١٥٠

مساهمون بـ ٢٥٠ ألف جنيه - أقل من ٥٠٠ ألف جنيه

اسم المساهمة	الشركة	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالألف جنيه
ابراهيم حلمى أبو العيش (عائلة) ابراهيم محمد خليل (عائلة) جدى محمد زكى محمد خيري أحمد سمرة (عائلة) سيد مديوني على حسن طاهر عبد الرازق الحديدي (عائلة) علام عبد الرحمن سعيد عمر السيد أحمد حسن عبد المنعم سعد شومان محمد بيى الدين مندور محمد محمود نصر محمد اسماعيل الديبسطى	ألوس لإنتاج الأعشاب الطبية قبة برج العرب السياحية (باتكو) للمهندسون العرب للمقاولات والصمير عمير للصناعات الغذائية المصرية لصناعة المكرونة والنشويات قبة برج العرب السياحية (باتكو) قبة برج العرب السياحية (باتكو) العربية لإنتاج البيض والدواجن المصرية السويدية لإنتاج أخواض الصلب العلمية للاستثمار السياحي (اتيك) للمهندسون العرب للمقاولات والصمير وسط الدلتا للعبوات والظليف المصرية لصناعة المكرونة والنشويات الحديثة للمبيدات والكيماويات المصرية الاكلانية للطاقة الشمسية	١٩٨٦/٣/٢٤ ١٩٨٦/٧/١٣ ١٩٨٥/١/٢٧ ١٩٨٥/٥/١٣ ١٩٨٦/٥/٢٧ ١٩٨٦/٧/١٣ ١٩٨٦/٧/١٣ ١٩٨٦/١/٢٠ ١٩٨٥/٦/٢٢ ١٩٨٥/١/١٩ ١٩٨٥/١/٢٧ ٨٥/١٧/١١ ١٩٨٦/٥/٢٧ ١٩٨٥/٥/١٢ ١٩٨٥/٢/٥	٤٨٠ ٤٠٠ ٣٣٠ ٣٨٠ ٣٠٠ ٤٠٠ ٤٠٠ ٣٠٠ ٢٥٠ ٣٠٠ ٤٣٥ ٤٥٠ ٣٠٠ ٢٦٠ ٤٠٠

مساهمون بـ ٥٠٠ ألف جنيه ، فأكثر

الاسم	الشركة	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالألف جنيه
أبو بكر محمد سليم طماعة الفريد جميل فران	مبلسا مصر للمنتجات الحديدية للصنعة والتغليف (تكتوباك)	١٩٨٥/٦/٢٥	١١٨٨
بهيث عبد الغنى خالد (عائلة)	المصرية للاستثمار العقاري العملاق	١٩٨٦/٧/٩	٩٠٠
جنيث عبد الله بولاد	المصرية لصناعة الملابس الجاهزة سيفيل	١٩٨٦/٩/٢٧	١٨٥٠
حسن محمد حسن	المصرية للأسكان والتنمية والتعمير	١٩٨٦/٤/٢٩	٥٠٠
رشدي محمد الشرفاوى	الوطنية - البركة للحديد والصلب	١٩٨٦/٣/١٠	١٠٠٠
سليمان محمد سليمان	المصرية للسويدية لإنتاج أحواض الصلب	١٩٨٥/٦/٢٢	٥٠٠
عادل ومنى وحازم محمد بركات	مصر لصناعة الحديد والتكليف		
عل محمد أحمد (عائلة)	مواكو	١٩٨٦/٢/١٩	٧٩٢,٣
عالية فوح إبراهيم مصطفى	جوال للهندسة والمحركات	١٩٨٥/١/١٣	٩٣٢
فستندى جورج صوصو	دالاس لصناعة الملابس الجاهزة		
ماهر عبد الحليم مأمون (عائلة)	والتيكو والأقمشة	١٩٨٥/٨/١	٧٥٠
محمد جمال الدين عبد الحليم	الوردى لصناعة الورق	١٩٨٦/٣/٥	٨٨٠
وأحمد جمال الدين عبد الحليم	المصحة للدواجن	١٩٨٦/٤/٣٠	١١٨٥
محمد مختار أحمد وأخوته	قرية برج العرب السياحية (باتكو)	١٩٨٦/٧/١٣	١٥٤٥
عيسى الدين الترش	المصرية اليابانية لأعمال الصلب	١٩٨٥/٥/٢٥	٦١٣
محمد عبد الحليم عطية عيسى	- المصرية السعودية للتنمية	١٩٨٥/١١/٢٥	١٨٩١
محمد خليل بدوى	- العربية لمنتجات النخبة والتغليف	١٩٨٥/٣/٩	٨٨,٥
محمد أحمد وهبة	البيل للاستشارات العمرانية	١٩٨٥/٥/١٤	١٨٠٠
محمد عبد العليم عطية موسى	المصرية الوطنية للاستثمار والتنمية	٨٥/١٠/٢٤	٣٠٠٠
محمد إبراهيم عماره	العربية للمبانيات أوتيكيا	١٩٨٥/١١/١٣	٩٨٢,٨
منتصر مصطفى عبد الله	المهندسون الدولية للمقاولات	٨٥/١١/١٤	٥٠٠
نبيه عزيز برزى	مركز تصنيع كاسيتات الفيديو	١٩٨٦/٢/١٣	١٢٠٠
هشام إبراهيم عصفور (عائلة)	المصرية لصناعة الكرونة والنشبات	١٩٨٦/٥/٢٧	١٥٠٠
	المنتجات الحديدية للصنعة والتغليف		
	(تكتوباك)	١٩٨٦/٧/٩	٢٧٩٠
	اللاؤلثة الاستثمارية رومال		
	أوبال وإيبلد كيستال	١٩٨٦/٧/٢٥	١٥٦٠

اسماء مساهمين تكررت مساهماتهم
أيضا خلال عامي ٨٥ ، ١٩٨٦

الاسم	الشركة	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالآلاف جنيه
أحمد إبراهيم نافع	المصرية الآتانية للطاقة الشمسية	١٩٨٥/٢/٥	١٠٠
أحمد محمد الشريف	الإسلامية الدولية للتجارة الخارجية	١٩٨٥/٨/٣	٧٥
أميمة منى حسين رشدي	مصر لصناعة التجهيد والتكيف مراكو	١٩٨٦/٢/١٩	١٧٢
أحمد عبد العزيز عزام (مصري / سعودي)	العامة للأبحاث والتنمية الزراعية	١٩٨٦/٣/٢٠	٦٩٣
إبراهيم أبو العيون أحمد كامل	الأهلية للأغذية	١٩٨٦/٧/١٣	٢٢٠٥
توفيق صادق توليقي	الإسلامية الدولية للتجارة الخارجية	١٩٨٥/٨/٣	٣٧٥
حسن عباس حلمي	أري شير مصر كبسولات جيلانية شير مصر	٨٥/١١/١٣	٣٢٠
زكية حسن شافعي	مصر لصناعة التجهيد والتكيف مراكو	١٩٨٦/٢/١٩	٢١٥
سامية إبراهيم النجار	العربية العالية للاستثمار	١٩٨٥/٤/٢٣	٢١٠٠
سمير واسامة سعد الدين علي حسن	العربية العالية للاستثمار	١٩٨٥/٤/٢٣	٩٠٠
سيلفيا عدلى ايوب	مصر فرنسا للملابس	١٩٨٥/٢/٩	١٠
شريف مرعي أحمد مرعي	مصر لصناعة التجهيد والتكيف مراكو	١٩٨٦/٢/١٩	١٧١,٩
شريف محمد فودة	منميتا	١٩٨٦/٥/٢٦	١٠٠
صفوت حبيب نخلة	منميتا	١٩٨٦/٥/٢٦	٢٣٥
عبد الرحمن عبد المحسن النجار	الإسلامية الدولية للتجارة الخارجية	١٩٨٥/٨/٣	٣٧٥
عز الدين محمد الدباح	الإسلامية الدولية للتجارة الخارجية	١٩٨٥/٨/٣	٧٥
عمر أحمد مرعي	الإسلامية الدولية للتجارة الخارجية	١٩٨٥/٨/٣	٧٥
عقل محمد حلمي	العامة للأبحاث والتنمية الزراعية	١٩٨٦/٣/٢٠	٥٢
عبد المنعم مصطفى سعودي	المناطق الحرة لسيارات مودرن موتورز	١٩٨٦/٨/١٩	٩٥٠
عدلى اسماعيل الشافعي	مبورتي الدولية لانتاج الإحذية الرياضية والخفيفة	١٩٨٦/٨/٢٨	٨٠
كمال أبو خطوة وإبناؤه	مصر فرنسا للملابس	١٩٨٥/٢/٩	٢٠٤
محمد السعيد الطويل	العربية للمنظفات الصناعية	١٩٨٥/٣/٢٠	١٤,٤
محمد يوسف خليل	مصر فرنسا للملابس	١٩٨٥/٢/٩	٧,٥
محمد منصور حسن وعواطف منصور حسن	جونسون وجونسون مصر	٨٥/١٠/٢٦	٦٠٠

الاسم	الشركة	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالآلاف جنيه
محمد فريد نجيب	الدولية لتصنيع المنسوجات	١٩٨٦/١٠/٤	٥٢٥
محمد رشيد راشد	المياه الغازية العالمية (سينالكو)	١٩٨٥/١٢/١	١٠٧٩
محمد أحمد غانم	المياه الغازية العالمية (سينالكو)	١٩٨٥/١٢/١	٢٨٠
محمد ابراهيم عبد الله	مستشفى النزهة الدولي	١٩٨٦/٤/٥	٥٧,٧
محمد صادق صبور	مستشفى النزهة الدولي	١٩٨٦/٤/٥	١٢٧
وحسن فائق صبور	مصر امريكا للصوبات الزراعية	٨٦/١١/٢٣	١٩٥
محمد يسرى سعد زغلول	المهندسون المصريون للإسكان	١٩٨٦/٧/١٠	٢٥٠
ناريان محمد العروطى	انترتيد للانتاج الغذائى	١٩٨٥/٣/٢٥	١١,٩
هذى حسن أبو الفتوح	مصر لصناعة التبيد والتكيف	١٩٨٦/٢/١٩	٩١
يوسف بباوى منصور	سجينا	١٩٨٦/٥/٢٦	٢٣٥

فهرست

٥	إهداء
٧	مقدمة
١٥	ترجمة

الفصل الأول

الرافد الرأسمالي التقليدي (رأسمالية مائيل ثورة يوليو ١٩٥٢)

٢٢	المبحث الأول : طبيعة النشأة والتطور التاريخي للرأسمالية المصرية
٤٣	المبحث الثاني : العنصر المائلي ل تكوين الرأسمالية المصرية
٥٥	المبحث الثالث : الرافد الرأسمالي التقليدي ونخبة الإنفتاح الإقتصادى

الفصل الثاني

الرافد البرجوازى البيروقراطى

٨٣	المبحث الرابع : طبيعة النشأة والتطور التاريخي للبرجوازية البيروقراطية
١٠٠	المبحث الخامس : الرافد البرجوازى البيروقراطى ونخبة الإنفتاح الإقتصادى

الفصل الثالث

الرافد الطفيل

١٢٣	المبحث السادس : تحديد مفهوم الطفيلية وخصائصها
١٣٦	المبحث السابع : السياسات الحكومية والرافد الطفيل
١٤٨	المبحث الثامن : التبعين بين الروافد الثلاثة

الفصل الرابع

نخبة الإنفتاح الإقتصادى : تحليل أميريقي

١٦٢	المبحث التاسع : تحليل هيكل ملكية رأس المال
١٩١	المبحث العاشر : تحليل الأنشطة الإقتصادية
٢٠٤	المبحث الحادى عاشر : التشابكات والتحالفات المائلية
٢٢٣	الخاتمة
٢٣١	قائمة المراجع
٢٤١	ملحق رقم (١)
٢٧٣	ملحق رقم (٢)
٢٧٩	ملحق رقم (٣)
٣١١	ملحق رقم (٤)
٣٢١	ملحق رقم (٥)
٣٢٩	ملحق رقم (٦)
٣٤٣	ملحق رقم (٧)
٣٤٧	ملحق رقم (٨)

هذا الكتاب ..

الأستاذة الباحثة سامية سعيد من أبرز الوجوه الواعدة الصاعدة في فكرنا الاقتصادي العلمي المعاصر . وفي هذه الدراسة تقوم الأستاذة الفاضلة بكشف وتشرح البنية الداخلية لما يمكن أن نسميهم أصحاب القرار الاقتصادي — وبالتالي السياسي — في إطار المرحلة « الانفتاحية » الراهنة ، أو بتعبير آخر ، السلطة الاقتصادية المهيمنة في بلادنا اليوم .

على أن « دار المستقبل العربي » قد تختلف في بعض مجاء في هذه الدراسة من استخلاصات وتعميمات ، وخاصة تلك المتعلقة بالبورجوازية البيروقراطية . فالدراسة تكاد تقلل من الدور الإيجابي لهذه الشريحة في مرحلة الستينات وخاصة الفئة التكنوقراطية منها ، وتكاد تغلب الطابع السلبي على هذه الشريحة بشكل عام ، ولا تعرض عرضا كافيا لمعالم الصراع في مرحلة الستينات ضد استئراء هذه الشريحة البورجوازية .

وبرغم هذا الاختلاف في الرأي ، بل نقول لعله كذلك بسبب هذا الاختلاف في الرأي مع بعض مجاء في هذه الدراسة ، حرصت « دار المستقبل العربي » على الاحتفاء بهذه الدراسة وعلى نشرها ، مساهمة منها في تعميق روح النقد الموضوعي وتنمية ديمقراطية الحوار .

« دار المستقبل العربي »

دار المستقبل العربي

٤١ شارع بيروت . مصر

ت ٦٦٥٩٠٠ القاهرة

Bibliotheca Alexandrina



0271481